جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير

حالة التنمية في مصر

2020

20/30 VISION OF EGYPT

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير حالة التنمية في مصر

2020

رقم الإيداع

2022/10133

الترقيم الدولي

978-977-6641-91-4

تقديم

يصدر معهد التخطيط القومي العدد الثالث من تقرير "حالة التنمية في مصر، لعام 2020 لرصد وتقييم أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال العام المالي 2020/2019 مقارنة بالعام السابق عليه، حيث يتم تقديم صورة كاملة عما حققته مصر فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العام محل اهتمام الإصدار. وذلك بهدف مساعدة المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرار في وضع الخطط ومتابعتها وتقييمها، ووضع السياسات المناسبة في مجالات التنمية المختلفة، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

يهتم التقرير برصد وتقييم الأداء التنموي في مصر في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك إلقاء نظرة تحليلية على موقع هذا الأداء بين دول العالم، من خلال مؤشرات التقارير الدولية المعنية برصد أوضاع التنمية في دول العالم، بالإضافة إلى رصد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم تطبيقها خلال العام محل اهتمام الإصدار. كما يهتم التقرير بتحليل أهم المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو البيئية، أو التكنولوجية. ويُختتم التقرير بتبني قضية تنموية بعينها، حيث يتناول هذا الإصدار قضية "إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات" من حيث رصد وتقييم آليات إدارة الأزمات الهامة التي مرت على مصر في العقدين الأخيرين، ومدى صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة تلك الأزمات.

اعتمد تحرير هذا الإصدار على عدد من الأوراق البحثية الخلفية التي قام بإعدادها خبراء في التخطيط والتنمية من داخل المعهد وخارجه. كما تم تنظيم عدد من ورش العمل لاستطلاع آراء عدد من الأكاديميين والتنفيذيين العاملين بالجهاز الحكومي، وممثلي كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بشأن قضايا التنمية المُلحة، ومعوقات تحقيق التنمية المنشودة لمصر. نأمل أن يكون هذا الإصدار من التقرير إضافة جيدة للتقارير الرصينة في مجال التنمية، بما يساهم في تنمية وتقدم مصرنا الغالية.

رئيس معهد التخطيط القومي

أ.د. علاء زهران

فريق إعداد التقرير

رئيس الفريق

أ.د. علاء زهران

تحرير

أ.د. نيفين كمال

الفصل الأول

الباحث الرئيسي: أ.د. هدى النمر

الباحثون: أ.د. أمنية حلمي– د. ريهام باهي– د. هبه الباز– د. أسماء مليجي

الفصل الثاني

الباحث الرئيسي: أ.د. محمد ماجد خشبه

الباحثون: د. منى سامي– د. أحمد سليمان– د. سحر عبود– د. محمد المغربي

الفصل الثالث

الباحث الرئيسي: أ.د. سهير أبو العينين

الباحثون: أ.د. فادية عبد السلام–أ.د. خالد زكريا – د. هبه جمال الدين– د. فاطمة الحملاوي

مقرر التقرير

د. علي البجلاتي

الباحثون المساعدون

أ. محمد حسنين– أ. مي عوض – أ.طارق سليم

قراء التقرير

أ.د. محمود محيي الدين	أ.د. أشرف العربي

المحتويات

ملخص تنفيذي	3
مقدمة	19
الفصل الأول: المتغيرات العالمية والإقليمية والأداء التنموي لمصر بين دول العالم.....	**22**
أولًا: الملامح الرئيسة للنظام العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"	23
ثانيًا: النظام الاقتصادي العالمي وجائحة "كوفيد- 19	29
ثالثًا: الدروس المستفادة عالميًا من جائحة "كوفيد- 19".....	44
رابعًا: الأداء التنموي لمصر بين دول العالم	46
الفصل الثاني: الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد- 19": المؤشرات والسياسات والخبرات المستفادة.....	**66**
أولًا: الأداء الاقتصادي.....	67
ثانيًا: الأداء الاجتماعي.....	83
ثالثًا: الأداء البيئي	102
الفصل الثالث: إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات	**110**
أولًا: الأزمات التي واجهت مصر في العقدين الأخيرين وسياسات المواجهة	112
ثانيًا: مدى صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات	118
ثالثًا: مقتضيات تأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر	129
الخاتمة	**139**
المراجع	**142**
الملاحق	**152**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	الأسعار العالمية للنفط والغاز في ظل جائحة "كوفيد- 19"	35
2 -1	معدلات البطالة المتوقعة في بعض مناطق ودول العالم	41
3 -1	تطور موقع مصر وفقًا لأهم المؤشرات الدولية خلال عامي 2019، 2020	47
4 -1	درجة واتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر	51
5 -1	الأهداف التي تحسن اتجاه تقدمها بتقرير عام 2020 مقارنًة بتقرير عام 2019	52
6 -1	الأهداف التي تراجع اتجاه تقدمها بتقرير عام 2020 مقارنًة بتقرير عام 2019	52
1 -2	الاحتياجات من المدارس والمدرسين وفقًا لسيناريو تقديرات السكان حتى عام 2052	84
2 -2	الاحتياجات من الأطباء والمستشفيات وفقًا لسيناريو تقديرات السكان حتى عام 2052	85
3 -2	أعداد المدارس والمعاهد والمدرسين والطلاب بالتعليم قبل الجامعي في عامي 2019/2018، 2020/2019	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 -1	الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المُناخ خلال الفترة (1998- 2017)	30
2 -1	مستويات التحضر في عامي 1980، 2015 وتوقعات عام 2050	32
3 -1	توقعات معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بعض مناطق ودول العالم	34
4 -1	سلاسل التوريد العالمية	39
5 -1	ترتيب مصر ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لقيمة مؤشر التنمية المستدامة بتقرير عام 2020	49
6 -1	ترتيب مصر وبعض الدول وفقاً لقيمة مؤشر التنمية المستدامة بتقرير عام 2020	50
7 -1	قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة لمصر بتقريري عامي 2019، 2020	54
8 -1	قيم الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لمصر بتقريري عامي 2019، 2020	55
9 -1	قيمة دليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية لمصر وبعض الدول بتقرير عام 2020	56
10 -1	مكونات دليل التنمية البشرية وفقًا للنوع لمصر بتقريري عامي 2019، 2020	57
11-1	نسبة الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في مصر وبعض الدول بتقرير عام 2020	58
12 -1	دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب لمصر وبعض الدول في تقرير عام 2020	60
13 -1	تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية لعامي 2018، 2019	61
14 -1	متوسط قيم دليل الأمن الصحي ومؤشراته الفرعية على المستوى العالمي في عام 2019	63
15 -1	قيمة وترتيب مؤشرات الأمن الصحي لمصر في عام 2019	64
1 -2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015- 2020/2019)	69
2 -2	مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015- 2019/ 2020)	69
3 -2	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في عامي 2019/2018، 2020/2019	70
4 -2	هيكل توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في عامي 2019/2018، 2020/2019	71
5 -2	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2016/2015- 2020/2019)	72
6 -2	بعض مؤشرات جودة العمل للمشتغلين خلال عامي 2016/2015، 2019/2018	72
7 -2	صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي وسعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة (2016/2015- 2020/2019)	75
8 -2	مصادر النقد الأجنبي خلال الفترة (2015/2014- 2020/2019)	75
9 -2	نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015 - 2021/2020)	76
10 -2	سعر الفائدة ومعدل التضخم خلال الفترة (يونيو 2016- سبتمبر 2020)	80
11 -2	النصيب النسبي للقطاعات المختلفة من الائتمان المحلي خلال الفترة (يونيو 2017- يونيو 2020)	81

2- 12	الإسقاطات السكانية حتى عام 2052	84
2- 13	نسبة الفقر في مصر خلال الفترة (2000/1999- 2020/2019)	86
2- 14	معدل البطالة وفقًا للنوع خلال الفترة (الربع الثاني 2019 - الربع الثالث 2020)	87
2- 15	نسبة الأفراد الذين تغيرت حالتهم العملية نتيجة جائحة "كوفيد- 19" وفقًا للنوع	87
2- 16	التوزيع النسبي للمشتغلين وفقًا للتغير في الدخل نتيجة جائحة "كوفيد- 19"	88
2- 17	التوزيع النسبي للأفراد وفقًا لتصرفها في حالة عدم كفاية الدخل	89
2- 18	تطور عدد حالات الإصابة اليومية بكوفيد- 19 في مصر حتى 10 يناير 2021	91
2- 19	تطور عدد حالات الوفاة اليومية نتيجة الإصابة بكوفيد- 19 في مصر حتى منتصف أكتوبر 2020	92
2- 20	معدل الإصابة بكوفيد- 19 لكل مليون نسمة من السكان وفقًا للمحافظات خلال الفترة (4 مارس-18 أغسطس 2020)	93
2- 21	نسبة الوفيات إلى إجمالي عدد الإصابات بكوفيد- 19 في مصر ودول أخرى	93
2- 22	نسبة التعافي من "كوفيد- 19" إلى إجمالي عدد الإصابات في مصر ودول أخرى	94
2- 23	عدد الإصابات بكوفيد- 19 لكل مليون نسمة من السكان في مصر ودول أخرى	94
2- 24	متوسط نصيب الفرد من المياه النقية المنتجة في أعوام 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018	103
2- 25	نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف المجمع	103
3- 1	تطور معدل الادخار المحلي خلال الفترة (2011/2010- 2020/2019) في مصر	119
3- 2	معدل الادخار المحلي في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2019	119
3- 3	بعض المؤشرات المالية في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2020	120
3- 4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية في مصر وبعض الدول الآسيوية	120
3- 5	النصيب النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام 2020/2019	121
3- 6	النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2020	122
3- 7	هيكل قطاع الصناعة التحويلية في مصر في عام 2017/2016	122
3- 8	هيكل الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019	123
3- 9	أهم السلع في هيكل الصادرات المصرية في عام 2020/2019	123
3- 10	نسبة التغير في الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019	124
3- 11	نسبة التغير فى الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (يوليو- ديسمبر 2020)	124
3- 12	هيكل الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019	125
3- 13	نسبة التغير في الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019	126
3- 14	نسبة التغير في الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (يوليو- ديسمبر 2020)	126
3- 15	التغير في الإنتاج الصناعي خلال شهر يوليو في عامي 2019، 2020	127
3- 16	الهيكل الجغرافي للصادرات السلعية المصرية في عام 2020/2019	128

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

يهتم الإصدار الثالث من تقرير "حالة التنمية في مصر"، بتقييم الأداء التنموي في مصر في العام المالي 2020/2019 في ضوء مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة (اقتصادي-اجتماعي- بيئي)، أي يتم قياس التقدم في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عام 2020/2019 في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي كانت أبرزها انتشار جائحة "كوفيد- 19" في دول العالم بأكمله تقريبًا مع بداية عام 2020 وتداعياتها غير المسبوقة، بالإضافة إلى تقييم السياسات ذات الصلة. وكذلك تحليل موقع أداء مصر بين دول العالم في أهم القضايا الكونية المشتركة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية، وذلك من خلال تناول هذا الأداء في التقارير الدولية المعنية بهذه القضايا. كما يهتم هذا الإصدار برصد وتحليل إحدى قضايا التنمية ذات الأولوية في المرحلة الحالية في مصر، وهى قضية "إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات". ومن ثم يتم تقديم مجموعة من السياسات والآليات المستخلصة من تقييم حالة التنمية في مصر للمخطط وصُناع السياسات ومتخذي القرار، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه التنمية وإدارة الأزمات في مصر.

أولًا: المتغيرات العالمية والإقليمية في ظل جائحة "كوفيد- 19"

شهدت المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو التكنولوجية، أو الاجتماعية، أو الصحية خلال العام المالي 2020/2019 العديد من التحولات نتيجة لظهور جائحة "كوفيد- 19"، وما صاحبها من تداعيات سلبية على تلك المتغيرات، رغم كونها أزمة صحية في الأساس. وما زالت هذه الأزمة مستمرة وتتصاعد تداعياتها، مما يُعد من المبكر التحديد الدقيق بدرجة مقبولة من اليقين لحجم واتجاه التغير الذي شهدته تلك المتغيرات على أوضاع التنمية بدول العالم، ومنها مصر.

الملامح الرئيسة للنظام العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

جاءت جائحة "كوفيد- 19" لتمثل لحظة تاريخية وأزمة كاشفة عن مدى عمق وتسارع التحولات التي كان يشهدها النظام العالمي ما قبل الجائحة، ومع استمرارية الأزمة يمكن رصد عددًا من المؤشرات والحجج التي ترجح إسهام الأزمة في تعجيل وتعميق التحولات العالمية التي كانت قيد التشكيل قبلها.

عكست جائحة "كوفيد- 19" غياب أي دور أمريكي في قيادة الجهود العالمية لمواجهة الأزمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بالسلب على صورة الولايات المتحدة أمام العالم وعلى الثقة في كفاءة وقدرات مؤسسات الحكم الأمريكية. في المقابل، استغلت الصين الجائحة لتقديم نفسها كنموذج يحتذى به في قدرة مؤسساتها على التعامل مع الأزمات وتقديم المساعدات لدول العالم، حيث تحاول بذلك ملء الفراغ الناجم عن تخلي الولايات المتحدة عن دورها في قيادة النظام الدولي. وقامت الصين بالترويج لنظامها الصحي الذي ضرب المثل في استخدام التكنولوجيا الطبية المتطورة في تقديم الخدمات الصحية عن بعد، أو ما يُعرف بـ Telehealth من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات التقليدية، بالإضافة إلى استخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة في التعامل مع الجائحة. تصاعدت كذلك دعاوي فك الارتباط مع الاقتصاد الصيني Decoupling عن طريق تنويع خطوط وسلاسل الإمداد، وتراجع الدول والشركات عن اعتمادها على الصين في توفير المنتجات الحيوية. ومن المتوقع استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وعدم حدوث تغيير في الموقف الأمريكي من الصين في المدى القريب.

جاءت جائحة "كوفيد- 19" لتشكك في الأسس التي قام عليها العمل الأوروبي المشترك. ففي الأيام الأولى للجائحة سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدودها، بما اعتبر تقويضًا لمبادئ الاتحاد القائمة على حرية الحركة للأفراد والسلع. كما اتخذت دول الاتحاد الأوروبي قرارات فردية وحمائية بدون تنسيق. لقد مثلت الجائحة اختبارًا حقيقيًا لمشروع الاتحاد الأوروبي كتكتل دولي وأكبر اتحاد اقتصادي في العالم، حيث كان يمكن أن يساهم الارتباك وغياب التنسيق الذي ساد في بداية الأزمة إلي إذكاء دعوات الانفصال التي يطالب بها أحزاب اليمين والمتشككين في جدوي الاتحاد، خاصة بعد انفصال بريطانيا عنه، ولكن الأزمة أكدت على صعوبة تجاوز الدول للأزمات العابرة للحدود بمفردها. ومن ثم، مثلت الأزمة فرصة للتأكيد على أهمية التكامل والتعاون الدولي، مع إمكانية إجراء إصلاحات تدريجية في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة.

ظهرت جائحة "كوفيد- 19" في وقت تعيش فيه منطقة الشرق الأوسط تحت ضغوط كبيرة بسبب الصراعات والاحتجاجات الشعبية في بعض الدول وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية. ومن ثم، من المفترض أن تمثل هذه الجائحة فرصة لزيادة التعاون الإقليمي وتغيير مسارات الصراعات والنزاعات المسلحة في بلدان المنطقة. أدت الجائحة إلى تفاقم المشاكل القائمة بالفعل، فالدول التي تعتمد على الدخل الناتج عن بيع النفط والغاز، تعاني من الانخفاض الحاد في الأسعار في ذروة الأزمة، ودولًا أخرى تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية المزمنة التي يزيدها الوباء سوءًا بسبب انخفاض الدخل من السياحة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية مثل لبنان وتونس

علي سبيل المثال. كما قد تؤدي الأزمة إلى تفاقم الصراعات أو إشعال صراعات جديدة. وأدى غياب الدور القيادي للولايات المتحدة إلى حالة من الفراغ في العديد من مناطق العالم ومنها منطقة المتوسط، ولذا حاولت بعض الدول ملء هذا الفراغ.

ليس من المتوقع أن تؤدي جائحة "كوفيد- 19" إلى التحول من قطب إلى آخر، أو إلى القطبية الثنائية. كما أن خسائر الغرب لن تتحول بشكل تلقائي إلى مكاسب للصين. فالعالم يتجه إلى اللاقطبية، بمعنى أن العالم لن تسيطر عليه دولة واحدة، أو اثنتان، أو حتى عدد من الدول، ولكن ما حدث هو صعود لعدد من اللاعبين الدوليين الذين يملكون ويمارسون أشكالًا مختلفة من القوة، والذين بإمكانهم فرض نفوذهم الإقليمي والدولي.

كذلك، سلطت جائحة "كوفيد- 19" الضوء على عدد من القضايا المحورية في النظام العالمي، حيث حملت الجائحة رسائل تحذيرية من أخطار السياسات النيوليبرالية، وكشفت عن تردي المنظومة الصحية في العديد من الدول، والتباين بين الأغنياء والفقراء، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وأكدت على ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الإنساني المعني باحتياجات البشر الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بمعنى أن الأمن الإنساني وفي قلبه الأمن الصحي لابد أن يكون له الأولوية لدى كل الدول والمنظمات الدولية في الفترة القادمة، كذلك، أدت الأزمة إلى إعادة الاعتبار لتقسيم التحديات الأمنية إلى تحديات الأمن الخشن مثل الإرهاب، وتحديات الأمن الناعم مثل الأوبئة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن يؤثر ذلك على طبيعية المساعدات والمعونات الدولية.

كشفت جائحة "كوفيد- 19" عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي، وتحقيق التوافق بين الدول. فقد فشلت منظمة الصحة العالمية في التنبؤ بالجائحة، وكذلك في قيادة وتنسيق الجهود العالمية لمواجهتها. كما أضعفت الولايات المتحدة دور المنظمات الدولية من خلال الانسحاب من عضويتها، أو تخفيض الدعم المالي لها.

كان من المفترض أن تؤدي التحديات الناجمة عن "كوفيد- 19" إلى المزيد من التعاون بين الدول في مجال البحث العلمي وصناعة الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية، من أجل مواجهة هذا النوع من التحديات العابرة للحدود. لكن أظهرت الجائحة عدم التنسيق والتعاون بين الدول في إيجاد حلول جماعية فيما عرف بقومية اللقاح "Nationalism Vaccine"، حيث تنافست الدول الكبرى على توفير اللقاح لمواطنيها على حساب الدول الأخرى، ورفضت التعامل مع قضية إتاحة اللقاح من منظور الصالح العام العالمي، بمعنى إتاحته لجميع الدول دون حرمان، أو تمييز.

النظام الاقتصادي العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

يعتبر عام 2020 عامًا لا مثيل له، فقد أثارت جائحة "كوفيد- 19" أزمة صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة على نطاق عالمي واسع. قبل اندلاع الجائحة، بدأ الاقتصاد العالمي يشهد اتجاهات كبرى Mega Trends نحو الابتكار التكنولوجي، وتغير المناخ، والتحضر، والهجرة الدولية، وتغيير التركيبة السكانية، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجائحة إلى التسريع بهذه الاتجاهات التي ستشكل ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ترتب على الركود الاقتصادي العالمي نتيجة لتداعيات الجائحة توقعات بزيادة كبيرة في رصيد الديون السيادية، وصعوبات أكثر في خدمة التزامات الديون. فيتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الدين السيادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة بنحو 20 نقطة مئوية ليصل إلى 125% بنهاية عام 2021، وبنحو 10 نقاط مئوية ليبلغ 65% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية في ذات العام. وتستنفد خدمة الديون السيادية جزءًا كبيرًا من الإيرادات الضريبية، مما يقلل من المتبقي من هذه الإيرادات لاستيفاء الإنفاق الاجتماعي اللازم للحد من الفقر المتزايد، وعدم المساواة المتفاقمة، والتراجع في تراكم رأس المال البشري. كما أن الدول ذات معدلات النمو المنخفضة والديون المرتفعة ستجد صعوبة في الحفاظ على سياسات خارجية مستقلة.

تعد التجارة الدولية إحدى ضحايا أزمة "كوفيد- 19"، فقد أثرت هذه الأزمة على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، وأدت إلى اضطراب عميق في التجارة الدولية. وقامت العديد من الحكومات والشركات بالإغلاق المؤقت لأنشطتها الصناعية غير الأساسية، أو خفضت الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بها. وجاء تأثير الأزمة أكثر وضوحًا في قطاع الخدمات الدولي، خاصة السياحة الدولية، والسفر الجوي للركاب، وشحن الحاويات. ولكن في مقابل ذلك، قامت بعض الشركات العالمية العملاقة مثل أمازون وآبل وجوجل وعلى بابا، بزيادة عدد موظفيها، وتحسين أدواتها للتجارة الالكترونية، وتعزيز الأمن السيبراني، والتنافس فيما بينها على سرعة تسليم البضائع.

أثبتت الجائحة ضعف التعاون الدولي في احتواء تداعيات الأزمة، في حين كانت الإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي أكثر فعالية. فقد تعاونت كوريا الجنوبية وسنغافورة والهند والصين في تقديم المساعدات الطبية لبعض الدول الأوروبية، وبادرت الهند بعقد اجتماع على الإنترنت مع زعماء دول جنوب آسيا للاتفاق إقليميًا على مواجهة الخطر. ويبدو أن دولًا كثيرة سوف تتجه نحو تخصيص مواردها لمعالجة

مشاكلها الداخلية والإقليمية، بدلًا من المشاكل الدولية كالتغيرات المناخية على سبيل المثال.

لكن على الرغم من ذلك، يعتبر انتشار "كوفيد- 19" فرصة جيدة لتعزيز التعاون الدولي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية 2030، لأن التعاون متعدد الأطراف مهمًا لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود، والحد من النزعات القومية. فقد أظهرت الجائحة أهمية المنصات الرقمية (الاجتماعات عبر الإنترنت، والفيديو كونفراس، وغيرها) في تحقيق التعاون الدولي بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة. كذلك، زادت عولمة البيانات والمعرفة بمعدلات غير مسبوقة، وحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى معدل نمو مقارنة بغيره من القطاعات، ومن المتوقع أن يزداد الحجم السنوي لمجال البيانات العالمي Global Data Sphere بنحو عشرة أضعاف خلال الفترة (2018- 2025)، مما قد يدفع العديد من الدول للعمل معًا بطرق جديدة مبتكرة، ويستمر التعاون الدولي بحيث يصبح العالم أكثر ذكاءً وترابطًا وتعاونًا.

مع انتشار جائحة "كوفيد- 19" استفاد قطاع الرعاية الصحية على وجه التحديد من التوسع الرقمي، ومن المتوقع أن ينمو سوق الرعاية الصحية الرقمية بمتوسط سنوي يبلغ نحو 23.2% خلال الفترة (2019- 2026). وأثناء الجائحة تم إغلاق المؤسسات التعليمية، وتحول التعليم بسرعة من الفصول الدراسية إلى التعلم الإلكتروني في العديد من الدول، وقامت البنوك بدمج تقنية المعلومات في خدماتها والقضاء على الحاجة إلى وجود مصرف في كل قرية، بالإضافة إلى التوسع في خدمات الحكومة الإلكترونية. كما شهدت العملات الافتراضية نموًا هائلًا خلال عام 2020، واحتلت عملة "البيتكوين" قمة العملات الافتراضية المشفرة، حيث ارتفعت قيمتها السوقية بنحو 300% بنهاية هذا العام، لتصل قيمتها إلى 35 ألف دولار، بينما أنهى الذهب تعاملات ذات العام بارتفاع قدره 25% فقط.

أظهرت الجائحة خطورة الاعتماد على الموردين من منطقة واحدة متخصصة في منتج معين، مما قد يؤدي إلى مخاطر غير متوقعة في أوقات الأزمات، فتنهار سلاسل التوريد، ولذا تحول اهتمام الشركات من سلاسل التوريد العالمية إلى سلاسل التوريد الإقليمية ورقمنتها. ففي عالم ما بعد "كوفيد- 19"، ستتحول سلاسل الإمداد من أسلوب التوريد في الوقت المناسب just-in-time لتجنب تكاليف التخزين، إلى منهج التحوط بإعداد استراتيجيات للمخزون استعدادًا للتقلبات المحتملة في الطلب و/أو العرض just-in-case.

أسفرت الجائحة عن خسارة 155 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأول من عام 2020، بالإضافة لانخفاض شديد في ساعات العمل في العالم في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، بما يعادل فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل. وقد تأثرت النساء العاملات، ولا سيما العاملات بشكل غير رسمي، خاصة وأن 42% من هؤلاء النساء يعملن في أكثر القطاعات الاقتصادية تضررًا من الإغلاق. كما يؤدي التحول الرقمي إلى اضطراب أسواق العمل، حيث تهدد الآلات باستبدال البشر، وقد بدأت المطاعم وخطوط الإنتاج في الاعتماد على الروبوتات، والذكاء الاصطناعي في أداء عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمة. كما من المرجح أن يتناقص التراكم في رأس المال البشري، حيث أدت الجائحة إلى إغلاق المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية لشهور عديدة، مما أثر سلبًا على أكثر من 1.6 مليار متعلم في جميع أنحاء العالم، وفقًا لتقديرات منظمة اليونسكو، حيث يحول ذلك دون فرص التعلم وتراكم رأس المال البشري.

من المتوقع أن ما يقرب من 70 مليون نسمة إضافية حول العالم سوف يقعون في فقر مدقع بسبب الجائحة، وسوف يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم. وذلك بالإضافة إلى ما يقرب من 600 مليون شخص يعيشون بالفعل في فقر مدقع. كما أدت الجائحة إلى ارتفاع متوسط معامل جيني في الاقتصادات الناشئة والدول النامية بمقدار 2.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 42.7 في عام 2020. ووقع عبء الأزمة بشكل أكبر على الأفراد الأضعف اقتصاديًا كالعمال من الشباب والنساء، والعاملين في قطاعات الخدمات كالإقامة والطعام والنقل والتجزئة والبيع بالجملة. ومن المتوقع استمرار اتجاهات عدم المساواة داخل الدول، بحيث يرتفع نصيب أعلى 1% من سكان العالم من الدخل العالمي من 20% في عام 2016 إلى 24% في عام 2050، بينما تظل حصة 50% من سكان العالم من الدخل ثابتة دون تغيير، مما يعني تزايد التفاوت العالمي.

أكدت جائحة "كوفيد- 19" على أهمية دور الدولة في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بمواجهة التحديات العابرة للحدود في مقابل ضعف دور منظمات الحوكمة العالمية، فقد قامت الدولة القومية بالدور الرئيسي في مواجهة التحديات الصحية والاقتصادية لهذه الأزمة. كما أدت الأزمة إلي إعادة إنتاج دور الدولة في تطبيق خطط الإنقاذ الاقتصادي وإجراءات الحجر الصحي وغلق الحدود، وتقييد حركة المواطنين. ومن ثم، سوف يأخذ النظام الدولي الجديد في اعتباره التوازن بين اقتصاد السوق الحرة والشمولية السياسية، لأن كل منهما له نقاط قوته.

ويمكن تلخيص الدروس المستفادة لدول العالم، ومنها مصر، من جائحة "كوفيد- 19" في:

- يسمح انحسار النفوذ الأمريكي والتنافس الأمريكي الصيني بدرجة من حرية حركة للدول الصغيرة

والمتوسطة، حيث يمكن لمصر توسيع الفرص المتاحة بالعمل على بناء أوضاع إقليمية ودولية جديدة، واستغلال الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والصين من أجل تنويع التحالفات وتحقيق مكاسب أكبر. وتبرز كذلك أهمية الدول المتوسطة والقوي الإقليمية في الدفع في اتجاه تقوية المؤسسات الدولية والقانون الدولي وآليات التعاون الدولي.

- التراجع الأمريكي عن المشهد العالمي وفراغ القيادة العالمية بالمنطقة، يطرح فرصة تطوير نظام إقليمي عربي، يعكس المصالح المصرية والعربية، ويعزز دور الدبلوماسية المصرية في المساهمة في تشكيل قضايا العالم ما بعد "كوفيد- 19".
- ضرورة تحقيق التوازن في ظل التحديات الجديدة بين المفهوم التقليدي للأمن (الأمن الخشن)، وفي جوهره التهديدات الإرهابية، والمفهوم الجديد للأمن (الناعم) القائم على الأمن الإنساني، وارتباطه بمفهوم الاستقرار، مثل الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة.
- أهمية التعاون متعدد الأطراف لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود، ويمكن للدول النامية ومنها مصر، مطالبة منظمة التجارة العالمية بالتعجيل في إصدار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي لأدوية ولقاحات "كوفيد- 19"، وكذلك، طلب الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح هذا الوباء لأغراض غير تجارية.
- تضافر الجهود لتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في عالم متغير، وتأمين الحقوق الاقتصادية للمواطنين للحد من عدم المساواة، والتركيز على تلبية احتياجات الفقراء، وتقديم خدمات عامة عادلة.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية للإنترنت، لسد الفجوة الرقمية بين الدول وداخلها من خلال تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات، وتحسين سرعة الإنترنت عريضة النطاق بسعر في متناول الأفراد، وتوفير البرمجيات المجانية لإتاحة العلاج عن بعد، والعمل عن بعد، والتواصل الاجتماعي. كما أن المشاركة في سلاسل التوريد الإقليمية الرقمية تتطلب بنية تحتية عالية الجودة، وتعاون اقتصادي إقليمي للاستثمار في التجمعات الصناعية، والتحول من الاستثمار العالمي الساعي للكفاءة إلى الاستثمار الإقليمي الباحث عن السوق.
- من الضروري الاستثمار في تنمية المهارات التي تمكّن العمالة من أداء مهام جديدة تواكب بيئات العمل المتغيرة الناتجة عن التقدم التكنولوجي، وتعزيز مؤسسات سوق العمل، وخاصة التي تمثل العمال، ووضع سياسات جيدة التصميم للحد الأدنى للأجور ولسوق العمل النشطة.
- أن تأخذ الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية المخاطر المُناخية في الاعتبار في جميع أبعاد صنع السياسات، والنظر في إنشاء صندوق تمويل خاص بالمخاطر المُناخية. ومن المتوقع أن يؤثر الاستعداد للتعامل مع المُخاطر المناخية على المالية العامة في كل دولة في المستقبل القريب، ويمكن أن تلعب الضرائب البيئية دورًا رئيسًا في دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والحد من المخاطر البيئية.

ثانيًا: الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد- 19"

لقد جاءت أزمة الجائحة في توقيت حرج لمصر، حيث جاءت بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلالات المالية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وكان من المفترض أن يتم الانتقال من مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية إلى الإصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر احتواءً، والتي تنعكس بكل تأكيد في زيادة فرص النمو والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة.

الأداء الاقتصادي

بدأت تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته مع بداية الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، ثم تفاقمت خلال الربع الرابع مع تطبيق إجراءات الغلق شبه الكامل. لقد أدت الجائحة إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019/ 2020 إلى 3.6%، بما يُمثل تراجعًا بنحو 36% عن العام المالي السابق، بعد التحسن النسبي في هذا المعدل في السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتراجعت مساهمة الاستثمار في نمو الناتج بنحو 268%؛ لتصبح مساهمة سالبة تبلغ نحو - 3.7 نقطة مئوية، كما تراجعت مساهمة صافي الصادرات إلا أنها ظلت موجبة؛ حيث ساهمت بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط، وأصبح الاستهلاك النهائي هو المساهم الأكبر في نمو الناتج بحوالي 6.5 نقطة مئوية بعد أن كان الأقل مساهمة في العام السابق، مقابل التراجع الكبير في مساهمة الاستثمار، يليه صافي الصادرات.

استمرت قطاعات الاتصالات، والتشييد والبناء، وقناة السويس، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة في قيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020/2019 كالعام السابق عليه، حيث حققت معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تأثرت قطاعات السياحة (المطاعم والفنادق)، والصناعات التحويلية، والصناعة الاستخراجية سلبيًا بجائحة "كوفيد- 19" كما حدث في العالم أجمع. قطاع السياحة أكثر القطاعات المتضررة مباشرة من الجائحة؛ حيث تراجع نمو ناتجه بنحو 135% ليبلغ معدل نموه نحو - 17.3% خلال

العام المالي 2020/2019، وكذلك تراجع نمو ناتج قطاع الصناعات التحويلية، مقارنًة بمثيله في العام السابق بنحو 218%، حيث بلغ معدل نموه حوالي- 3.5%، وذلك بسبب تأثر القطاع باضطراب سلاسل التوريد العالمية، وتراجع معدل نمو التجارة الدولية نتيجة للجائحة، خاصة مع اعتماد القطاع على مستلزمات الإنتاج المستوردة، التي شكلت نحو 44% من إجمالي الواردات المصرية في عام 2019. هناك صناعات شهدت نموًا أثناء الجائحة، ومنها المستحضرات الصيدلانية والدوائية، وإنتاج مستلزمات المستشفيات والمطهرات، وبعض فروع الصناعات الغذائية، مقابل صناعات أخرى تراجعت مثل السيارات، والصناعات الهندسية، والملابس، وذلك بسبب تغير نمط الطلب والاستهلاك نتيجة للجائحة.

تراجعت الاستثمارات بنحو 17% خلال عام 2020/2019، لتبلغ نحو 796.4 مليار جنيه مقابل 957.8 مليار جنيه في العام المالي السابق. أما بالنسبة لهيكل توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، فيتضح تركز الاستثمارات في أنشطة النقل والتخزين، والبترول والغاز، والأنشطة العقارية، يليها الصناعات التحويلية، والكهرباء، بينما تنخفض نسب الاستثمار في أنشطة التعليم، والصحة، والزراعة، وهو ما قد يفسر تواضع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية، خاصة قطاع الخدمات الصحية، على الرغم من تزايد نصيبه من الاستثمار مقارنًة بالعام المالي السابق 2019/2018، وكذلك قطاع خدمات التعليم الذي ارتفع نصيبه في الاستثمار أيضًا مقارنًة بالعام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار قد شهد تراجعًا في معدل نموه الحقيقي قبل تداعيات الجائحة، وتحديدًا خلال الربع الثاني من العام المالي 2020/2019، نتيجة لتباطؤ معدل نمو الاستثمارات الخاصة في أغلب القطاعات، إلا أن ارتفاع معدل النمو الحقيقي للاستثمارات العامة قد ساهم في امتصاص هذا التراجع.

على مدى السنوات السابقة، انعكس تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على تراجع معدل البطالة، وذلك حتى الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، حيث لم تكن تداعيات الجائحة قد ظهرت بعد، فبلغ معدل البطالة نحو 7.7% خلال ذلك الربع. ثم بدأت تداعيات الجائحة تنعكس على ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الرابع من ذات العام، حتى وصل لحوالي 9.6% مع الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى تراجع مؤشرات جودة العمل ما قبل الجائحة، حيث تراجعت نسب المشتغلين بأجر، والمشتركين بالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، ونسبة العاملين بعقد.

حقق ميزان المدفوعات قبل ظهور جائحة "كوفيد- 19" خلال النصف الأول من العام المالي 2020/2019 فائضًا كليًا، بلغ حوالي 410 مليون دولار مقابل عجزًا إجماليًا بلغ نحو 1.8 مليار دولار خلال الفترة المناظرة في العام السابق. وجاء هذا الفائض نتيجة تراجع عجز حساب المعاملات الجارية، وتحقيق المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 5.2مليار دولار. ثم انعكس تأثير الجائحة على أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الثاني من العام المالي 2020/2019؛ حيث أسفرت معاملات الميزان خلال تلك الفترة عن عجز كلي بلغ حوالي 9 مليار دولار بسبب تراجع فائض الميزان الخدمي بمقدار النصف نتيجة الهبوط الحاد في الإيرادات السياحية مع تعليق الطيران عالميًا ومحليًا، وتشديد إجراءات السفر، وتراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 38%، نتيجة التراجع الشديد في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وارتفاع درجة عدم اليقين بشأن مدة استمرار الأزمة ومداها وتوزيعها الجغرافي، وتحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية، لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 7.6 مليار دولار، نظرًا لما سببته الأزمة من خروج حاد لتدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، ومنها السوق المصري. أما عن المحصلة النهائية لتداعيات الأزمة علي ميزان المدفوعات خلال العام المالي 2020/2019 بأكمله، فقد حقق الميزان عجزًا كليًا بلغ حوالي 8.6 مليار دولار، وهو ما يمثل 84 ضعف العجز الكلي في العام السابق، ويرجع هذا العجز بصفة رئيسة إلى تراجع فائض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية، وزيادة عجز حساب المعاملات الجارية.

أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي من نحو 18 مليار دولار في نهاية العام المالي 2016/2015 إلى حوالي 44 مليار دولار في نهاية عام 2019/2018، ثم تراجع بمعدل 16%، ليسجل نحو 37 مليار دولار تقريبًا في نهاية عام 2020/2019. وقد اضطر البنك المركزي للسحب من الاحتياطي لسداد التزامات مصر الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية، ولضمان تغطية احتياجات السوق المصري من الواردات الاستراتيجية، وكذلك لتغطية تراجع الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية الأجنبية داخل آلية المستثمرين الأجانب. ولكن ساهمت التدفقات النقدية التي حصلت عليها مصر من الخارج في الحد من التراجع الشديد في الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل الجائحة، فقد حصلت على نحو 2.7 مليار دولار من صندوق النقد الدولي تحت مظلة آلية التمويل السريع (RFI) في مايو 2020، ثم تمويل آخر بقيمة 5.2 مليار دولار تحت مظلة (Stand By Arrangement SBA) في يونيو من ذات العام، بالإضافة إلى تمويل من بنك الصادرات والواردات الأفريقي بلغ حوالي 3.9 مليار دولار.

مع بداية ظهور الجائحة وانتشارها في مصر خلال مارس 2020، بادرت الدولة باتباع سياسات استباقية للحد من تراجع النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة، حيث ركزت هذه السياسات على دعم الاقتصاد المصري من خلال مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية، بالإضافة إلي إجراءات لدعم ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة، حيث أعلنت الدولة تخصيص حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه، بما يمثل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2019/2018، للإنفاق على العديد من الإجراءات الداعمة للنشاط الاقتصادي والقطاعات المتضررة من الأزمة. كما قامت وزارة المالية بتقديم تيسيرات ضريبية متنوعة بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة.

بدون شك، ما اتخذ من إجراءات مالية لدعم النشاط الاقتصادي وحماية الفئات المتضررة من جراء الجائحة، تعد إجراءات هامة فرضتها الجائحة، ولكن ترتب عليها ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 7.9% في العام المالي 2020/2019 مقارنةً بمستهدف نحو 7.2%، ولكن في ذات الوقت يمثل هذا العجز تراجعًا طفيفًا بنسبة 2.6% عن مثيله في العام المالي السابق. ويفسر ذلك تحسن مؤشرات المالية العامة خلال النصف الأول من العام المالي 2020/2019 قبل أن تبدأ تداعيات الجائحة تلقي بظلالها على الاقتصاد المصري.

على الرغم من الانخفاض الذي شهده العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن إجمالي الدين الحكومي (الداخلي والخارجي) قد تضاعف من نحو 2274 مليار جنيه في يونيو 2015 إلى حوالي 4802 مليار جنيه في يونيو 2019، وارتفع بمعدل 6% خلال عام الجائحة، ووصل إلى نحو 5094 مليار جنيه، بنسبة 87.5% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينعكس بدون شك على ارتفاع قيمة خدمة الدين أيضًا، وهو ما يمثل تحديًا رئيسًا. كما أن تخفيض معدل نمو الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، وكذلك تخفيض الدعم السلعي الذي يستفيد منه محدودو الدخل، وتخفيض معدلات التوظيف الحكومي لمواجهة أعباء الدين العام، يؤدي إلى تراجع دور السياسة المالية في علاج العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، مما قد يساهم في ارتفاع نسب الفقر. كذلك يترتب على ضغوط إعادة هيكلة الديون، تقلص قدرة الدولة المدينة على وضع خططها المستقبلية لتحقيق التنمية المستهدفة، وكذلك تقلص حريتها في وضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

قام البنك المركزي المصري خلال عام 2020 بتخفيض أسعار الفائدة ثلاث مرات، حتى وصل إجمالي هذا التخفيض 400 نقطة مئوية (مع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة). ويتسق هذا التخفيض مع تراجع معدل التضخم السنوي، الذي بلغ نحو 3.4% خلال شهر سبتمبر 2020، وهو ثاني أدنى معدل بعد معدل التضخم في أكتوبر 2006 (2.4%). بخلاف تخفيض سعر الفائدة، قدم البنك المركزي مجموعة من الإجراءات لمساندة الأنشطة الاقتصادية في مواجهة الأزمة. لكن بالرغم من انخفاض سعر الفائدة والتسهيلات الائتمانية الواسعة مازال نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المحلي أقل من مستوياته قبل عام 2011، ويستأثر القطاع الحكومي بأكثر من ثلثي الائتمان المحلي، الذي ارتفع إلى حوالي 70% في يونيو 2020 من جراء الجائحة، وما ترتب عليها من انخفاض في الاستثمار الخاص، وبالتالي في الائتمان.

هناك حاجة لإجراء تقييمًا موضوعيًا لرصد مدى استفادة القطاع الخاص، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات من المبادرات المتعددة التي طرحها البنك المركزي قبل ومع بداية الجائحة، وهو الأمر الذي قيده توافر بيانات تفصيلية عن الإنفاق من هذه المبادرات وفقًا لطبيعة المنشآت المستفيدة من حيث النشاط الاقتصادي والحجم والإقليم الجغرافي.

ومن المؤكد، أنه لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في دفع الاستثمار، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بدون أن يصاحبها إجراءات جادة لتحسين بيئة الأعمال، خاصة وأن ضعف بيئة الأعمال في مصر لم يكن سببه الرئيس التمويل، لكن ضعف الأداء في باقي محاور بيئة الأعمال.

مازال عدم اليقين بشأن تطورات جائحة "كوفيد- 19" مستمرًا على مستوى العالم، خاصة مع ظهور سلالات جديدة من الفيروس، والتسابق العالمي للحصول على اللقاح، وبالتالي تظل هناك تحديات تفرضها الجائحة على الاقتصاد المصري، تعتبر بمثابة قيودًا إضافية على المستهدفات الاقتصادية الكلية لعام 2022/2021 التي وردت ببرنامج عمل الحكومة، مما يتطلب التعجيل بالانتقال من مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية إلى الإصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر شمولًا واحتواءً، والتي تتطلب الاعتماد الأكبر على القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، مما ينعكس في زيادة فرص النمو الشامل، والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة.

إن قدرة الاقتصاد على التعافي من التداعيات السلبية للجائحة، والانطلاق بعدها يتطلب التركيز على بعض القضايا، التي من أهمها:

- توافر إطار واضح ومستقر للسياسات الاقتصادية الكلية بأهداف استراتيجية تدفع محفزات الإنتاجية الكلية، يتم وضعه بمشاركة كافة أصحاب المصلحة، وبناءً على قاعدة بيانات محدثة دوريًا عن كافة المتغيرات.
- توسيع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع وجود دور واضح للدولة في تقديم الخدمات العامة المرقمنة بالجودة المطلوبة وبأسعار مناسبة للفئات منخفضة الدخل.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبين المناطق الجغرافية المختلفة، وكذلك تفعيل المشاركة المجتمعية في وضع استراتيجيات وخطط التنمية.
- تنفيذ إصلاحات جذرية لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتحسين الخدمات الحكومية، مما يساعد على تحسن بيئة الأعمال، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الحكومية، والجمارك، والضرائب، وتوسيع نطاق الشمول المالي.
- زيادة الإنفاق العام على قطاعات تنمية رأس المال البشري، خاصة قطاعي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى مجالات البحث والتطوير، باعتبارها أهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- تبني استراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني تضمن توافر العمالة المؤهلة وتوفير المقومات اللازمة لها، وفقًا لفرص العمل الجديدة، حتى تتمكن من التغلب على التحديات التي طالما حالت دون تحقيق ذلك، وإعادة النظر في السياسات المرتبطة بسوق العمل.
- ضبط الأسواق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتطبيق قواعد الحوكمة على كافة القطاعات والمؤسسات، مما ينعكس على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ودافعيتهم لاتخاذ قرار الاستثمار.
- تطوير البنية التحتية والمرافق، خاصة المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يرتبط بذلك من توسيع نطاق النفاذ إلى الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسريع وتيرة تحويل الطاقة إلى الطاقة النظيفة.
- تبني مفهومًا أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي، من خلال توفير منظومة حماية اجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وللعمالة بالقطاع غير الرسمي، تكفل لهم الحياة الكريمة، خاصة في أوقات الأزمات، وهو ما يتطلب مراجعة قوانين العمل وما يرتبط بها من قوانين التأمين الصحي والاجتماعي، بحيث يتم تضمينها الأنماط الجديدة التي أبرزتها الأزمة، مثل "العمل عن بعد"، وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات للعاملين وأصحاب الأعمال.

الأداء الاجتماعي

ارتفع عدد السكان في مصر بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 2.56% خلال الفترة بين آخر تعدادين للسكان (2006، 2017)، ليصل إلى 94.8 مليون نسمة في تعداد عام 2017، وبلغ 99.8 مليون نسمة في بداية عام 2020. وعلى الرغم من أن النظريات المختلفة للتنمية تؤكد على أن النمو السكاني المرتفع لا يمثل مشكلة في حد ذاته، ولكنه يمثل مشكلة في ضوء عدم كفاية الموارد المطلوبة لتلبية احتياجات هذا النمو، ومن ثم أصبح الحد من التزايد الكبير في عدد السكان في مصر أمرًا حتميًا، يتطلب وجود سياسة سكانية واضحة تأخذ في الاعتبار التباين الجغرافي في مستوى الوعي المجتمعي والثقافة، وتسعى إلى استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، وحشد جهود كافة الأطراف في المجتمع للارتقاء بجودة ونوعية حياة المواطنين.

شهدت نسبة الفقر في مصر تراجعًا للمرة الأولى منذ عام 1999 لتصل إلى نحو 29.7% في عام 2020/2019 مقابل 32.5% في عام 2018/2017، كما انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل إلى حوالي 4.5% في ذات العام مقابل 6.2% في عام 2018/2017. ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن مؤشرات الفقر في عام 2020/2019 لم تأخذ في اعتبارها بعد تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على المستويات المعيشية للمواطنين.

وبهدف قياس أثر جائحة "كوفيد- 19" على الأسرة المصرية، قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء دراسة تستهدف استقصاء أثر الجائحة على دخل الأفراد والأسر ونمط استهلاكهم والحالة العملية، وذلك منذ بداية ظهور الجائحة وحتى نهاية مايو 2020. أظهرت نتائج هذه الدراسة تأثر نسبة كبيرة من المجتمع المصري بهذه الجائحة بترك عملها، وانخفاض دخلها، خاصة الشباب، وذوي المستويات التعليمية الأدنى، والعاملين بالقطاع غير الرسمي، أو لحسابهم الخاص. وبالطبع، فإن استمرار الجائحة خلال الفترة القادمة في ظل التوقعات بموجات أخرى من الجائحة ربما تكون أكثر حدة، يعني استمرار آثارها على مستوى معيشة الأسر المصرية، وربما قد تزيد المعاناة نتيجة عدم القدرة على الاستمرار في

محاولة الأسر لتسيير أمورها كما حدث في بداية الجائحة، مما يعني الحاجة إلى مزيد من التدخلات من الحكومة سواء بشكل مباشر أو تحفيز وتوجيه القطاع الخاص والمجتمع المدني لتقديم المزيد من المساعدات للأسر الفقيرة.

وبالقطع، فإن الأمر يتطلب الاستمرار في الإجراءات التي تم اتخاذها في حالة استمرار الجائحة، مع ضرورة وجود خطة استعداد تتضمن المزيد من الإجراءات والسياسات، التي تشمل:

- مراجعة برامج الحماية الاجتماعية الحالية، والتي تتضمن تحويلات نقدية مشروطة ضمن برنامج عمل الحكومة للإصلاح الاقتصادي، بحيث تتضمن ضم فئات أكثر وفئات أولى بالمساعدات.
- المراقبة المستمرة للأسواق للحد من جشع التجار واستغلالهم للجائحة في احتكار السلع أو رفع أسعارها.
- التنسيق الكامل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بتقديم مساعدات مالية للفئات المتضررة، بهدف ضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المساعدات تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.
- حث الشركات الكبرى على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع بصفة عامة، وتجاه العاملين بها بصفة خاصة، وفق المعايير الدولية الخاصة بحقوق العاملين أثناء الأزمات، لضمان عدم تعرضهم للتسريح، وتوفير معايير السلامة الصحية للعاملين ضد الفيروس.

بالنسبة للرعاية الصحية في ظل الجائحة في مصر، فوفقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، تحتل مصر المركز 62 في إجمالي عدد الإصابات بكوفيد- 19 من بين 215 منطقة ودولة حول العالم، ويسبق مصر في عدد الإصابات من الدول العربية كل من العراق والسعودية والمغرب والكويت والإمارات، ومن الدول الأفريقية غير العربية تأتي فقط جنوب أفريقيا في ترتيب سابق لمصر.

بمقارنة مصر بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشرات الإصابات والوفيات بكوفيد- 19 "، يتضح أن عدد الإصابات لكل مليون نسمة من السكان كان الأقل في مصر، حيث تأتي في المركز قبل الأخير، ويأتي بعدها سوريا فقط. ويبلغ هذا المؤشر في مصر نحو 1454 إصابة لكل مليون نسمة، وعلى مستوى العالم بلغ هذا المؤشر نحو 11.5 ألف لكل مليون نسمة، مما يُظهر الوضع الجيد لمصر في نسبة الإصابات بكوفيد- 19. أما فيما يتعلق بنسبة الوفيات إلى إجمالي الإصابات بهذا الفيروس، تُعد مصر هي ثاني أعلى دولة من بين هذه الدول، والتي تصل فيها إلى 5.5%، حيث تسبقها فقط سوريا، بينما تنخفض في باقي الدول بشكل ملحوظ، وأقل نسبة توجد في دول الخليج على الرغم من أن عدد الإصابات في هذه الدول يفوق عدد الإصابات في مصر. أما على مستوى العالم فتبلغ نسبة الوفيات إلى إجمالي الإصابات 2.1%، وتأتي مصر في الترتيب 10 على مستوى كافة الدول من حيث نسبة الوفيات إلى إجمالي الإصابات.

وقد أوضحت وزارة الصحة المصرية أن سبب ارتفاع نسبة الوفيات من جراء الإصابة بكوفيد- 19 في مصر يرجع إلى انتشار الإصابة بالأمراض المزمنة، بالإضافة إلى تأخر وصول الحالات وعدم الإبلاغ المبكر عنها، أو محاولة الحصول على علاج بدون استشارة طبيب متخصص، حيث أكدت الوزارة أن 30% من حالات الوفاة توفوا قبل وصولهم إلى المستشفيات، ونحو 20% توفوا خلال يومين فقط من وصولهم إلى المستشفيات.

وقد اتخذت الحكومة المصرية إجراءات عاجلة للحد من انتشار الفيروس وعلاج المصابين منذ بداية الجائحة في مصر، ولكن على الرغم من جهود الحكومة بصفة عامة ووزارة الصحة بصفة خاصة في التعامل مع الجائحة، إلا أن هناك ما يدعو إلى القلق، وهو استمرار ارتفاع عدد الوفيات كنسبة من الإصابات حتى في فترة تراجع أعداد حالات الإصابة والوفيات. وفي ظل موجات أخرى متوقعة، يتطلب الأمر تعبئة الجهود خاصة مع صعوبة العودة لتطبيق حزم الإجراءات الاحترازية مجددًا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، وحيث تتجه معظم الدول لتبني سياسات للتعايش مع الوباء، ومحاولة الحد من انتشاره.

ومن ثم يمكن تقديم المقترحات التالية للتعامل مع جائحة "كوفيد- 19":

- التحديث المستمر للبروتوكول العلاجي المتبع في ضوء المستجدات المحلية والعالمية، وفي ضوء نتائج الأبحاث حول تطور الفيروس واللقاحات المكتشفة على المستوى العالمي والمحلي.
- الاستمرار في توفير المستلزمات والأدوات الطبية بأسعار مناسبة لكافة المواطنين، وتلبية الطلب المتوقع.
- توفير أقصى درجات الحماية لمقدمي الخدمات الطبية، ودعمهم ماليًا ومعنويًا، مع تأكيد أهمية القرارات الحكومية في هذا الشأن بزيادة بدل المهن الطبية، وإنشاء صندوق تعويضي عن المخاطر الطبية.
- توسيع باب التطوع لمؤسسات المجتمع المدني أو المواطنين للمشاركة في تقديم خدمات التمريض في حالة تفاقم الأزمة لسد العجز في احتياجات القطاع الصحي من التمريض.
- تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مجلس أعلى للصحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ليتولى إعداد

استراتيجية موحدة للخدمة الصحية، تشمل جميع الجهات التي تعمل بالمنظومة الصحية، ووضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات الحكومية والخاصة. وكذلك أهمية وضع استراتيجيات مستقبلية للتأهب ومواجهة الجائحات الوبائية الطارئة والمفاجئة، على أن يتم تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة سنويًا لتمويل تنفيذ هذه الاستراتيجية وقت الأزمات والكوارث الصحية. ويُمكن بهذا السياق استحداث آليات جديدة للتمويل لتغطية الفجوة التمويلية مثل إنشاء صندوق متعدد الأطراف بالتشارك مع الحكومة والمؤسسات الفاعلة الأخرى داخل الدولة، وتحديدًا القطاع الخاص.

- إعداد استراتيجية للصحة الرقمية، وتطوير التكنولوجيات الصحية، ليس على مستوى الميكنة فقط، ولكن تعزيز خدمات الرعاية عن بعد، خاصة في ظل الأزمات مثل جائحة "كوفيد- 19".
- تحديد الفئات الأولى بالرعاية الصحية والفئات المهمشة صحيًا بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، وبما يحقق الاتساق بين خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى المقدمة لهذه الفئات.
- تطوير الإحصاءات والمؤشرات التي تقيس أداء القطاع الصحي ودورية إصدارها ونشرها بشكل مستمر، مما يساعد في إجراء البحوث والدراسات الداعمة للقطاع، مع التنسيق بين إحصاءات الوزارة من جهة، والمسوح الميدانية من جهة أخرى، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات التي يتبناها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية.

كان قطاع التعليم من بين أكثر القطاعات تأثرًا بالجائحة، حيث تم تغيير المخططات الدراسية بدءًا من مارس 2020، وتنوعت أدوات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في التعامل مع تنظيم العملية التعليمية في ظل الجائحة، حيث استكملت خططها في التحول الرقمي وتطوير المنصات التعليمية، وبذلت جهودًا كبيرة في سبيل إثراء المنصات التعليمية المتاحة بمحتوى رقمي، يّمكن الطلاب من التحصيل العلمي عن بعد. كما قامت وزارة التعليم العالي بتعميم نظام التعليم الهجين (تقليدي وعن بعد)، وتهيئة الجامعات لتكنولوجيا الجيل الرابع، وإتاحة فرص التدريب لجميع الأطراف المعنية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة، وتحقيق بعض الإسهامات والنتائج الإيجابية، والتي من أبرزها:

- تميز إقليمي لمصر في أبحاث "كوفيد- 19"، حيث احتلت المرتبة الأولى على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط، والسابع عالميًا في عدد الأبحاث (370 بحث) المتعلقة بكوفيد- 19.
- مبادرات هامة للمستشفيات الجامعية لدعم إدارة الأزمة صحيًا، حيث تم وضع خطة متكاملة للمواجهة من خلال المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية، نفذتها المستشفيات الجامعية وأطقمها بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان.
- دعم بحثي علمي متنوع للمساندة في إدارة الأزمة متمثلًا في قيام المراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتصنيع وتحضير بعض المستلزمات الطبية ومواد التطهير والتعقيم والكواشف اللازمة، وإطلاق أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مبادرة "طبق فكرتك" بتكلفة بلغت نحو 30 مليون جنيه لحفز الباحثين والمبتكرين المصريين للتقدم بمقترحات بحثية ضمن المبادرة لإيجاد حلول بديلة لنقص الإمكانيات العلاجية والصحية لمجابهة "كوفيد- 19"، وإطلاق هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار نداءً بحثيًا طارئًا خلال الفترة (26 مارس- 9 أبريل 2020) لكافة الباحثين، للتقدم بمشروعات بحثية لمجابهة الجائحة بتمويل قدره 2 مليون جنيه للمشروع الواحد.

من الأهمية بمكان في إطار الجهود الحكومية المعنية بتيسير وإدارة التعليم في مختلف مراحله في مواجهة جائحة "كوفيد- 19" مراعاة تعزيز نهج الشفافية والإعلان الدائم عن التغييرات والمستجدات في أنظمة التعليم، وما يتعلق بها من إدارة العملية التعليمية وإجراء الاختبارات وخلافه عبر كافة وسائل الإعلام والاتصال الممكنة، وزيادة الإنفاق الاستثماري المرتبط بتهيئة البيئة التعليمية لاستخدام نظم التعليم عن بعد وتقنياته المختلفة، وذلك عن طريق تدعيم البنية التحتية المرتبطة بدعم شبكات المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات التعليمية والعاملين بها والمنتسبين إليها من طلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وتشجيع القطاع الخاص المصري الرائد في مجال البرمجيات وصناعة المنصات التعليمية على الإسهام في تطوير منصات التعليم عن بعد ونظم إدارتها بالاتساق مع التطبيقات العالمية واسعة الانتشار، مع مراعاة رشادة التكاليف الاقتصادية ومعايير الأمن السيبراني الخاص بالمعلومات وحمايتها، واتاحة المزيد من فرص التدريب والتأهيل على استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وبخاصة لأعضاء هيئة التدريس بمختلف المراحل التعليمية، ومراجعة المستهدفات التعليمية وإجراء التعديلات المنهجية المطلوبة على المقررات الدراسية لتتواكب مع تقنيات التعليم الإلكتروني، وتطوير نظم القياس والتقويم ولوجستيات إدارة الاختبارات.

الأداء البيئي

إن تزايد التوترات السياسية بين مصر وإثيوبيا حول مشكلة سد النهضة والتأثيرات المتوقعة على حصة مصر في مياه نهر النيل، قد عزز توجه الحكومة إلى تبني سياسات مائية صارمة للحد من الهدر في استخدامات الموارد المائية. ومن أهم تلك السياسات ما تتبناه وزارة الموارد المائية والري من توجهات نحو حوكمة وترشيد استخدام المياه بالتحول من الري بالغمر إلى استخدام وسائل الري الحديثة مثل التنقيط والري بالرش، ورفع كفاءة استخدام المياه.

على الرغم من تحسن مؤشرات نوعية الهواء في السنوات السابقة، الذي يرجع جانب كبير منه إلى التوسع الملحوظ في مشروعات الطاقة المتجددة (رياح وشمسي) بغرض توفير الطاقة الكهربائية، إلا أن مؤشرات نوعية الهواء لاتزال أعلى من الحدود القصوى. ومن المتوقع أن تتضاعف الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة خلال السنوات المقبلة، حيث تتبنى خطة العام الثالث السنوية للتنمية المستدامة (2021/2020) توجهات طموحة للوصول بمساهمة الطاقة المتجدّدة إلى 20٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام2022 ، كما تستهدف الاستراتيجية المتكاملة للطاقة الوصول إلى 42% طاقة متجددة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2035.

لقد انعكست جائحة "كوفيد- 19" على الأداء البيئي في مصر في الظواهر التالية التي لمعظمها آثاراً سلبية على البيئة، والقليل منها له آثار ايجابية:

- أدى انتشار سبل الوقاية من الفيروس إلى توليد كمية هائلة من المخلفات الطبية، التي ارتفعت بنحو 30% -50% خلال عام 2020 على مستوى العالم، مما يتطلب التخلص منها بطرق آمنة. وتتفاقم هذه المشكلة في مصر مع نقص الوعي بخطورة هذا النوع من النفايات.
- تزايد تلوث التربة والمياه بالسموم نتيجة الاستخدام غير المقنن لأدوات التعقيم والتنظيف والسوائل الكيماوية.
- أدى التوسع في جهود السيطرة على انتشار الجائحة إلى زيادة الطلب على المياه بنسبة 20% وتدهور جودتها، بالإضافة إلى زيادة مياه الصرف الصحي المنتجة بنسبة 15-18٪، وبالتالي زيادة الضغط على شبكات الصرف الصحي.
- يشكل تواجد فيروس "كورونا" في مياه الصرف الصحي من المنازل ومستشفيات العزل تهديدًا للصحة العامة.
- أدى إلغاء الرحلات الجوية في جميع أنحاء العالم، وإغلاق أنظمة النقل، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية إلى انخفاض انبعاثات الكربون، وتحسين جودة الهواء في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم، مما كان له بعض الأثر الإيجابي في حالة مصر.

على الرغم من المجهودات والمبادرات التي تقوم بها الدولة، والتي قد تكون لها دورًا في تحسن الأداء البيئي في مصر، إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا الأداء. ومن ثم يمكن تقديم بعض المقترحات لتحسين هذا الأداء في مرحلة التعافي من الجائحة، وهي:

- إعادة ترتيب الأولويات البيئية بعد الجائحة لتطوير نظم الإدارة البيئية والصحية، بهدف رفع كفاءة الأداء، وتخفيض التكاليف و/أو ترشيد الإنفاق، وتطوير السياسات والقوانين البيئية المتقادمة لتشمل القضايا البيئية الجديدة والملحة على الساحات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة قضايا تغير المُناخ.
- إيجاد حزمة من السياسات المبتكرة والمتكاملة لإدارة التفاعلات بين المياه والغذاء والطاقة والنقل وتغير المُناخ والصحة البشرية والنظم الإيكولوجية، وتشمل الحوكمة السليمة والإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لمخاطر الفيضانات والسيول.
- تشجيع إدماج القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات البيئية عن طريق حزمة من الامتيازات كالإعفاءات الضريبية والدعم الفني والاستشارات المجانية.
- اعتماد إصدار شهادات الكربون والصكوك الخضراء بشكل موسع كأحد آليات التمويل للسياسة البيئية، وتخفيض الانبعاثات في آن واحد، والإسراع في إطلاق بورصة السندات الكربونية، التي طالت فترة الإعداد لها، وحساب كيفية تعظيم الاستفادة منها خلال الفترة القادمة.
- أسس وأطر واضحة لسياسات التعامل مع المخلفات الطبية المتعلقة بالجائحة، بما يضمن فصل ونقل ومعالجة تلك المخلفات بصورة آمنة وصحية، وقيام وزارة البيئة بتدخلات وحملات توعوية بشأن التلوث الناتج عن القمامة والمخلفات المنزلية، نتيجة زيادة استهلاك أدوات التنظيف والتعقيم والسوائل الكيماوية.
- تطوير منصة لتبادل المعلومات والمعرفة عن طريق الربط الشبكي محليًا وإقليميًا وعالميًا حول أربع ركائز أساسية لاستراتيجية تغير المُناخ، وهي: التخفيف، والتكنولوجيا، والتكيف، والتمويل.
- تحديد الاحتياجات والبرامج المحلية والإقليمية التي يمكن عرضها في مؤتمرات الأطراف حول القضايا البيئية المختلفة، بغرض الترويج لها واجتذاب التمويل اللازم لها.

ثالثًا: إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات

انعكست بعض الأزمات العالمية على مصر، بالإضافة إلى بعض الأزمات المحلية التي واجهتها خلال السنوات القليلة الماضية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك بدءًا من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مروراً بالأحداث السياسية في عام 2011، وأزمة سد النهضة، حتى أزمة جائحة "كوفيد- 19" في عام 2020، والتي تعد من أعنف الأزمات وأكثرها تأثيرًا على العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة المالية العالمية، فخلال النصف الثاني من عام 2008، بدأت آثار الأزمة تظهر في الاقتصاد المصري، الذي كان يحقق معدلات نمو مرتفعة في ذلك الوقت تصل إلى نحو 7%، فاستطاع أن يظهر مرونة نسبية في مواجهة الأزمة مقارنًة باقتصادات أخرى نامية وصاعدة، كما نجح برنامج ضبط الأوضاع المالية في جعل العجز المالي العام يأخذ اتجاهًا تنازليًا. ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأزمة كانت مؤقتة، وانتهت آثارها في جميع دول العالم في وقت قصير، وكذلك في مصر، لسبب أساسي وهو ضعف تشابك مصر مع النظام المالي العالمي من ناحية، وقوة جهازها المصرفي من ناحية أخرى، وعدم وجود المنتجات المالية المتقدمة والمعقدة الموجودة في دول العالم المتقدم. ولذا لم تستدع هذه الأزمة المؤقتة العمل على اتخاذ إجراءات هيكلية للأجل الطويل للتعامل مع مثل هذه الأزمات حال تكرارها.

كما تعرضت مصر لأزمات السيول عدة مرات، لأن مصر من بين الدول التي يهددها خطر السيول، وتتسم سياسات وإجراءات مواجهة هذه الأزمات المتكررة بشكل منهجي جيد، وإن كانت المشاكل المتراكمة والمتمثلة في سوء حالة البنية التحتية، خاصة منظومة الصرف الصحي في العديد من المناطق، تؤدي إلى صعوبة تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الواقع.

كذلك، تواجه مصر في الوقت الحالي ثلاثة من الأزمات السياسية ذات الأبعاد الاقتصادية، وهي: أزمة سد النهضة، والصراع في ليبيا، والتوترات في شرق المتوسط حول اتفاقيات ترسيم الحدود، حيث تشترك الأزمات الثلاثة في الصراع على موارد اقتصادية، تختلف في كل ساحة حسب المورد الطبيعي المتنازع عليه. يتضح من إدارة مصر للأزمات الثلاثة التزامها بالهدف العام المُعلن في ضوء استراتيجية مصر للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، فهي ملتزمة بحماية أمنها القومي، ولكن في ضوء التزاماتها القانونية. كما اتسم النهج المصري بالرشادة التي ظهرت خلال استعراض جميع البدائل، وفحص التعقيدات الكلية للنتائج التي تترتب على كل اختيار. فجاء اختيار النهج السلمي التفاوضي مع الردع والحركة على الأرض التي ظهرت بشكل أبرز خلال إدارة الأزمة الليبية وأزمة إقليم شرق المتوسط.

لكن يُؤخذ على ما تضمنه كل من استراتيجية مصر للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وبرنامج عمل الحكومة (2022/2021-2019/2018) أنه لا يعدو أن يُمثل سياسات، وإنما مجرد توصيات عامة تفتقر للمعيارية والمؤشرات، والقدرة على القياس وتتبع الأثر. الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، لإعادة صياغة المحور السياسي والأمن القومي بكل من الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل الحكومة، ليتلاءم مع أولويات صانع القرار المصري.

ثم جاءت أزمة "كوفيد- 19" فكانت الكاشفة على مستوى العالم أجمع، حيث سلطت الضوء بكل وضوح على جميع جوانب القصور في الأداء الاقتصادي بكافة جوانبه، في النظام الصحي – في البنية التحتية – في الهيكل الاقتصادي – في التجارة الخارجية – في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة الحيز المالي أو حصيلة الموارد المتاحة لتمويل الاحتياجات: الادخار؛ عجز الموازنة؛ مستوى الدين العام؛ الاحتياطيات الدولية.

مدى صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات

توضح الدروس المستفادة من تجارب الدول في الأزمة المالية العالمية وغيرها أن الدول التي نجحت في الصمود في الأزمات كانت تتسم بمؤشرات قوية للاقتصاد الكلي، وبهياكل اقتصادية وتجارية لها سمات وخصائص تكسبها قوة ومرونة في مواجهة الأزمات. ومن أهم المؤشرات التي أكسبت الاقتصادات قوة في مواجهة الأزمة: معدل الادخار، ونسبة كل من عجز الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاحتياطيات الدولية.

بمقارنة هذه المؤشرات في مصر وبعض الدول الآسيوية الصاعدة، يُلاحظ انخفاض ملحوظ في حجم الادخار المحلي الإجمالي في مصر مقارنًة بالدول الأخرى، بينما تعد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي مقبولة مقارنًة بالدول محل المقارنة. أما نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، فتعتبر مرتفعة بعض الشيء (90%) مقارنًة بدول مثل الصين وماليزيا، وإن كانت تقل عن دول أخرى مثل إندونيسيا وسنغافورة. وبالنسبة للاحتياطيات الدولية من حيث الحجم فهي منخفضة جدًا في مصر مقارنًة بالدول الأخرى، حتى مع استبعاد الصين التي تتجاوز فيها الاحتياطيات الدولية ثلاثة تريليون دولار. أما من حيث مدى تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد شهور الواردات، فإن الفروق بين هذه الدول تتضاءل وتتماثل مصر مع ماليزيا.

وبالنظر إلى هيكل النشاط الاقتصادي في مصر في عام 2020/2019، يظهر أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية يمثل حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل نصيب قطاع الزراعة حوالي 12%، ويمثل نصيب أنشطة قطاع الخدمات النسبة الأكبر (أكثر من 50%)، وأهمها نشاط التجارة الداخلية، بينما لا يوجد نشاط البحث العلمي في تصنيف الأنشطة الاقتصادية في الإحصاءات المنشورة.

ورغم أن قطاع الصناعة التحويلية يُشكل النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، إلا أن المقارنة مع دول أخرى حققت تقدمًا ملحوظًا في التنمية، وتمكنت من الصمود في الأزمات، مثل دول شرق آسيا، تُوضح أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية لا يقل عن 20% في معظم هذه الدول. كما أن العبرة أيضًا في هيكل قطاع الصناعة التحويلية من حيث الصناعات المكونة لهذا القطاع، ومدى تقدمها وتنافسيتها واستيعابها للتكنولوجيا، والأهم مدى اتساقها مع الأولويات المطلوبة لكل مرحلة من مراحل التنمية، ومدى تحقيقها لمتطلبات الأمن الاقتصادي بكل أبعاده. لكن يعتمد هيكل قطاع الصناعة التحويلية في مصر على الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية المتوافرة مثل البترول والغاز والسلع الزراعية، حيث تمثل صناعة منتجات البترول حوالي 23% من الناتج الصناعي، والصناعات الغذائية حوالي 16%، أي يمثلان معًا حوالي 39% من الناتج الصناعي. أما الصناعات التي تتضمن تكنولوجيا عالية بطبيعتها، مثل الصناعات الإلكترونية والآلات والسيارات، فهي لا تمثل نسبة كبيرة، والقائم منها معظمه يعتمد على التجميع. كما يعتمد القطاع اعتمادًا كبيرًا على استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج، وهو الأمر الذي ظهرت خطورته في أزمة "كوفيد- 19" مع تراجع التجارة الدولية، وارتباك سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى انخفاض مستوى إنتاج بعض السلع الاستراتيجية التي اتضحت أهميتها خلال الأزمة، مثل المستلزمات الصحية والأجهزة الطبية.

وبالنسبة لهيكل التجارة الخارجية المصرية، فإن السلع تامة الصنع تستحوذ على النصيب الأكبر في إجمالي الصادرات السلعية، مما قد يعني ضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، يليها الوقود، بينما احتلت السلع نصف المصنعة المرتبة الثالثة. لقد أثر انخفاض سعر البترول وتوقف الإنتاج والتصدير نتيجة تداعيات أزمة "كوفيد- 19" على كل من الصادرات والواردات على حد سواء. كما أثرت التقلبات السياسية في بعض دول الجوار على الصادرات والواردات في سنوات سابقة قبل أزمة "كوفيد- 19". ويُظهر هيكل الواردات السلعية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019، التركيز على استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية، مما يشير إلى الاعتماد الكبير للصناعة التحويلية على الخارج في الحصول على احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج. وقد انعكس انخفاض الواردات من مستلزمات الإنتاج نتيجة تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على الإنتاج الصناعي بشكل خاص. فقد تأثر الإنتاج الصناعي بالتراجع في هذه الواردات، وأيضًا التراجع في كل من الطلب الخارجي والمحلي، وكانت أكثر الصناعات تأثرًا بالأزمة في شهر يوليو 2020 صناعات معدات النقل، والجلود، والملابس الجاهزة، ومنتجات المعادن، والإلكترونيات، والآلات والمعدات، وأقلها تأثرًا الصناعات الكيماوية، والدوائية، والورق، في حين حققت صناعات المركبات ذات المحركات، والأجهزة الكهربائية، والأثاث، والمنتجات الغذائية زيادة في الإنتاج.

يوضح نمط التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمصر مع الدول والتكتلات الاقتصادية وجود بعض التركز في الأسواق التصديرية للمنتجات المصرية، حيث يستأثر كل من الاتحاد الأوربي والدول العربية فقط بأكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية المصرية في عام 2020/2019. بينما تستأثر الدول الآسيوية (بدون الدول العربية) بنحو 12%، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 10%. وعلى جانب الواردات السلعية، تستأثر ثلاث مناطق فقط بنحو 68% من إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام 2020/2019، وهي: الاتحاد الأوروبي، والدول الآسيوية (بدون الدول العربية)، والدول العربية، مما يوضح مدى التركز الجغرافي في الواردات المصرية.

مقتضيات تأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر

إن التعامل مع الأزمات يقتضي تبني إجراءات عاجلة لمواجهة الآثار السلبية والعمل على استمرار دوران النشاط الاقتصادي، إلا أن الأمر يتطلب في ذات الوقت الاستعداد للغد وما بعده لتأمين استدامة التنمية في الأجلين المتوسط والطويل. كما أن التخطيط للتعافي ما بعد الأزمة يتطلب التكيف مع التغيرات المتوقعة على المستويات المحلية والعالمية.

لعل أهم ملمح للسياسات المتبعة لمواجهة الأزمات السابقة في مصر هو أنها كانت تتسق مع الممارسات الدولية بالنسبة للأزمة المالية العالمية، وبالنسبة للأزمات المُناخية المتمثلة في السيول اتخذت الدولة أيضًا الإجراءات المناسبة والمتبعة في ممارسات الدول الأخرى، ولكنها كانت محكومة ومحدودة بالموارد المتاحة والبنية التحتية القائمة، وخاصة فيما يتعلق بمنظومة الصرف الصحي. وفي الأزمات ذات البعد السياسي كان هناك حرص شديد على احترام القوانين والمواثيق الدولية، واتباع النهج التفاوضي السلمي مع الردع بتقوية القوة العسكرية. كذلك أيضًا إجراءات مواجهة أزمة "كوفيد-19" تتسق مع

الممارسات العالمية، ولكنها أيضًا مقيدة بالموارد، والهيكل الاقتصادي، والمنظومة الصحية، والتكنولوجية.

ولعل من أهم الدروس التي أمكن استخلاصها من تجارب الدول الصاعدة والنامية في الصمود في الأزمات، والتي أظهرتها بشكل واضح الأزمة الوبائية العالمية "كوفيد- 19"، أنه من أهم متطلبات تأمين مسارات التنمية: اقتصاد كلي مستقر (معدلات ادخار مرتفعة – احتياطي نقدي قوي – مستويات الدين وهيكله ليست في حالة هشاشة أو خطورة – تعاون إقليمي ودولي فعال- التحوط وإنشاء صناديق من إيرادات الموارد الطبيعية الناضبة وخاصة النفط)، وهيكل اقتصادي قوي ومرن، وهيكل تجارة خارجية متنوع وتنافسي، وبنية تحتية، ولوجستية، وتكنولوجية.

فيما يتعلق بدرجة استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر ومدى ما تعكسه من صلابة الاقتصاد، فإنه مما لا شك فيه أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة منذ عام 2016، والمشروعات التي تم انجازها، بصفة خاصة في البنية التحتية والطاقة والمرافق وشبكات الطرق والمدن الجديدة، والتوسع في الخدمات الالكترونية والشمول المالي، كان لها أثر واضح في المساعدة علي مواجهة التداعيات السلبية لأزمة "كوفيد- 19". لكن على الرغم من ذلك، يتطلب تأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر توجه السياسات الاقتصادية نحو إنجاز مزيد من التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة مؤشرات الادخار، والدين العام، والاحتياطيات من النقد الأجنبي. وقد وضعت مصر المرحلة الثانية من برنامج "الإصلاح الاقتصادي"، وهي "البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية"، والمطلوب في المرحلة الحالية الإسراع في التنفيذ والانطلاق إلى آفاق أكثر طموحًا.

وينبغي أن تحقق مصر تحسنًا في نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي كأحد المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة، وذلك عن طريق أمرين هامين هما: العمل على إصلاح الإدارة المالية الحكومية، وحوكمة الدين العام. فهناك مجموعة من الإجراءات التي من الممكن اتخاذها لإصلاح نظم المالية العامة منها الإصلاحات المتعلقة بالنظم الموازنية وعمليات إعداد الموازنة، حيث يجب أن تقوم وزارة المالية بتحديد الأهداف الاقتصادية الكلية وسقوف الإنفاق أو الأهداف الكمية للوزارات الخدمية، وتحديد كيفية صرف أوجه الإنفاق أثناء تنفيذ الموازنة. ويجب أن يكون للسلطة التشريعية الدور الأكبر في مناقشة الموازنة والرقابة على تنفيذها. كما تعتبر أطر الإنفاق متوسطة الأجل أحد الآليات التي يمكن للحكومات الاستعانة بها في مواجهة مشكلات ضعف الانضباط المالي، وما يستتبعه من تفاقم في مستوى المديونية، حيث تساعد تلك الأطر بشكل عام على تعزيز الربط بين السياسات العامة والخطط القومية والموازنات السنوية من ناحية، وبين المكون الجاري والمكون الاستثماري للموازنة من ناحية أخرى، وبالتالي؛ يعد اعتماد إطار الإنفاق متوسط الأجل من أهم الإصلاحات المطلوب اعتمادها وتطبيقها في مسيرة إصلاح المالية العامة. ويعد تطبيق موازنة البرامج أحد أهم ركائز إصلاح نظم الإدارة المالية الحكومية التي يمكن للدول الاعتماد عليها لمواجهة مشكلات ارتفاع المديونية، حيث أن التحول لموازنة البرامج والأداء أحد أهم الأدوات التي تساعد في ضبط الأداء المالي الكلي. وبالفعل قد تبنت الحكومة المصرية التحول نحو موازنة البرامج والأداء بداية من العام المالي 2019/2018.

أما حوكمة إدارة الدين العام فتعني أن تكون كافة المؤسسات العاملة في إدارة الدين العام لديها الكفاءة المؤسسية والبشرية اللازمة، وتعمل في إطار من الشفافية وتكون مساءلة أمام الجهات المعنية لضمان الإدارة الجيدة للدين العام. ويجب أن يكون هناك قانون محدد أو إطار قانوني واضح مبني على المبادئ الدستورية للدولة وينص على الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالجهات المختلفة والمتعلقة بإدارة الدين العام. كما لابد أن تكون هناك جهة مسؤولة عن إدارة الدين العام بما في ذلك الاقتراض وأية معاملات أخرى تتعلق بالدين. ويجب أن تتمتع تلك الجهة بكافة القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتحليل المخاطر المتوقعة على محفظة الدين العام، وأن تكون قادرة على التنسيق بين السياسات المتعلقة بالدين العام والسياسات المالية والنقدية، وذلك لضمان استدامة معدل نمو الدين العام، والمساعدة في اتخاذ قرارات الاقتراض، وخفض المخاطر التي قد تتعرض لها الحكومة. كما يجب أن تكون هناك استراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام تحدد كيفية تحقيق الحكومة لأهداف إدارة الدين العام. ولابد أن يقوم القائمون على إدارة الدين العام بإتاحة المعلومات المتعلقة بإدارة الدين العام مثل السياسات والقوانين واستراتيجية إدارة الدين العام، وذلك من خلال التقارير السنوية التي توضح وضع الدين العام، بالإضافة إلى ضمان نشر المعلومات المتعلقة بحجم الديون المستحقة والمعلومات المتعلقة بالتزامات الدين، والأصول المالية، والالتزامات الاحتمالية. ويجب أن يخضع العاملون في إدارة الدين العام لقواعد السلوك الوظيفي، وقواعد تضارب المصالح، بالإضافة إلى قيام جهة رقابة خارجية بإعداد تقرير سنوي حول مدى امتثال القائمين على إدارة الدين العام للقواعد والإجراءات على أن يتم نشر التقارير المتعلقة بالتدقيق.

وينظم إدارة الدين العام في مصر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2013/188 بشأن لجنة إدارة الدين العام وتنظيم الدين الخارجي برئاسة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، وعضوية ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار. وتقوم اللجنة بعدد من المهام، منها رصد تطورات

الدين الخارجي ومتابعة العمليات التي تتم على القروض والمنح الخارجية، ودراسة البدائل الاستراتيجية للتمويل الخارجي، واقتراح سبل ترشيد الاقتراض الخارجي لتحجيم المديونية. ولم يتطرق القرار إلى استراتيجية إدارة الدين العام، أو للدور المتعلق بالسلطة التشريعية في إدارة الدين العام. وتتولى وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية المصرية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الدين العام، ولكن تحتاج الوحدة لهيكل تنظيمي أكثر وضوحًا يحدد بدقة المهام والمسؤوليات المختلفة. وتقوم مصر بإعداد استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة الأجل بصورة دورية منذ عام 2015، حيث أعدت استراتيجية متوسطة الأجل في عام 2015، وأخرى في عام 2019/2018. وتضمنت آخر استراتيجية متوسطة المدى الأهداف الرئيسة من الاستراتيجية والمستهدفات، بالإضافة إلى توقعات الاقتصاد الكلي، وعوامل المخاطر الأساسية، ومؤشراتها.

فيما يتعلق بهيكل النشاط الاقتصادي توضح تجارب الدول والأدبيات، محورية دور الصناعة التحويلية في التنمية، كما أن هيكل أنشطة الصناعة التحويلية يحدد قدرة الدولة على مواجهة الاحتياجات الدائمة والطارئة في وقت الأزمات، وينعكس في هيكل التجارة الخارجية الذي ينبغي أن يكون متنوعًا، وقادرًا على المنافسة في الأسواق العالمية. ذلك بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة في توفير الغذاء وبعض مستلزمات قطاع الصناعة التحويلية.

علي الرغم من أهمية الإجراءات قصيرة الأجل العاجلة، إلا أن النظرة المستقبلية للتعافي في الأجل الطويل لها أهميتها، أيضاً وتقتضي التركيز وتحديد الأولويات لبناء نظم أفضل لتقوية قدرة الدولة وجاهزيتها للتعامل مع الأزمات في المستقبل. وفي هذا السياق، فإنه من المتوقع أن يتغير العالم بشكل كبير بعد انتهاء أزمة "كوفيد- 19"، وقد بدأ التغيير بالفعل، وذلك من حيث نظم العمل والسفر والتعليم وغيره، وهو ما يقتضي أخذ هذا الأمر في الاعتبار عند صياغة السياسات المستقبلية، بحيث تتعامل بكفاءة مع هذه التغيرات بكافة أبعادها.

ولإنجاز مقتضيات الصمود في الأزمات، يجب الإسراع بمعدلات تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة على المستويين الكلي والقطاعي، واتباع مناهج للتخطيط على أسس جديدة تتضمن هياكل اقتصادية ومؤسسية تعمل تحت مظلة جديدة تجب جميع الأهداف الأخرى، وتتمثل في اعتبارات ومفاهيم الأمن القومي بكل أبعاده، وبصفة خاصة الأمن الاقتصادي والصحي والتكنولوجي. هذه المفاهيم في مضمونها تؤكد على ضرورة وجود حد أدنى من الاعتماد على الذات، وعدم التمادي في الخضوع للعولمة والانفتاح، والاعتماد على الخارج، والانخراط في سلاسل القيمة العالمية. ولا يعني ذلك الانغلاق أو عودة النظم المركزية، حيث إنه من غير المتوقع أن يتراجع العالم عن العولمة، وسلاسل القيمة، وحرية التجارة، والنظام الاقتصادي الحر، وإنما يتطلب الأمر إعادة صياغة لتعامل الدولة مع هذه النظم، بما يمكنها من حماية اقتصادها، واستدامة التنمية.

وهناك **عدة اعتبارات يجب الاهتمام بها في مناهج التخطيط وإدارة التنمية لدعم قدرة مصر على الصمود في مواجهة الأزمات**، هي:

- يجب أن يراعي منهج التخطيط أن عنصر عدم التأكد أصبح مهيمنًا أكثر من أي وقت مضى، ومن ثم أهمية المرونة ووضع السيناريوهات، ومناهج التنبؤ والتوقع والإنذار المبكر، وقواعد البيانات والشفافية، والمشاركة الحقيقية، وإعادة صياغة دور الدولة.
- وضع القضية الخاصة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية في موقعها المناسب في سلم أولويات السياسات الاقتصادية.
- أهمية التوسع في استخدام الطاقة المتجددة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك كأحد أبعاد التعامل مع مخاطر التغيرات المُناخية المتوقعة.
- أهمية الاستثمار في البحث العلمي، حيث تنعكس آثاره الإيجابية على جميع المجالات والقطاعات، ومنها بالتأكيد قطاع الصحة وإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية، وجميع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى زيادة تنافسية الصادرات.
- الإسراع بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وامتداده إلى كافة الأنشطة والمجالات.
- أهمية تفعيل وزيادة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وقت الأزمات، وأيضًا بعد الأزمة، والتشارك في صياغة سياسات التعافي والسياسات التنموية للمستقبل ما بعد التعافي.

مقدمة

تُعبر التنمية في كل دولة، بصورة أو أخرى عن أفعال البشر لتطوير وتغيير جوانب الحياة والنشاط الإنساني نحو الأفضل، بما يشمله ذلك من جهود الاستغلال الأفضل للموارد، وتبني قيم وأدوات الاستدامة لضمان اطراد وشمول التنمية من جهة، ومراعاة محيطها الحيوي الحاضن، وهو كوكب الأرض من جهة أخرى، وذلك كله في سياق تفاعلات مع متغيرات ومخاطر محلية وخارجية من جهة ثالثة.

في هذا الإطار، ورغم تفاوت خبرات التنمية من دولة إلى أخرى، إلا أن تجارب التنمية العالمية أفرزت بالفعل عبر العقود الأخيرة العديد من القواسم والخبرات المشتركة تتمحور في معظمها حول الإنسان صانع التنمية وهدفها الرئيس. وأبرز تلك الخبرات: أهمية المشاركة، والتمكين، والحريات الأساسية، والحوكمة.

وخلص العالم إلى الحقيقة الأكيدة: أنه عالم واحد يواجه مخاطر مشتركة ومستقبل مشترك. وهي الحقيقة التي تجسدت في توقيع 193 دولة في عام 2015 على أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 (SDGs)، بأهدافها السبعة عشرة، وغاياتها النوعية (169 غاية)، ومؤشراتها المتعددة (244 مؤشر)، والتي كرست الحاجة الملحة لبناء عالم جديد أكثر استدامة، وأكثر إنصافًا للبشر والأرض على السواء.

إن تجارب التنمية المختلفة، ومن بينها التجربة المصرية، قد أفرزت أيضًا خبرات هامة ومستمرة حول تعقد وتشابك واعتمادية كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو التعقد الذي فرض تحديات جوهرية أمام المخطط ومتخذ القرار سواء في عملية التخطيط للتنمية وصناعة السياسات العامة، أو في تقييم جوانب ونتائج وآثار التنمية المختلفة، وتحليل التقدم والتراجع في إدراك أهدافها قياساً بما هو مخطط.

وفي هذا الإطار، تركز الإصدارات الدورية من التقرير على الأبعاد التالية:

- حالة التنمية التي تُعبر عن مستوى الأداء التنموي الوطني والكفاءة المجتمعية، حيث يُمثل الأداء التنموي للدولة محصلة جماعية لمستويات الأداء لكافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية، والتي تشمل: أداء السلطات الرئيسية في الدولة المتمثلة في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأداء أجهزة التخطيط وواضعي السياسات العامة، وأداء الجهات والأجهزة الحكومية بما فيها المحافظات، وأداء قطاعات ومنظمات الأعمال العامة والخاصة، وأداء التنظيمات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك أداء وأدوار مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر الوطنية في دعم كافة جوانب التنمية. ويتأثر هذا الأداء بصورة مباشرة، بمستوى جودة تفاعل الدولة ومنظماتها المعنية مع المتغيرات والمخاطر والفرص العالمية والإقليمية، والتعامل مع التزامات الدولة في هذا السياق والمتمثلة في المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية، والتي تؤثر على الأداء التنموي.
- حالة التنمية ليست تعبيرًا عن نتائج ترصدها وثائق التنمية فقط، سواء كانت استراتيجيات أو خطط أو برامج أو موازنات، ولكنها تعبيرًا عن مدى أوسع، حيث يتم تناول كافة الإجراءات والأنشطة والتفاعلات المحلية والخارجية المؤثرة على التنمية بما فيها فلسفة إدارة التنمية ذاتها، وحدود التشاركية فيها، ومدى وحدود تعبير وثائق التنمية عن التطلعات المجتمعية،

ورؤيتها وأدواتها لاستغلال وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والمعرفي خلال فترة زمنية محددة، وآلياتها في التفاعل الفعال مع المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة، والجاهزية لاستباق وإدارة الأزمات.

- علاقة الأداء التنموي لمصر بأداء دول وأقاليم العالم المختلفة، حيث توضح بعض المؤشرات العالمية التفاوتات في هذا الشأن مثل: مؤشر التنمية المستدامة، ودليل التنمية البشرية، ومؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر ممارسة الأعمال، ومؤشرات الحوكمة وغيرها.
- تحسين الأداء التنموي يرتبط بإطلاق الطاقات والقدرات المجتمعية في كافة المجالات، وهى الطاقات التي تمثل عنصرًا حاكمًا- بجانب معطيات أخرى- في تحسين الأداء التنموي، وذلك في إطار ما يُطلق عليه الكفاءة المجتمعية، وما يرتبط بها من حوكمة مجتمعية، والتي تتضمن النظر في: قياس وتقييم دور القطاع الخاص، وأدوار ومبادرات رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية الأهلية، والابتكار والإبداع، ونوعية وجودة الحياة، خاصًة ما يتعلق بـالفقر والحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والتعامل مع رأس المال الطبيعي، والتغيرات المناخية، والحوكمة بما فيها حوكمة إدارة التنمية وحوكمة عملية التخطيط، وريادة الأعمال والفرص المتاحة، والهدر وكفاءة تخصيص الموارد، ودور البيانات والمعلومات والتحول الرقمي في دعم اتخاذ القرار وصنع السياسات، وغيرها.

ويهتم الإصدار الثالث من هذا التقرير عن حالة التنمية في مصر، بتقييم الأداء التنموي في مصر في العام المالي 2020/2019 في ضوء مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة (اقتصادي- اجتماعي- بيئي)، أي يتم قياس التقدم في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عام 2020/2019 في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي كانت أبرزها انتشار جائحة "كوفيد- 19" في دول العالم بأكمله تقريبًا مع بداية عام 2020 وتداعياتها غير المسبوقة، بالإضافة إلى تقييم السياسات ذات الصلة. وكذلك تحليل موقع أداء مصر بين دول العالم في أهم القضايا الكونية المشتركة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية، وذلك من خلال تناول هذا الأداء في التقارير الدولية المعنية بهذه القضايا. كما يهتم هذا الإصدار برصد وتحليل إحدى قضايا التنمية ذات الأولوية في المرحلة الحالية في مصر، وهي قضية "إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات". ومن ثم يتم تقديم مجموعة من السياسات والآليات المستخلصة من تقييم حالة التنمية في مصر للمخطط وصُناع السياسات ومتخذي القرار، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه التنمية وإدارة الأزمات في مصر.

الفصل الأول

المتغيرات العالمية والإقليمية والأداء التنموي لمصر بين دول العالم

الفصل الأول

المتغيرات العالمية والإقليمية والأداء التنموي لمصر بين دول العالم

شهدت المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو التكنولوجية، أو الاجتماعية، أو الصحية خلال العام المالي 2020/2019 العديد من التحولات نتيجة لظهور جائحة "كوفيد- 19"، وما صاحبها من تداعيات سلبية على تلك المتغيرات، رغم كونها أزمة صحية في الأساس. وما زالت هذه الأزمة مستمرة وتتصاعد تداعياتها، مما يُعد من المبكر التحديد الدقيق بدرجة مقبولة من اليقين لحجم واتجاه التغير الذي شهدته تلك المتغيرات على أوضاع التنمية بدول العالم، ومنها مصر.

ومع ذلك، فإن العمل على مواصلة رصد وتحليل تلك المتغيرات وتأثيراتها على الأداء التنموي في مصر، يُعد أمرًا ضروريًا وأداة هامة لتطوير وتحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وما ينبثق عنها من خطط للتنمية، وتحديد أولويات أهدافها وبرامجها بما يساعد على بناء مجتمع قادر اقتصاديًا واجتماعيًا وتكنولوجيًا على مجابهة هذه الأزمة والتخفيف من تداعياتها.

لقد تجاوز عدد الإصابات المؤكدة ب "كوفيد- 19" 33 مليون نسمة حول العالم في نهاية سبتمبر 2020، وبلغت حالات الوفاة أكثر من مليون نسمة، وما زالت في تزايد مستمر. وقد ارتفعت الإصابات المؤكدة بشكل كبير في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والهند وجنوب أفريقيا، كما ارتفعت مجددًا الإصابات في بعض الدول التي سبق أن عملت على تسطيح منحنى العدوى ومنها: أستراليا، واليابان، وإسبانيا، وفرنسا.

ولذا، سوف يتم في هذا الفصل رصد وتحليل المتغيرات والملامح الرئيسة للنظام الجيوسياسي والاقتصادي العالمي فيما بعد ظهور أزمة "كوفيد- 19" وتأثيرات تلك المتغيرات على الأداء التنموي في مصر، كما سيتم تناول موقع مصر بين دول العالم في بعض التقارير الدولية التي تقيس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والصحي لدول العالم.

أولاً: الملامح الرئيسة للنظام العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

قبل جائحة "كوفيد- 19" كانت الدوائر الأكاديمية والسياسية تناقش التحولات التي يشهدها النظام الدولي. وكانت المؤشرات تُؤكد أن النظام العالمي يسير في اتجاه نهاية الأحادية القطبية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى، نتيجة صعود قوى دولية وإقليمية أخرى باتت تلعب أدوارًا سياسية واقتصادية متزايدة. وكان النظام العالمي يسير أيضاً في اتجاه انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي من الغرب إلى الشرق في عالم يصفه المحللون بأنه عالم بلا أقطاب قائم على قوى ونظم إقليمية متعددة (Amitav.2014). كذلك تحدث البعض عن انحسار العولمة كنتيجة لانتهاج الولايات المتحدة لسياسات أحادية قائمة على إعلاء المصالح الوطنية الضيقة، وتحقيق المكاسب المطلقة للدولة، والاعتماد على القدرات الذاتية، وعدم الثقة في الحلفاء.

ثم جاءت جائحة "كوفيد- 19" لتمثل لحظة تاريخية وأزمة كاشفة عن مدي عمق وتسارع هذه التحولات، وهي أزمة صحية في الأساس، ولكنها اكتسبت أبعادًا جيوسياسية بسبب الترابط العالمي الناتج عن العولمة. ومع استمرارية الأزمة يمكن رصد عددًا من المؤشرات والحجج التي ترجح إسهام الأزمة في تعجيل وتعميق التحولات العالمية التي كانت قيد التشكيل قبلها.

1. غياب القيادة الأمريكية

عكست جائحة "كوفيد- 19" غياب أي دور أمريكي في قيادة الجهود العالمية لمواجهة الأزمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. هذا الغياب بدأ منذ انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 2016، حيث بدأت الإدارة الأمريكية في الحديث عن نهاية النموذج الديمقراطي الليبرالي المهيمن، ودخول عصر جديد تسيطر عليه الأفكار القومية المناهضة للعولمة، وانحسار الديمقراطية، وتخلي الدول الغربية وعلى رأسها

الولايات المتحدة عن قيم الديمقراطية، وانتشار سياسات الحماية التجارية، والانزلاق إلى عالم القوميات المتنافسة. كما شنت الولايات المتحدة حربًا تجارية على الصين، لاتهامها بممارسات تجارية غير عادلة وبسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية، وترى الصين أن هذه الاتهامات هي محاولة من الولايات المتحدة لكبح الصعود الصيني. وفي هذا السياق، ظهرت تساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم وحول مستقبل النظام العالمي الليبرالي ذاته، حيث يعكس شعار "أمريكا أولًا" رغبة الولايات المتحدة في الانكفاء على الداخل وعدم تولي مسؤولية قيادة العالم.

داخليًا، كشفت جائحة "كوفيد- 19" عن العجز الكبير في استعدادات الدولة العظمى لمواجهة هذا الوباء، وعن الهشاشة في إدارة الأزمة والتأخر في رد الفعل، وعدم جاهزية المنظومة الصحية، وغياب التنسيق بين أجهزة الدولة، ونقص المعلومات، وتسييس الأزمة ومحاولة استغلالها لتحقيق مكاسب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2020. ونتج عن سوء إدارة الأزمة أن أصبحت الولايات المتحدة في صدارة دول العالم في عدد المصابين والوفيات من جراء هذا الوباء. كما تم إيقاف إجراءات الهجرة إلى الولايات المتحدة لمدة 60 يوماً من أجل حماية الوظائف لصالح مواطني الولايات المتحدة.(Rafika. 2020)

إن فشل المؤسسات الأمريكية في الاستجابة المبكرة لخطر الوباء كشف عن مشاكل الداخل الأمريكي، وأثر بالسلب على صورة الولايات المتحدة أمام العالم وعلى الثقة في كفاءة وقدرات مؤسسات الحكم الأمريكية، حيث تعاملت الولايات المتحدة مع الأزمة بشكل أحادي منفرد، ولم تقدم نموذجًا في التعامل مع الجائحة تهتدي به باقي الدول.

2. الصعود الصيني

استغلت الصين جائحة "كوفيد- 19" لتقديم نفسها كنموذج يحتذى به في قدرة مؤسساتها على التعامل مع الأزمات وتقديم المساعدات لدول العالم، حيث تحاول بذلك ملء الفراغ الناجم عن تخلي الولايات المتحدة عن دورها في قيادة النظام الدولي. ومارست الصين كافة أنواع الدعاية لنفسها مستغلة الشعور بالثقة المصاحب لدبلوماسية المساعدات الصينية في مقابل السلوك الأحادي والمتخبط للولايات المتحدة. فمثلًا قامت الصين بإرسال فرق وأدوات طبية لعدد من الدول مثل إيطاليا وإسبانيا، هذه الجهود الدبلوماسية أصبحت تعرف بدبلوماسية "الكمامات" Mask Diplomacy. وكرد فعل لهذه المساعدات الصينية رفضت مجموعة الدول السبع الكبرى الضغط الأمريكي لتسمية فيروس كورونا "فيروس ووهان" أو "الفيروس الصيني" في اجتماع مارس 2020.

واحتفلت الصين بالفوز في معركتها ضد "كوفيد- 19" في الوقت الذي بدأ الفيروس يفتك بأوروبا والولايات المتحدة ويهوي باقتصادات دول عملاقة. وقامت الصين بالترويج لنظامها الصحي الذي ضرب المثل في استخدام التكنولوجيا الطبية المتطورة في تقديم الخدمات الصحية عن بعد، أو ما يُعرف ب Telehealth من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات التقليدية، حيث استخدمت الصين تقنية الجيل الخامس للاتصالات "5G" في مواجهة الفيروس عن طريق التشخيص والفحص عن بعد، مما ساعد الأطباء على تفادي العدوى. كذلك قامت الصين باستخدام الذكاء الاصطناعي في تشغيل طائرات مسيرة بدون طيار لقياس درجة حرارة الأفراد وتسجيلها عن بعد بنسبة خطأ منخفضة لتجنب حدوث عدوى، كما تم استخدامها للقيام بدوريات لمراقبة مدي التزام الأفراد بقواعد التباعد الاجتماعي وتعقيم الأماكن العامة. أيضًا تم استخدام الروبوت الذكي في نقل الإمدادات الطبية وتقديم وجبات للأطباء والمرضى، وباستخدام التكنولوجيا الطبية المتقدمة تم تشغيل مختبر يمكنه اختبار عشرة آلاف عينة لفيروس كورونا يوميًا (Patrik.2020).

لكن كل هذه الجهود، لم تفد الصين في محاولة التغطية على محاولة إخفاء معلومات هامة في بداية انتشار الوباء، حيث كانت سياسة التعتيم الصينية السبب الرئيسي في الانتشار السريع للفيروس في شكل جائحة وتبعاتها الكارثية صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا (Ben Lowsen. 2020). وارتفعت حدة الانتقادات الأمريكية للصين واتهامها بعدم الشفافية والمسؤولية عن انتشار الوباء، وبالطبع ترفض الصين هذه الانتقادات. كما تصاعدت الضغوط الدولية على الصين من أجل إجراء تحقيق دولي في أصل الفيروس وأسباب انتشاره.

تصـــاعدت كذلك دعاوي فك الارتباط مع الاقتصـــاد الصـيني Decoupling عن طريق تنويع خطوط وسـلاسـل الإمداد، وتراجع الدول والشـركات عن اعتمادها على الصـين في توفير المنتجات الحيوية. وهناك أيضا تزايد في عدد الدول التي تهدف إلى الوقوف أمام توسع النفوذ الصيني، خصوصًا القوى الإقليمية في آسيا، ومن ثم فمن المحتمل أن تؤدي هذه المحاولات إلى تطويق الصين وإلى صعود القومية الصينية. بل خصصت اليابان مبلغ 202 مليار دولار أمريكي لتحفيز الشـركات اليابانية العاملة في الصـين على نقل عمليات الإنتاج إلى خارجها عقب الضرر الذي حل بها بسبب جائحة "كوفيد- 19" (Isabel. 2020).

في مقابل محاولات فك الارتباط مع الاقتصاد الصيني، تبني الرئيس الصـيني اسـتراتيجية التداول المزدوج "Dual Circulation" التي تعني التركيز على المجـال المحلي، خاصـة في مجال الغذاء والتكنولوجيا، بدلًا من الاعتماد على العالم الخارجي، مع الإبقاء على أبواب الصـين مفتوحة أمام التجارة والاسـتثمارات الأجنبية (Isabella. 2020). وهكذا اكتسـبت قضـية فك الارتباط بين الاقتصـادين الأمريكي والصـيني أهمية كبيرة بعد أن أظهرت جائحة "كوفيد- 19"، والإغلاق المصاحب لها مدي اعتماد الاقتصاد الأمريكي على الصـين في العديد من السـلع والمنتجات الأسـاسـية. ومع استمرار هذه الأزمة واستمرار قضايا الخلافات الأساسية بين الصـين والولايات المتحدة المتعلقة بالتجارة وحقوق الإنسـان وقضـية تايوان وهونج كونج، يري بعض المحللين أن التجارة الدولية سـوف تعود، ولكن بإشـراف من قبل الحكومات وليس وفقًا لقوى السوق (Richard. 2020) .

يؤكد معهد دراسـات الشـرق الأوسـط على أن جائحة "كوفيد- 19" كان لها تأثيرًا مباشـرًا على مشـروعات الصـين الخاصـة بمبادرة الحزام والطريق، خاصـة في الشـرق الأوسـط، حيث بدأت التحديات تواجه المبادرة منذ توقف العمل بالمشـروعات في ظل ظروف الإغلاق التي اتبعتها معظم دول العالم لوقف انتشـار الفيروس وتوقف حركة الطيران، وأزمة الديون التي تتعلق بقروض البلدان والشـركات العاملة في مشـروعات المبادرة نتيجة الخسائر الاقتصادية (Mordechai.2020). وأعلن بنك التنمية الصيني أنه سيقدم قروضًا منخفضة التكلفة إلى الشـركات المتضـررة العاملة في مبادرة الحزام والطريق. كما أثر تفشي الفيروس في سلاسل توريد التصنيع الصينية التي تعتمد عليها هذه المشـروعات، حيث تعتمد هذه المشـروعات على المواد والإمدادات الصـينية وليس المحلية. وأشـار تقرير صـادر عن إدارة البحوث في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى توقف كل من مشروع للسكك الحديد بين الصـين وماليزيا، ومشـروع القطار الفائق السـرعة في تايلاند. هناك جانب آخر شـديد الخطورة يتمثل في مليارات القروض التي منحتها الصـين للدول الفقيرة في إطار هذه المبادرة، ومن ثم فإن الدول الفقيرة التي تعاني من أزمة اقتصادية نتيجة جائحة "كوفيد- 19" تريد من الصين إعفاءها من القروض أو إعادة التفاوض بشـأنها، فقد طلبت باكسـتان وقيرغيزستان وسريلانكا وعدد من الدول الأفريقية من الصين إعادة هيكلة القروض، وتأجيل السـداد، أو التنازل عن القروض المستحقة هذا العام. وقد يضر رفض هذه المطالب بسمعة الصين خاصة في ظل ارتباطها بالوباء الذي أضر اقتصادات العالم (إنجي مجدي. 2020).

ويمكن رصـد ثلاثة مؤشـرات على التحديات التي تواجه طموحات الصين نحو القيادة العالمية:

- التنافس الاقتصـادي مع الولايات المتحدة وأثره على الاقتصـاد الصـيني. ففي إطار إدراك الإدارة الأمريكية لخطورة تنامي النفوذ الصـيني، أعلنت الحرب التجارية على الصـين، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصـادي الصـيني، بالإضـافة إلى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصـينية نتيجة لحالة الإغلاق العالمي، وامتناع عدد من الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية عن التعامل مع الشركات الصـينية. وتوضـح المؤشـرات انكماش الاقتصـاد الصـيني بنسـبة 6.8% خلال الفترة (يناير- مارس 2020) مقارنة بذات الفترة من العام السابق، وبذلك تسجل الصين أول انكماش منذ عام 1992(سـكاي نيوز. 2020). ورغم ذلك اسـتطاع الاقتصاد الصيني أن يتجاوز آثار الجائحة، حيث سجل

نموًا بنحو 3.2% خلال الربع الثاني من عام 2020 مع تواصل الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي يظهر مرونة الاقتصاد الصيني وحيويته.

- صورة السلطوية الصينية في التعامل مع الأقليات العرقية والدينية وملف حقوق الإنسان والتعامل مع المظاهرات في هونج كونج.
- خطأ التعامل مع بداية ظهور "كوفيد- 19" وغياب الشفافية، وتعمد إخفاء معلومات هامة ليس فقط عن المجتمع الدولي، ولكن أيضًا عن المجتمع الصيني، والذي ترتب عليه أزمة ثقة في القيادة الصينية.

من المتوقع استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وعدم حدوث تغيير في الموقف الأمريكي من الصين في المدي القريب.

3. الاتحاد الأوروبي وجائحة "كوفيد- 19"

جاءت جائحة "كوفيد- 19" لتشكك في الأسس التي قام عليها العمل الأوروبي المشترك. ففي الأيام الأولى للجائحة سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدودها، بما اعتبر تقويضًا لمبادئ الاتحاد القائمة على حرية الحركة للأفراد والسلع. كما اتخذت دول الاتحاد الأوروبي قرارات فردية وحمائية بدون تنسيق، ومنها ألمانيا التي منعت تصدير أي معدات طبية خارج حدودها، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، في الوقت ذاته قامت الطائرات الصينية بنقل المعدات الطبية إلى إيطاليا التي لم تلق استجابة أوروبية آنذاك. كما أدى تمسك مؤسسات الاتحاد بالبيروقراطية الإجرائية إلى عرقلة الاستجابة السريعة، والكشف عن وجود خلل في آليات إدارة الأزمات.

وفي المقابل، قرر الاتحاد الأوروبي وضع ميزانية تقدر بنحو 220 مليون يورو لنقل المصابين بالوباء من الدولة الأشد تضررًا، والتي تعاني نقصًا في الأسرة، إلي دوله الأخرى التي تتوافر بها أسرة. وشددت رئيسة المفوضية الأوروبية على أهمية "تشارك بيانات دقيقة آنية" حول قدرات وحدات العناية المركزة في الدول الأعضاء، ودعت إلى تعزيز ترابط التطبيقات المستعملة لتتبع الإصابات في كل دولة (عبد الحق. 2020).

لقد مثلت جائحة "كوفيد- 19" اختبارًا حقيقيًا لمشروع الاتحاد الأوروبي كتكتل دولي وأكبر اتحاد اقتصادي في العالم، حيث كان يمكن أن يساهم الارتباك وغياب التنسيق الذي ساد في بداية الأزمة إلى إذكاء دعوات الانفصال التي يطالب بها أحزاب اليمين والمتشككين في جدوى الاتحاد، خاصة بعد انفصال بريطانيا عنه، ولكن الأزمة أكدت على صعوبة تجاوز الدول للأزمات العابرة للحدود بمفردها. ومن ثم، مثلت الأزمة فرصة للتأكيد على أهمية التكامل والتعاون الدولي (تداعيات وباء كورونا. 2020). ومن المتوقع أن يجري الاتحاد الأوروبي إصلاحات تدريجية في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة، حيث إن اقتناع الدول الأعضاء بجدوى الاتحاد تعتمد بصورة كبيرة على جدوى خطة الاتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة. كذلك تم تطبيق -ولأول مرة- مبدأ المديونية المشتركة نيابة عن جميع الدول الأعضاء كدليل واضح على التضامن الأوروبي (وزارة أوروبا.2020).

4. الشرق الأوسط وجائحة "كوفيد- 19"

جاءت جائحة "كوفيد- 19" في وقت تعيش فيه منطقة الشرق الأوسط تحت ضغوط كبيرة بسبب الصراعات والاحتجاجات الشعبية في بعض الدول وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية، من المفترض أن تمثل هذه الجائحة فرصة لزيادة التعاون الإقليمي وتغيير مسارات الصراعات والنزاعات المسلحة في بلدان المنطقة، حيث تواجه الدول العربية عدوًا واحدًا مشترك متمثل في وباء معدي ذو انتشار عالمي. والجدير بالذكر أن عددًا من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد وقع اتفاقية التزام مع مبادرة "كوفاكس" التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية (روبرت. 2020).

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم المشاكل القائمة بالفعل، فالدول التي تعتمد على الدخل الناتج عن بيع النفط والغاز، تعاني من الانخفاض الحاد في الأسعار في ذروة الأزمة، ودولًا أخرى تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية المزمنة التي يزيدها الوباء سوءًا بسبب انخفاض الدخل من السياحة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية مثل لبنان وتونس. كما قد تؤدي الأزمة إلى تفاقم الصراعات أو إشعال صراعات جديدة، حيث تشهد

كل من سوريا واليمن وليبيا صراعات مسلحة منذ سنوات وتخضع لجميع أنواع التدخلات الأجنبية التي تغذي الحروب الأهلية. كما تتفاقم القضية الفلسطينية في إطار التطبيع الذي حدث مؤخرًا بين بعض الدول العربية وإسرائيل، والمحصلة النهائية لخطوات التطبيع هو استمرار التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك السوريين واللبنانيين، وذلك لإصرار إسرائيل على الاحتفاظ بأراضي فلسطينية وسورية تحت احتلالها. كذلك حصلت المغرب على اعتراف الحكومة الأمريكية بمغربية الصحراء الغربية، وقد يؤدي هذا الاعتراف إلى استمرار الجزائر في إثارة التوتر في إقليم الصحراء رفضًا للسيادة المغربية عليها (مصطفى. 2021).

ومع تولي الإدارة الجديدة للولايات المتحدة من المرجح أن تسير في اتجاه خفض تكلفة التدخل في الشرق الأوسط والاعتماد على الحلفاء والمحاور التي تم صياغتها برعاية واشنطن. وقد أدى غياب الدور القيادي للولايات المتحدة إلى حالة من الفراغ في العديد من مناطق العالم ومنها منطقة المتوسط، ولذا حاولت بعض الدول ملء هذا الفراغ. فتركيا تحاول توسيع نفوذها في شرق المتوسط من خلال محاولة الاستيلاء على النفوذ الاستراتيجي لمصر وإسرائيل واليونان في مجال حقوق التنقيب عن الموارد الهيدروكربون البحرية، وكذلك من خلال لعب دورًا عسكريًا نشطًا في ليبيا والدخول في علاقات معقدة مع روسيا. وتظل روسيا فاعلًا في عدد من الصراعات في المنطقة، وتعمل على توسيع نفوذها في المجالات السياسية والعسكرية والطاقة.

5. مستقبل النظام العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

ليس من المتوقع أن تؤدي جائحة "كوفيد– 19" إلى التحول من قطب إلى آخر، أو إلى القطبية الثنائية. كما أن خسائر الغرب لن تتحول بشكل تلقائي إلى مكاسب للصين. فالعالم يتجه إلى اللاقطبية، بمعنى أن العالم لن تسيطر عليه دولة واحدة، أو اثنتان، أو حتى عدد من الدول، ولكن ما حدث هو صعود لعدد من اللاعبين الدوليين الذين يملكون ويمارسون أشكالًا مختلفة من القوة، والذين بإمكانهم فرض نفوذهم الإقليمي والدولي. أي يتميز النظام العالمي اللاقطبي بوجود العديد من مراكز القوى في مناطق مختلفة، ففي إطار التنافس بين الولايات المتحدة والصين حول مدي جاذبية نموذج التعامل مع جائحة "كوفيد– 19"، يرى البعض أن النموذجان طرفي نقيض ولا يصلحان كنموذج لأوروبا. وكذلك بعض الدول لا تشعر بالارتياح – خاصة دول جنوب شرق آسيا– من الصعود الصيني وتفضل الوجود الأمريكي لموازنة النفوذ الصيني، أي أن الاختيار لن يكون بين العالم بقيادة أمريكية أو قيادة صينية.

وهنا تجدر الإشارة إلى مقولات صعود القرن الآسيوي Asian Centuryوصعود آسيا في التفاعلات الدولية، وانتهاء عصر الهيمنة الغربية، ويدلل على ذلك بالإعجاب بنموذج الحكم والقيم الآسيوية، وأداء الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة في الاستجابة للوباء مقابل ضعف أداء دول مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، وهو أداء قائم على العلم والانضباط في نظام الحكم والمجتمع، ويقدم نموذجًا قائمًا على الجمع بين اليد الخفية للأسواق الحرة واليد الظاهرة في الحكم الرشيد (Kishore .2020).

سلطت جائحة "كوفيد– 19" الضوء كذلك على عدد من القضايا المحورية في النظام الدولي، حيث حملت الجائحة رسائل تحذيرية من أخطار السياسات النيوليبرالية، وكشفت عن تردي المنظومة الصحية في العديد من الدول، والتباين بين الأغنياء والفقراء، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وأكدت على ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الإنساني المعني باحتياجات البشر الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بمعنى أن الأمن الإنساني وفي قلبه الأمن الصحي لابد أن يكون له الأولوية لدى كل الدول والمنظمات الدولية في الفترة القادمة. فقد أدت الأزمة إلى إعادة التفكير في طبيعة التحديات الوجودية، وإعادة تعريف مفهوم الأمن ومفهوم الاستقرار وإعادة الاعتبار لتقسيم التحديات الأمنية إلى تحديات الأمن الخشن مثل الإرهاب، وتحديات الأمن الناعم مثل الأوبئة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن يؤثر ذلك على طبيعة المساعدات والمعونات الدولية.

6. الحوكمة العالمية في ظل جائحة "كوفيد- 19"

كشفت جائحة "كوفيد- 19" عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي، وتحقيق التوافق بين الدول. فقد فشلت منظمة الصحة العالمية في التنبؤ بالجائحة، وفي بداية الجائحة رفضت المنظمة غلق الحدود بين الدول، وتقييد السفر من الصين، كما أثنى مدير منظمة الصحة العالمية على تعامل الصين مع الفيروس وتعاونها مع منظمة الصحة العالمية، كذلك فشلت منظمة الصحة العالمية في قيادة وتنسيق الجهود العالمية لمواجهة الجائحة.

كان من المفترض أن تؤدي التحديات الناجمة عن "كوفيد- 19" إلى المزيد من التعاون بين الدول في مجال البحث العلمي وصناعة الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية، من أجل مواجهة هذا النوع من التحديات العابرة للحدود. وبالفعل قام بعض العلماء بنشر البيانات والأفكار والمعلومات المتعلقة بمكافحة الوباء وكيفية صنع أجهزة التنفس، ولكن في الوقت ذاته أظهرت الجائحة عدم التنسيق والتعاون بين الدول في إيجاد حلول جماعية فيما عرف "بقومية اللقاح"Vaccine Nationalism، حيث تنافست الدول الكبرى على توفير اللقاح لمواطنيها على حساب الدول الأخرى، ورفضت التعامل مع قضية إتاحة اللقاح من منظور الصالح العام العالمي، بمعنى إتاحته لجميع الدول دون حرمان، أو تمييز (Adam. 2020). لذا، تقدمت المملكة المتحدة بطلبات مسبقة لشراء ما يكفي من لقاح "كوفيد- 19" لتأمين خمس جرعات لكل مواطن من مواطنيها، وحجزت الولايات المتحدة أكثر من 1.6مليار جرعة، وفي المقابل قامت الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض بالانضمام إلى مبادرة كوفاكسCOVAX التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بهدف تحقيق الإنصاف في توفير لقاح "كوفيد- 19" على المستوى العالمي. تسعى مبادرة "كوفاكس" لتوفير 2 مليار جرعة لقاح لجميع الدول بحلول نهاية عام 2021. وقد كشفت المبادرة عن ضعف دور المنظمات الدولية في قيادة العمل الدولي الجماعي، حيث رفضت الدول الكبرى الانضمام إلى المبادرة، وسارعت بإبرام صفقات ضخمة لتوفير اللقاح لمواطنيها، الأمر الذي يمكن أن يُحد من مخزون هذه اللقاحات في الأشهر المقبلة. ومازالت مبادرة "كوفاكس" تجتهد لكي تتخطى مستوي الجرعة الواحدة للفرد الواحد.

عكس غياب رد فعل عالمي والدور الضعيف والمسيس للمنظمات الدولية حالة التدهور في الحوكمة العالمية. وقد أضعفت الولايات المتحدة دور المنظمات الدولية من خلال الانسحاب، أو تقليل الدعم المادي، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية عن وقف التمويل لمنظمة الصحة العالمية، الذي يتراوح ما بين 400 إلى 500 مليون دولار سنويًا، حتى يتم مراجعة طريقة تعامل المنظمة مع انتشار الوباء، في الوقت الذي تحتاج فيه المنظمة لكل الدعم والتكاتف الدولي لمواجهة تفشي الوباء (https://arabic.cnn.com).

لقد أظهرت جائحة "كوفيد- 19" عدم القدرة على الاستغناء عن الحوكمة العالمية وضرورة إصلاح ما بها من عيوب، لتحقيق التعاون الدولي من أجل مواجهة التحديات العابرة للحدود، خاصة في ضوء تركيز الحكومات على التعامل مع الآثار الاقتصادية للجائحة، وبالتالي عدم الانتباه للتحديات الأخرى العابرة للحدود مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. وتمثل الجائحة فرصة حقيقية للتعلم وإعادة الاعتبار للمنظمات الدولية ومفاهيم الأمن الإنساني، وهنا تجدر الإشارة إلى "التحالف الدولي من أجل التعددية" Alliance for Multilateralismالذي أطلقته كل من ألمانيا وفرنسا للوقوف أمام الموجة المسيطرة التي تشكك في أهمية المنظمات متعددة الأطراف التي كانت تقودها الإدارة الأمريكية. ويهدف التحالف إلى تعزيز التعاون الدولي ودعم المنظمات الدولية وقواعد النظام العالمي، وتكوين شبكة من الدول التي تريد الدفاع عن النظام العالمي الحالي ضد السياسات القومية المنفردة. لذا، قام التحالف بعقد اجتماع افتراضي للدول الأعضاء في التحالف في أبريل 2020 من أجل مناقشة مبادرات محددة لمواجهة جائحة "كوفيد- 19" (Arndt. 2020).

ثانيًا: النظام الاقتصادي العالمي وجائحة "كوفيد-19"

يعتبر عام 2020 عامًا لا مثيل له، فقد أثارت جائحة "كوفيد-19" أزمة صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة على نطاق عالمي واسع كما سبق الذكر، وبينما تعمل دول العالم على مكافحة جائحة كوفيد-19، هناك شيء واحد أصبح واضحًا، وهو أن عالم ما بعد الجائحة سيكون مختلفًا من نواح كثيرة عن عالم ما قبلها. وقد انشغلت حكومات العديد من الدول، وكذلك المؤسسات المالية الدولية بالإعلان عن إجراءات مالية طارئة للحفاظ على الأعمال التجارية والأوضاع الاقتصادية بالدول. لذلك، فإن وضع تصور لما قد يبدو عليه مستقبل البشرية في السنوات القادمة، عندما تعود الحياة إلى وضعها الطبيعي الجديد يعد أمرًا مهمًا للغاية، ولكنه صعب في ذات الوقت.

1. الملامح الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي ما قبل جائحة "كوفيد- 19"

قبل اندلاع جائحة "كوفيد- 19"، بدأ الاقتصاد العالمي يشهد اتجاهات كبرى Mega Trends نحو الابتكار التكنولوجي، وتغير المناخ، والتحضر، والهجرة الدولية، وتغيير التركيبة السكانية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجائحة إلى التسريع بهذه الاتجاهات التي ستشكل ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1.1 الابتكار التكنولوجي

يشهد العالم تطورات كبرى غير مسبوقة في علم الأحياء وعلم الوراثة والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها من التقنيات الرقمية والروبوتات. وقد دفعت جائحة "كوفيد-19" إلى الإسراع بتطبيق تكنولوجيات جديدة ونماذج أعمال مختلفة. فقد أدى إغلاق المدارس في كثير من دول العالم إلى استخدام التعليم الالكتروني، وفي مدينة "ووهان" الصينية، تم استخدام الهواتف النقالة الذكية كأداة جديدة في مجال الصحة العامة لاحتواء انتشار الوباء، وانتشر التسوق الإلكتروني بين المستهلكين، وتسارع استخدام المواقع الالكترونية مثل "علي بابا".

ويؤدي التغيير التكنولوجي إلى خلق رابحين وخاسرين، فعلى الرغم من أن التغيرات التكنولوجية تعد محركًا للنمو الاقتصادي، ومعززة للإنتاجية بما توفره من إمكانيات جديدة في مجالات عديدة كالرعاية الصحية والتعليم والاتصالات والخدمات المالية، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة في الأجور وتسريح العمالة وخلق "فجوات رقمية" جديدة. فعلى سبيل المثال، فإن ما يقرب من 87% من سكان الدول المتقدمة أصبح لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، مقارنة بنحو 19% فقط في أقل الدول نموًا، فضلًا عن اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشباب وكبار السن. كما قد تؤدي التقنيات الجديدة إلى تحسن نتائج التعلم للأطفال في الأسر الأكثر ثراءً بالمقارنة بأطفال الأسر الأكثر فقرًا.

وفي سوق العمل، توفر الابتكارات التكنولوجية والأتمتة وظائف ومهام مستحدثة، ومن ثم قد تواجه الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة، والتي تكون مكثفة في المهام الروتينية مخاطر أكبر بالاختفاء، وحيث تنحاز التغيرات التكنولوجية إلى ذوي المهارات المرتفعة وترفع أجورهم لأعلى مقارنة بأجور العمال ذوي المهارات المنخفضة، فإن ذلك سيؤدي إلى اتساع التفاوت في الأجور.

1. 2 زيادة المخاطر المُناخية

تواجه معظم دول العالم مخاطر مُناخية، ولكن تختلف حدة هذه المخاطر من دولة لأخرى، كما تختلف درجة تعرض المجموعات السكانية في داخل كل دولة للضرر وقدرتها على التعامل مع تغير المُناخ. يؤدي تغير المُناخ إلى الإسراع بالتدهور البيئي وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، وعلى الرغم من أن الآثار المتسارعة لتغير المُناخ محسوسة في جميع أنحاء العالم، إلا أن الدول والمجموعات الأفقر هي الأكثر معاناة، لاسيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون بشكل كبير على الزراعة وغيرها من مصادر الدخل المرتبطة بالنظم الإيكولوجية.

كما أن شدة ارتفاع درجات الحرارة قد أثرت سلبًا على النمو الاقتصادي في البلدان الواقعة في المناطق المدارية الأفقر بدرجة أكبر من تأثيرها على الدول الواقعة في المناطق

المُناخية الأكثر اعتدالًا. أي أن تغير المُناخ يؤثر على انتشار الفقر وعمقه، وبالتالي يساهم في عدم المساواة بين الدول وداخل كل دولة، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين الأجيال. ويوضح (شكل 1-1)، مقدار الخسائر الاقتصادية أو الضرر الذي لحق بالممتلكات والمحاصيل والماشية بسبب الكوارث المرتبطة بالمُناخ (الفيضانات، والانهيارات الأرضية، والعواصف، ودرجات الحرارة القصوى، والجفاف، وحرائق الغابات) خلال الفترة (1998- 2017).

شكل (1-1): الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المُناخ خلال الفترة (1998- 2017)

مليون دولار أمريكي

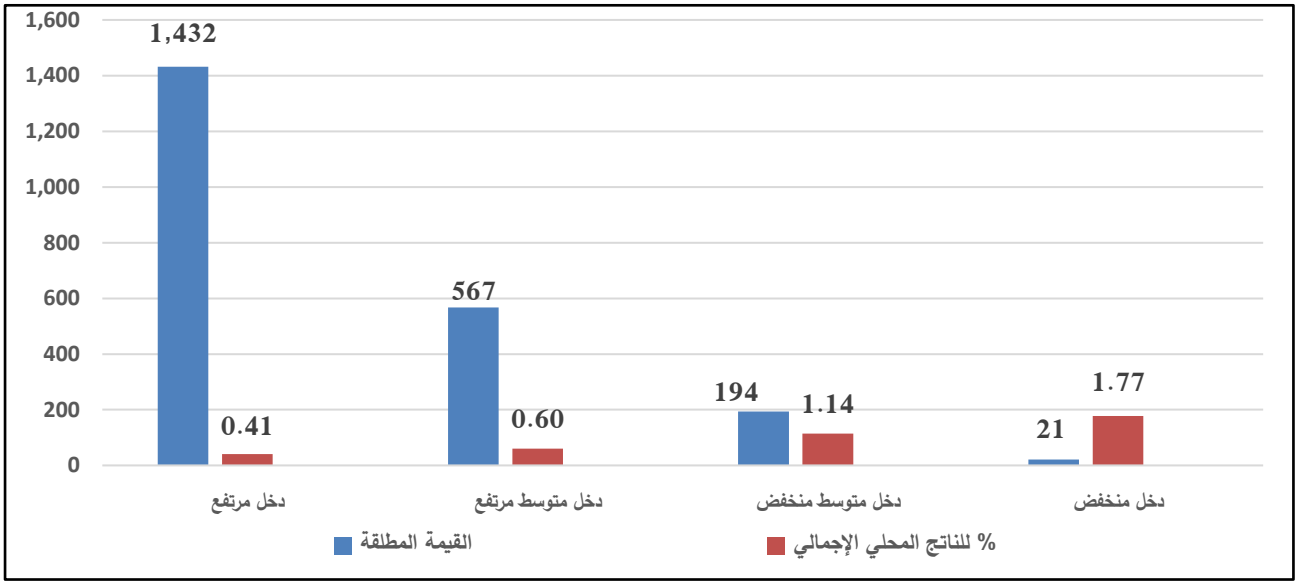

المصدر: Diffenbaugh and Burke. 2019

وفي ظل جائحة "كوفيد- 19"، أدى الركود الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار النفط العالمية إلى تأخر التحول عن الوقود الأحفوري، وانسحبت الولايات المتحدة من "اتفاقية باريس" التي تدعمها أوروبا والصين. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أعلن عن التزامه بمكافحة تغير المُناخ في اتفاقه الأخضر الجديد والشراكة مع أفريقيا من أجل التحول الأخضر، إلا أن تأثير ذلك الالتزام على ميزانية الاتحاد الأوروبي متعددة السنوات يجري التفاوض بشأنه، وكثير من الدول الأفريقية تأمل في الاعتماد على الصندوق الأخضر لتغير المناخ لدعم تدابير التكيف والتخفيف من المخاطر المُناخية. وعلى الرغم من أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يؤدي لفقدان الوظائف التي تتطلب مهارات أقل في القطاعات كثيفة الكربون، إلا أنه يوفر العديد من الوظائف الجديدة في جميع أنحاء العالم، ويساعد على الحد من الفقر وعدم المساواة.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند اندلاع جائحة "كوفيد- 19" وما ترتب عليها من إجراءات الإغلاق، قامت كثير من الشركات بتشجيع الموظفين على العمل من المنزل، مما ساهم في توفير التكاليف الإدارية، وعدم إهدار الوقت في الانتقال، وتخفيض الإنفاق على وجبات الغذاء، كما انخفض سفر رجال الأعمال لزيادة اعتمادهم على الاجتماعات الافتراضية، حيث ساهم كل ما سبق في تخفيض التلوث والبصمة الكربونية Carbon Footprint.

وفقًا لأكثر التقديرات تفاؤلًا، سيقع ما بين 3 مليون و16 مليون نسمة في دائرة الفقر بحلول عام 2030 بسبب تغير المُناخ. وترتفع هذه الأرقام إلى ما بين 35 مليون و122 مليون نسمة، وفقا لأكثر التقديرات تشاؤمًا (Hallegatte et al. 2016). وفي حالة الاحتباس الحراري، من المتوقع أن تتسع الفجوة بين دخل أغنى وأفقر 10% من سكان العالم

بنسبة 25% بالمقارنة بعالم خال من الاحتباس الحراري (Diffenbaugh and Burke. 2019).

وفي ظل استمرار ارتفاع الانبعاثات وغياب سياسة عالمية للحد من المخاطر المُناخية، من المتوقع بحلول عام 2050 أن تؤدي التغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار وحدها في شرق وغرب أفريقيا إلى خفض معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بأكثر من 10% (Baarch et al. 2019).

1. 3 سرعة التحضر

يؤثر الموقع الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان على فرصه في الحياة، وقد شهدت العقود القليلة الماضية هجرة كبيرة إلى المدن، حيث تم توليد أكثر من 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المناطق الحضرية الرئيسة. حاليًا ولأول مرة في التاريخ، أصبح سكان المناطق الحضرية في العالم أكثر من سكان المناطق الريفية، حيث يعيش 54٪ من سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 68٪ بحلول عام 2050 (شكل 1– 2).

يوفر التحضر فرصًا كبيرة للحد من الفقر، حيث يتمتع الأفراد في المناطق الحضرية بفرص عمل أكثر وإمكانية أفضل للحصول على التعليم، ومياه الشرب المأمونة، والخدمات الصحية، والبنية التحتية عالية الجودة مقارنة بسكان الريف. فغالبًا ما تحصل المناطق الحضرية، ولاسيما في الدول النامية على حصة كبيرة من الموارد العامة فيما يسمى "التحيز الحضري"، وعادة ما تعاني المناطق الريفية من قلة الخدمات والوظائف والدخل في كل من الدول النامية والمتقدمة. وعلى الرغم من أن عدد سكان المناطق الريفية لا يمثلون سوى 45% من عدد سكان العالم، إلا أن نحو 80% من الفقراء يعيشون في الريف (United Nations. 2018).

وفي معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، يرتفع معامل جيني للدخل في المدن عنه في المناطق الريفية، مما يعكس أن المناطق الحضرية أكثر تفاوتًا من المناطق الريفية (OECD.2018). ومن الناحية الصحية، قد تكون صحة الأم والطفل في المناطق الحضرية أفضل بشكل عام منها في المناطق الريفية، ولكنها أسوأ في الأحياء الفقيرة بالمدن عنها في المناطق الريفية.

1. 4 تصاعد الهجرة الدولية

بلغ عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم في عام 2019 حوالي 272 مليون مهاجر، حيث كان هذا العدد نحو 174 مليونًا في عام 2000. ويعيش أكثر من نصف هؤلاء المهاجرين (حوالي 56%) في الدول المتقدمة، حيث يشكلون حوالي 12% من مجموع السكان، بينما يقيم (44%) الآخرون في الدول النامية، حيث يمثلون حوالي 2% فقط من السكان. ويأتي نحو ثلاثة أرباع جميع المهاجرين (73%) من الدول النامية (United Nations. 2019c).

تعتبر التفاوتات الاقتصادية أهم دافع لهذا الاتجاه الضخم للهجرة الدولية، حيث ترتبط التفاوتات في الأجور ارتباطًا وثيقًا بتدفقات الهجرة، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط دخل الفرد في أمريكا الوسطى حوالي ثمانية آلاف دولار في عام 2018، وهو أقل من 15% من متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة البالغ تقريبًا 63 ألف دولار أمريكي، وفي تركيا بلغ متوسط دخل الفرد حوالي عشرة آلاف دولار، وهو خُمس مثيله في ألمانيا

شكل (1- 2): مستويات التحضر في عامي 1980، 2015 وتوقعات عام 2050
(سكان الحضر كنسبة من إجمالي السكان)

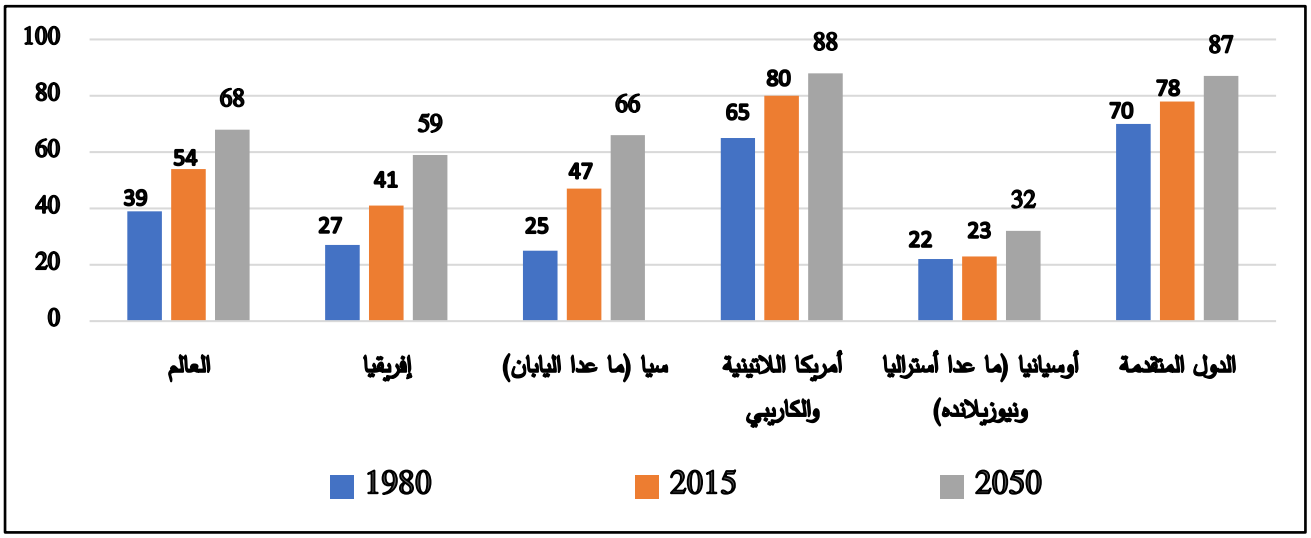

المصدر: United Nations (2018d). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision.

تؤثر الهجرة الدولية على أسواق العمل في دول المنشأ والمقصد على حد سواء، حيث أن هجرة العمال ذوي المهارات العالية مفيدة لدول المقصد، بينما هجرة العقول تضر بدول المنشأ، مما قد يؤدي إلى زيادة عدم المساواة بين دول المنشأ المصدرة للعمالة (ذات الدخل المنخفض غالبًا)، ودول المقصد المستقبلة للعمالة (مرتفعة الدخل غالبًا). وقد تستفيد دول المنشأ عند عودة المهاجرين ذوي المهارات المرتفعة، أو رأس المال الكبير إذا ما استخدموا تلك المهارات بشكل منتج، أو قاموا باستثمارات منتجة في بلدانهم الأصلية، وساهموا في نقل التكنولوجيا وتعزيز التجارة الدولية.

أن هجرة العمالة الماهرة قد تثير المخاوف من نقص المهنيين الأكفاء من المعلمين والأطباء والممرضات والمهندسين في دول المنشأ، مما قد يعوق النمو الاقتصادي. وتقوم بعض الدول كالصين والهند وكوريا الجنوبية بالاستفادة من العمالة الماهرة العائدة من الخارج كقوة دافعة للنمو، خاصة في مجال صناعة البرمجيات وغيرها من الصناعات التحويلية عالية التقنية.

1. 5 التغير في التركيبة السكانية العالمية

شهدت التركيبة السكانية والمؤشرات الديموجرافية على مستوى العالم والمناطق والبلدان تغيرات هائلة خلال العقود الخمسة الماضية، ومن المتوقع أن تستمر هذه التغيرات خلال العقود القادمة، وتأتي ظاهرة شيخوخة السكان وتباطؤ معدل النمو السكاني في مقدمة الظواهر الديموجرافية العالمية.

وصل عدد سكان العالم إلى 7.8 مليار نسمة في أول يوليو 2020، يعيش 1.3 مليار منهم في الدول الأكثر تقدمًا، و6.5 مليار نسمة في الدول الأقل نموًا. ووفقًا لتقديرات المكتب المرجعي للسكان بواشنطن، من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى نحو 9.9 مليار نسمة بحلول منتصف عام 2050، وستتركز هذه الزيادة بالكامل في المناطق الأقل نموًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). ويبلغ عدد سكان الصين في عام 2020 نحو 1.44 مليار نسمة، وهي بذلك تعد البلد الأكبر في عدد السكان على مستوى العالم، يليها الهند التي يبلغ عدد سكانها 1.38 مليار نسمة. ومن المتوقع بنهاية العقد الحالي أن تصبح الهند البلد الأكبر سكانًا بعدد قدره 1.5 مليار نسمة، يليها الصين بعدد قدره 1.46 مليار نسمة (مجلة التمويل. 2020).

بلغ معدل الزيادة الطبيعية على مستوى العالم (الذي شهد تباطؤ في النمو خلال العقود الماضية) 1.1% في عام 2019، ويتجه هذا المعدل في معظم الدول الأكثر تقدمًا إلى الصفر مثل النمسا وبلجيكا والدنمارك، في حين يرتفع في الدول الأفريقية مثل تشاد إلى 3.3% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). على الرغم من النمو السكاني المستمر على مستوى العالم، فمن المتوقع خلال الفترة (2020–2050) أن يكون النمو السكاني سالبًا في 61 بلدًا وإقليمًا، تضم حاليًا نحو 29% من سكان العالم، حيث يتوقف معدل نمو السكان على عدد من العوامل أهمها: معدل الوفيات، ومعدل الخصوبة، والهجرة الدولية التي تتفاوت كثيرًا عبر الدول.

تتسم التركيبة السكانية حاليًا بامتداد الأعمار، حيث قُدر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد على مستوى العالم (الذي شهد تصاعدًا خلال العقود الماضية) 70 سنة للذكور، و75 سنة للإناث في عام 2019 (بمتوسط قدره 73 عامًا)، وتراوح متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بين 75، 82 سنة على الترتيب في أوروبا، و61 ،65 سنة في أفريقيا، و71، 75 سنة في آسيا، و76، 81 سنة في أمريكا الشمالية، و72، 79 سنة في أمريكا الجنوبية. كما تتسم التركيبة السكانية بشيخوخة السكان (اتساع الرقعة الرمادية عالميًا)، التي تمثل الاتجاه الديموجرافي المسيطر في القرن الحادي والعشرين، وهي انعكاس لارتفاع الأعمار، وانخفاض معدل الخصوبة، وانتقال أعداد كبيرة إلى المراحل الأكبر سنًا (مجلة التمويل. 2020). كذلك جدير بالإشارة أنه بين السكان الأكبر سنًا، تنمو فئة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 85 عامًا بمعدل سريع للغاية، حيث تختلف احتياجات وقدرات السكان في هذه الفئة العمرية اختلافًا كبيرًا عن احتياجات وقدرات السكان في الفئة العمرية الأقل (65– 84 عامًا).

على الرغم من أن جميع بلدان العالم سوف تشهد زيادة في أعداد المسنين، ستكون هناك فروق شاسعة في وتيرة هذه الظاهرة بين البلدان. فتأتي اليابان في المقدمة حاليًا، حيث تبلغ نسبة السكان ممن هم في سن الخامسة والستين أو أكبر نحو 28%، أي أعلى من المتوسط العالمي بثلاثة أضعاف. وبحلول عام 2050، سترتفع نسبة السكان المسنين في 29 بلدًا وإقليمًا عن مستواها الحالي المسجل في اليابان، وهو مستوى غير مسبوق تاريخيًا.

قد تعاني الدول التي تشهد زيادة في عدد المسنين من حدوث ضغوط على المالية العامة؛ فالخزانة العامة ستتكبد أعباء بسبب تنامي التزامات المعاشات، وتكاليف الرعاية الصحية، والرعاية طويلة الأمد المرتبطة بالزيادة المتوقعة في معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وانتشارها، كالسرطان وغيره. ومع ذلك، سيكون من الممكن موازنة هذه التحديات جزئيًا من خلال القيمة المتزايدة، التي عادة ما يتم إغفالها، الناتجة عن مشاركة كبار السن في أنشطة إنتاجية غير سوقية، مثل العمل التطوعي، وخدمات تقديم الرعاية الأسرية.

من جهة أخرى، يشير الواقع المشاهد والإحصاءات الطبية في ظل جائحة "كوفيد– 19" إلى أن كبار السن هم أكثر عرضة للإصابة بهذا المرض، وفي حالة الإصابة يكونون أكثر عرضة للوفاة مقارنة بمن تقل أعمارهم عن الأربعين عامًا، لأن المسنون يشكلون النسبة الأكبر من المصابين بالأمراض المزمنة مثل: السكري، وضغط الدم، وغيرها من أمراض الشيخوخة. ففي الصين تبلغ نسبة الوفاة لدى المصابين بكوفيد– 19 حتى الأربعين عامًا نحو 0.2%، بينما تصل هذه النسبة إلى حوالي 8% في الفئة العمرية (70– 79 عامًا)، وترتفع إلى 14.8% في الفئة العمرية 80 عامًا فأكثر (https://wwww.dw.com). وكذلك في بريطانيا، تبلغ نسبة الوفيات بين المصابين في الفئة العمرية (15– 44 عامًا) الصفر، بينما ترتفع إلى 3.1% بين المصابين في الفئة العمرية (65–74 عامًا)، وإلى 11.6% بين المصابين الأكبر سنًا (https://www. Arabicedition.nature.com).

2. الآثار الاقتصادية العالمية لانتشار "كوفيد- 19"

أدت جائحة "كوفيد– 19" حول العالم إلى تقلص النشاط الاقتصادي بشدة في جميع الاقتصادات المتقدمة والأسواق

الناشئة والنامية على حد سواء، مع صعوبة التنبؤ بمسار هذه الجائحة، والتكلفة الاقتصادية لمواجهتها، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة لمواجهتها في دول العالم المختلفة. يوضح الجزء التالي أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية العالمية التي تأثرت بهذه الجائحة غير المسبوقة.

2. 1 انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في العالم

تشير توقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020 إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة (– 4.4%) في عام 2020 (IMF. 2020a). كما يتوقع الصندوق تراجع معدل النمو لمجموعة الدول المتقدمة بنسبة (– 5.8%) في ذات العام، وبنسبة (– 3.3٪) في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في ذات العام، وبنسبة 5% في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء الصين (شكل 1– 3). ومن المتوقع كذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي في كل من منطقة اليورو (– 8.3%)، والولايات المتحدة (– 4.3%)، والهند (– 11.2%). أما الصين فمن المرجح أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي بها نحو 1.5%، وقد عاد النشاط الاقتصادي بها لطبيعته، وبشكل أسرع مما كان متوقعاً بعد إعادة فتح معظم البلاد في أوائل أبريل 2020 نتيجة لمرونة الصادرات، وضخ استثمارات عامة، واتباع سياسات داعمة بقوة للنشاط الاقتصادي.

شكل (1– 3): توقعات معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بعض مناطق ودول العالم %

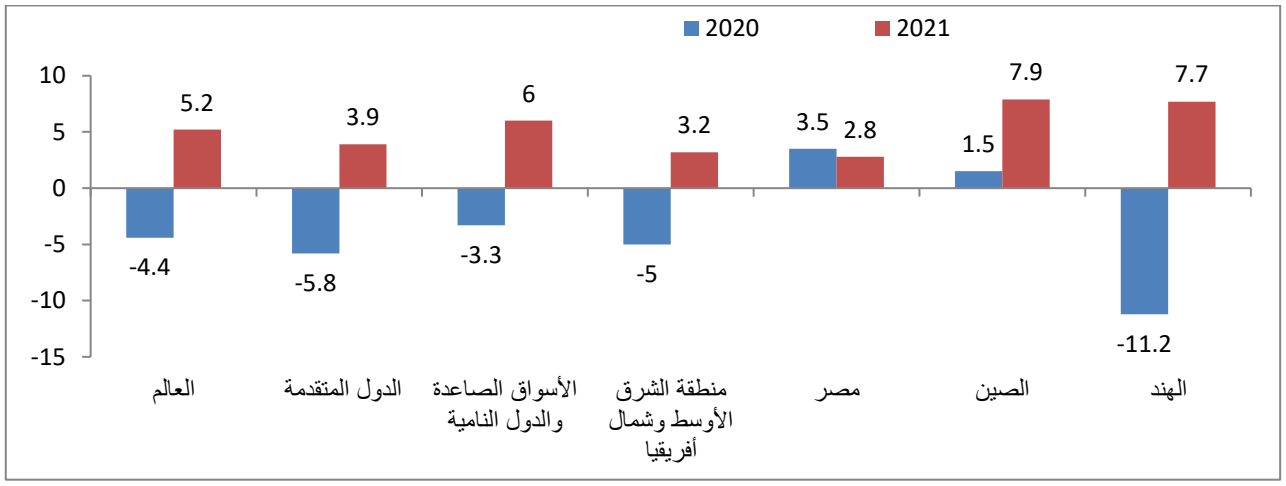

المصدر: International Monetary Fund. 2020a. World Economic Outlook, October.

أدى الالتزام بمتطلبات الصحة العامة في ظل الجائحة لإبطاء انتقال العدوى، جنبًا إلى جنب مع التغييرات السلوكية، إلى انكماش قطاعات الخدمات بدرجة أكبر من التباطؤ في قطاعات التصنيع، نظراً لاعتماد هذه القطاعات على التفاعلات المباشرة وجهاً لوجه، لا سيما تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الضيافة كالفنادق والمطاعم، والفنون والترفيه.

ويفترض صندوق النقد الدولي أن التباعد الاجتماعي سيستمر حتى عام 2021، ولكنه سيتلاشى تدريجيًا مع اتساع نطاق تغطية اللقاح ضد الفيروس، وتحسين سبل علاجه في عام 2021. وعند تحقق ذلك، يتوقع الصندوق أن يبلغ معدل النمو العالمي 5.2٪ في عام 2021، وأن يرتفع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 3.9%، وأن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3.1%. كما يتوقع أن يقفز معدل النمو الاقتصادي للصين إلى 8.2% في ذات العام (IMF. 2020).

ومع الركود الاقتصادي العالمي، انهارت الأسعار العالمية للنفط بنسبة 59% من ديسمبر 2019 إلى مارس 2020، وكذلك أسعار الغاز بنسبة 28.7% خلال ذات الفترة، مما

أثر بشدة على اقتصادات الدول المصدرة للنفط والغاز، ومنها بعض الاقتصادات العربية (جدول 1-1).

وترتب على الركود الاقتصادي العالمي توقعات بزيادة كبيرة في رصيد الديون السيادية، وصعوبات أكثر في خدمة التزامات الديون. فوفقاً لتقرير "Fiscal Monitor"، الصادر في أكتوبر 2020 عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع الدين السيادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة بنحو 20 نقطة مئوية ليصل إلى 125% بنهاية عام 2021، وبنحو 10 نقاط مئوية ليبلغ 65% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية في ذات العام. وتستنفد خدمة الديون السيادية جزءاً كبيراً من الإيرادات الضريبية، مما يقلل من المتبقي من هذه الإيرادات لاستيفاء الإنفاق الاجتماعي اللازم للحد من الفقر المتزايد، وعدم المساواة المتفاقمة، والتراجع في تراكم رأس المال البشري. كما أن الدول ذات النمو المنخفض والديون المرتفعة ستجد صعوبة في الحفاظ على سياسات خارجية مستقلة.

جدول (1-1): الأسعار العالمية للنفط والغاز في ظل جائحة "كوفيد- 19"

البيان	التأثير على سعر النفط	التأثير على سعر الغاز
قبل "كوفيد- 19" (متوسط ديسمبر 2019)	65 دولار للبرميل	2.288 دولار لكل مليون وحدة حراري
بعد "كوفيد- 19" (في 26 مارس 2020)	26.4 دولار للبرميل	1.631 دولار لكل مليون وحدة حراري
نسبة التغير (%)	- 59	- 28.7

المصدر: Fitch Solutions. 2020

2. 2 تعثر التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية إحدى ضحايا أزمة "كوفيد- 19"، فقد أثرت هذه الأزمة على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، وأدت إلى اضطراب عميق في التجارة الدولية. وقامت العديد من الحكومات والشركات بالإغلاق المؤقت لأنشطتها الصناعية غير الأساسية، أو خفضت الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بها. وجاء تأثير الأزمة أكثر وضوحًا في قطاع الخدمات الدولي، خاصة السياحة الدولية، والسفر الجوي للركاب، وشحن الحاويات.

ولضمان وجود إمدادات كافية للأسواق المحلية، قامت بعض الدول بخفض الصادرات أو زيادة الواردات من الأجهزة والمنتجات الطبية والغذائية، كما أوقفت بعض الدول مثل الأرجنتين رسوم مكافحة الإغراق على واردات بعض المنتجات الطبية من الصين. وقررت الولايات المتحدة استبعاد مجموعة من معدات الحماية الطبية من الرسوم الإضافية المفروضة مسبقاً على الصين، وبالمثل، منحت الصين استثناءات مؤقتة لسلع أمريكية معينة (مثل المطهرات) من رسومها.

وفي ضوء ذلك، تتوقع منظمة التجارة العالمية انخفاض التجارة العالمية بنسبة تتراوح ما بين 13٪ و32٪ في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضًا أكبر بكثير من الانخفاضات المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (WTO. 2020). أما صندوق النقد الدولي فيتوقع انكماش التجارة الدولية بأكثر من 10% في عام 2020، نتيجة لضعف الطلب النهائي من المستهلكين والشركات، ووضع قيود تجارية على الإمدادات الطبية، والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، وتوجه كثير من الدول نحو المزيد من السياسات الحمائية (IMF. 2020c).

ولكن على الرغم من تلك التوقعات السلبية، من الملاحظ أنه خلال انتشار الجائحة، قامت بعض الشركات العالمية العملاقة مثل أمازون وآبل وجوجل وعلي بابا، بزيادة عدد

موظفيها، وتحسين أدواتها للتجارة الالكترونية، وتعزيز الأمن السيبراني، والتنافس فيما بينها على سرعة تسليم البضائع.

وفي عام 2021، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصاحب انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي إلى حد ما، نموًا في التجارة العالمية بمعدل يصل إلى 8% نتيجة لتخفيف الإغلاق، وتعافي صادرات الصين.

2. 3 أزمة ثقة في النظام العالمي متعدد الأطراف

تبدو الثقة في النظام العالمي متعدد الأطراف على حافة الانهيار. ومن سمات أزمة الثقة، تصاعد الشعبوية العالمية Populism، وهيمنة النزعة القومية Nationalism في مختلف الدول، ومهاجمة السياسيون الشعبيون في دول كثيرة للعولمة والتعددية، واشتعال التوترات التجارية، فضلًا عن الصعوبة التي تواجهها الحكومات في التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن التجارة وغيرها من القضايا، واعتقاد الكثيرين أن المؤسسات العالمية لا تخدم سوى المصالح الاقتصادية للدول القوية (United Nations. 2019d). وأصبحت بعض المؤسسات متعددة الأطراف مهمشة، وأوضح مثال على ذلك منظمة التجارة العالمية، حيث أصبح نظام تسوية المنازعات بها عاجزًا لحد كبير.

وفي الوقت الذي كانت فيه العولمة ضعيفة بالفعل، انتشرت جائحة "كوفيد- 19" وظهرت سياسات وممارسات جديدة، ومشاعر شعبية مختلفة ستغير مستقبل العولمة، وسوف يتسم العالم الجديد بعد الأزمة بحواجز تجارية واستثمارية جديدة، وبقواعد هجرة أكثر صرامة، ودور محوري للدول بدلًا من المؤسسات الدولية.

لقد تصاعدت الشعبوية العالمية Populism مع انتشار الجائحة، مثلما حدث عند الانكماش الاقتصادي العالمي في عام 2009/2008، وظهور تدفقات اللاجئين في عام 2015. ويتخذ الشعبيون موقفًا صلبًا مناهضًا للعولمة يقوم على نظريتي المؤامرة والاستقطاب. ويستفيد الشعبيون لتدعيم موقفهم من ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة المتفاقمة نتيجة لتكرار الأزمات.

ويواجه صانعو القرار السياسيون اليمينيون مشكلة خطيرة في التعامل مع جائحة "كوفيد- 19" لعدم قدرتهم على التوفيق بين الإدارة الفعالة للأزمة، وجوهر النظرة الشعبوية للعالم، مما يضطرهم لاتخاذ قرار صعب: إما المحافظة على الصحة العامة، أو النمو الاقتصادي. وتعتبر أكثر الدول تضررًا من انتشار الجائحة هي تلك الدول التي تقودها الشعبوية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وروسيا، والمملكة المتحدة. فرئيس البرازيل مثلًا، حاول جذب انتباه وسائل الإعلام بعيدًا عن سوء إدارة الأزمة من خلال حشد أنصاره إلى الشوارع ضد إجراءات الإغلاق التي اتخذها المحافظون ورؤساء البلديات، وألقى باللوم عليهم في التراجع الاقتصادي. ترتبط الشعبوية بالقومية الإقصائية بشكل وثيق، وغالبًا ما تعزز بعضها. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد القادة السياسيين والأحزاب المروجين للسياسات القومية الإقصائية. على سبيل المثال، برنامج "أمريكا أولًا" للرئيس الأمريكي (2017- 2020)، وحملة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ونجاح القومية الهندوسية لناريندرا مودي، والقومية التي روج لها رئيس الوزراء في إسرائيل، والقومية المحافظة لرئيس الوزراء الياباني.

وهكذا، جاءت جائحة "كوفيد- 19" على خلفية القومية الإقصائية القوية في الدول الرئيسة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، والسياسات والمواقف المعادية للمهاجرين. ومن المتوقع أن يؤدي الانكماش الاقتصادي العالمي إلى هيمنة النزعة القومية عند أي مناقشة حول التعاون الدولي، حيث إن الدول ستتنافس على رعاية مواطنيها أولًا قبل مساعدة الآخرين.

2. 4 زيادة الاعتماد على التحالفات الإقليمية وضعف التعاون الدولي

أثبتت جائحة "كوفيد- 19"، ضعف التعاون الدولي في احتواء تداعيات الأزمة، في حين كانت الإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي أكثر فعالية. فقد تعاونت كوريا الجنوبية وسنغافورة والهند والصين في تقديم المساعدات الطبية لبعض الدول الأوروبية، وبادرت الهند بعقد اجتماع على الإنترنت مع

زعماء دول جنوب آسيا للاتفاق إقليميًا على مواجهة الخطر. ويبدو أن دولًا كثيرة سوف تتجه نحو تخصيص مواردها لمعالجة مشاكلها الداخلية والإقليمية، بدلًا من المشاكل الدولية كالتغيرات المناخية على سبيل المثال.

وبالرغم مما سبق، يعتبر انتشار "كوفيد- 19" فرصة للتعاون الدولي وتعزيز أهداف التنمية المستدامة الأممية 2030، فهذه الأزمة خطر مشترك يهدد البشرية في جميع دول العالم، ويعتبر التعاون متعدد الأطراف مهمًا لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود، والحد من النزعات القومية، حيث أجبرت الأزمة الشركات والقطاع الحكومي والعام على التحول سريعًا لاستخدام وسائل التواصل الحديثة، وأظهرت أهمية المنصات الرقمية (الاجتماعات عبر الإنترنت، والفيديوكونفراس، وغيرها) في تحقيق التعاون الدولي بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التعاون الدولي في المجالات المختلفة بنية أساسية، وتحول ثقافي نحو استخدام التقنيات الحديثة في بيئة افتراضية.

2. 5 تباطؤ تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الدولية

أدت جائحة "كوفيد- 19" إلى تباطؤ تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية في مختلف أرجاء العالم. وعلى سبيل المثال، قامت كل من الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بالتصديق على اتفاقية جديدة بينها (USMCA) لتحل محل اتفاقية نافتا الحالية، ولكن لم تدخل الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ في التاريخ المحدد لها في أول يونيو 2020، نتيجة لانشغال الدول الثلاثة بالجائحة.

ويواجه اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة والصين في مرحلته الأولى المبرمة في يناير 2020 مشاكل عديدة. فقد نص الاتفاق على تعهد الصين بشراء المزيد من السلع والخدمات الأمريكية، بينما وافقت الولايات المتحدة على خفض بعض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية بين عامي 2017 و2019. ومن غير الواضح ما إذا كانت الصين في وضعها الحالي، ستكون قادرة على تلبية حدود الشراء المطلوبة، وكذلك لا يبدو أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على تقديم كمية كافية من السلع والخدمات.

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، توقفت المحادثات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حول العلاقات التجارية المستقبلية، ووفقًا لاتفاقية الانسحاب، تنتهي الفترة الانتقالية للمملكة المتحدة في 31 ديسمبر 2020. وفي أفريقيا، أعاقت حالة الطوارئ الصحية المحادثات التجارية لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)، التي كان مقررًا لها الأول من يوليو 2020.

3. الملامح الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد فيما بعد جائحة "كوفيد-19"

3. 1 سيادة العولمة الرقمية

زادت عولمة البيانات والمعرفة بمعدلات غير مسبوقة، وحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات أعلى معدل نمو مقارنة بغيره من القطاعات، ومن المتوقع أن يزداد الحجم السنوي لمجال البيانات العالمي Global Data Sphere بنحو عشرة أضعاف خلال الفترة (2018- 2025) (www.statista.com). ومع إنشاء كل هذه المعلومات الجديدة، قد تعمل العديد من الدول معًا بطرق جديدة مبتكرة، ويستمر التعاون الدولي بحيث يصبح العالم أكثر ذكاءً وترابطًا وتعاونًا.

مع انتشار جائحة "كوفيد- 19" استفاد قطاع الرعاية الصحية على وجه التحديد من التوسع الرقمي، ومن المتوقع أن ينمو سوق الرعاية الصحية الرقمية بمتوسط سنوي يبلغ نحو 23.2% خلال الفترة (2019- 2026) (www.globenewswire.com). وقد يتوقف الأطباء عن رؤية المرضى وجهًا لوجه في المواعيد الروتينية، ما لم يكونوا قد اجتازوا المرحلة الأولى من الاستشارة الأولية من خلال رابط الفيديو. وسيتم اعتماد الأدوية من قبل الممارسين العاميين للمرضى عبر الإنترنت، وتسليمها لهم في المنزل دون الحاجة للذهاب إلى الصيدلية للحصول عليها.

وأثناء الجائحة تم إغلاق المؤسسات التعليمية، وتحول التعليم بسرعة من الفصول الدراسية إلى التعلم الإلكتروني في العديد من الدول، وعلى الرغم من أن هذا سيؤثر على التدريس التقليدي، إلا أنه سيكون أكثر كفاءة وفعالية، بسبب ميزة

التفاعل والمشـــاركة الجماعية من خلال غرف الدردشـــة المخصصة.

وسوف تتوسع الشركات في "رقمنه" أنشطتها بوتيرة سريعة لاستيعاب البيانات الكبيرة Big Data وغيرها من التكنولوجيات الرقمية. وشركات مثل زووم وأسكايب، التي تقدم خدمات المؤتمرات عبر الإنترنت، ارتفعت أسهمها في سوق الأوراق المالية، فقد زادت قيمة سهم شركة Zoom من 1.1 دولار في 2 يناير 2020 إلى 10.4 دولار في 25 مارس 2020 (https://www.marketwatch.com/investing/stock/zoom). واكتسبت الشركات العملاقة في مجال الترفيه المنزلي Netflix وDisney ملايين المشتركين الجدد، وتعاونت شركتي جوجل وآبل لتجميع إحصاءات "كوفيد-19". وفي عالم ما بعد "كوفيد- 19" من المرجح أن يستثمر هؤلاء العمالقة المزيد في خدمات تكنولوجيا المعلومات لتلبية الطلب المتزايد.

كما سوف يتوسع استخدام النطاق العريض 5G لدعم الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الصناعية والاجتماعية، وسوف تقوم الصناعات الدفاعية باستخدام الروبوتات والطائرات بدون طيار لتجنب تعرض الإنسان للمواقف الخطرة، كما ستركز الدول على توسيع خدمات الحكومة الإلكترونية، وقد قامت البنوك بالفعل بدمج تقنية المعلومات في خدماتها والقضاء على الحاجة إلى وجود مصرف في كل قرية. وقد تستخدم الدول أيضًا تكنولوجيا المعلومات لمراقبة حركة المواطنين من خلال برامج التتبع في الهواتف المحمولة، أو الرقائق المغنطة في رخص القيادة وبطاقات الهوية المصورة.

3. 2 التحول من سلاسل التوريد العالمية لسلاسل التوريد الإقليمية "الرقمية"

ساعدت تجزئة الإنتاج وتنويع التجارة الدولية إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في مجالي الإنتاج والعمالة من خلال سلاسل التوريد العالمية (شكل 1- 4). وأصبحت الصين موردًا عالميًا رئيسًا للأجزاء والمكونات الصناعية، وظهرت كـ "ورشة عمل للعالم"، ومركزًا لسلاسل التوريد العالمية التي تعتمد عليها كثير من دول العالم في إنتاجها.

وقد نمت أهمية الصين في التجارة العالمية وسلاسل التوريد منذ أن تم قبولها في منظمة التجارة العالمية في عام 2001. وأصبح الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على الصين، حيث تجاوزت حصتها من التجارة العالمية في بعض الصناعات نسبة 50%. وبلغت حصتها في معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية (من حيث الحجم) مثلًا، 59% في عام 2018 (World Bank. 2020).

ولقد حفزت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وارتفاع الأجور في الصين بعض الشركات متعددة الجنسيات على نقل سلاسل التوريد الخاصة بها بعيدًا عن الصين إلى أجزاء أخرى من آسيا؛ وكان قطاع النسيج مثالًا مبكرًا على ذلك. ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك شبكة سلسلة إمداد آسيوية أقل تركيزًا على الصين وأكثر تنوعًا، حيث أصبحت كل من اليابان وكوريا والهند محاور أساسية لما يعرف بـ "مصنع آسيا" لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولكن أثرت جائحة "كوفيد- 19" على سلاسل التوريد العالمية بسبب إغلاق المصانع وتعليق الإنتاج، وانخفاض حجم الواردات والصادرات، ونقص المعروض من المنتجات الوسيطة والأجزاء والمكونات اللازمة للصناعة والمواد الغذائية وغيرها من السلع، مما أثر على المستهلكين والشركات المصنعة على نطاق واسع. وقد أظهرت الجائحة خطورة الاعتماد على الموردين من منطقة واحدة متخصصة في منتج معين، مما قد يؤدي إلى مخاطر غير متوقعة في أوقات الأزمات، فتنهار سلاسل التوريد، وتتأثر النظم العالمية للتوزيع (UNCTAD. 2020).

شكل (1- 4): سلاسل التوريد العالمية

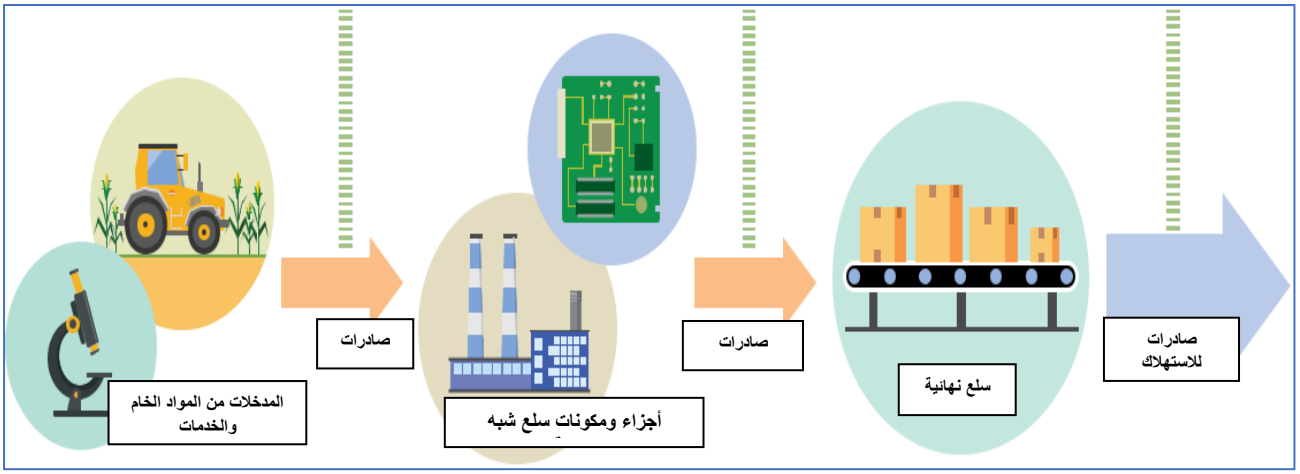

المصدر: World Bank. 2020a

وأدى اكتشاف هذه المخاطر إلى تغييرات عميقة في عمليات سلاسل التوريد الحالية، وتحول اهتمام الشركات من سلاسل التوريد العالمية إلى سلاسل التوريد الإقليمية. ففي عالم ما بعد "كوفيد- 19"، ستتحول سلاسل الإمداد من أسلوب التوريد في الوقت المناسب just-in-time لتجنب تكاليف التخزين، إلى منهج التحوط بإعداد استراتيجيات للمخزون استعدادًا للتقلبات المحتملة في الطلب و/أو العرض just-in-case. وستعتمد سلاسل الإمداد الجديدة على التنويع الجغرافي، للحد من مخاطر اعتماد إنتاج وعرض السلع على دولة معينة، أو منطقة ما (خاصة الشركات في المكسيك والبرازيل والهند وشيلي). وستعتمد أيضًا على تنويع موردي السلع ومكونات الإنتاج الاستراتيجية، لتقليل الاعتماد على مورد واحد. (The Economist Intelligence Unit. 2020).

وسوف تحتاج الشركات أيضًا إلى التفكير بشكل استراتيجي حول نماذج التسعير، لأن إضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل التوريد، وتراكم المخزونات الاستراتيجية، سيؤدي إلى رفع أسعار السلع النهائية، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتج. ولكن سلاسل التوريد الإقليمية ستوفر فرصًا للشركات للتركيز بشكل أكبر على الأذواق المحلية وسط قدرة أكبر على تمييز المنتجات. وعلى المدى المتوسط، قد يوفر هذا للشركات القدرة على الحصول على أسعار أعلى لمنتجاتها، مما قد يؤدي إلى تعويض تكاليف الإنتاج المتزايدة من سلاسل التوريد الإقليمية والاحتفاظ بمخزون أكبر (The Economist Intelligence Unit. 2020).

أما فيما يتعلق برقمنة سلاسل التوريد الإقليمية، فسوف تستخدم الشركات التكنولوجيات الجديدة إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والطباعة ثلاثية الأبعاد لتربط بين أطراف سلسلة الإمداد من بدايتها لنهايتها من خلال "شبكة الإمداد الرقمية"، لتكون قادرة على التنبؤ بالمربكات، والتعامل المناسب معها لتخفيف آثارها المتوقعة. وقد تحركت شركات السلع الاستهلاكية التي اضطرت لإغلاق متاجرها حول العالم، إلى استهداف العملاء المحتملين بأنشطة عبر الإنترنت في محاولة لزيادة المبيعات، ويوضح ذلك مدى أهمية التجارة الإلكترونية وضرورة تواجد الشركات على شبكة الإنترنت للتواصل مع العملاء.

3. 3 إعادة تشكيل عملية الإنتاج العالمي

بنهاية عام 2019، بلغت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر 1.5 تريليون دولار، ووصل الرصيد العالمي منها 36 تريليون دولار. ونتيجة لجائحة "كوفيد- 19"، من المتوقع أن تنخفض التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى 40% في عام 2020، وبنسبة 5% إلى 10% في عام 2021. وستشهد الاقتصادات المتقدمة انخفاضًا يتراوح بين 25%، 40%، بينما ستشهد الاقتصادات النامية انخفاضًا أكبر في حدود 30% إلى

45% (UNCTAD. 2020). وبالرغم من ذلك، من المتوقع في عالم ما بعد الجائحة، زيادة الاستثمار في ستة من القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وهي: البنية التحتية، وتخفيف آثار تغير المُناخ، والأغذية والزراعة، والصحة، والاتصالات، والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

سوف تؤثر الاتجاهات الكبرى في مجال الابتكارات التكنولوجية (الثورة الصناعية الرابعة) على الإنتاج العالمي من خلال أتمتة الروبوتات والذكاء الاصطناعي، ورقمنة سلسلة التوريد، والتصنيع الإضافي (الطباعة ثلاثية الأبعاد). فالروبوتات في صناعات السيارات والإلكترونيات مثلًا، ستؤثر سلبًا بشكل كبير على الميزة التنافسية لمراكز التصنيع منخفضة التكلفة في الدول النامية، وتؤدي إلى موجة من إعادة تنظيم أنشطة التصنيع وإعادة التوطين من خلال سلاسل قيمة إقليمية أقصر وأقل تجزئة، وتركيز جغرافي أكبر للقيمة المضافة.

ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق التقنيات الرقمية مثل إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة إلى عمليات إنتاج أكثر تكاملًا، وتنسيقًا أكثر فعالية لسلاسل القيمة المعقدة. أما الطباعة ثلاثية الأبعاد فستخفض من مكون العمالة في الإنتاج، وتُعيد تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وتغير امتدادها الجغرافي وتوزيعها، ولكن من المرجح أن تظل الطباعة ثلاثية الأبعاد حتى عام 2030 مقتصرة على صناعات محددة أو قطاعات متخصصة داخل الصناعات.

كذلك من المرجح أن يحدث تحولًا ملموسًا في السنوات القليلة القادمة في سياسة الحوكمة العالمية، والمتمثلة في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وزيادة الحمائية في التجارة والاستثمار الدوليين، مما يضع ضغوطًا إضافية على نظام الإنتاج العالمي.

وبالإضافة لما سبق، ستؤثر اتجاهات الاستدامة البيئية والمخاطر المُناخية على الإنتاج العالمي. فمن المتوقع حدوث زيادة سريعة في عدد أسواق الأوراق المالية التي تلتزم بإصدار تقارير الاستدامة والإفصاح عن المخاطر المادية الناجمة عن تغير المُناخ، عندما تؤثر هذه المخاطر على الوضع المالي للشركات المدرجة بها.

3. 4 اضطراب أسواق العمل وظهور وظائف جديدة بديلة

يتسم عالم ما بعد "كوفيد- 19" بارتفاع معدلات البطالة، وتناقص تراكم رأس المال البشري، وتزايد الضغوط لتوفير الرعاية للمسنين. فقد أسفرت الجائحة عن خسارة 155 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأول من عام 2020، بالإضافة لانخفاض شديد في ساعات العمل في العالم في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، بما يعادل فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل. وقد تأثرت النساء العاملات، ولا سيما العاملات بشكل غير رسمي، خاصة وأن 42% من هؤلاء النساء يعملن في أكثر القطاعات الاقتصادية تضررًا من الإغلاق (ILO. 2020).

ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدلات البطالة حول العالم في 2020 (جدول 1- 2)، ففي الولايات المتحدة مثلًا، سيرتفع معدل البطالة من 3.7% في عام 2019 إلى 8.9% في عام 2020، وبلغت المطالبات للحصول على إعانة ضد البطالة نحو مليون مطالبة منذ انتشار الجائحة (IMF. 2020a). وفي اليابان خرجت نحو مليون امرأة من القوى العاملة من يناير إلى أبريل 2020، وانخفضت مشاركة الإناث في القوى العاملة. وفي عام 2021، من المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في منطقة اليورو وبعض الدول النامية، أما الولايات المتحدة واليابان والصين فتتراجع معدلات البطالة بها إلى حد ما.

كما يؤدي التحول الرقمي إلى اضطراب أسواق العمل، حيث تهدد الآلات باستبدال البشر، وقد بدأت المطاعم وخطوط الإنتاج في الاعتماد على الروبوتات، والذكاء الاصطناعي في أداء عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمة. كما من المرجح أن يتناقص التراكم في رأس المال البشري، حيث أدت جائحة "كوفيد- 19" إلى إغلاق المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية لشهور عديدة، مما أثر سلبًا على أكثر من 1.6 مليار متعلم في جميع أنحاء العالم، وفقًا لتقديرات منظمة اليونسكو

(UNESCO. 2020)، حيث يحول ذلك دون فرص التعلم وتراكم رأس المال البشري، كما يُحد من قدرة الوالدين على العمل، خاصة بالنسبة للأمهات. كما يؤدي انقطاع الأطفال عن المدرسة إلى حرمان الكثير منهم من الوجبات المجانية أو المدعومة المقدمة لهم، ومعاناتهم من سوء التغذية، وقد يزيد في بعض الدول من عمالة الأطفال، أو الزواج المبكر، وغيرها من الأوضاع المأساوية.

جدول (1- 2): معدلات البطالة المتوقعة في بعض مناطق ودول العالم %

الدولة/المنطقة	2019	2020	2021
الولايات المتحدة	3.7	8.9	7.3
منطقة اليورو	7.6	8.9	9.1
اليابان	2.4	3.3	2.8
الصين	3.6	3.8	3.6

المصدر: International Monetary Fund. 2020a. World Economic Outlook, October.

3. 5 تفاقم الفقر واستمرار عدم المساواة

أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد التنمية الألماني (Negre, Mahler; and Lakner. 2020) إلى أن ما يقرب من 70 مليون نسمة إضافية حول العالم سوف يقعون في فقر مدقع بسبب جائحة "كوفيد- 19"، وسوف يعيشون على أقل من دولارين (على وجه الدقة 1.9 دولارًا أمريكيًا في تعادل القوة الشرائية 2011) للفرد في اليوم. وذلك بالإضافة إلى ما يقرب من 600 مليون شخص يعيشون بالفعل في فقر مدقع، وآخرون كثيرون لا يقعون في مستوى الفقر المدقع، ولكنهم لا يزالون فقراء للغاية. أما البنك الدولي فيتوقع أن تؤدي الأزمة إلى انخفاض دخل 90 مليون نسمة حول العالم لما دون 1.90 دولار في اليوم خلال عام 2020، ومعاناتهم من الحرمان الشديد والفقر المدقع (World Bank. 2020b).

وفيما يتعلق بعدم المساواة، فقد أدت جائحة "كوفيد- 19" إلى ارتفاع متوسط معامل جيني في الاقتصادات الناشئة والدول النامية بمقدار 2.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 42.7 في عام 2020. ووقع عبء الأزمة بشكل أكبر على الأفراد الأضعف اقتصاديًا كالعمال الشباب والنساء، والعاملين في قطاعات الخدمات كالإقامة والطعام والنقل والتجزئة والبيع بالجملة (Bick, Blandin, and Mertens. 2020). ووفقًا لإحدى الدراسات (Negre, Mahler; and Lakner. 2020)، فأن ارتفاع مؤشر جيني بنسبة 2%، يرفع الفقر العالمي بنسبة 50% تقريبًا. ومن المتوقع استمرار اتجاهات عدم المساواة داخل الدول، بحيث يرتفع نصيب أعلى 1% من سكان العالم من الدخل العالمي من 20% في عام 2016 إلى 24% في عام 2050، بينما تظل حصة 50% من سكان العالم من الدخل ثابتة دون تغيير، مما يعني تزايد التفاوت العالمي (United Nations. 2020).

وخلاصة القول، أن عدم المساواة المرتفع والمتزايد يؤثر على النمو الاقتصادي، والفقر، والحراك الاجتماعي، والاستقرار السياسي. فالمجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من عدم المساواة تنمو بشكل أبطأ من تلك التي تتسم بانخفاض عدم المساواة، وتكون أقل نجاحًا في الحد من الفقر. ويؤدي تزايد عدم المساواة إلى خلق حالة من السخط، ويعمق الانقسامات السياسية، ويؤثر على الاستقرار السياسي. ويبدو أن الحكومات عليها تحمل مسؤولية غير عادية لتحفيز النمو، وتعميق وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتعزيز السياسات المعنية بالحد من عدم المساواة مثل: الضرائب التصاعدية، والاستثمارات في البنية التحتية الريفية وغيرها.

3. 6 تعزيز دور الدولة وعودة الحكومة المركزية القوية

أكدت جائحة "كوفيد- 19" على أهمية دور الدولة في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بمواجهة التحديات العابرة للحدود في مقابل ضعف دور منظمات الحوكمة العالمية، فقد قامت الدولة القومية بالدور الرئيسي في مواجهة التحديات الصحية والاقتصادية لهذه الأزمة. كما أدت الأزمة إلي إعادة إنتاج دور الدولة في تطبيق خطط الإنقاذ الاقتصادي وإجراءات الحجر الصحي وغلق الحدود، وتقييد حركة المواطنين (Thomas.2020)، لقد اتخذت دول الاتحاد الأوروبي قرارات فردية وحمائية دون تنسيق، حيث منعت ألمانيا تصدير أي معدات طبية خارج حدودها، وقامت أسبانيا

بوضع جميع مستشفيات ومنشآت تقديم الرعاية الصحية تحت الإدارة العامة (Adam.2020).

توسعت كذلك غالبية الدول في استخدام سلطاتها لاحتواء أزمة انتشار "كوفيد- 19"، بإغلاق الحدود وفرض الحجر الصحي وتتبع المصـــابين بالفيروس، وشـــهد العالم مغالاة بعض الحكومات في استخدام هذه الأزمة كوسيلة لإحكام سيطرتها على مواطنيها مثل المجر وإسرائيل وشيلي. ومن المرجح أن تتمسك كثير من الحكومات بسلطاتها الواسعة التي اكتسبتها من خلال ما اتخذته من إجراءات طارئة لإدارة الأزمة، وألا ترغب في التنازل عن تلك الســـلطات، ومن المتوقع منح الأولوية للسياسات الوطنية على حساب المسؤوليات الدولية للحكومات.

3. 7 التغير في موازين القوى الاقتصادية العالمية

من الواضح أنه في عالم ما بعد جائحة "كوفيد- 19"، ستعيد الدول القوية رســـم نظام دولي جديد مع مراعاة الدروس المستفادة من أداء الديمقراطيات الحرة والأنظمة الشمولية في التعامل مع الجائحة. فالنظام الدولي الجديد ســـوف يأخذ في اعتباره التوازن بين اقتصاد السوق الحرة والشمولية السياسية، لأن كل منهما له نقاط قوته. فقد نجحت الصـــين في إنقاذ مواطنيها من وفيات "كوفيد- 19" بالرغم من كونها الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، بينما لم تستطع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسـبانيا وفرنســا من القيام بذلك، بالرغم مما لديها من نظم رعاية صـــحية ومعدات متقدمة.

كما أن تزايد التفاوتات بين الدول وداخل كل دولة، قد يؤدي إلى إضرابات عن العمل، وزيادة حادة في الإعانات الحكومية، مما يدفع إلى إحياء الجدل حول أهمية الأيديولوجيات القديمة الليبرالية والاشتراكية في معالجة المشكلات الاقتصادية، كما تمثلها النماذج الاقتصـــادية الأمريكية والصـــينية، وزيادة حدة التنافس بين هذه القوى.

وقد يزداد التنافس بين الولايات المتحدة والصين في التصنيع والتجارة، ولكن سوف يقاوم كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا وروسيا ظهور الولايات المتحدة، أو الصـــين كقائد للعالم أحادي القطب. ومع ذلك، من المتوقع أن تصبح الصين أكبر قوة اقتصادية في عالم ما بعد "كوفيد- 19"، بنصـــيب يقدر بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2030 (NBS China. 2018)، حيث استحوذت في عام 2019 على نصيب كبير من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (17%) ، والتجارة الدولية (11%)، والاســـتثمار الأجنبي المباشـــر (7%)، والسياحة العالمية (9%) (World Trade Organization 2020). وتعتبر الصـــين مصـــدرًا لنحو 20% من التجارة العالمية في السلع الوسيطة الصناعية، وهي مستورد كبير للخامات المختلفة، وتستحوذ على نصيب ضخم من الطلب العالمي.

لقد تصـــدرت الصـــين المشـــهد العالمي بما بذلته من جهود لاحتواء انتشار "كوفيد- 19"، ونجحت في الاستجابة السريعة للأزمة وتوفير المســـاعدات الطبية للدول الأخرى كإيطاليا وإيران وصـــربيا والدول الأفريقية، في حين عجزت الولايات المتحدة عن توفير احتياجاتها الداخلية المتزايدة من المســـتلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة، وجاء رد فعلها بطيئًا وعشوائيًا. كما نجحت الصين في التواصل مع كثير من الدول الآســـيوية والأوروبية والأفريقية بالوســـائل الالكترونية الحديثة لإفادتهم بتجربتها في مكافحة الوباء، في حين تجاهلت الولايات المتحدة حلفائها الأوروبيين بعدم إخطارهم بعزمها حظر السفر لأوروبا.

كما تقود الصين حاليًا أكبر مشروع في العالم للتنمية الحضرية والبنية الأساسية "الحزام والطريق"، بتكلفة تصل إلى 900مليار دولار، يمتد عبر 65 دولة في العالم (من الصين لآسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا).

وأيضًا تتجه الصين لقيادة العالم في مجال الحد من التغيرات المُناخية، عن طريق التوسع في استخدام السيارات الكهربائية، وتخفيض استخدام الفحم، والنجاح في تخفيض تلوث الهواء بمدينة بكين بنسبة 30% مؤخرًا. كذلك تتحول الصين للاقتصاد الرقمي والمدفوعات والتجارة الإلكترونية، حيث حققت

شركة صينية واحدة "علي بابا" مبيعات قيمتها 25 مليار دولار في يوم واحد. كما ترتفع جودة التعليم الجامعي بها، حيث ارتفع ترتيب الجامعات الصينية في التصنيفات العالمية من أقل من 200 إلى أفضل 30 جامعة بالعالم، خاصة جامعتي: Peking University and Tsinghua University.

3. 8 انتشار العملات الافتراضية

واكب جائحة "كوفيد – 19" وما أدت إليه من التحول السريع نحو الرقمنة، انتشار العملات الافتراضية التي شهدت نموًا هائلًا خلال عام 2020، واحتلت عملة "البيتكوين" قمة العملات الافتراضية المشفرة، حيث ارتفعت قيمتها السوقية بنحو 300% بنهاية هذا العام، لتصل قيمتها إلى 35 ألف دولار، بينما أنهى الذهب تعاملات ذات العام بارتفاع قدره 25% فقط. وتجاوز الحجم الإجمالي للتعاملات اليومية على "البيتكوين" في البورصات الفورية الخمسة مليارات دولار (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 2021).

لقد ساعد على الانتشار الكبير للعملات الافتراضية عدد كبير من العوامل، يأتي في مقدمتها جائحة "كوفيد– 19"، وما ارتبط بها من التوسع في الرقمنة، والنمو الكبير في حجم التجارة الإلكترونية نتيجة للإغلاق الجزئي في العديد من الدول بسبب تداعيات الأزمة، ذلك بجانب توجه المواطنين لتقليل استخدام النقود الورقية خوفًا من انتقال العدوي بالفيروس. ومن الأسباب الأخرى التي عززت تواجد العملات الافتراضية المشفرة في الأسواق العالمية بجانب صعوبة تزويرها، وتحقيقها لمكاسب كبيرة، سياسة التيسير النقدي التي قامت بها البنوك المركزية لمعالجة آثار جائحة "كوفيد – 19"، وما ترتب عليها من تخفيض للفائدة، فضلًا عن حصولها على مصادقة من العديد من البورصات العالمية، والشركات العالمية الكبرى، بالإضافة إلى بلدان عديدة مثل ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والنمسا، وغيرها (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 2021). وقد أدى الإقبال المتزايد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية نحو التداول على العملات الافتراضية إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالمعروض منها، خاصة بعد تصريح شركات عالمية كبري مثل "أمازون"، و"باي بال " عن قبولها الدفع عبر العملات الرقمية المشفرة، مما تسبب في الزيادة الهائلة في سعرها خلال عام 2020.

ويشير الخبراء الماليون إلى تخوف الحكومات من انتشار تلك العملات لما تحدثه من ارتباك داخل الأنظمة المصرفية العالمية، ولما تساهم به في زيادة حجم السوق غير الرسمية، وفى زيادة الأعمال غير المشروعة، مع عدم قدرة الدول على فرض رقابة عليها.

ونتيجة للترقب الدولي لمعاملات العملات الافتراضية المشفرة وأهمها "البيتكوين"، والتخوف من أن يؤدي انتشار هذه العملات إلى تهديد للاستقرار المالي والنقدي الدوليين، والخوف كذلك من تفشي جائحة "كوفيد– 19"، اتجهت العديد من البنوك المركزية للدول حول العالم لإطلاق العملة الرقمية بهدف مواجهة العملات الافتراضية المشفرة المتواجدة على الساحة الدولية من ناحية، وحتى تواكب التقدم التكنولوجي، وحاجة المواطنين لنظام مدفوعات رقمي من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، أعلنت عدد من الدول الكبرى عن تبنيها لهذا التوجه، وكان على رأسها الصين التي كشفت في أبريل 2020 عن إطلاقها لنسخة رقمية من "اليوان"، وبدء تفعيل تجربته في أربع مناطق صينية، وكانت الصين من أوائل الدول التي خططت لطرح عملة وطنية إلكترونية منذ عام 2014. ولا ترمي الصين من خلال قيام بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) بإصدار عملة رقمية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في الداخل والخارج فقط، وإنما أيضًا بهدف تحدي الدولار الأمريكي، لتعزيز مكانتها، ودعم مساعيها لقيادة النظام الاقتصادي العالمي Michael, et al, (2020).

وكانت فنزويلا قد أعلنت قبل الصين عن إطلاقها لعملة رقمية في إطار مواجهتها للعقوبات الأمريكية، كما يسعى حاليًا كل من البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي السويدي لاتخاذ قرار بشأن إصدار عملات رقمية، وكذلك تواصل الولايات المتحدة إجراء نقاشات على مستوي المجالس التشريعية (وفقًا لوكالة الأنباء بلومبرج) سعيًا لاتخاذ قرار بشأن إصدار الدولار

الرقمي، وأيضًا تعتزم اليابان الدخول في سباق العملات الرقمية بالبدء خلال عام 2021 في إجراء تجارب إصدار هذه العملات.

3. 9 إصلاح المنظمات الاقتصادية الدولية

في النظام الدولي الجديد، ستتم مراجعة دور المؤسسات متعددة الأطراف وقواعدها. فضامن النظام الدولي (الولايات المتحدة)، بدأ ينظر إلى هذه المسؤولية على أنها مكلفة للغاية، والصين ليست مستعدة لإعداد وضمان نظام جديد. كما أن هيكل التمويل في الأمم المتحدة، والكومنولث، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية يعاني من نقطة ضعف أساسية، وهى امتلاك المساهمون الرئيسيون القدرة على إجبار هذه المؤسسات على العمل من أجل مصلحتهم الوطنية بدلًا من السعي لتحقيق مصالح مشتركة أوسع. كما أن هناك ازدواجية وعدم تنسيق في عمل المنظمات الدولية، ولم تعد الدول الغنية والقوية تتعامل مع المنظمات الدولية بالجدية اللازمة، وأصبح هناك بعض المنتديات الموازية العالمية مثل G-7، G-20، والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يتم التعامل معها بجدية أكبر من الأمم المتحدة ووكالاتها.

ثالثًا: الدروس المستفادة عالميًا من جائحة "كوفيد- 19"

تمثل عودة سياسات التنافس بين الدول الكبرى فيما يعرف بالحرب الباردة الجديدة، والدروس المستفادة من جائحة "كوفيد-19" على المستوى العالمي، مجموعة من التوجهات الهامة للدول، ومنها مصر، وأهم هذه التوجهات:

- يسمح انحسار النفوذ الأمريكي والتنافس الأمريكي الصيني بدرجة من حرية حركة للدول الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن لمصر توسيع الفرص المتاحة بالعمل على بناء أوضاع إقليمية ودولية جديدة، واستغلال الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والصين من أجل تنويع التحالفات وتحقيق مكاسب أكبر، فمثلًا يمكن أن تطلب مصر من الصين طرح مبادرات طبية في بعض الدول تستفيد بها مصر في التعامل مع "كوفيد- 19" داخليًا، وتستفيد منها الصين في تعزيز مكانتها وتحسين صورتها.
- أبرزت الجائحة أبعاد العولمة من اعتماد متبادل، وأهمية دور المنظمات الدولية في تنسيق الجهود الدولية في التعامل مع الجائحة، ومن هنا تبرز أهمية الدول المتوسطة والقوي الإقليمية في الدفع في اتجاه تقوية المؤسسات الدولية والقانون الدولي وآليات التعاون الدولي.
- التراجع الأمريكي عن المشهد العالمي وفراغ القيادة العالمية بالمنطقة، يطرح فرصة تطوير نظام إقليمي عربي، يعكس المصالح المصرية والعربية، ويعزز دور الدبلوماسية المصرية في المساهمة في تشكيل قضايا العالم ما بعد "كوفيد- 19".
- ضرورة تحقيق التوازن في ظل التحديدات الجديدة بين المفهوم التقليدي للأمن (الأمن الخشن)، وفي جوهره التهديدات الإرهابية، والمفهوم الجديد للأمن (الناعم) القائم على الأمن الإنساني، وارتباطه بمفهوم الاستقرار، مثل الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة.
- أكدت هذه الأزمة الخطيرة على أهمية التعاون متعدد الأطراف لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود، ويمكن للدول النامية ومنها مصر، مطالبة منظمة التجارة العالمية بالتعجيل في إصدار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي لأدوية ولقاحات "كوفيد- 19"، وكذلك، طلب الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح هذا الوباء لأغراض غير تجارية بعد التوصل إليه.
- تعتبر زيادة التفاوتات داخل الدول، وفيما بينها، مشكلة عالمية تتطلب تضافر الجهود لتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في عالم متغير، ففي بعض الأحيان يؤدي الابتكار التكنولوجي وتغير المُناخ والتحضر والهجرة الدولية إلى تفاقم عدم المساواة، مما يعوق التقدم نحو القضاء على الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأخرى، ويزيد من في التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي.

- ليس من الممكن أو المرغوب فيه كبح التغيير التكنولوجي أو التحضر أو الهجرة، ولكن يمكن العمل على إدارة هذه التوجهات العالمية الكبرى بطرق تضمن مشاركة فوائدها على نطاق واسع، وألا تقع آثارها السلبية بشكل غير متناسب على أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتكيف والتعافي، مما يساعد على إيجاد مجتمعات أكثر إنصافًا واستدامة.

- للحد من عدم المساواة الناتج عن الاتجاه المتزايد نحو التحضر، من المهم تأمين حقوق المواطنين في السكن والأرض، والتركيز على تلبية احتياجات الفقراء. وكذلك تقديم خدمات عامة عادلة، مثل إتاحة وسائل النقل العام التي تسهل الوصول إلى الفرص، والمرافق التي توفرها المدن، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لائقة ورسمية. إن السرعة الحالية للتحضر في البلدان النامية، تجعل الإدارة الحضرية والتخطيط الملائم أمرًا ملحًا بشكل متزايد.

- أدت جائحة "كوفيد- 19" إلى تسريع استخدام التكنولوجيا، وسلطت الضوء على أهمية زيادة الاستثمار في البنية التحتية للإنترنت، لسد الفجوة الرقمية بين الدول وداخلها من خلال تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات، وتحسين سرعة الإنترنت عريضة النطاق بسعر في متناول الأفراد، وتوفير البرمجيات المجانية لإتاحة العلاج عن بعد، والعمل عن بعد، والتواصل الاجتماعي. كما أن المشاركة في سلاسل التوريد الإقليمية الرقمية تتطلب بنية تحتية عالية الجودة، وتعاون اقتصادي إقليمي للاستثمار في التجمعات الصناعية، والتحول من الاستثمار العالمي الساعي للكفاءة إلى الاستثمار الإقليمي الباحث عن السوق. وأظهرت الأزمة كذلك أهمية المنصات الرقمية (الاجتماعات عبر الإنترنت) في تحقيق التعاون الدولي.

- للحد من الاضطراب في سوق العمل الناتج عن التقدم التكنولوجي، من الضروري الاستثمار في تنمية المهارات التي تمكّن العمالة من أداء مهام جديدة تواكب بيئات العمل المتغيرة، وتعزيز مؤسسات سوق العمل، وخاصة التي تمثل العمال، ووضع سياسات جيدة التصميم للحد الأدنى للأجور ولسوق العمل النشطة. بالإضافة إلى التوسع في أنظمة الجدارة التي تكافئ بشكل أساسي المهارة والجهد، بدلًا من الثروة، أو الطبقة الاجتماعية، أو الانتساب لمجموعة ما.

- في عالم ما بعد "كوفيد- 19"، من المهم أن تأخذ الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية المخاطر المُناخية في الاعتبار في جميع أبعاد صنع السياسات، والنظر في إنشاء صندوق تمويل خاص بالمخاطر المُناخية. ومن المتوقع أن يؤثر الاستعداد للتعامل مع المُخاطر المناخية على المالية العامة في كل دولة في المستقبل القريب، ويمكن أن تلعب الضرائب البيئية دورًا رئيسًا في دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والحد من المخاطر البيئية.

- في عالم يتسم بعدم اليقين، من المهم توفير التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، والعمل على تغطية المهاجرين بالحماية الاجتماعية في بلدان المقصد، وإتاحة نقل المنافع بشكل مناسب عبر الحدود، وتمكين المهاجرين من استخدام مهاراتهم بشكل منتج، وإرسال التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية بتكلفة منخفضة.

- تتطلب التحديات العالمية الحالية والمتوقعة تقوية التعددية بدلًا من استبعادها تمامًا، وتعزيز قدرة المؤسسات متعددة الأطراف على التكيف مع الواقع الجديد، وظهور قوى اقتصادية جديدة.

رابعًا: الأداء التنموي لمصر بين دول العالم

- تتعدد وتتداخل التقارير والمؤشرات الدولية التي تقيس مدى التطور والتحسن التي تشهده القضايا التنموية المشتركة في دول العالم المختلفة، ومنها مصر بطبيعة الحال، لذا يتناول التقرير متابعة أداء مصر بين دول العالم في بعض من تلك القضايا من خلال عدد من التقارير، حيث سيتم تتبع أدائها بين دول العالم في إنجاز التنمية من خلال تقريري التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وأدائها بين دول العالم بالنسبة لحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، بجانب تتبع أدائها بين دول العالم في توفيرها للأمن الصحي.
- وترجع أهمية مراجعة موقع مصر بين دول العالم في بعض القضايا المشتركة بهذه التقارير الدولية إلى كونها تشكل أداة قياس استرشادية، تعطي إشارات ودلالات تفصيلية للمخطط وواضعي السياسات ومتخذي القرارات بشأن مدى التقدم الذي تحرزه مصر في مجموعة من القضايا التنموية الهامة، ومدى كفاءة أداء الحكومة في تهيئة بيئة محفزة للاستثمار، والالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، وتحسين مستوى معيشة صحة المواطنين وتنمية مهاراتهم.
- ولا تقتصر أهمية تناول هذه التقارير على إبراز جوانب التحسن في الأداء التنموي، بل للتعرف أيضًا على أهم جوانب القصور في هذا الأداء وأسبابها، من أجل طرح مقترحات ومداخل عملية للمخطط ومتخذ القرار للتعامل مع أسباب جوانب القصور، وتعظيم الاستفادة من جوانب القوة مستقبلًا.
- وبتتبع تطور الأداء التنموي لمصر في مجموعة مختارة من المؤشرات الدولية خلال عامي 2019، 2020 (جدول 1- 3) يتضح أن أداء مصر خلال عام 2020 قد شهد تراجعًا في كل من ترتيب وقيمة مؤشري الابتكار العالمي والسعادة،
- بينما حقق تقدمًا في الترتيب فقط في مؤشري التنمية المستدامة والسلام العالمي، ورغم أن قيمة مؤشري التنمية البشرية والجاهزية الشبكية قد تحسنت، إلا أن ترتيب مصر قد ظل ثابتًا في المؤشر الأول، بينما تراجع في المؤشر الثاني.

جدول (1-3) تطور موقع مصر وفقًا لأهم المؤشرات الدولية خلال عامي 2019، 2020

المؤشر	2019		2020			
	القيمة	الترتيب	القيمة	اتجاه التغير	الترتيب	اتجاه التغير
1- التنمية المستدامة	66.2 (100-0)	92 (162 دولة)	68.8 (100-0)	2.6 ↑	83 (193 دولة)	9 ↑
2- التنمية البشرية (أ)	0.70	116 (189 دولة)	0.707	0.007 ↑	116 (189 دولة)	↔
3- التنافسية العالمية (ب)	54.5 (100-0)	93 (141)	غير متاح			
4- سهولة ممارسة الأعمال (ج)	60.1 (100-0)	114 (190 دولة)	غير متاح		غير متاح	
5- الجاهزية الشبكية	38.6 (0-100)	81 (140 دولة)	42.6 (0-100)	4 ↑	84 (134 دولة)	3 ↓
6- الابتكار العالمي	27.5 (100-0)	92 (129 دولة)	24.2 (0-100)	3.3 ↓	96 (131 دولة)	4 ↓
7- السعادة	4.16 (10-0)	137 (156 دولة)	4.15 (10-0)	0.01 ↓	138 (153 دولة)	1 ↓
8- السلام العالمي	2.5 (5-1)	136 (163 دولة)	2.5 (5-1)	↔	130 (163 دولة)	6 ↑
9- الأمن الصحي العالمي	39.9 (100-0)	87 (195 دولة)	غير متاح		غير متاح	
المؤشر	2019		2020			
	Percentile Rank		Percentile Rank			اتجاه التغير
10- مؤشر الحوكمة العالمي						
حق التعبير والمساءلة	13.3 (0-100)		8.4 (0-100)			4.9 ↓

الاستقرار السياسي وغياب العنف	11.9 (0–100)	.921 (0–100)	↑ 1
الفاعلية الحكومية	30.8 (0–100)	36.4 (0–100)	↑ 5.6
جودة الأطر التنظيمية	17.8 (0–100)	18.7 (0–100)	↑ 0.9
سيادة القانون	.537 (0–100)	38 (0–100)	↑ 0.5
السيطرة على الفساد	30.8 (0–100)	27.9 (0–100)	↓ 2.9

المصادر :

1- Sustainable Development Solutions Network. Sustainable Development Report. https://dashboards.sdgindex.org/
2- United Nation Development Program. Human Development Report. available at: www.hdr.undp.org/
3- World Economic Forum. The Global Competitiveness Report. available at: www.weforum.org/gcr/
4- The World Bank. Doing Business Report. available at: datacatalog.worldbank.org/dataset/doing-business/
5- Portulans Institute. Network Readiness Index. available at: https://networkreadinessindex.org/
6- World Intellectual Property Organization. Global Innovation Index. available at: www.wipo.int/portal/en/index.html
7- Gallup Organization. World Happiness Report. available at: https://worldhappiness.report/
8- Institute for Economics & Peace. Global Peace Index. available at: https://www.visionofhumanity.org/
9- The Economist Intelligence Uni., Global Health Security Index. available at: https://www.ghsindex.org/
10- World Bank. the Worldwide Governance Indicators. available at: info.worldbank.org/governance/wgi/ reports.

الملاحظات:

(أ) إصدار عام 2019 يتضمن قيمة وترتيب المؤشر في عام 2018، وإصدار عام 2020 يتضمن قيمة وترتيب المؤشر في عام 2019.

(ب) إصدار عام 2020 هو إصدار خاص لا يتضمن ترتيب الدول على مستوى العالم، نظرًا لنقص البيانات المطلوبة من المؤسسات الدولية من ناحية، والحاجة إلى فكر جديد فيما يخص التعافي بعد جائحة "كوفيد- 19".

(ج) بيانات عام 2019 صدرت في نسخة التقرير لعام 2020، وبيانات عام 2020 صدرت في نسخة التقرير لعام 2021.

1. أداء مصر بين دول العالم في التنمية

1. 1 تقرير التنمية المستدامة

وفقًا للبيانات الواردة بتقرير التنمية المستدامة الصادر عام 2020، فإن مصر تحتل المركز رقم 83 (من بين 166 دولة) بمجموع نقاط يساوى 68.8 نقطة.[1] وتتخطى تلك القيمة كل من المتوسط المسجل لدول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (66.3)، والمتوسط المسجل للدول العربية (61.9).

ويؤخذ على التقرير الصادر هذا العام أنه لم يتضمن قيم المؤشرات الخاصة بالأداء الإجمالي لكل هدف على حدة، وإنما اكتفى بوضع مؤشر التنمية المستدامة الإجمالي، ومجموعة المؤشرات الفرعية التي يشتمل عليها كل هدف.

[11] يتكون المؤشر الرئيس للتنمية المستدامة الوارد بالتقرير الصادر في عام 2020، والذي يعبر عن مستوى أداء كل دولة فيما يتعلق بالسبعة عشر هدفًا من أهداف التنمية المستدامة من سبعة عشر مؤشرًا فرعيًا يتم إعطاؤها أوزانًا نسبية متساوية. وكل مؤشر فرعي يهدف إلى التعرف على أداء الدولة في الهدف المقابل من أهداف التنمية المستدامة، والتي تتكون بدورها من 85 مؤشرًا (يضاف إليهم 30 مؤشرًا في حالة كون الدولة محل الدراسة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD). وتتراوح قيمة كل مؤشر – سواء الرئيس أو الفرعي من بين السبعة عشر مؤشرًا – بين الصفر والمائة، حيث تمثل القيمة "صفر" أسوأ أداء، بينما تمثل القيمة "100" أفضل أداء. ويمكن اعتبار قيمة المؤشر الرئيسي للتنمية المستدامة، وكذلك قيم المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية السبعة عشر، بمثابة نسبة إنجاز للهدف أو الأهداف المراد تحقيقها بحيث أن الفارق بين القيمة أو النسبة المتحققة وبين القيمة "100" يمثل نسبة الإنجاز أو قدر الإنجاز اللازم اتمامه لتحقيق الهدف محل الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر التنمية المستدامة لكل دولة من الدول الواردة بتقرير عام 2020، تعتبر غير ملائمة للمقارنة بمثيلاتها في الأعوام السابقة نظرًا لتغيير مجموعة المؤشرات الفرعية التي يتم الاعتماد عليها لحساب ذلك المؤشر، وكذلك تغيير المنهجية المتبعة، فضلًا عن اختلاف عدد الدول التي يتضمنها التقرير من عام لآخر.

وتعد تلك المؤشـــرات المتعلقة بـالأهداف الفرعيـة التي تم إســـقاطها من تقرير عام 2020 ذات أهمية بالغة، نظرًا لما توفره من نظرة إجمالية تعبر عن مســـتوى الإنجاز، أو الأداء المتعلق بكل هدف. كما أنها كانت تعد أداة أســـاســـية يعتمد عليها لمقارنة إنجاز كل هدف في الدولة محل الدراســـة بمجموعة الدول الأخرى.

بمقارنة موقع مصـــر بمجموعة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر التنمية المستدامة، يمكن القول بأن مصر تحتل ترتيبًا متقدمًا بين الدول العربية، حيث تأتى في الترتيب الســـادس (مكرر) بين 21 دولة عربية، فبينما تأتى متأخرة في الترتيب عن كـل من الجزائر، وتونس، والمغرب بعـدد 27، و20، و19 مركزًا على التوالي، فـأنهـا تتقدم على كـل من جنوب السودان، والصـومال، والسودان بعدد 82، و80، و76 مركزًا على التوالي، وذلك وفقًا لترتيبها الوراد بين 166 دولة شـملها التقرير محل الدراسـة. وبمقارنة موقعها بمجموعة دول الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا الواردة بالتقرير، يتضح أن مصر تأتي متـأخرة في الترتيـب عن كـل من الجزائر، وإيران، وتونس، والمغرب بعـدد 27، و24، و20، و19 مركزًا على التوالي، بينما تتقدم على كل من اليمن، وســـوريا، والعراق، والكويت بعدد 68، 43، 30، 29 مركزًا على التوالي (شكل 1- 5).

أمـا بمقارنـة موقـع مصـر بمجموعـة دول أخـرى متنوعـة، يُلاحـظ أن مصـر تحتـل مركـزًا أفضـل عـن كـل مـن إندونيسـيا وجنـوب أفريقيـا (بفـارق 18 و27 مركـزًا علـى التـوالي)، إلا أنهـا تحتـل مركـزًا متـأخرًا بالمقارنـة بكـل مـن البرازيـل وتركيـا (بفـارق 30، 13 مركـزًا علـى التـوالي) (شكل 1- 6).

شكل (1- 5): ترتيب مصر ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لقيمة مؤشر التنمية المستدامة بتقرير عام 2020

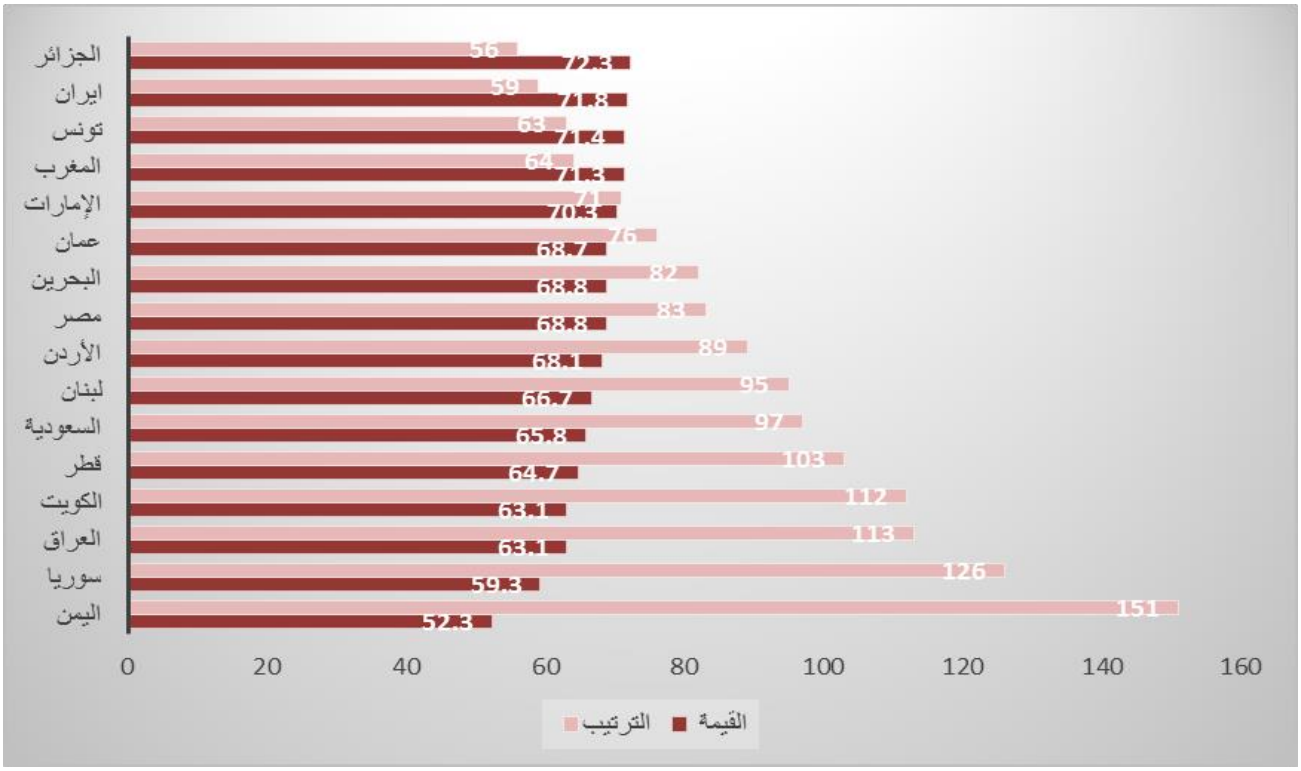

المصدر: Sustainable Development Solutions Network.2020 SDG Index and Dashboards Report. unsdsn.org/

شكل (1– 6): ترتيب مصر وبعض الدول وفقاً لقيمة مؤشر التنمية المستدامة بتقرير عام 2020

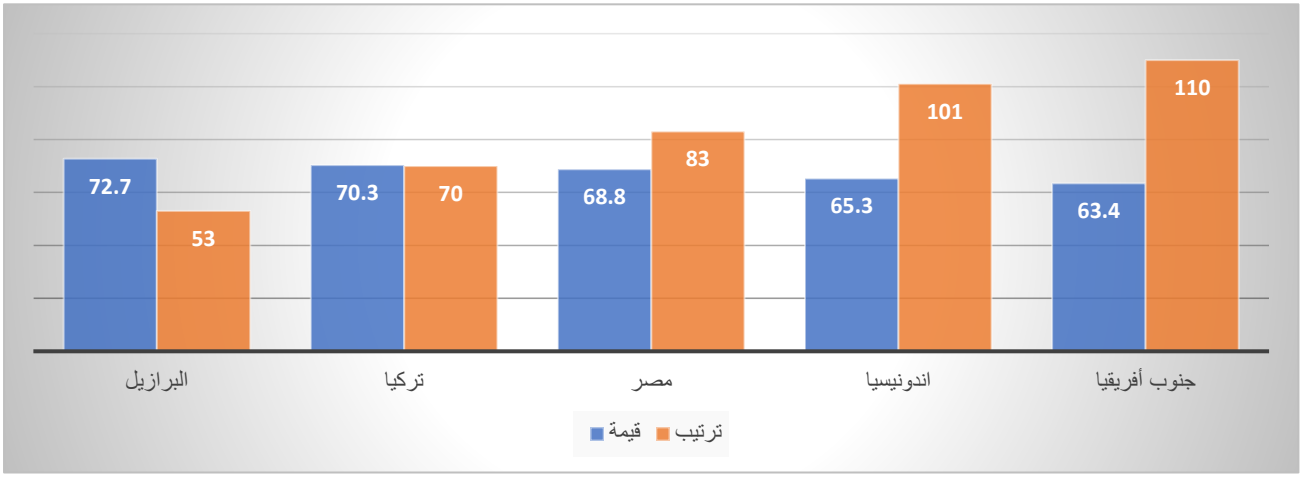

المصدر: Sustainable Development Solutions Network.2020 SDG Index and Dashboards Report. unsdsn.org/

لقد أوضحت لوحة المعلومات Dashboards التي تحدد درجة واتجاه تقدم مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة بالجدول (1– 4) أن الأهداف السبعة المتعلقة بالقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، والسلام والعدل والمؤسسات القوية تواجه مصر صعوبات شديدة وتحديات بالغة لتحقيقها بحلول عام 2030. أما بالنسبة لبقية الأهداف، فلا تزال هي الأخرى تواجه تحديات معنوية بدرجات مختلفة.

كما يوضح ذات الجدول، أن مصر تتقدم بالمعدل المطلوب الذي من المفترض أن يمكنها من تحقيق الأهداف الأربعة المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتعليم الجيد، وتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، وذلك بحلول عام 2030. أما الأهداف الأربعة المتعلقة بالقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة، وإقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة، فمصر تحقق بشأنها تقدمًا متوسطًا (أي أن معدل نمو درجة تحقيق الهدف أكبر بنحو 50% عن معدل النمو المطلوب لتحقيق هدف 2030، ولكنه مازال أقل من المستوى المطلوب). بينما الأهداف الخمسة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والعمل المُناخي، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، تعاني مصر من حالة من الركود بالنسبة لاتجاه تقدمها نحو تحقيق الهدف (أي أن معدل نمو درجة تحقيق الهدف يقل بنحو 50% عن معدل النمو المطلوب واللازم لتحقيق الهدف بحلول عام 2030). أما بالنسبة لبقية الأهداف، ألا وهي الحد من أوجه عدم المساواة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (المستدامان)، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، لم يتم حساب اتجاه التقدم الخاص بها لعدم توفر البيانات المطلوبة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه بمقارنة اتجاه التقدم الوارد بالتقرير الصادر عام 2020 بنظيره الوارد بتقرير عام 2019، يتضح أن اتجاه التقدم المتحقق بالنسبة لأهداف التعليم الجيد، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، وإقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة

قد تحسن مقارنًة بمثيله بالتقرير السابق الصادر في عام 2019 (جدول 1– 5). أن الهدفين المتعلقين بكل من التعليم الجيد، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، قد أصبحا يتقدمان بالمعدل المطلوب، الذي من المفترض أن يمكنهما من تحقيق

مستوى الهدف المنشود بحلول عام 2030، وذلك بدلًا من الركود (التعليم الجيد) والتقدم المتوسط (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) في التقرير السابق. أما هدف إقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة، فقد بدأ يحقق تقدمًا متوسطًا، بدلًا من الركود الذي كان يعاني منه بتقرير عام 2019.

جدول (1- 4): درجة واتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر

	درجة الصعوبة فى تحقيق الهدف	اتجاه التقدم
الهدف رقم 1: القضاء على الفقر		
الهدف رقم 2: القضاء التام على الجوع		
الهدف رقم 3: الصحة الجيدة والرفاه		
الهدف رقم 4: التعليم الجيد		
الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين		
الهدف رقم 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية		
الهدف رقم 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة		
الهدف رقم 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد		
الهدف رقم 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية		
الهدف رقم 10: الحد من أوجه عدم المساواة		
الهدف رقم 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة		
الهدف رقم 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان		
الهدف رقم 13: العمل المناخى		
الهدف رقم 14: الحياة تحت الماء		
الهدف رقم 15: الحياة فى البر		
الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		
الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف		

صعوبات شديدة تحديات معنوية تحديات ماتزال قائمة لكنها أقل من وضع اللون البرتقالي

تقدم بمعدل يمكن من تحقيق الهدف بحلول 2030 تقدم متوسط

ركود غير محسوب

جدول (1- 5): الأهداف التي تحسن اتجاه تقدمها بتقرير عام 2020 مقارنًة بتقرير عام 2019

	اتجاه التقدم الوارد بتقرير عام 2019	اتجاه التقدم الوارد بتقرير عام 2020
الهدف رقم 4: التعليم الجيد	→	↑
الهدف رقم 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	↗	↑
الهدف رقم 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	→	↗

↑ تقدم بمعدل يمكن من تحقيق الهدف بحلول 2030 ↗ تقدم متوسط → ركود

ويرجع السبب الرئيس في تحسن اتجاه إنجاز "هدف التعليم الجيد" إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي تم إتباعها في الأعوام الماضية، والتي جاء على رأسها التوسع في تدريب المعلمين، ووضع برامج لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي، وإنشاء عدة جامعات تكنولوجية حديثة، وتنفيذ وإطلاق نظام التعليم المصري الجديد (EDU2)، وبناء محتوى رقمي لدعم التعليم قبل الجامعي على منصة إدارة التعلم ببنك المعرفة المصري، وحصول أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة على شهادة الجودة والاعتماد. أما بالنسبة لهدف "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، فلقد ساهم في تحسن اتجاه إنجازه تطبيق الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتهيئة المُناخ الجاذب للاستثمار من خلال تقديم العديد من التيسيرات والحوافز للمستثمرين، إلى جانب وجود خريطة استثمارية، وتوفير المناطق الصناعية في المحافظات. وفيما يتعلق بهدف "إقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، فلقد ساهمت المشروعات التي تم تنفيذها في الأعوام السابقة على تحسين اتجاه تقدمه.

وفى المقابل، فإن الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان الحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والعمل المُناخي، قد شهدت تراجعًا في اتجاه تقدمها (جدول 1- 6)، حيث يعاني اتجاه تقدم أهداف كل من المساواة بين الجنسين، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والعمل المُناخي من الركود. ذلك على الرغم من تحقيق هدف العمل المُناخي لتقدم كافي لتحقيق الهدف بحلول 2030، وتحقيق هدفي المساواة بين الجنسين، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية لتقدم متوسط بتقرير عام 2019. أما هدف الحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة، فقد تراجع معدل تقدمه، بحيث أصبح يحقق تقدمًا متوسطًا بتقرير 2020. ومن ثم، فإن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف حتى تسترد معدلات تقدمها وإنجازها السابقة، مثل إقامة المزيد من مشروعات الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية، والتصنيع المحلي لمعدات إنتاجها، وإحلال السيارات الكهربائية محل السيارات المستخدمة للمنتجات البترولية، ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة التقليدية، وضبط تكاليف إنتاج الطاقة بكافة أنواعها حتى يمكن الحصول على الطاقة بأسعار مناسبة.

جدول (1- 6): الأهداف التي تراجع اتجاه تقدمها بتقرير عام 2020 مقارنًة بتقرير عام 2019

	اتجاه التقدم الوارد بتقرير عام 2019	اتجاه التقدم الوارد بتقرير عام 2020
الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين	↗	→
الهدف رقم 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	↑	↗
الهدف رقم 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	↗	→
الهدف رقم 13: العمل المناخي	↑	→

↑ تقدم بمعدل يمكن من تحقيق الهدف بحلول 2030 ↗ تقدم متوسط → ركود

يمكن القول، أنه بجانب صدور مؤشرات الاستدامة بالتقرير المشار إليه من قبل جهة غير رسمية (بمشاركة شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة)، فإن نتائج بعض المؤشرات قد لا تعكس الواقع التنموي في مصر، وذلك قد يرجع لعدة أسباب. يأتي على رأس تلك الأسباب، عدم توفر إحصاءات دقيقة ومفصلة وحديثة لكل المقاييس المعتمدة من الأمم المتحدة لحساب بعض المؤشرات. كما يُلاحظ أيضًا أن التقرير قد رجع في بعض المؤشرات لبيانات أقدم من تلك الواردة في التقارير السابقة. فعلى سبيل المثال بالنسبة لمؤشر عدد ضحايا القتل العمد (هدف رقم 16)، رجع التقرير لبيان المؤشر الصادر عام 2012، مع العلم أن التقرير الصادر عام 2019 اعتمد على بيان المؤشر الصادر عام 2016. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر نسبة الإنفاق على التعليم والصحة (هدف رقم 17) الذي اعتمد التقرير في حسابه على البيان الصادر في عام 2008، بينما اعتمد التقرير الصادر في عام 2019 على البيان الصادر في عام 2015.[2]

بالإضافة إلى تباين التعريفات والمناهج الذي يؤدي إلى اختلاف النتائج بشكل كبير، كما هو الحال بالنسبة لهدف القضاء على الفقر، أو بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بنسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للصرف الصحي، حيث تفوق تقديرات التقرير لكل منهما مثيلتها المقدرة بالتقارير المحلية.[3]

كما أن بعض التعريفات التي تم الاعتماد عليها لحساب بعض المؤشرات تختلف بشكل كبير عن التعريفات المتعارف عليها دوليًا، والتي يتم استخدامها محليًا، كما هو الحال بالنسبة لمعدل النمو المصحح وفقًا لمستوى الدخل، والذي يتم قياسه بالنسبة لمعدل نمو الاقتصاد الأمريكي، حيث يُلاحظ أن التعريف المعتمد عليه في حساب معدل النمو هو تعريف غير شائع الاستخدام. وبناءً عليه، فإن معدل النمو الوارد بالتقرير لمصر يعد أقل من تلك المعدلات المقدرة بالتقارير المحلية. أما المؤشر المتعلق بنسبة السكان المشتركين بشبكات الهاتف المحمول، فإنه وفقًا للتقرير يمثل نسبة السكان الذين استخدموا شبكة المحمول للنفاذ إلى خدمة الانترنت من أي موقع في الشهور الثلاثة السابقة على الأقل، وذلك بدلًا من حساب نسبة السكان المشتركين فعليًا بشبكات الهاتف المحمول. وبالتالي، فإن التقرير قدر نسبة السكان المشتركين بشبكات الهاتف المحمول عند مستويات أقل من تلك المقدرة محليًا، لأن هنالك العديد من السكان المشتركين بالشبكة، ولكن لا يستخدمونها للنفاذ إلى خدمة الإنترنت، وبالتالي لم يتم احتسابهم وفقًا لتعريف التقرير.

1. 2 تقرير التنمية البشرية [4]

أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2020 ارتفاع في قيمة دليل التنمية البشرية لمصر ليصل إلى 0.707 نقطة، وذلك مقارنة بنحو 0.700 نقطة في تقرير عام 2019، وبذلك تأتي مصر ضمن مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية.[5] وبالرغم من هذه الزيادة، إلا أن ترتيب مصر لم يتحسن، حيث ظلت تحتل المركز 116 من بين 189 دولة، ويرجع ذلك إلى في أن بعض الدول قد شهدت تحسنًا أسرع من مصر.

يقيس دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية. وذلك عن طريق حساب متوسط القيمة لكل بعد وفقًا

---

[2] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملحق (1)

[3] يتم تعريف نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الاساسية للصرف الصحي– وفقًا للتقرير– على أنه نسبة السكان الذين يستخدمون خدمة واحدة على الأقل من الخدمات الصحية الأساسية، والتي تُمثل وسيلة خدمات صرف صحي محسنة لا يتم تشاركها مع الأسر الأخرى.

[4] تجدر الإشارة إلى أن تقرير التنمية البشرية لعام 2020 يتضمن بيانات عن عام 2019، وكذلك تقرير التنمية البشرية لعام 2019 يتضمن بيانات عن عام 2018.

[5] تتراوح قيمة الدليل بين الصفر و1، بحيث كلما زادت قيمة الدليل واقتربت من القيمة 1، كلما دلل ذلك على الوضع الأفضل والعكس صحيح. وبناءً على قيمة الدليل يتم تصنيف دول العالم إلى أربعة مستويات للتنمية البشرية كما يلي:

–تنمية بشرية مرتفعة جدًا: هي الدول التي تزيد قيمة دليل التنمية البشرية لها عن القيمة 0.800.

–تنمية بشرية مرتفعة: هي الدول التي تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية لها بين 0.700 –0.799.

–تنمية بشرية متوسطة: هي الدول التي تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية لها بين 0.550–0.699.

– تنمية بشرية منخفضة: هي الدول التي تقل قيمة دليل التنمية البشرية لها عن 0.550.

لمستوى عدم المساواة فيه. وتتساوي قيمة دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلًا بعدم المساواة في حالة المساواة التامة، وتكون أقل منها في حالة عدم المساواة. وبذلك يمكن القول، أن دليل التنمية البشرية معدلًا بعدم المساواة هو المقياس الفعلي للتنمية البشرية. ويتم حساب الفارق بين الدليلين كنسبة مئوية، والتي توضح الخسارة في دليل التنمية البشرية الناتجة عن عدم المساواة.

وفي هذا الإطار، ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة لمصر بتقرير عام 2020 لتصل إلى 0.497 نقطة، مقابل قيمة أقل بتقرير عام 2019 (0.492)، وهو ما يُدلل على تراجع عدم المساواة في مصر فيما يتعلق بالتنمية البشرية، ليصل بذلك الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة إلى 0.208 نقطة، وهو ما يُمثل خسارة قدرها 29.2% مقابل خسارة أكبر بتقرير عام 2019 (29.7%) (شكل 1- 7).

شكل (1- 7): قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة لمصر بتقريري عامي 2019، 2020

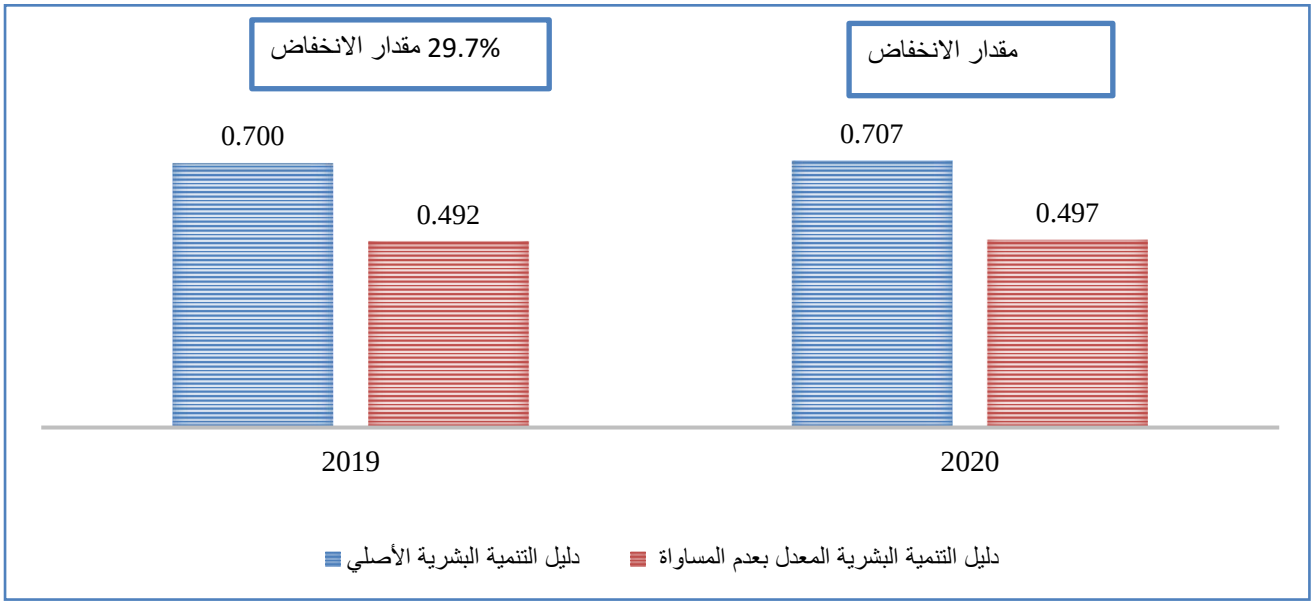

المصادر:

- UNDP. Human Development Report 2020: The Next Frontier, Human Development and the Anthropocene.
- UNDP. Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century.

شهدت قيمة الأدلة الفرعية الثلاثة لدليل التنمية البشرية لمصر ارتفاعًا بتقرير عام 2020 مقارنةً بتقرير عام 2019، وكانت الزيادة الأكبر في قيمة دليل التعليم، التي ارتفعت من 0.607 نقطة في تقرير عام 2019 إلى 0.618 نقطة في عام 2020، كما ارتفعت قيمة دليل الدخل من 0.706 نقطة إلى 0.716 نقطة، في حين كانت أقل زيادة في دليل الصحة بنحو 0.003 نقطة) شكل 1- 8). ويعكس هذا التباين في زيادة قيمة الأدلة الفرعية الثلاثة لدليل التنمية البشرية لمصر بتقرير 2020، التغير الذي طرأ على قيمة المؤشرات التي يتكون منها كل دليل من هذه الأدلة الثلاثة، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالقوة الشرائية ليصل إلى 11,466 دولارًا مقابل نحو 10.744 دولارًا في تقرير عام 2019، أي بنسبة زيادة 6.7%. كما ارتفع عدد سنوات الدراسة المتوقع من 13.1 سنة في تقرير عام 2019 إلى 13.3 سنة في تقرير عام 2020، وارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة من 7.3 سنة إلى 7.4 سنة، في حين ارتفع توقع العمر عند الميلاد من 71.8 سنة في تقرير عام 2019 إلى 72 سنة في تقرير عام 2020.

شكل (1– 8): قيم الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لمصر بتقريري عامي 2019، 2020

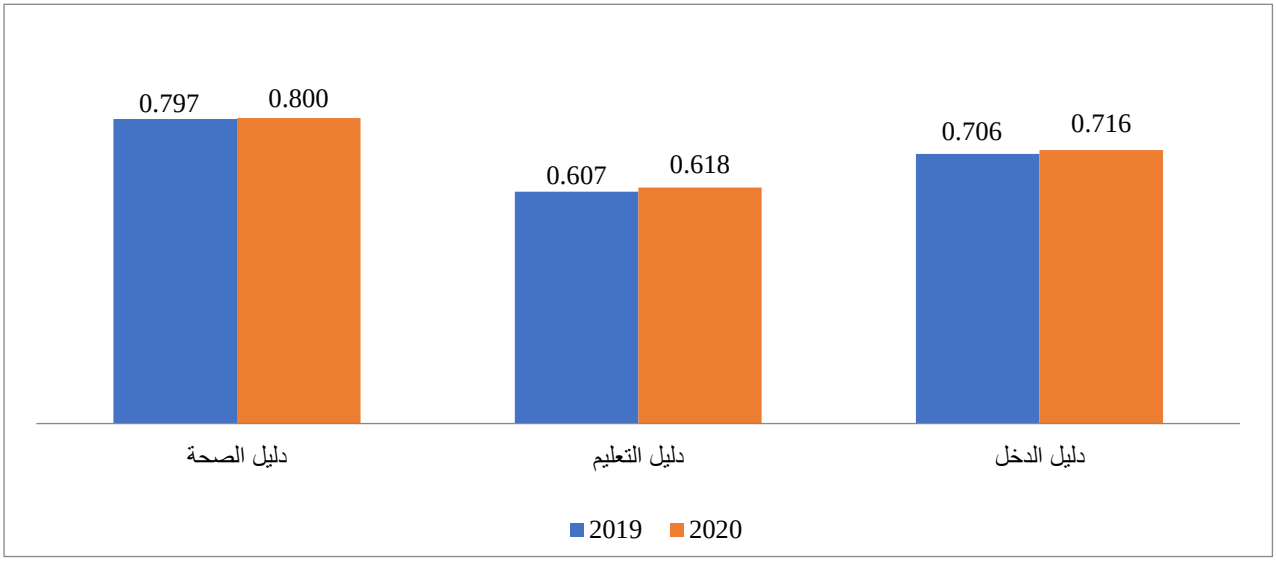

المصادر :

- UNDP. Human Development Report 2020: The Next Frontier, Human Development and the Anthropocene.
- UNDP. Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century.

- وبمقارنة ترتيب مصر في دليل التنمية البشرية بتقرير عام 2020 بعدد من الدول التي تقع في مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية، يتضح وقوع مصر في ترتيب متأخر مقارنًة بهذه الدول، حيث يتفوق عليها كل من تركيا التي تأتي في المركز 54، والبرازيل (المركز 84)، وتونس (المركز 95)، والأردن (المركز 102)، وإندونيسيا (المركز 107)، وجنوب أفريقيا (المركز 114). بينما يتباين ترتيب مصر في الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية، حيث يتفوق عليها كل من تركيا والبرازيل وجنوب أفريقيا في قيمة دليل الدخل، وكذلك يتفوق عليها كل من تونس وتركيا والبرازيل والأردن في دليل الصحة، بينما يأتي ترتيبها في مؤخرة هذه الدول بالنسبة لدليل التعليم (شكل 1– 9).

وبمقارنة المؤشرات المكونة للأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية بدول المقارنة، يتضح أن مصر تسبق كل من جنوب أفريقيا وإندونيسيا في مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد، وتتفوق على الأردن في عدد سنوات الدراسة المتوقع، وعلى تونس في متوسط عدد سنوات الدراسة، في حين يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالقوة الشرائية للدولار في مصر عن نظيره في كل من الأردن وتونس وإندونيسيا.

شكل (1- 9): قيمة دليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية لمصر وبعض الدول بتقرير عام 2020

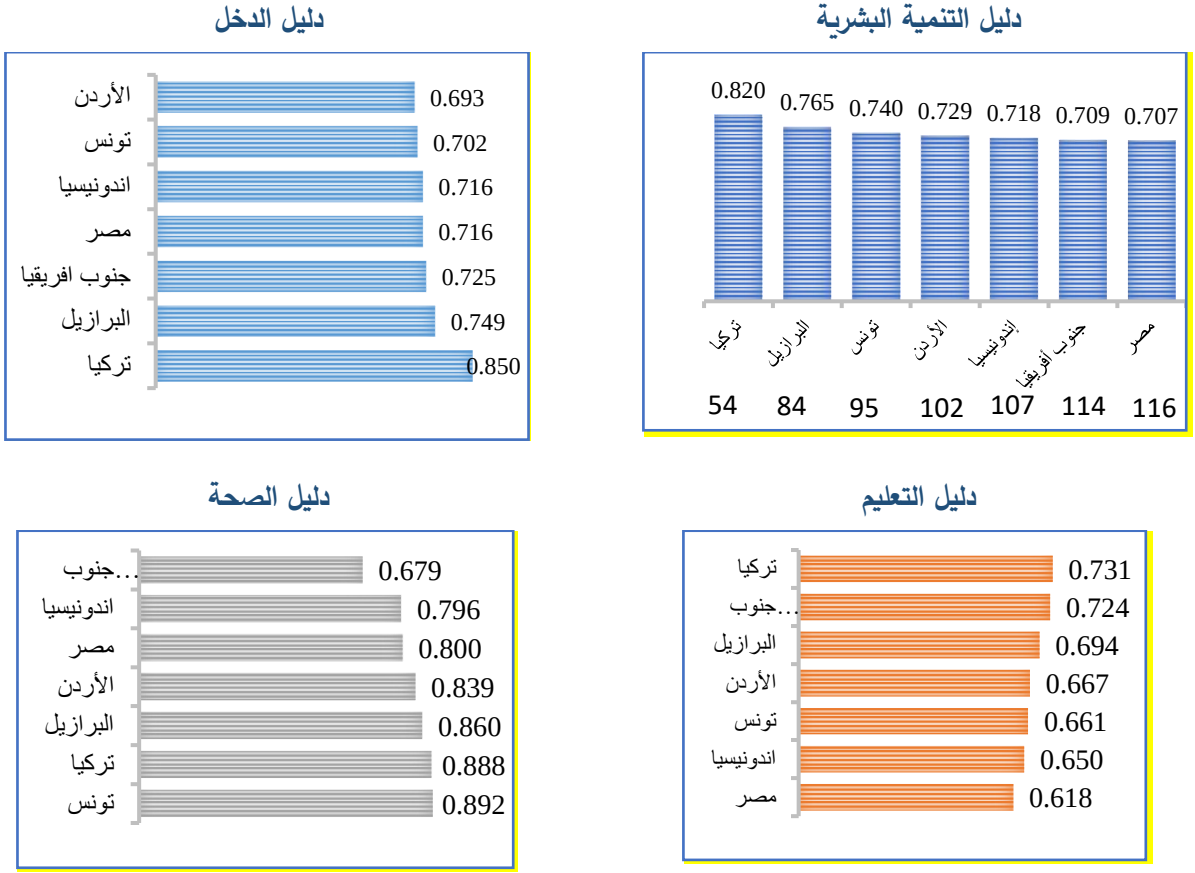

المصادر:

- UNDP. Human Development Report 2020: The Next Frontier, Human Development, and the Anthropocene.
- UNDP. Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century.

دليل التنمية البشرية وفقاً للنوع

يهدف دليل التنمية البشرية وفقًا للنوع إلى قياس الفجوات بين الجنسين لثلاثة مجالات أساسية للتنمية البشرية وهي: الصحة، والتعليم، والدخل. ويسجل هذا الدليل قيمة موجبة، والتي قد تزيد أو تقل عن الواحد الصحيح. ويُدلل اقتراب قيمة الدليل من الواحد الصحيح على الوضع الأفضل، أي انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح.

سجل دليل التنمية البشرية وفقًا للنوع لمصر بتقرير عام 2020[6] قيمة بلغت 0.882 نقطة. وبذلك حققت مصر تحسنًا طفيفًا بين تقرير عامي 2019، 2020، حيث كانت قيمة هذا الدليل نحو 0.878 نقطة بتقرير عام 2019، وهو ما يعني تحسن

ووفقًا لقيمة هذا الدليل يتم تصنيف الدول إلى خمس مجموعات تتدرج من الدول التي تحقق مستوى مرتفع من المساواة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وهى الدول التي تحقق انحرافًا عن حالة المساواة بقيمة 2.5% أو أقل (المجموعة 1)، حتى تصل إلى مجموعة الدول التي تحقق مستوى منخفض من المساواة بين الذكور والإناث، وهى الدول التي تحقق انحرافًا عن حالة المساواة بقيمة تزيد عن 10% (المجموعة 5).

1 المجموعة (2): الدول التي تحقق مستوى يتراوح بين المتوسط والمرتفع من المساواة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وهي الدول التي تحقق انحرافًا عن حالة المساواة بقيمة تقع ما بين 2.5% - 5%.

قيمة الدليل في اتجاه الواحد الصحيح، أي تراجع الفجوة بين الذكور والإناث بالنسبة للتنمية البشرية. تحسن هذا الدليل نتيجة تحسن بعض المكونات الفرعية له، وهي: توقع العمر عند الميلاد، والمتوسط المقدر لنصيب الفرد من الدخل لصالح الإناث. وبرغم هذا التحسن جاءت مصر في المجموعة الخامسة للدول، لارتفاع الانحراف عن حالة المساواة بأكثر من 10%.

وبالرجوع إلى البيانات التي اعتمد عليها التقرير في حساب دليل التنمية البشرية وفقًا للنوع للتعرف على الفجوات بين الذكور والإناث، يتضح وجود تباين في دليل التنمية البشرية بين الذكور والإناث في جميع المؤشرات، فيما عدا عدد سنوات الدراسة المتوقع، حيث لا تفرقة في نظام التعليم المصري على أساس النوع. أما فيما يتعلق بباقي المؤشرات، فيتضح ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد للإناث عن الذكور بنحو 4.7 سنة، بينما يزيد متوسط عدد سنوات الدراسة الفعلي للذكور عن الإناث بنحو 1.3 سنة. أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدخل فيتضح وجود فجوة كبيرة بين الذكور والإناث، تزيد عن أربعة أمثال لصالح الذكور، حيث تصل إلى نحو 13287 دولارًا. بالرغم من عدم وجود تمييز بين الذكور والإناث في مصر فيما يتعلق بفرص العمل أو الأجور، إلا أن هذا التباين الكبير في قيمة مؤشر نصيب الفرد من الدخل بين الجنسين ربما يرجع إلى طريقة حسابه، حيث تأخذ في الاعتبار نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل التي تقل كثيرًا عن الذكور في مصر (شكل 1-10).

شكل (1- 10): مكونات دليل التنمية البشرية وفقًا للنوع لمصر بتقريري عامي 2019، 2020

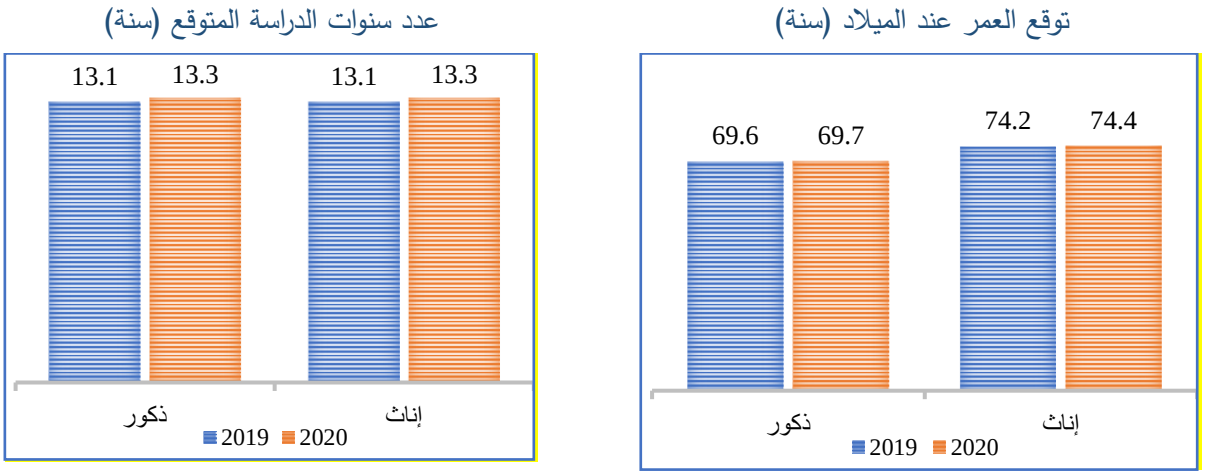

المجموعة (3): الدول التي تحقق مستوى متوسط من المساواة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وهى الدول التي تحقق انحرافًا عن حالة المساواة بقيمة تقع ما بين 5% - 7.5%.

المجموعة (4): الدول التي تحقق مستوى يتراوح بين المنخفض والمتوسط من المساواة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وهى الدول التي تحقق انحرافًا عن حالة المساواة بقيمة تقع ما بين 7.5% - 10%.

متوسط عدد سنوات الدراسة (سنة)

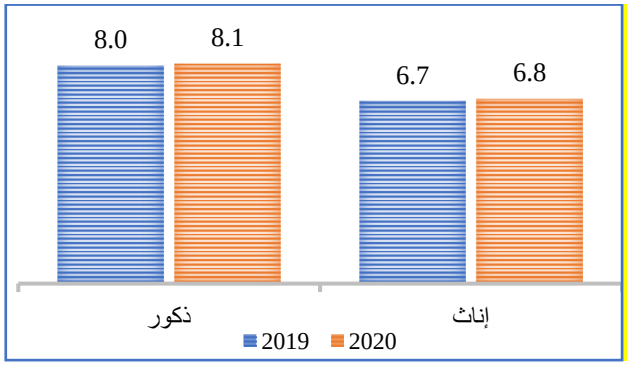

المتوسط المقدر لنصيب الفرد من الدخل(القوة الشرائية للدولار)

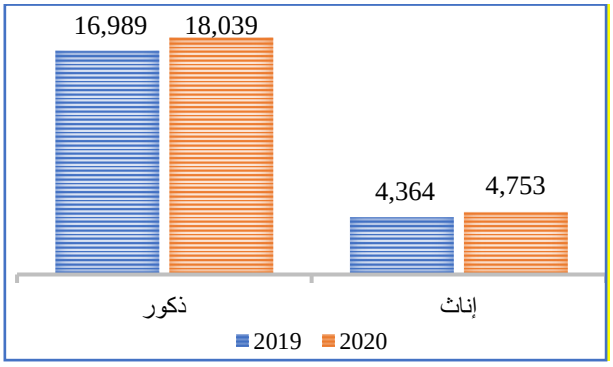

المصادر:

- UNDP. Human Development Report 2020: The Next Frontier, Human Development and the Anthropocene.
- UNDP. Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century.

دليل الفقر متعدد الأبعاد

يتم حساب دليل الفقر متعدد الأبعاد للدول النامية فقط، والبالغ عددها 86 دولة بتقرير التنمية البشرية لعام 2020. يأخذ هذا المؤشـــر في اعتباره أبعادًا أخرى غير بُعد الدخل النقدي، وهي: التعليم، والصحة، والمستوى المعيشي اللائق، ويتضمن كل منها عددًا من المؤشرات الفرعية.

يوضـــح تقرير عام 2020 ثبات دليل الفقر متعدد الأبعاد لمصر مقارنًة بتقرير عام 2019، عند 0.019 نقطة، وكذلك ثبات مؤشـراته الفرعية، وهي: نسـبة الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (5.2%)، وشـــدة الفقر أو الحرمان الذي بلغ 37.6% بزيـادة طفيفـة للغـايـة عن تقرير عـام 2019 (37.5%)، ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد.

وبمقارنة نسـبة السـكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في مصـــر مع بعض الدول، يتضـــح أن مصـــر ليســـت هي الأســـوأ بين مجموعة هذه الدول، فمصـــر أفضـــل حالًا عن جنوب أفريقيا، بينما تزيد النسبة في مصر عن كل من الأردن وتونس وإندونيسيا والبرازيل (شكل1-11).

شكل (1- 11): نسبة الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في مصر وبعض الدول بتقرير عام 2020

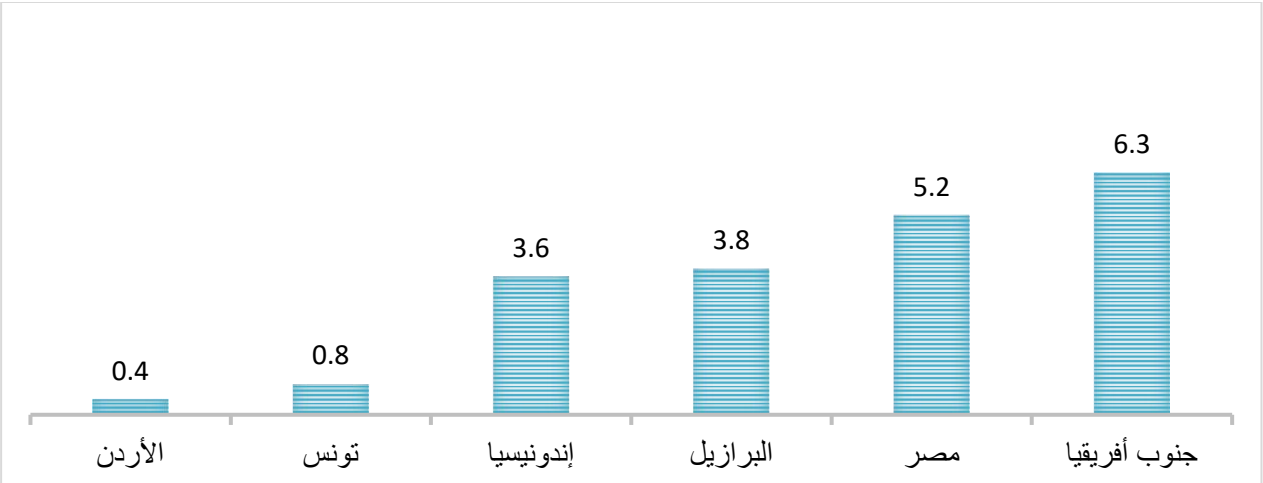

المصدر: UNDP. Human Development Report 2020: The Next Frontier, Human Development, and the Anthropocene.

مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب
Planetary pressures-adjusted Human Development Index

يُعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الحديثة المتضمنة بتقرير التنمية البشرية لعام 2020. وقد قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هذا المؤشر الجديد ليأخذ في اعتباره الخسائر البيئية الناجمة عن القيام بالأنشطة الإنتاجية داخل الدول المختلفة. وقد أظهرت نتائج هذا المؤشر أنه بتضمين الضغوط على كوكب الأرض تنخفض مرتبة بعض الدول ذات معدلات التنمية البشرية المرتفعة، ومرجع ذلك إلى أن التقدم الكبير الذي تحققه هذه الدول يأتي على حساب الدمار الذي يلحق بكوكب الأرض، نتيجة التلوث المصاحب للأنشطة الإنتاجية من ناحية، ولإهلاك جزء من مخزون الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.

يتم حساب هذا المؤشر عن طريق تعديل مؤشر التنمية البشرية بمؤشر يعبر عن الضغط على الكوكب (Adjustment for Planetary Pressures Factor)، الذي يتم حسابه من خلال أخذ المتوسط للدليلين الفرعيين التاليين:

- دليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يتم حسابه استنادًا على متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسد الكربون لجميع الدول المتضمنة بالتقرير، ويتم معايرته حتى تكون قيمته بين الصفر والواحد.
- دليل البصمة المادية للاقتصاد (Material Footprint)، الذي يتم حسابه عن طريق قسمة المواد الخام المستخرجة من باطن الأرض لإشباع الطلب النهائي (تتضمن المواد الخام تلك المستخرجة من باطن الأرض مضافًا إليها الواردات ومطروحًا منها الصادرات) على عدد السكان في منتصف العام في دولة ما، ويتم معايرته أيضاً.

ظهرت نتائج حساب هذا المؤشر لمصر عن تسجيله نحو 0.684 نقطة، لتنخفض بذلك قيمة هذا المؤشر عن دليل التنمية البشرية بنحو 0.023 نقطة، وبالرغم من ذلك فإن قيمة هذا المؤشر لمصر مازالت أفضل من متوسط الدول العربية التي سجلت نحو 0.666 نقطة، ليتحسن بذلك ترتيب مصر في قائمة الدول وفقًا لهذا المؤشر بنحو 15 مرتبة، ليصبح ترتيبها (101) عالميًا مقارنة بالترتيب (116) عالميًا وفقًا لدليل التنمية البشرية.

وبمقارنة الضغوط التي سببتها مصر على كوكب الأرض بعدد من الدول، يتضح أن مصر تعد من ضمن الدول الأقل ضررًا على كوكب الأرض، حيث انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب عن مؤشر التنمية البشرية لمصر بقيمة منخفضة نسبيًا (3.3%)، أقل من مثيلاتها لبقية الدول محل المقارنة (شكل 1- 12).[7]

[7] يتم حساب الخسارة في التنمية البشرية من خلال الصيغة التالية:

((قيمة مؤشر التنمية البشرية – قيمة مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب) / قيمة مؤشر التنمية البشرية) *100

شكل (1-12): دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب لمصر وبعض الدول في تقرير عام 2020

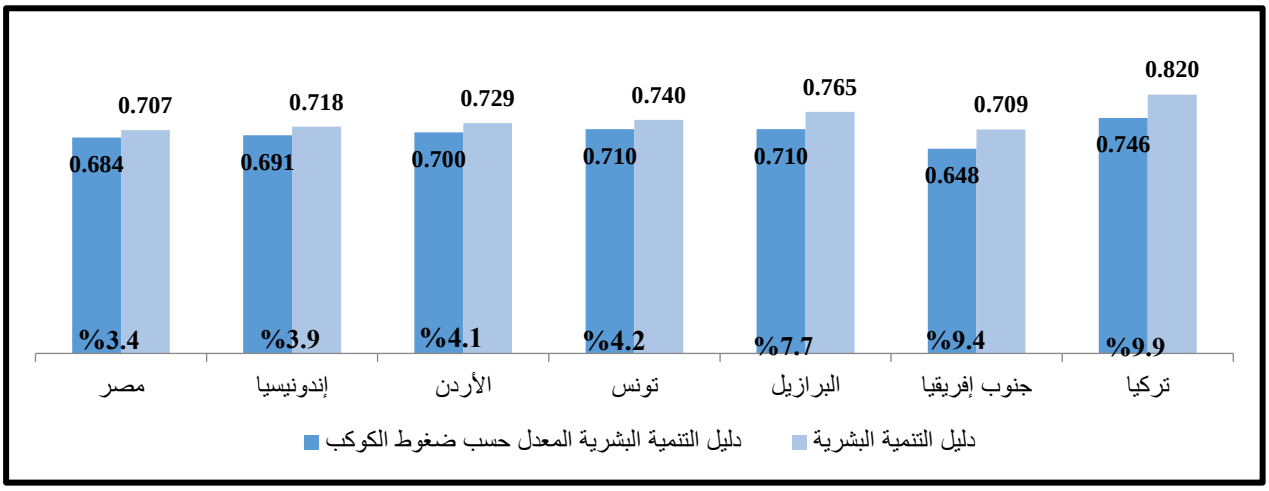

المصدر: UNDP. Human Development Report 2020: The Next Frontier, Human Development, and the Anthropocene.

2. أداء مصر بين دول العالم في الحوكمة

تعد مؤشرات الحوكمة العالمية World Governance Indicators أحد المؤشرات الدورية التي يصدرها البنك الدولي سنويًا، حيث يتم حسابها لعدد 214 دولة على المستوى العالمي.[8] وتتضمن هذه المؤشرات مؤشرات: إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

يُلاحظ من شكل (1- 13) التباين الكبير في الرتب التي تحصل عليها مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية الستة خلال عام 2019، وإن كان معظمها يقل عن نصف الرتبة القصوى (100)، حيث يأتي مؤشر سيادة القانون في مقدمة هذه المؤشرات برتبة قدرها 37.9، والتي تعني أن 37.9 من الدول تحصل على تقدير مساويًا أو أقل من التقدير الذي تحصل عليه مصر، وهو يُعبر عن ثقة المواطنين في القوانين والقواعد بالدولة ومدى الالتزام بها، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود، وحقوق الملكية، وفاعلية الشرطة والمحاكم، فضلًا عن احتمالية ارتكاب جرائم أو حدوث عنف. يليه مؤشر فعالية الحكومة برتبة قدرها 36.5، الذي يُقيس إحساس المواطنين بمدى جودة الخدمات الحكومية، وجودة الخدمة المدنية واستقلاليتها بعيدًا عن الضغوط السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات. وحصلت مصر على رتبة قدرها 27.9 في مؤشر السيطرة على الفساد، الذي يُقيس رأي المواطنين بشأن مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين ومدى انتشار أشكال الفساد، خاصة في الأحزاب السياسية، والإعلام، والجهاز الإداري، والمجالس النيابية، والقضاء، ومدى توافر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة.

لقد حصل مؤشر إبداء الرأي والمساءلة على أقل رتبة بين المؤشرات الستة بحصول مصر على رتبة 8.4 فقط، وهو ما قد يُشير إلى إحساس المواطنين بضعف قدرتهم على التعبير عن رأيهم بحرية باستخدام الآليات المختلفة، ونقص الآليات الفعالة والكافية للمساءلة. وكذلك حصلت مصر على رتبة منخفضة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب

[8] تُعرف الحوكمة وفقًا للبنك الدولي على أنها مجموعة التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطات داخل الدول، ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وكذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات الفعالة، ومدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات الفاعلة. ويتم التعبير عن المؤشرات المركبة لكل دولة في صورة رتب مئوية تتراوح ما بين صفر (الأسوأ أداء)، 100 (الأفضل أداء).

العنف/الإرهاب قدرها 12.9، وأيضًا حصلت مصر على رتبة منخفضة في مؤشر جودة الأطر التنظيمية قدرها 18.7 وهو المؤشر الذي يُقيس آراء المواطنين بشأن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة من شأنها فتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص وتشجيعه.

وبمقارنة أداء مصر وفقًا للمؤشرات الستة المعبرة عن الحوكمة خلال عامي 2018، 2019 يُلاحظ تحسن بعضها وتراجع البعض الآخر. يأتي مؤشر فعالية الحكومة على قائمة المؤشرات التي سجلت تحسنًا في الأداء، حيث ارتفعت قيمته بنحو 5.77 نقطة بين عامي المقارنة، ويأتي بعده مؤشر الجودة التنظيمية، الذي ارتفع بنحو 1.44 نقطة، كما يُعد مؤشري سيادة القانون، والاستقرار السياسي وغياب العنف من المؤشرات التي سجلت تحسنًا، وإن كان بقدر ضئيل (نحو 0.48 نقطة لكل منهما). وفي المقابل سجل كل من مؤشري إبداء الرأي والمساءلة، والسيطرة على الفساد تراجعًا في الأداء بنحو 4.93 نقطة، 3.58 نقطة على التوالي.

شكل (1- 13): تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية لعامي 2018، 2019

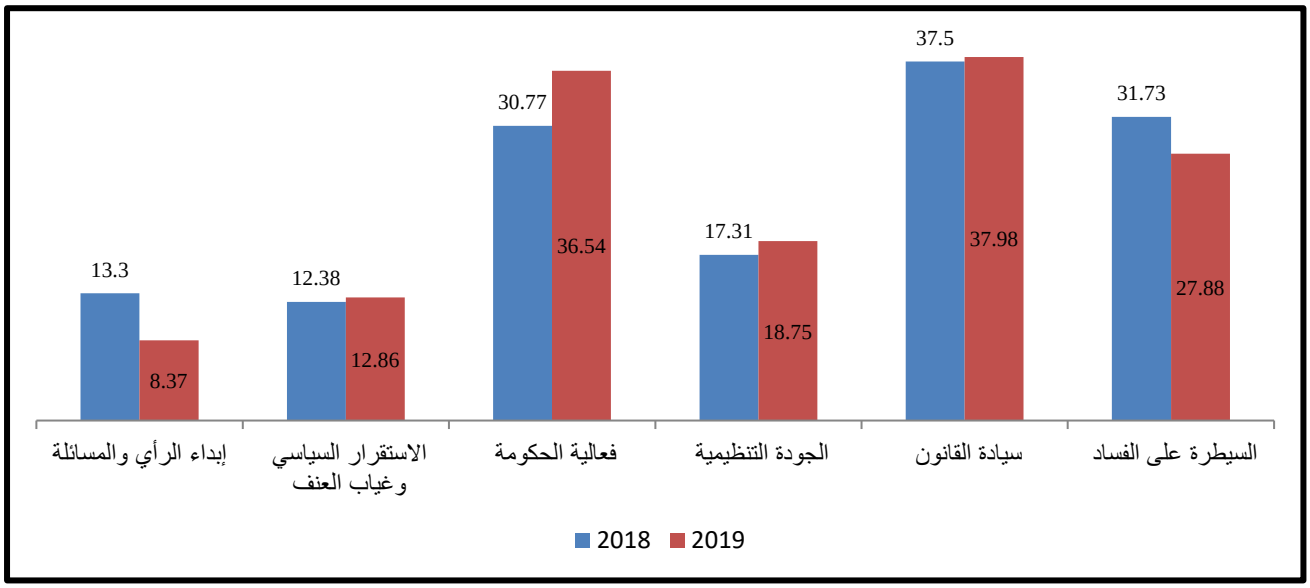

وبمقارنة أداء مصر وفقًا لمؤشرات الحوكمة الستة بمجموعة دول الشرق الأوسط الثلاثة عشر التي تضمنها التقرير، يتضح تسجيل مصر ترتيب متراجع بين هذه الدول، حيث سجل أداء مصر وفقًا لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف أفضل ترتيب (المرتبة 8) بفارق قدره 57.14 نقطة عن أعلى قيمة سُجلت بين هذه الدول. بينما سجل مؤشر إبداء الرأي والمساءلة أدنى ترتيب (المرتبة 11) بين مجموعة المؤشرات بفارق قدره 72.28 نقطة عن أعلى قيمة مسجلة بين هذه الدول.

وبخلاف التباين في الترتيب بين مصر وتلك الدول فإن هناك تباين واضح فيما بين قيمة مؤشر الحوكمة لمصر ومثيله بأعلى قيمة ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط، حيث يصل أقصى فرق في القيمة وقدره 75.85 نقطة في مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، أما أقل فرق وقدره 39.9 نقطة فقد تحقق في مؤشر سيادة القانون.

بالرغم من أن مقاييس مؤشرات الحوكمة العالمية الستة المركبة تُعد مفيدة كأداة لإجراء مقارنات واسعة بين الدول، ولتقييم الاتجاهات العامة للحوكمة عبر الزمن، إلا إنها غالبًا ما تكون قاصرة في صياغة إصلاحات محددة تخص الحوكمة في سياق دولة معينة، نظرًا لأن هذه الإصلاحات وتقييم التقدم المحرز يتطلب وجود بيانات تحليلية أكثر تفصيلًا، وخصوصية للإقليم، أو الدولة، لتمكينها من تحديد القيود ذات الصلة بالحوكمة.

كما يُؤخذ على المنهجية التي استند عليها البنك الدولي في حسابه لمؤشرات الحوكمة اعتمادها على عدد كبير من البيانات، تصدر عن مجموعة متنوعة من معاهد الاستطلاع ومراكز البحوث، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات

الدولية، وشركات القطاع الخاص، والتي تصل لنحو 30 مصدرًا. بالإضافة إلى أن مصادر البيانات التي اعتمد عليها البنك الدولي في حسابه لمؤشرات الحوكمة لا تغطي جميع دول العالم التي شملتها المؤشرات.

وقد صاحب التباين في مصادر البيانات التي استند عليها البنك الدولي في حسابه لمؤشرات الحوكمة بين الدول المختلفة، وكذلك الاعتماد الكبير على استطلاعات الرأي، عدم تعبير بعض هذه المؤشرات عن المستوى الحقيقي للحوكمة. ويُدلل على ذلك نتائج بعض المؤشرات بالنسبة لمصر، التي جاءت إلى حد ما غير معبرة عن المستوى الحقيقي للحوكمة. فعلى سبيل المثال جاءت مصر وفقًا لبعض مؤشرات الحوكمة في مرتبة تالية لدولتي العراق ولبنان اللتين يشهدا في الوقت الراهن العديد من الاضطرابات السياسية، التي يصاحبها في الغالب تراجع أداء مؤشرات الحوكمة.

3. أداء مصر بين دول العالم في الأمن الصحي

اهتم تقرير الأمن الصحي العالمي لعام 2019 بتقييم قدرات الأمن الصحي العالمي، وذلك من خلال قياس دليل الأمن الصحي العالمي (Global Health Security Index) بأبعاده المختلفة لعدد 195 دولة.

يُعد دليل الأمن الصحي أحد المؤشرات الحديثة، حيث ظهر أول إصدار له في عام 2019، وهو التقرير محل التناول. وقد أُعد هذا الدليل بالتعاون بين كل من مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي (Jons Hopkins Center for Health Security)، ومبادرة التهديد النووي (Nuclear Threat Initiative)، ووحدة الذكاء الاقتصادي (Economist Intelligence Unit).[9]

يتكون هذا الدليل من ست مجموعات رئيسية، تتفرع لأربع وثلاثين مجموعة فرعية، تضم مئة وأربعين مؤشرًا فرعيًا، يعبروا عن الأمن الصحي بأبعاده المختلفة. يغطى هذا الدليل 195 دولة على مستوى العالم، وتحديدًا تلك الدول الموقعة على لوائح الصحة الدولية لعام 2005 (International Health Regulations (IHR)). ويتميز دليل الأمن الصحي بتنوع مؤشراته الفرعية التي تغطى العديد من الجوانب المباشرة وغير المباشرة وثيقة الصلة بالأمن الصحي.[10]

سجل دليل الأمن الصحي على المستوى العالمي في المتوسط القيمة (40.2 نقطة) من (100 نقطة)، حيث أظهر التقرير عن عدم تحقيق أيًا من دول العالم الحد الأقصى للدليل، وهو ما يُدلل على أنه لا توجد دولة مستعدة تمامًا لمواجهة الأوبئة أو الجائحات الصحية على مستوى العالم، بل لكل دولة فجوات صحية ينبغي معالجتها.[11] وأشار التقرير أنه فيما يتعلق بأداء المجموعات الأساسية المكون منها الدليل، فإن مؤشر المجموعة السادسة الخاص ببيئة المخاطر قد سجل على المستوى العالمي في المتوسط أعلى قيمة وقدرها 55 نقطة، بينما سجل مؤشر المجموعة الخاصة بكفاءة الأنظمة الصحية في المتوسط 26.4 نقطة، لتأتي بذلك هذه المجموعة في ذيل قائمة المؤشرات الفرعية للأمن الصحي (شكل 1- 14).

---

1 يعمل مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي على حماية صحة الأفراد من الأوبئة والكوارث، ورفع قدرة المجتمعات على الصمود في وجه التحديات الصحية الكبرى. وقد ساهم العديد من المنظمات الدولية في تأسيس هذا المركز ومن أهمها منظمة الصحة العالمية. ومبادرة التهديد النووي هي منظمة غير حزبية وغير ربحية تأسست في عام 2001، وتعمل على منع الهجمات والحوادث الكارثية باستخدام أسلحة الدمار الشامل، والاضطرابات النووية والبيولوجية والإشعاعية والكيميائية والسيبرانية، ووحدة الذكاء الاقتصادي هي مجموعة مستقلة ضمن مجموعة الإيكونوميست، تعمل على توفير خدمات التنبؤ، والاستشارات، وإعداد التقارير لعدد من الدول.

[10] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملحق (2).

[11] يأخذ دليل الأمن الصحي العالمي، وكذلك المؤشرات الفرعية له القيمة من (0- 100)، بحيث تعبر القيمة (0) عن أقل مستوى محقق للأمن الصحي، والقيمة (100) عن أعلى مستوى محقق للأمن الصحي.

شكل (1- 14): متوسط قيم دليل الأمن الصحي ومؤشراته الفرعية على المستوى العالمي في عام 2019

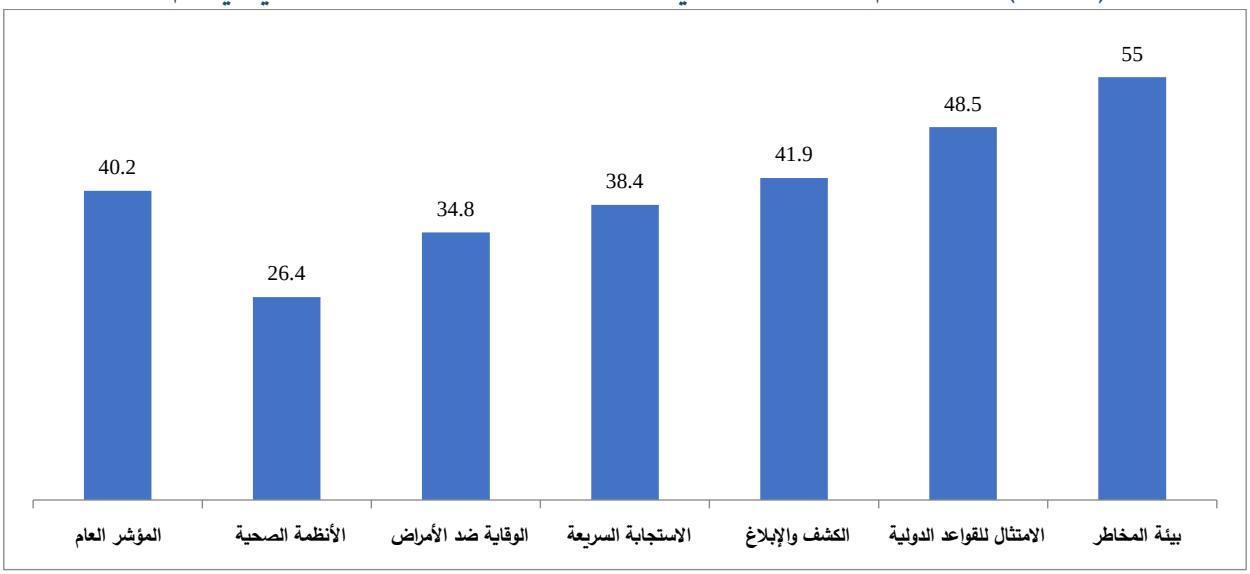

المصدر: Global Health Security Index (GHSI). 2019. October

لقد أشار التقرير إلى أن مواطن الضعف فيما يتعلق بالأمن الصحي تكمن في ضعف مستوى التعاون الدولي في مجال الرعاية الصحية، وكذلك ضعف التعاون والتنسيق على المستوى الداخلي للدولة بين الجهات الفاعلة في المنظومة الصحية (الأطباء البشريين والبيطرين والمسؤولين وصانعي السياسات العامة)، فضلًا عن تواضع البحوث في مجال اكتشاف الأمراض وعلاجها، وكذلك التباطؤ الشديد في مجال الكشف والاستجابة السريعة والإبلاغ عن الأوبئة والأمراض. كما أشار التقرير أيضًا أن أهم تحديات الأمن الصحي تتمثل في ارتفاع المخاطر البيولوجية، وضعف المخصصات المالية من الموازنات العامة للدولة لمواجهة الطوارئ في المجال الصحي، وكذلك عدم امتلاك أغلب الدول للموارد البشرية الكفؤ والمؤهلة لمواجهة الجائحات المرضية.

وفيما يتعلق بدليل الأمن الصحي لمصر، جاءت مصر في ترتيب متراجع نسبيًا بين مجموعة الدول التي يشملها التقرير، وهو الترتيب (87)، حيث سجل الدليل قيمة منخفضة لمصر بلغت نحو 39.9 نقطة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف أداء ثلاث مجموعات رئيسية للدليل، وهى على الترتيب المجموعة الرابعة التي احتلت فيها مصر المركز (128)، والمجموعة الخامسة (المركز 102)، ثم المجموعة الثانية (المركز 96). وبالنسبة للمجموعات الثلاثة الأخرى حققت فيها مصر ترتيبًا متقدمًا نسبيًا مقارنة بالمجموعات سابقة الذكر، وهي المجموعة الثالثة (الترتيب 63)، والمجموعة الأولى (الترتيب 79)، والمجموعة السادسة (الترتيب 86) (شكل 1-15).

بالنظر إلى أداء مؤشرات المجموعات الستة يتضح تراجع أغلب مؤشرات المجموعة الأولى والمتعلقة بالوقاية من مسببات الأمراض، حيث سجلت المؤشرات الخاصة بالأبحاث المتعلقة بدراسة مسببات الأمراض والأوبئة، والسلامة الحيوية، والأمن الحيوي القيمة صفر، كما سجل المؤشر الدال على الوقاية ضد الأمراض (36.5 نقطة)، بينما وقعت المؤشرات الأعلى أداءً داخل هذه المجموعة في التحصينات ضد الأمراض (95.6 نقطة)، ثم مقاومة الميكروبات (66.7 نقطة).

وفيما يتعلق بأداء مؤشرات المجموعة الثانية الخاصة بالكشف والإبلاغ عن الأمراض والأوبئة، فقد أشار التقرير إلى أن مواطن القوة بهذه المجموعة لمصر تكمن في قوة المعامل والمختبرات (83.3 نقطة)، ثم السرعة في الإبلاغ (50 نقطة). أما مواطن الضعف لهذه المجموعة، فقد حددها التقرير في ضآلة حجم القوى العاملة التي تتصدى لتفشي الأمراض الوبائية

(25 نقطة)، ثم ضعف التكامل بين القطاعات الصحية الخاصة بالإنسان والحيوان (القيمة صفر).

شكل (1- 15): قيمة وترتيب مؤشرات الأمن الصحي لمصر في عام 2019

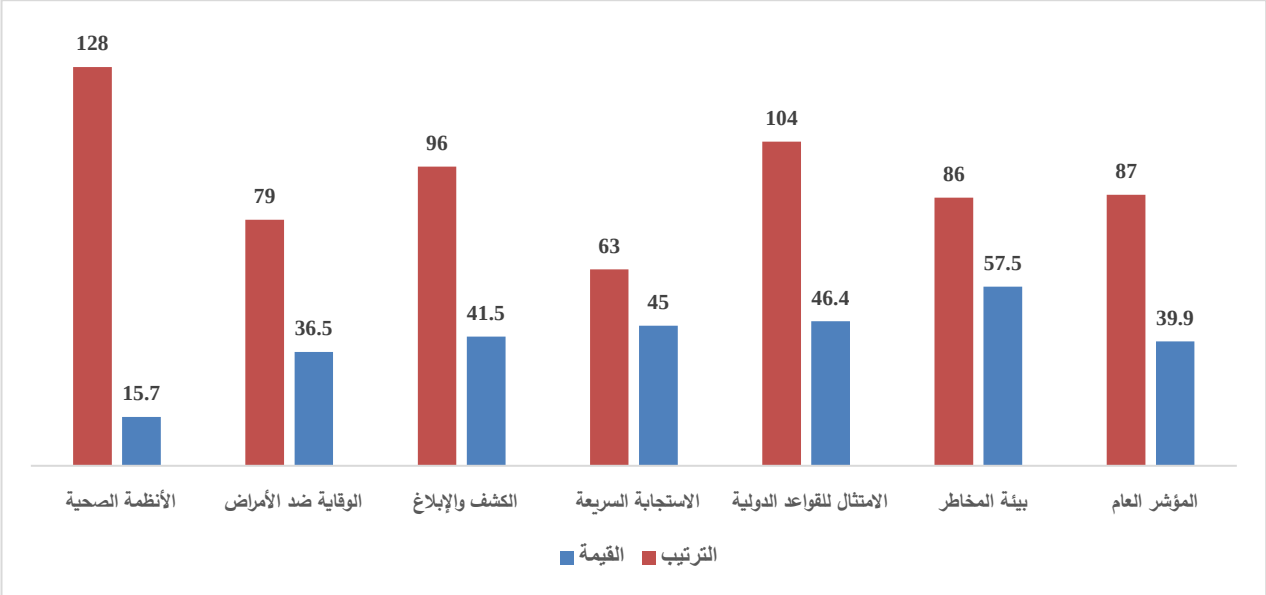

المصدر: Global Health Security Index (GHSI). October 2019

وبمراجعة أداء مؤشرات المجموعة الثالثة الخاصة بالاستجابة السريعة، فقد أشار التقرير إلى أن أهم إنجازات مصر في هذا السياق تمثلت في وضع القيود الصارمة على حركة الانتقالات والتجارة السلعية وقت الجائحات المرضية (100 نقطة)، وكذلك التوعية بشأن المخاطر أثناء الأزمات الصحية (75 نقطة)، فضلًا عن ارتفاع الوصول للبنية التحتية الخاصة بالاتصالات (66 نقطة). وفي المقابل أشار التقرير إلى أهمية بذل مصر المزيد من الجهود فيما يتعلق بكل من الاستعداد والتخطيط للطوارئ (القيمة صفر)، وخلق قنوات جديدة للتواصل بين مؤسسات الصحة العامة (القيمة صفر)، والسلطات الأمنية خلال وقت الأزمات (القيمة صفر)، وكذلك تفعيل خطط الاستجابة السريعة وقت الأزمات (50 نقطة).

وبتتبع أداء مؤشرات المجموعة الرابعة الخاصة بالرعاية الصحية، فقد جاء التراجع بها نتيجة ضعف أداء العديد من المؤشرات الفرعية بها، وتحديدًا منظومة الوصول لخدمات الرعاية الصحية خلال أوقات الطوارئ والأزمات الصحية، وممارسات مكافحة العدوى، وكذلك الإجراءات الطبية المضادة، حيث بلغت قيمة هذه المؤشرات صفر. وبالرغم من التحسن النسبي للمؤشرات الثلاثة الأخرى الواقعة ضمن هذه المجموعة، إلا أن قيمتها لم تتخط (50 نقطة).

أما فيما يتعلق بأداء مؤشرات المجموعة الخامسة الخاصة بالتوافق مع القواعد الدولية، فيتضح تفاوت قيم أدائها، فالمؤشرات الأعلى أداءً ضمن هذه المجموعة، تمثلت في الإفصاح والإبلاغ عن المخاطر الصحية (100 نقطة)، والالتزام الدولي في مجال مشاركة البيانات والعينات (66.7 نقطة)، والاتفاقيات بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ (50 نقطة). أما المؤشرات الأقل أداءً، فقد تمثلت في التمويل التشاركي (33.3 نقطة)، والالتزامات الدولية (21.9 نقطة)، والتشارك الدولي في مجال الخدمات البيطرية (القيمة صفر).

لقد حققت أغلب مؤشرات المجموعة السادسة المتعلقة ببيئة المخاطر قيمًا مرتفعة، فعلى سبيل المثال سجل مؤشر كفاية البنية التحتية نحو (66.7 نقطة)، ومؤشر المخاطر السياسية والأمنية (60.7 نقطة)، مما يُدلل على أن مؤشرات هذه المجموعة تحقق أداءً مرتفعًا لأغلب دول العالم التي شملها

التقرير، وهو ما يجعل التفاوت ضـــعيفًا بين الدول وفقًا لهذه المجموعة من المؤشرات.

وبمقارنة ترتيب مصر وفقًا لدليل الأمن الصحي لعام 2019 بمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شملها التقرير، يتضح وقوع مصر في ترتيب متوسط بين هذه الدول، حيث تفوق عليها كل من تركيا التي تأتي في المركز (40)، والسـعودية (المركز 47)، والإمارات العربية المتحدة (56)، والكويت (59)، والمغرب (68)، بينما تفوقت مصر على كل من إيران (المركز 97)، وموريتـانيـا (114)، والبحرين (117)، وتونس (122)، والجزائر (130).

يُلاحظ على منهجية تقدير دليل الأمن الصـــحي، أنه بالرغم من إشـارة التقرير إلى أن تسـجيل الدولة للقيمة (صـفر) لا يعني أن الدولة لا تحقق أيًا من مسـتويات الأمن الصـحي، وكذلك القيمة (100) لا تعني أن الدولة تحقق المستوى التام من الأمن الصـــحي، إلا أن تقييم بعض مؤشـــرات الأمن الصـــحي لمصـــر بقيمة (صـــفر) كما جاء بالتقرير يُجحف الإنجازات الفعلية التي حققتها مصـــر بهذه المجالات على أرض الواقع، وأنه لا يمكن مهما انخفضت هذه الإنجازات أن تكون القيمة المحققة لها مساوية للصفر. فعلى سبيل المثال تم تقييم قيمة أداء المؤشـرات الخاصـة بمجموعة الوصـول لخدمات الرعاية الصـــحية خلال أوقات الطوارئ والأزمات الصحية، وممارسات مكافحة العدوى بالنسبة لمصر بالقيمة (صـــفر)، وهذا غير حقيقي، حيث أظهرت جائحة "كوفيد-19" عن وصـول عدد كبير من المصـابين لخدمات الرعاية الصـــحية مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية لمنع انتقال العدوى، وذلك عبر مســـتشـــفيات الحجر الصـــحي التي خصصتها الدولة لتغطى كافة أنحاء الجمهورية.

الفصل الثاني

الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد- 19"
المؤشرات والسياسات والخبرات المستفادة

الفصل الثاني
الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد- 19"
المؤشرات والسياسات والخبرات المستفادة

أرخت جائحة "كوفيد- 19" بظلالها الوخيمة على الأداء التنموي في مصر، كما في دول العالم الأخرى منذ الربع الأول من عام 2020. وقد تفاوتت تأثيرات الجائحة في وطأتها بين فترة زمنية وأخرى، ومن دولة إلى أخرى، كما تفاوتت في تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكنها كانت بالتأكيد أشد وطأة على القطاع الصحي في كافة دول العام.

تسببت الجائحة في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقًا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل 2020، الأمر الذي انعكس سلبيًا على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم، ومن بينها مصر. وعلى الرغم من تأخر توقيت ظهور الفيروس في مصر عن باقي دول العالم، إلا أن تأثرها بدأ منذ ظهور الفيروس نتيجة تأثر مصر بالتقلبات التي أحدثتها الجائحة لدى شركاء مصر الرئيسين مثل: الصين والدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية، وانعكاسات تلك التقلبات على سلاسل التوريد العالمية، وانخفاض الطلب العالمي، وتراجع معدلات الاستثمار، وتوقف أو تعثر بعض الأنشطة الاقتصادية، وتراجع معدلات نمو التجارة الدولية، وتراجع حركة السفر والتنقل كما سبق الذكر في الفصل الأول. لقد جاءت أزمة الجائحة في توقيت حرج لمصر، حيث جاءت بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلالات المالية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وكان من المفترض أن يتم الانتقال من مرحلة الاصلاحات المالية والنقدية إلى الاصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر احتواءً، والتي تنعكس بكل تأكيد في زيادة فرص النمو والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة.

في ضوء ذلك، يستعرض هذا الفصل التطورات في الأداء التنموي في مصر بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العام المالي 2020/2019، مع تسليط الضوء على آليات ومقاربات التعامل مع تداعيات أزمة "كوفيد- 19" في هذه الجوانب.

أولاً: الأداء الاقتصادي

تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحقيق ثمانية أهداف استراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام 2030، هي: استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وتحقيق نمو احتوائي ومستدام، وزيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، وتعظيم القيمة المضافة، وأن يصبح الاقتصاد المصري ضمن أكبر 30 اقتصاد في مجال الأسواق العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كما وضعت الاستراتيجية مستهدفات لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.[12] وكذلك تضمنت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 "العمل اللائق ونمو الاقتصاد" كأحد اهدافها.

بدأت تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته مع بداية الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، ثم تفاقمت خلال الربع الرابع مع تطبيق إجراءات الغلق شبه الكامل، كما يتضح في الجزء التالي، حيث يتم رصد وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، وما اتخذ من إجراءات وسياسات اقتصادية عاجلة للتعامل مع التحديات التي خلقتها هذه الأزمة.

1. مؤشرات الاقتصاد الكلي

1.1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

توقع صندوق النقد الدولي في أبريل 2020 أن معدل النمو الاقتصادي في مصر لن يتجاوز 2% خلال عام 2020، إلا أنه قام بمراجعة توقعاته في أكتوبر من ذات العام لتصبح

12 أنظر ملحق (3).

3.5%، مما يعكس أهمية السياسات التي تبنتها مصر في مواجهة الجائحة، وكذلك أهمية نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تطبيقه قبل الجائحة حتى عام 2019. بينما استمرت توقعات الصندوق للنمو الاقتصادي العالمي سالبة كما سبق الذكر في الفصل الأول.

لقد أدت جائحة "كوفيد- 19" إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019/ 2020 إلى 3.6%، بما يُمثل تراجعًا بنحو 36% عن العام المالي السابق، بعد التحسن النسبي في هذا المعدل في السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (شكل 2-1). وتراجعت مساهمة الاستثمار في نمو الناتج بنحو 268%؛ لتصبح مساهمة سالبة تبلغ نحو - 3.7 نقطة مئوية، كما تراجعت مساهمة صافي الصادرات إلا أنها ظلت موجبة؛ حيث ساهمت بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط، وأصبح الاستهلاك النهائي هو المساهم الأكبر في نمو الناتج بحوالي 6.5 نقطة مئوية (شكل 2- 2). كما يظهر التغير الكبير في مصادر نمو الناتج بين عامي 2020/2019، و2019/2018، حيث أصبح الاستهلاك النهائي هو المساهم الأكبر في نمو الناتج، بعد أن كان الأقل مساهمة في العام السابق، مقابل التراجع الكبير في مساهمة الاستثمار، يليه صافي الصادرات.

استمرت قطاعات الاتصالات، والتشييد والبناء، وقناة السويس، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة في قيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019/ 2020 كالعام السابق عليه، حيث حققت معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تأثرت قطاعات السياحة (المطاعم والفنادق)، والصناعات التحويلية، والصناعة الاستخراجية سلبيًا بجائحة "كوفيد- 19" كما حدث في العالم أجمع (شكل 2-3). ويُظهر ذلك تباين أثر الجائحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالي:

- بينما تراجع معدل نمو ناتج قطاعات السياحة والصناعات التحويلية كما سبق الذكر، حققت بعض القطاعات معدلات نمو مرتفعة، بل يمكن أن تحقق قفزات أكبر إذا قدمت الدولة المساندة الكافية لها، وتحديدًا قطاعات الاتصالات، والمستلزمات الطبية، ومنتجات التطهير، والتعقيم.
- قطاع السياحة أكثر القطاعات المتضررة مباشرة من الجائحة؛ حيث تراجع معدل نمو ناتج هذا القطاع بنحو 135% ليبلغ نحو - 17.3% خلال العام المالي 2020/2019. فقد تراجعت الحجوزات بنسبة 80% خلال يناير- مارس 2020 عن مثيلتها في الربع المناظر في العام السابق على عام الجائحة، كما انخفض الإيراد السياحي خلال شهر مارس 2020 فقط بنسبة 75% عما هو معتاد (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2020)، نظرًا لتعليق الطيران في العديد من الدول الأوروبية، التي يشكل السياح الوافدين منها ما يزيد عن 64% من إجمالي السياح، تبعتها الدول العربية التي يمثل سائحوها 24% من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر في عام 2019 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. 2020).
- تراجع نمو ناتج قطاع الصناعات التحويلية، مقارنًة بمثيله في العام السابق بنحو 218%، حيث بلغ معدل نموه حوالي- 3.5%، وذلك بسبب تأثر القطاع باضطراب سلاسل التوريد العالمية، وتراجع معدل نمو التجارة الدولية نتيجة للجائحة، خاصة مع اعتماد القطاع على مستلزمات الإنتاج المستوردة، التي شكلت نحو 44% من إجمالي الواردات المصرية في عام 2019، بالإضافة إلى ما سببته الجائحة من تراجع في معدلات الطلب عالميًا، خاصة مع اتجاه الدول نحو الإغلاق (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2020). ذلك مع الإشارة إلى أن مدى وشدة تأثير الجائحة يتفاوت وفقًا للنشاط الصناعي الفرعي، فهناك صناعات شهدت نموًا أثناء الأزمة، ومنها المستحضرات الصيدلانية والدوائية، وإنتاج مستلزمات المستشفيات والمطهرات، وبعض فروع الصناعات الغذائية، مقابل صناعات أخرى تراجعت مثل السيارات، والصناعات الهندسية، والملابس، وذلك نتيجة تغير نمط الطلب والاستهلاك نتيجة للجائحة.

شكل (2- 1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015- 2020/2019)

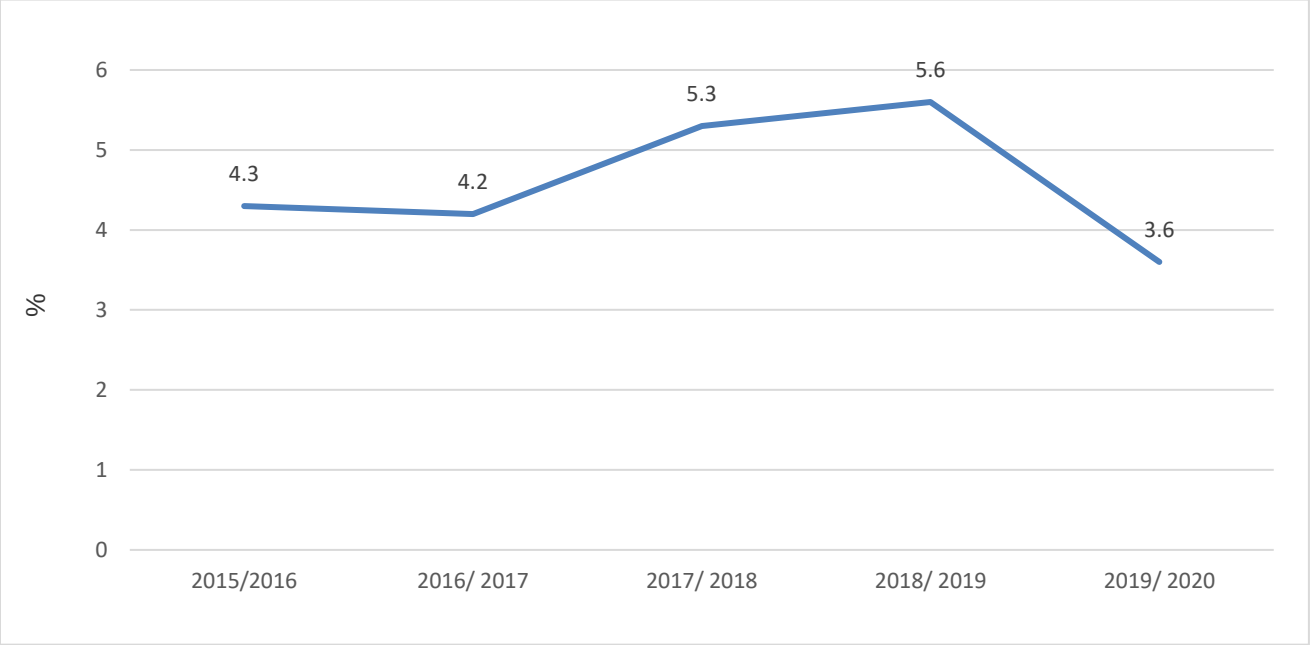

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي. أعداد مختلفة، وأيضًا: المجلة الاقتصادية الشهرية. سبتمبر 2020.

شكل (2- 2): مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015- 2019/ 2020)

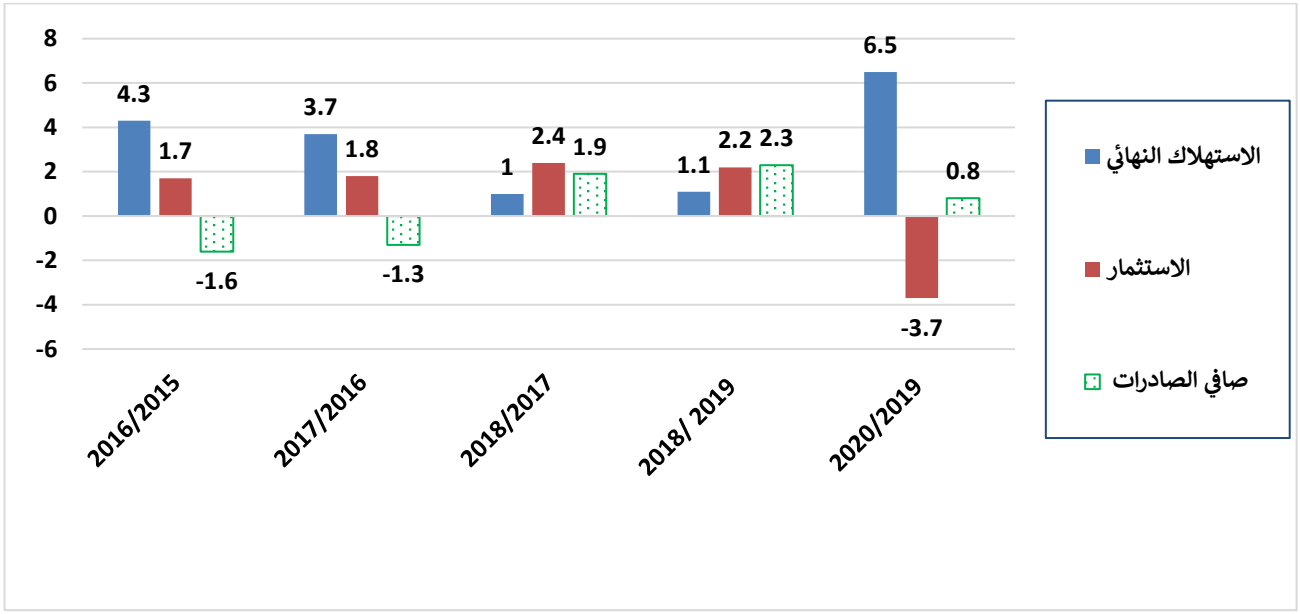

المصدر: وزارة المالية. 2020. التقرير المالي الشهري. نوفمبر.

شكل (2-3): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في عامي 2019/2018، 2020/2019

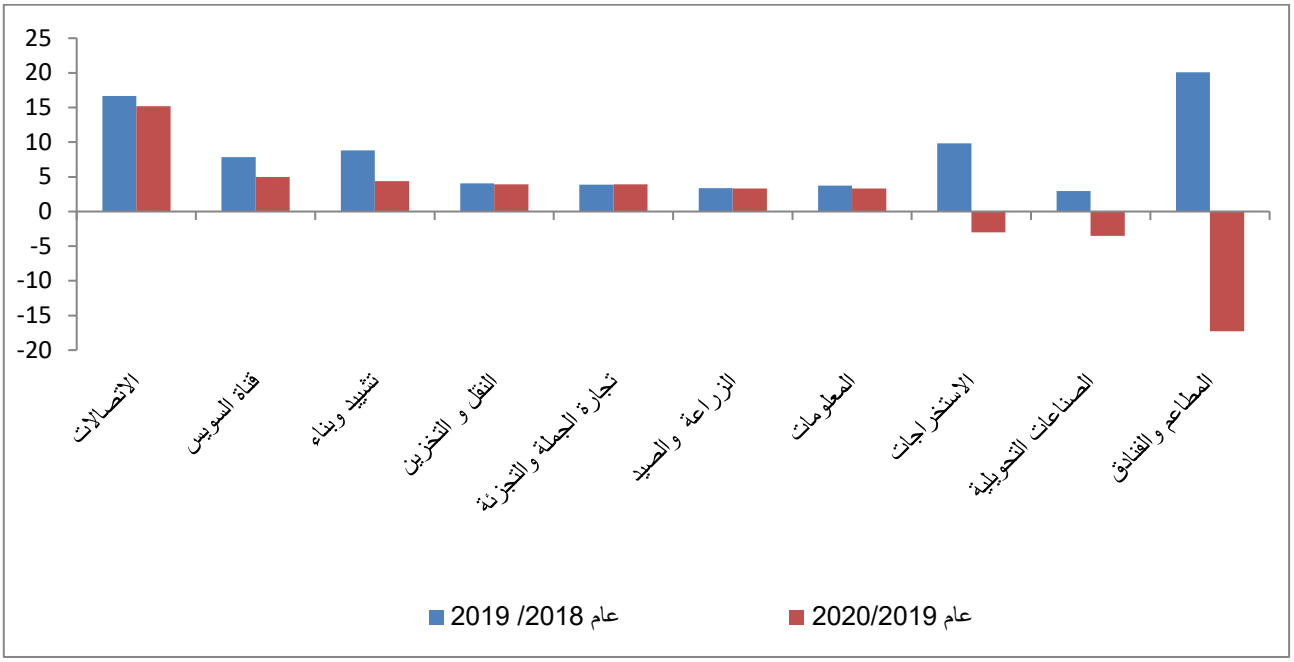

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية. أكتوبر.

1.2 معدل الاستثمار

تراجعت الاستثمارات بنحو 17% خلال عام 2020/2019، لتبلغ نحو 796.4 مليار جنيه مقابل 957.8 مليار جنيه في العام المالي السابق. أما بالنسبة لهيكل توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، فيتضح تركز الاستثمارات في أنشطة النقل والتخزين، والبترول والغاز، والأنشطة العقارية، يليها الصناعات التحويلية، والكهرباء، بينما تنخفض نسب الاستثمار في أنشطة التعليم، والصحة، والزراعة، وهو ما قد يفسر تواضع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية، خاصة قطاع الخدمات الصحية، على الرغم من تزايد نصيبه من الاستثمار مقارنًة بالعام المالي السابق 2019/2018، وكذلك قطاع خدمات التعليم الذي ارتفع نصيبه في الاستثمار أيضًا مقارنًة بالعام المالي السابق (شكل 2- 4).

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار قد شهد تراجعًا في معدل نموه الحقيقي قبل تداعيات الجائحة، وتحديدًا خلال الربع الثاني من العام المالي 2020/2019، نتيجة لتباطؤ معدل نمو الاستثمارات الخاصة في أغلب القطاعات، إلا أن ارتفاع معدل النمو الحقيقي للاستثمارات العامة قد ساهم في امتصاص هذا التراجع (البنك المركزي المصري. 2020).

1.3 معدل البطالة

على مدى السنوات السابقة، انعكس تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على تراجع معدل البطالة، وذلك حتى الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، حيث لم تكن تداعيات الجائحة قد ظهرت بعد، فبلغ معدل البطالة نحو 7.7% خلال ذلك الربع. ثم بدأت تداعيات الجائحة تنعكس على ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الرابع من ذات العام، حتى وصل لحوالي 9.6% مع الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (شكل 2- 5).

ويمكن الإشارة إلى أبرز انعكاسات الجائحة على معدل البطالة على النحو التالي:

ارتفاع عدد المتعطلين خلال الربع الرابع من العام المالي 2020/2019 لنحو 2.5 مليون عاطل، بزيادة 338 ألف عاطل عن الربع السابق، وزيادة 448 ألف عاطل عن مثيله في الربع المناظر في العام المالي السابق

. شكل (2-4): هيكل توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في عامي 2019/2018، 2020/2019

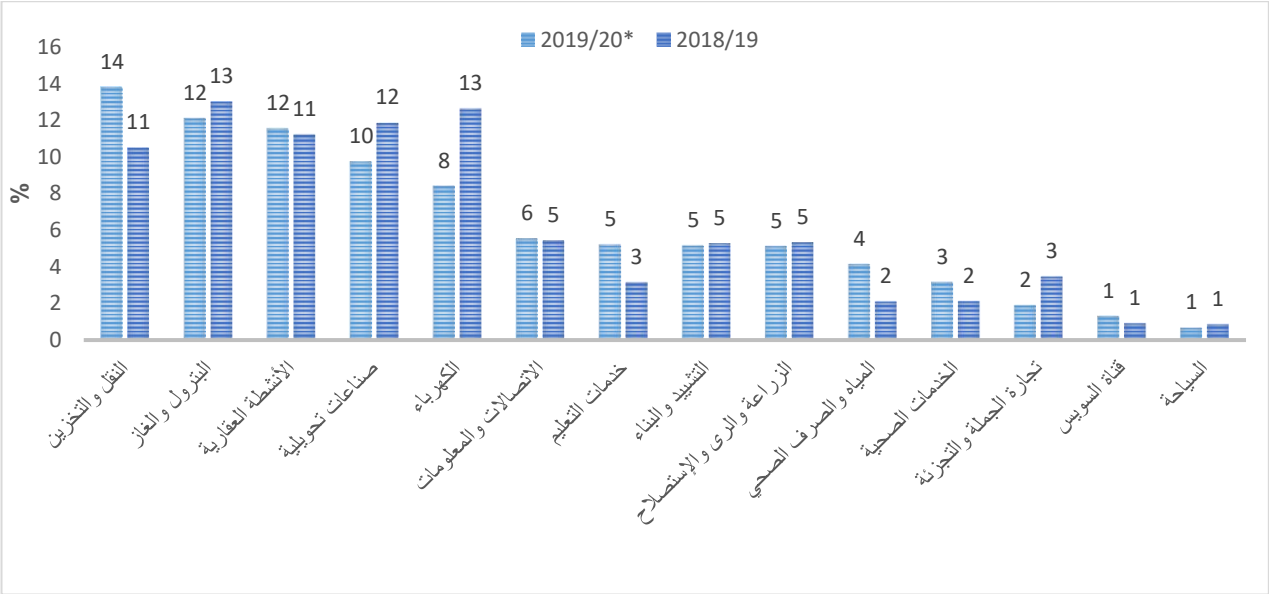

المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. النشرة الاقتصادية الشهرية. فبراير.

أعلى معدلات للبطالة كانت في شهر مايو خلال الربع الرابع من العام المالي 2020/2019، حيث بلغ معدل البطالة نحو 9.9%، ليعكس بذلك أثر الإغلاق والحظر الجزئي والعديد من الإجراءات الاحترازية التي تم تطبيقها، ثم تحسن المعدل قليلًا مع بداية الفتح التدريجي، ليصل في شهر يونيو إلى حوالي 9%، مع تفاوت فقد الوظائف خلال شهر مايو ما بين القطاعات المختلفة، حيث كانت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية، والسياحة من أكثر القطاعات فقداً للوظائف (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2020).

جوانب غير منظورة في تقدير معدلات البطالة خلال الجائحة، حيث لا تعكس المعدلات السابقة التأثير الحاد للأزمة على العاملين بالقطاع غير الرسمي، كما لا تأخذ احتمالات عودة المصريين العاملين بالخارج، والذي يُقدر عددهم في الدول العربية فقط بنحو 7 مليون عامل وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالتالي يتوقع أن تؤدي الجائحة لزيادة معدلات البطالة عن المعدلات المُشار إليها.

في ضوء ما سبق، هناك بعض الفرص والتحديات الجديرة بالاهتمام، وهي: فرص لتحقيق معدلات نمو أعلى باستغلال الطاقات العاطلة، حيث تشير نتائج التعداد الاقتصادي لعام 2018/2017 إلى أن نحو 29.7% من إجمالي المنشآت لا تعمل بكامل طاقتها، وتركزت غالبية المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية الذي يعد قاطرة حقيقية للنمو والتنمية، ووجود هذه الطاقات العاطلة سينسحب على أداء القطاعات المرتبطة به نظرًا لروابطه الأمامية والخلفية العديدة.

تراجع مؤشرات جودة العمل مع تراجع البطالة، حيث تراجعت نسب المشتغلين بأجر، والمشتركين بالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، ونسبة العاملين بعقد (شكل 2- 6).

تصاعد دور التكنولوجيا في دعم التنمية، حيث وجهت أزمة الجائحة الأنظار إلى أهمية دمج التكنولوجيا في شريان الاقتصاد وأنماط العمل، بل والحياة عمومًا (World Bank. 2019. World Development Report) ؛ حيث أدت الإجراءات الاحترازية، ومنها الغلق الكلي أو الجزئي وإجراءات التباعد الاجتماعي إلى تعزيز الميكنة وأهمية التحول الرقمي والتجارة الإليكترونية وغيرها. ويتوقع أن تشهد القطاعات الاقتصادية تغيرات كبيرة في الأجلين القصير والطويل لها تأثيرات موازية على طبيعة فرص العمل المولدة،

أنماط لوظائف، وبيئة العمل[13]. وبالتالي سوف يكون لها تداعيات على النمو والعدالة الاجتماعية، وكلها قضايا تحتاج لمزيد من الدراسة خاصة في الواقع المصري.

شكل (2- 5): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2016/2015- 2020/2019)

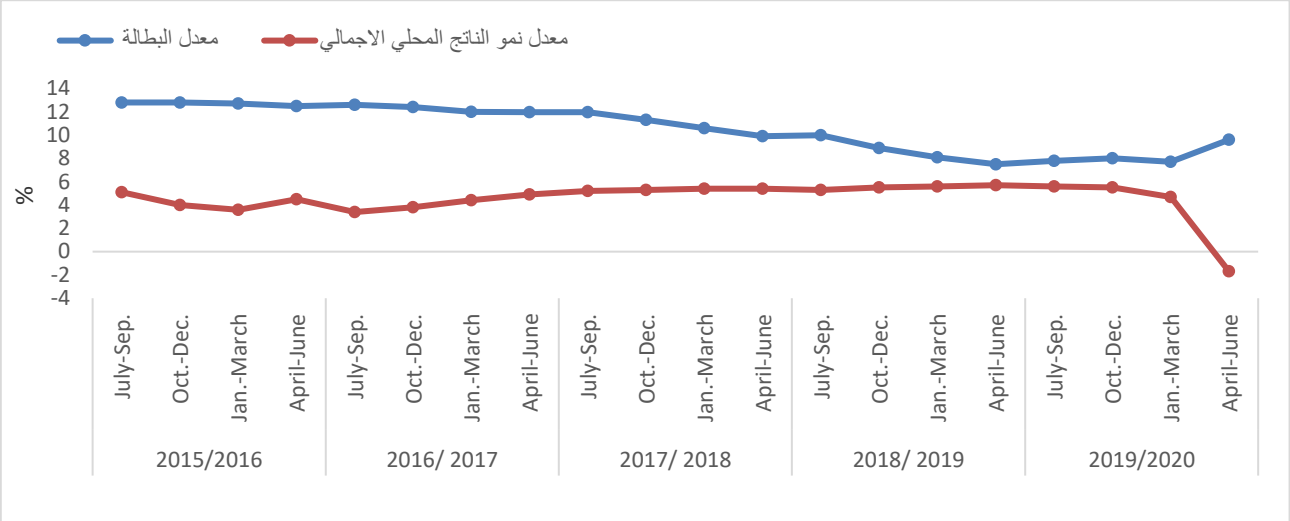

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، يوليو. وأيضًا: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي. أعداد مختلفة.

شكل (2- 6): بعض مؤشرات جودة العمل للمشتغلين خلال عامي 2016/2015، 2019/2018

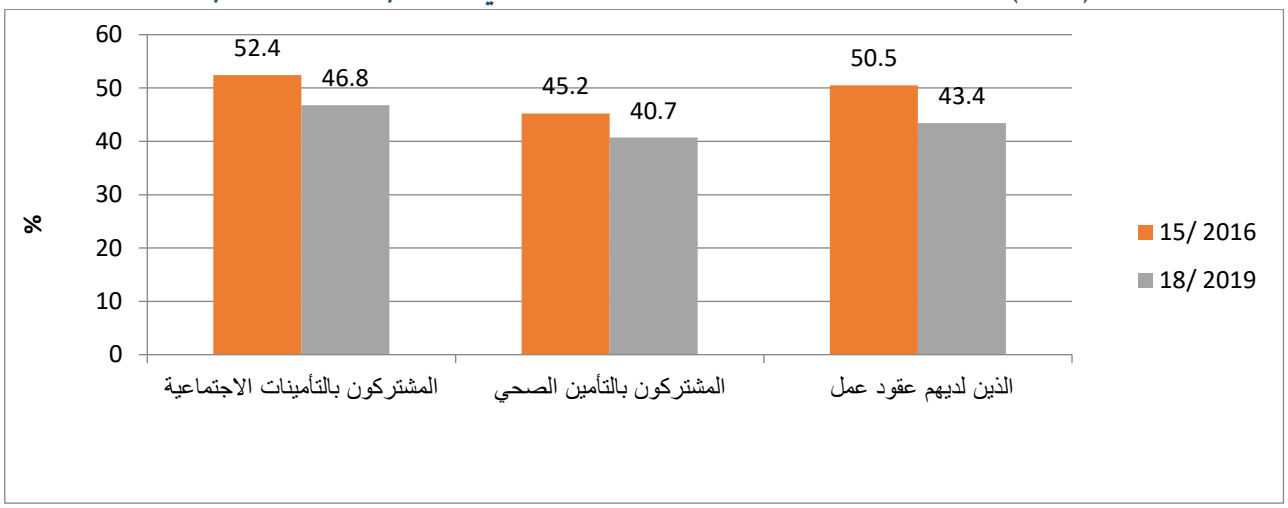

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة. أعداد مختلفة.

1.2 مؤشرات المعاملات الخارجية

حقق ميزان المدفوعات قبل ظهور جائحة "كوفيد- 19" خلال النصف الأول من العام المالي 2020/2019 فائضًا كليًا، بلغ حوالي 410 مليون دولار مقابل عجزًا إجماليًا بلغ نحو 1.8 مليار دولار خلال الفترة المناظرة في العام السابق (البنك المركزي المصري. 2020). وجاء هذا الفائض نتيجة تراجع

13 وفقًا لاستبيان ضم 800 مدير تنفيذي لشركات في 8 دول أجرته شركة (MC kinsey& Company) في يونيو 2020، أن الجائحة قد أدت لفقدان ملايين الوظائف، وولدت في ذات الوقت ملايين من الفرص المختلفة عن تلك التي فُقدت. كما غيرت الجائحة من أنماط سلوك المستهلكين، وبالتالي اضطرت الشركات لتغيير أنماط عملها، وتضاعف الاتجاه نحو الميكنة والتكنولوجيا وتحليل البيانات، الذي يتطلب مستويات تعليمية ومهارية مرتفعة.

عجز حساب المعاملات الجارية بمعدل 13.0% ليسجل نحو 4.6 مليار دولار مقابل نحو 5.3 مليار دولار خلال الفترة المناظرة في العام السابق، وفي ذات الوقت حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 5.2 مليار دولار (مقابل نحو3.1 مليار دولار خلال الفترة المناظرة في العام السابق). ويمكن تفسير هذا التراجع الذي شهده عجز حساب المعاملات الجارية إلى ما يلي:

- تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي، ليسجل نحو 18 مليار دولار، وذلك محصلة لزيادة الصادرات السلعية غير البترولية إلى حوالي 9.2 مليار، وتراجع طفيف في الواردات السلعية غير البترولية لتبلغ نحو 27.2 مليار دولار.
- ارتفاع التحويلات الجارية، حيث وصلت إلى حوالي 13.6 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بمعدل 13.5%.

أما بالنسبة لحساب المعاملات الرأسمالية، فتمثلت أهم التغيرات التي شهدها في ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 5 مليار دولار، بينما بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية نحو 274 مليون دولار.

ثم انعكس تأثير جائحة "كوفيد- 19" على أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الثاني من العام المالي 2020/2019؛ حيث أسفرت معاملات الميزان خلال تلك الفترة عن عجز كلي بلغ حوالي 9 مليار دولار. ويرجع هذا العجز إلى:

- تراجع فائض الميزان الخدمي بمقدار النصف، ليصل إلى نحو 2.7 مليار دولار نتيجة الهبوط الحاد في الإيرادات السياحية مع تعليق الطيران عالميًا ومحليًا، وتشديد إجراءات السفر.
- تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 38% ليسجل نحو 2.5 مليار دولار، نتيجة التراجع الشديد في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وارتفاع درجة عدم اليقين بشأن مدة استمرار الأزمة ومداها وتوزيعها الجغرافي. وقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من قطاع البترول والقطاعات الأخرى غير البترولية.
- تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية، لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 7.6 مليار دولار، نظرًا لما سببته الأزمة من خروج حاد لتدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، ومنها السوق المصري.

أما عن المحصلة النهائية لتداعيات الأزمة على ميزان المدفوعات خلال العام المالي 2020/2019 بأكمله، فقد حقق الميزان عجزًا كليًا بلغ حوالي 8.6 مليار دولار، وهو ما يمثل 84 ضعف العجز الكلي في العام السابق، ويرجع هذا العجز بصفة رئيسة إلى تراجع فائض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية، وزيادة عجز حساب المعاملات الجارية. وذلك على النحو التالي:

حقق حساب المعاملات الجارية عجزًا بلغ نحو 11.2 مليار دولار، بمعدل زيادة 3% عن مثيله في العام السابق، وذلك بسبب تراجع فائض الميزان الخدمي بنحو 31.2% نتيجة الانخفاض الكبير في الإيرادات السياحية جراء الأزمة بنحو 73%، لتسجل 2.7 مليار دولار فقط مقابل 9.9 مليار دولار في العام السابق. وكذلك بسبب ارتفاع عجز ميزان الاستثمار نتيجة ارتفاع الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي. وقد حدّ من ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية كل من تحسن العجز في الميزان التجاري الذي تراجع بنحو 5% ليسجل 36 مليار دولار، بسبب ارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير البترولية، وتراجع قيمة الواردات غير البترولية، وارتفاع التحويلات الجارية بنحو 10%، لتسجل نحو 27.7 مليار دولار لاستمرار ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج منذ تحرير سعر الصرف في عام 2016 رغم اضطراب الاقتصاد العالمي بفعل الأزمة.

- تراجع صافي فائض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بمقدار النصف تقريبًا، ليسجل حوالي 5.4 مليار دولار، وذلك بسبب تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 7.3 مليار دولار، مقابل تدفق للداخل بلغ نحو 4.2 مليار دولار، وكذلك

بسبب تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 9.5%، ليبلغ نحو 7.5 مليار دولار.

بمقارنة العجز الكلي الفعلي لميزان المدفوعات بتوقعات صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2020، يتضح تقارب النتائج الفعلية لأداء ميزان المدفوعات مع توقعات صندوق النقد الدولي من تدهور الميزان نتيجة خروج الاستثمارات المالية، وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضعف الإيرادات السياحية مما يؤدي إلى وجود فجوة تمويل خارجية تُقدر بنحو 9.2 مليار دولار في عام 2020/2019، وبحوالي 4.5 مليار دولار في العام المالي القادم 2021/2020 (International Monetary Fund. 2020)

يوضح تطور أداء ميزان المدفوعات أن تحقيق الفائض في الميزان قد ارتبط بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والقروض، وأن ارتفاع التدفقات الاستثمارية في الأوراق المالية يرجع للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة على أذون الخزانة المصرية الذي يعد مرتفعًا، خاصة إذا ما قورن بمعدل العائد علي الودائع الدولارية، وفي ذات الوقت الاستفادة من انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار، وبالطبع هي استثمارات غير مستدامة ومرتفعة التأثر لأي تغيرات وأزمات محلية أو خارجية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر مستدام لتمويل التنمية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2019). من جانب آخر، لا يزال تحسن أداء الصادرات غير البترولية متواضعًا، ولا يعكس الاستفادة المنشودة من تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه(World Bank. 2019) . الأمر الذي يؤكد أنه مازال هناك فرصة لإحداث طفرة كبيرة في الصادرات المصرية غير البترولية، في حالة تبني السياسات المناسبة لزيادة تنافسيتها، وفي مقدمتها زيادة مرونة هيكل الإنتاج، وتحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات الإنتاجية التي تنخفض تنافسيتها أمام قطاعات أخرى مثل قطاع العقارات، وسوق المال، والودائع البنكية.

بالنسبة للاحتياطي من النقد الأجنبي، فقد أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى ارتفاع هذا الاحتياطي من نحو 18 مليار دولار في نهاية العام المالي 2016/2015 إلى حوالي 44 مليار دولار في نهاية عام 2019/2018، ثم تراجع بمعدل 16%، ليسجل نحو 37 مليار دولار تقريبًا في نهاية عام 2020/2019 (شكل 2- 7). وقد اضطر البنك المركزي للسحب من الاحتياطي لسداد التزامات مصر الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية، ولضمان تغطية احتياجات السوق المصري من الواردات الاستراتيجية، وكذلك لتغطية تراجع الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية الأجنبية داخل آلية المستثمرين الأجانب، مما أسفر عن تراجع صافي الاحتياطي بنحو 16% خلال الربع الرابع من العام المالي 2020/2019 عما كان عليه في الربع الثالث من هذا العام (البنك المركزي المصري. 2020).

تُعد تحويلات العاملين بالخارج أهم مصدر للنقد الأجنبي، يليها صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت تحويلات العاملين بالخارج تحسنًا كبيرًا مع تحرير سعر الصرف كما سبق الذكر، وظلت المصدر الوحيد الذي شهد تزايدًا بالتزامن مع أزمة "كوفيد- 19"، وهو الأمر الذي قد يرجع لارتفاع عدم اليقين في أوضاع الدول التي تُعد مركزًا للعمالة المصرية بالخارج، مما دفع العاملين بالخارج إلى تحويل أي مدخرات لديهم إلى مصر (شكل 2- 8). وقد ساعد استقرار مصادر مصر من النقد الأجنبي، خاصة تحويلات العاملين بالخارج على استقرار قيمة الجنيه مقابل الدولار، رغم أنه في بداية الأزمة قد شهدت قيمة الجنيه تراجعًا طفيفًا أمام الدولار (15.8 جنيهاً للدولار) خلال الربع الرابع من العام المالي 2020/2019، وهو ما يمثل تراجعًا بنحو 1% عن قيمته في الربع السابق، إلا أن هذا التراجع يعد بمثابة ارتفاعًا في سعر الصرف أمام الدولار بنحو 7% عن قيمته في الربع المناظر من العام السابق.

كما ساهمت التدفقات النقدية التي حصلت عليها مصر في الحد من التراجع الشديد في الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل الأزمة، فقد حصلت على نحو 2.7 مليار دولار من صندوق النقد الدولي تحت مظلة آلية التمويل السريع (RFI) في مايو 2020، ثم تمويل آخر بقيمة 5.2 مليار دولار تحت مظلة (Stand By Arrangement SBA) في يونيو من

ذات العام، بالإضافة إلى تمويل من بنك الصادرات والواردات الأفريقي بلغ حوالي 3.9 مليار دولار. ويتوقع أن تشهد مصادر النقد الأجنبي تحسنًا تدريجيًا مع العودة التدريجية للأنشطة المختلفة عالميًا ومحليًا.

شكل (2-7): صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي وسعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة (2020/2019 -2016/2015)

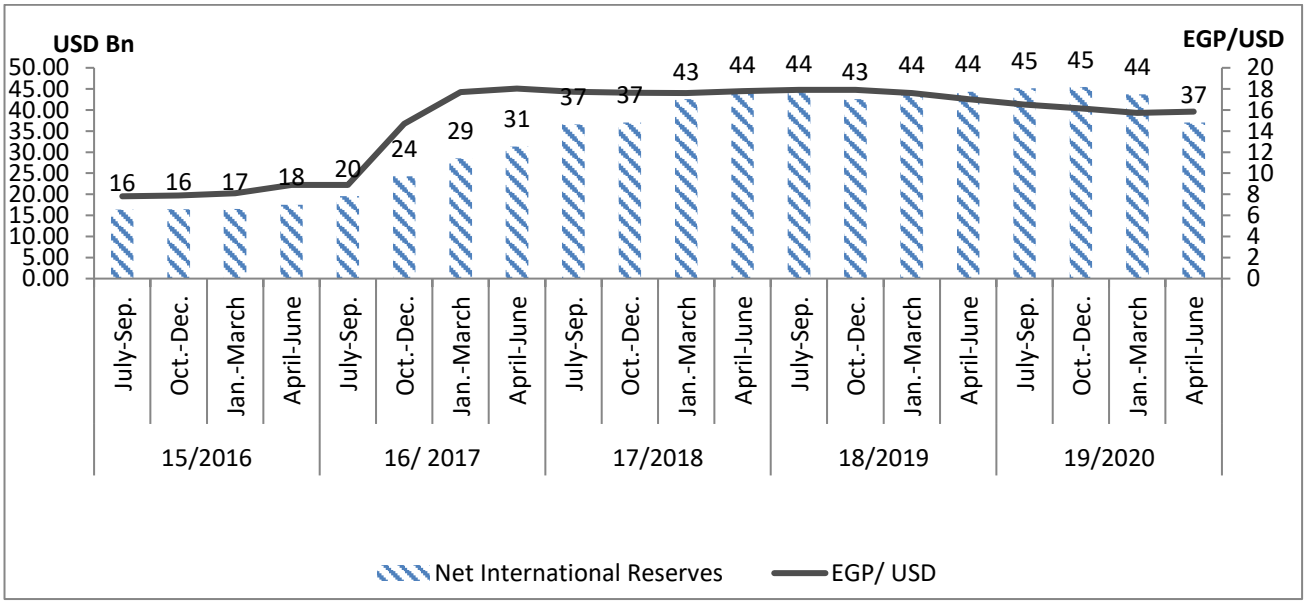

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة

شكل (2-8): مصادر النقد الأجنبي خلال الفترة (2020/2019 -2015/2014)

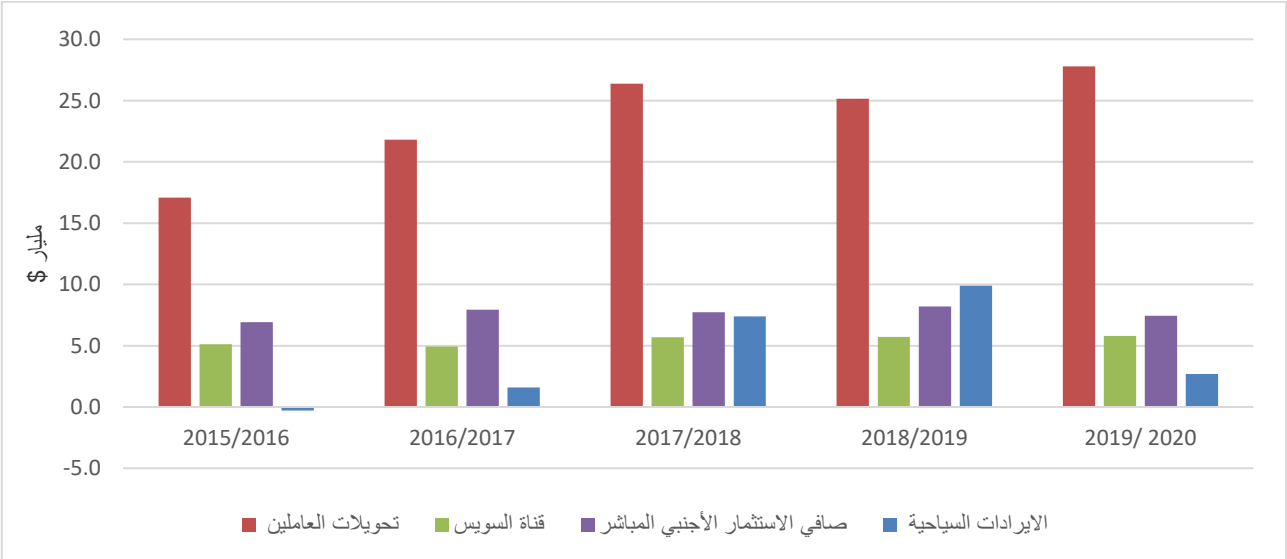

المصدر: حسبت اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري (2020)، النشرة الشهرية، أكتوبر.

2. استجابة السياسات الاقتصادية لتداعيات جائحة كوفيد- 19"

فرضت جائحة "كوفيد– 19" على كافة الدول – سواء متقدمة أو نامية– تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، الأمر الذي دفع العديد من المنظمات الدولية لتقديم حزم تحفيزية لدعم جهود أعضاؤها في الحد من انتشار الجائحة ومواجهة تداعياتها من جانب.[14] ومن جانب آخر دفعت الجائحة كافة الدول إلى تبني سياسات عاجلة سواء لمواجهة الأزمة الصحية، أو لمواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، أو الاثنين معًا. وتنوعت السياسات الاقتصادية ما بين سياسات مالية تحفيزية، وأخرى نقدية توسعية (IMF. 2020).

تضمنت السياسات المالية توسيع الإنفاق على الصحة، والبحوث الخاصة بالفيروس، وشراء مستلزمات الوقاية، وتجهيزات المستشفيات، وكذلك تأجيل المدفوعات الضريبية المستحقة على الأفراد والشركات، ودعم وتيسيرات تمويلية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم حزم لمساندة القطاعات المتضررة نتيجة الأزمة مثل السياحة، وذلك من خلال توفير السيولة لها، وتحمل الدولة للأجور أو لنسبة منها لتحفيز الشركات على الاحتفاظ بالعمالة، وتأجيل الإيجارات ورسوم المرافق للمنازل والشركات الصغيرة، وتقديم إعانات بطالة عاجلة، ودعم مادي مباشر للفئات ذات الدخول المتدنية.

بينما تضمنت السياسات النقدية تخفيض أسعار الفائدة وضمانات القروض للبنوك، وتوسع البنوك المركزية في شراء السندات السيادية.

مع بداية ظهور الجائحة وانتشارها في مصر خلال مارس 2020، بادرت الدولة باتباع سياسات استباقية للحد من تراجع النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة، حيث ركزت هذه السياسات على دعم الاقتصاد المصري من خلال مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية، بالإضافة إلى إجراءات لدعم ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة. ويتم في الجزء التالي عرض لهذه السياسات والإجراءات.

2.1 السياسة المالية

أسفر برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016– 2018) عن تحسن مؤشرات الأداء المالي، وتحديدًا تراجع نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من حوالي 12.5% في عام 2016/2015 إلى نحو 8.1% في عام 2019/2018، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تخفيض الإنفاق على كل من الدعم والأجور. وكانت الحكومة تستهدف خفض نسبة العجز الكلي إلى نحو 7.2% في موازنة عام 2020/2019، ثم إلى حوالي 6.2% في مشروع موازنة عام 2021/2020 (شكل 2– 9).

شكل (2– 9): نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015 – 2021/2020)

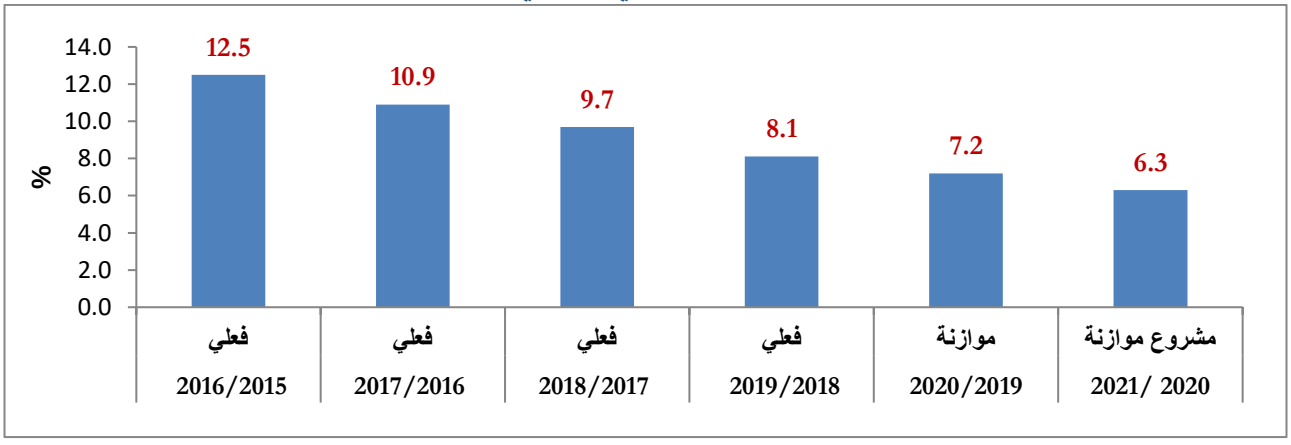

المصدر: وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. أعداد مختلفة.

14 من هذه المنظمات الدولية: صندوق النقد الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة العشرين وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن التراجع المستهدف في عجز الموازنة العامة للدولة سواء في موازنة 2020/2019 أو مشروع موازنة عام 2021/2020، تم استهدافه على أساس توقعات بزيادة الإيرادات العامة – التي تمثل الإيرادات الضريبية 75% منها– بنسبة 20%، 14% على التوالي، في مقابل زيادة المصروفات بنحو 15%، 9% فقط، وهو الأمر الذي أصبح مستبعدًا بعد الجائحة.

وفي مواجهة جائحة "كوفيد– 19" أعلنت الدولة تخصيص حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه، بما يمثل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2019/2018، وذلك للإنفاق على العديد من الإجراءات الداعمة للنشاط الاقتصادي والقطاعات المتضررة من الأزمة، حيث تم إنفاق الحزمة على (وزارة المالية. 2020):

- زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية من خلال اعتماد إضافي بنحو 4 مليار جنيه لوزارة الصحة للتجهيزات، ورفع كفاءة المستشفيات، واعتماد إضافي آخر بحوالي 200 مليون جنيه لمشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة بخطة وزارة الصحة، وتخصيص 2.25 مليار جنيه لتمويل زيادة بدل المهن الطبية بنسبة 75%، ورفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومستشفيات جامعة الأزهر التي تُصرف حاليًا بما يتراوح بين 400 إلى 700 جنيه، لتصبح 2200 جنيه شهريًا.
- تخصيص منحة شهرية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة 3 شهور، تم تجديدها إلى نهاية عام 2020 لنحو 1.6 مليون عامل غير منتظم.

إلى جانب الحزمة التحفيزية السابقة، قامت وزارة المالية بتقديم تيسيرات ضريبية متنوعة بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة، ومنها:

- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 شهور، والسماح بالتقسيط عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 شهور.
- إلغاء رسوم المنظومة الإلكترونية للممولين من الأشخاص الطبيعيين هذا العام.
- رفع الحجوزات الإدارية عن كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم.
- إعفاء الأجانب من ضرائب الأرباح الرأسمالية، وتأجيلها للمقيمين حتى بداية عام 2022.
- تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2019 لكل الشركات العاملة في القطاعات المتضررة، وهي: الطيران، والسياحة، والصناعة، والتصدير.
- تأجيل الضرائب المستحقة على القطاعات المتضررة بدون فوائد أو غرامات تأخير.
- مد وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين.
- صرف منحة 500 جنيه لنحو 12 ألف نسمة بالقري الأكثر احتياجًا بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط.
- توفير المواد الغذائية وبعض الأدوات الوقائية للأسر الأكثر احتياجًا بمحافظات الوجه القبلي، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني.
- صرف إعانات الطوارئ للعاملين من قطاع السياحة والبالغ عددهم 201 ألف عامل يعملون في 3237 منشأة سياحية.
- تمويل مبادرة لتحفيز الاستهلاك وتشجيع المنتج المحلي، والتي أطلقتها الحكومة في يوليو 2020 بهدف تشجيع المواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية على شراء المنتج المحلي، خاصة السلع الاستهلاكية. كما تتضمن المبادرة منح اصحاب بطاقات التموين خصمًا إضافيًا في حدود 10% تتحمله الموازنة العامة للدولة.

بدون شك، ما اتخذ من إجراءات مالية لدعم النشاط الاقتصادي وحماية الفئات المتضررة من جراء الجائحة، تعد إجراءات مهمة فرضتها الجائحة، ولكن ترتب عليها ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 7.9% في العام المالي 2020/2019 مقارنًة بمستهدف نحو 7.2%، أي حدث ارتفاع في نسبة عجز الموازنة بنحو 9% تقريبًا، ولكن في ذات الوقت يمثل هذا العجز تراجعًا طفيفًا بنسبة

2.6% عن مثيله في العام المالي السابق. ويفسر ذلك تحسن مؤشرات المالية العامة خلال النصف الأول من العام المالي 2020/2019 قبل أن تبدأ تداعيات الأزمة تلقي بظلالها على الاقتصاد المصري.

لقد انعكست تداعيات الجائحة على بعض بنود الموازنة العامة للدولة في عام 2020/2019 على النحو التالي:

- زيادة المصروفات العامة بنسبة 5% عن مثيلتها في العام السابق؛ حيث شهدت الفوائد (40% من المصروفات العامة) زيادة بنسبة 7% أغلبها فوائد خارجية. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على المزايا الاجتماعية إلا أن الإنفاق على الدعم تراجع بنحو 20%، ليبلغ حوالي 229 مليار جنيه. ومن المؤكد أن استمرار الأزمة يمثل مزيدًا من الضغوط على المصروفات العامة للدولة، خاصة وأن حوالي 76% منها بنودًا إلزامية، تضم الأجور (20%)، والفوائد (40%)، والدعم (16%).
- تراجع الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات، التي تمثل نحو 45% من إجمالي الإيرادات الضريبية بمعدل 6% عن مثيلتها في العام السابق، نتيجة تراجع مستويات الطلب، وبطء معدل نمو التجارة. وكذلك تراجع الإيرادات الجمركية بنحو 22%، نظرًا لتوقف أو تعثر حركة التجارة الدولية. وقد خفض من تأثير هذا التراجع، تواضع نصيب الإيرادات الجمركية من إجمالي الإيرادات الضريبية، الذي لم يتجاوز 4%. وفي المقابل، زادت الإيرادات من الضرائب على الدخول، التي تمثل نحو 39% من إجمالي الإيرادات الضريبية، بنحو 15% عن مثيلتها في العام السابق، حيث امتصت هذه الزيادة تراجع كل من إيرادات ضرائب السلع والخدمات، والإيرادات الجمركية، مما أدي لثبات نسبي في الإيرادات الضريبية، لتبلغ حوالي 739 مليار جنيه، بزيادة نحو 0.5% عن مثيلتها في العام السابق. وأيضًا زادت الإيرادات غير الضريبية، التي تمثل نحو 28% من الإيرادات العامة، وذلك بمعدل 35% عن مثيلتها في العام السابق، وأغلبها إيرادات استثنائية نتيجة لأرباح الأسهم من الشركات العامة والهيئات الاقتصادية، أو متحصلات إيرادات رأسمالية متنوعة كالأراضي. والمحصلة النهائية لتغيرات الإيرادات الضريبية وغير الضريبية هي زيادة الإيرادات العامة بنحو 4% عن مثيلتها في العام السابق، وذلك بسبب زيادة الإيرادات غير الضريبية.

ومما لا شك فيه، أن حدوث موجات جديدة من الجائحة، وما قد يصاحبها من توقف كلي أو جزئي للعديد من الأنشطة الاقتصادية، سيؤدي حتمًا إلى ارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، علاوة على التحديات المزمنة التي تواجه السياسة المالية في مصر قبل الأزمة، مثل: ضيق الحيز المالي للموازنة، وضعف كفاءة الإنفاق العام، وعدم تضمين كافة الجهات والمؤسسات داخل الموازنة العامة للدولة، وضعف الإنفاق على التعليم والصحة والبحث والتطوير (هبه الباز. 2016).

على الرغم من الانخفاض الذي شهده العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن إجمالي الدين الحكومي (الداخلي والخارجي) قد تضاعف من نحو 2274 مليار جنيه في يونيو 2015 إلى حوالي 4802 مليار جنيه في يونيو 2019، وارتفع بمعدل 6% خلال عام الجائحة، ووصل إلى نحو 5094 مليار جنيه، بنسبة 87.5% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينعكس بدون شك على ارتفاع قيمة خدمة الدين أيضًا، وهو ما يمثل تحديًا رئيسًا (وزارة المالية. يناير 2021). أن قرار الدين قرار فني في الأساس، وهو معقد، ويترتب عليه العديد من المخاطر في الآجال المختلفة (قصير- متوسط- طويل)، وينبغي أن تكون التزامات الدين بأقل تكلفة ممكنة. ومن المتوقع تعميق مخاطر المديونية مع زيادة الاقتراض لمجابهة تداعيات الجائحة، حيث من المحتمل أن يمتص الدين العام أي زيادة في عوائد الدولة سواء الصادرات أو تحويلات العاملين بالخارج، أو الاحتياطيات من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى استنزاف المدخرات المحلية، خاصة إذا كانت الاستدانة لتمويل إنفاقًا جاريًا أو لتمويل عجز الموازنة العامة، أو حتى لتمويل إنفاقًا رأسماليًا لا يحقق عائدًا مجزيًا. ولكن على الرغم من ذلك، قد حدث انخفاض في تكلفة الاقتراض نتيجة تخفيض أسعار الفائدة في الدول المتقدمة، حتى قاربت للصفر كأحد الإجراءات

المحفزة للسياسة النقدية أثناء الجائحة (المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي. 2021).

أن تخفيض معدل نمو الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، وكذلك الدعم السلعي الذي يستفيد منه محدودو الدخل، وتخفيض معدلات التوظيف الحكومي لمواجهة أعباء الدين العام، يؤدي إلى تراجع دور السياسة المالية في علاج العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، مما قد يساهم في ارتفاع نسب الفقر، لأن زيادة أعباء الدين يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والموازنة العامة للدولة، حيث يوجه مزيد من الإيرادات العامة لتمويل هذه الأعباء بدلًا من الإنفاق على الاستثمار والدعم والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي. كذلك يترتب على ضغوط إعادة هيكلة الديون، تقلص قدرة الدولة المدينة على وضع خططها المستقبلية لتحقيق التنمية المستهدفة، وكذلك تقلص حريتها في وضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

2. 2 السياسة النقدية

قام البنك المركزي المصري في منتصف مارس 2020 – مع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة – بخفض أسعار الفائدة ب 300 نقطة أساس، لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25%، 10.25%، 9.75% على التوالي. ثم قام البنك في 24 سبتمبر 2020 بإجراء تخفيض آخر بواقع 50 نقطة، ليصبح معدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم 8.75%، 9.75%، 9.25% على التوالي (شكل 2- 10).

لقد ساعد على اتخاذ هذا الإجراء تراجع معدل التضخم السنوي، الذي بلغ نحو 3.4% خلال شهر سبتمبر 2020، وهو ثاني أدنى معدل بعد معدل التضخم في أكتوبر 2006 (2.4%) منذ ما يقرب من أربعة عشر عامًا.[15] وللحد من ارتفاع السيولة والتضخم، قام بنكي مصر والأهلي بإصدار شهادتي "أبن مصر"، و"الشهادة البلاتينية" بعائد سنوي 15%. لكن على الرغم من ارتفاع المعدل السنوي للتضخم لنحو 4.5% خلال شهر أكتوبر 2020، إلا أنه ما زال في الحدود التي تعكس احتواء الضغوط التضخمية وفقًا للجنة السياسة النقدية (البنك المركزي المصري. 2020). لذا فقد قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة للمرة الثالثة في 12 نوفمبر 2020 بواقع 50 نقطة مئوية، ليصبح معدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى 8.25%، 9.25%، 8.75% على التوالي. وبالتالي يصبح إجمالي التخفيض منذ بداية عام 2020 نحو 400 نقطة مئوية.

بخلاف تخفيض سعر الفائدة، قدم البنك المركزي مجموعة من الإجراءات لمساندة الأنشطة الاقتصادية في مواجهة الأزمة، ومنها:

- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6 شهور، وإسقاط استحقاقات قدرها 10 مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين.
- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.
- مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين.
- خفض أسعار الفائدة على المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى 8% بدلًا من 10%، وتضم هذه المبادرات: 100 مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة، ونحو 50 مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل.
- إتاحة 50 مليار جنيها لتمويل الإسكان لمتوسطي الدخل من خلال البنوك.

15 تجدر الإشارة إلى تعدد أسباب تراجع معدل التضخم منذ سبتمبر 2019، ومنها أسباب ترتبط بالمنهجية، حيث تم تغيير سنة الأساس إلى 2016، وتحديث الأوزان النسبية من نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017، بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار السلع الغذائية، خاصة مع توافر المعروض بعد تراجع الصادرات نسبيًا نتيجة للجائحة.

- برنامج لإسقاط المديونية على المزارعين، وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر 2020.
- إتاحة 50 مليار تمويل بفائدة 8% لشركات السياحة وبفترات سماح 6 شهور، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها أثناء الجائحة.
- إلغاء القائمة السوداء للشركات، والقائمة السلبية للأفراد، ورفع حظر التعامل عن العملاء غير المنتظمين في سداد القروض، إذا قاموا بسداد أي نسبة من مديونياتهم.

شكل (2- 10) سعر الفائدة ومعدل التضخم خلال الفترة (يونيو 2016- سبتمبر 2020)

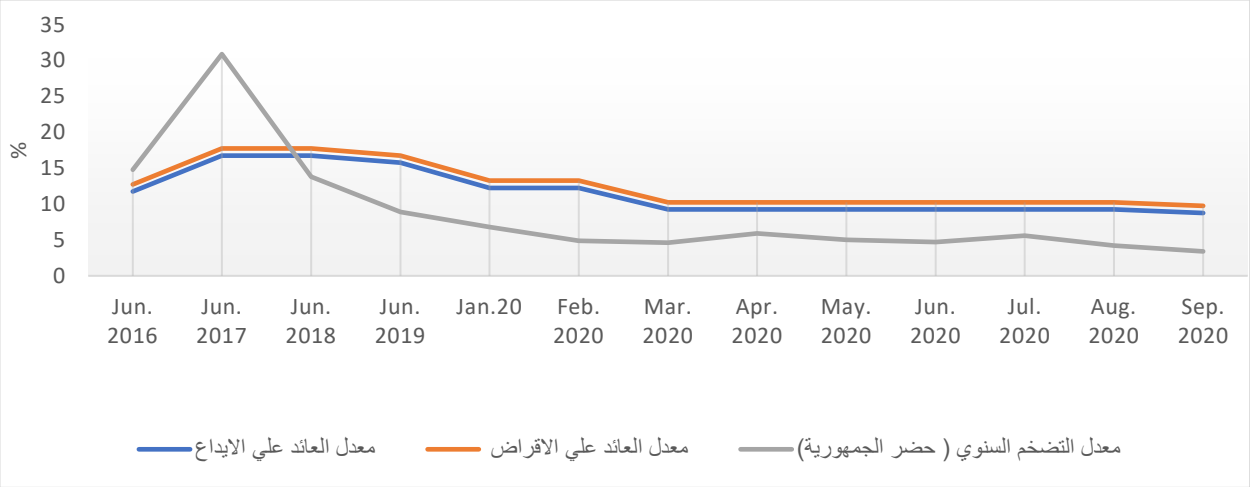

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. أعداد مختلفة. وأيضًا: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين. أعداد مختلفة.

على الرغم من أن انخفاض سعر الفائدة والتسهيلات الائتمانية الواسعة يُفترض أن يؤدي إلى زيادة قدرة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، إلا أنه مازال نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المحلي أقل من مستوياته قبل عام 2011، ويستأثر القطاع الحكومي بأكثر من ثلثي الائتمان المحلي، الذي ارتفع إلى حوالي 70% في يونيو 2020 من جراء الجائحة، وما ترتب عليها من انخفاض في الاستثمار الخاص، وبالتالي في الائتمان، وفي ذات الوقت زيادة حاجة الحكومة لمزيد من التمويل لضخه في مواجهة الجائحة. كذلك تجدر الإشارة إلى تزايد الائتمان المحلي للقطاع العائلي؛ حيث ارتفع نصيبه من إجمالي الائتمان المحلي على نحو قد يشير إلى تغير نمط إنفاق واستهلاك القطاع العائلي (شكل 2-11).

هناك حاجة لإجراء تقييمًا موضوعيًا لرصد مدى استفادة القطاع الخاص، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات من المبادرات المتعددة التي طرحها البنك المركزي قبل ومع بداية الجائحة، وهو الأمر الذي قيده توافر بيانات تفصيلية عن الإنفاق من هذه المبادرات وفقًا لطبيعة المنشآت المستفيدة من حيث النشاط الاقتصادي والحجم والإقليم الجغرافي.

وفي سياق تعزيز توجه الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي، قام البنك المركزي أثناء الجائحة باتخاذ إجراءات عديدة للحد من التعاملات النقدية، وتيسير استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، ومنها:

- إلغاء الرسوم على التحويلات بالعملة المحلية لمدة ثلاثة شهور، وإعفاءها من كافة المصروفات والعمولات.
- إصدار المحافظ الإلكترونية والكروت مسبقة الدفع مجانًا لمدة 6 شهور.
- رفع الحد الأقصى للتعاملات النقدية من خلال الهواتف وكروت الدفع المقدمة.
- إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على نقط البيع والسحب من ماكينات الصرف الآلي والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 شهور.

شكل (2-11): النصيب النسبي للقطاعات المختلفة من الائتمان المحلي* خلال الفترة (يونيو 2017- يونيو 2020)

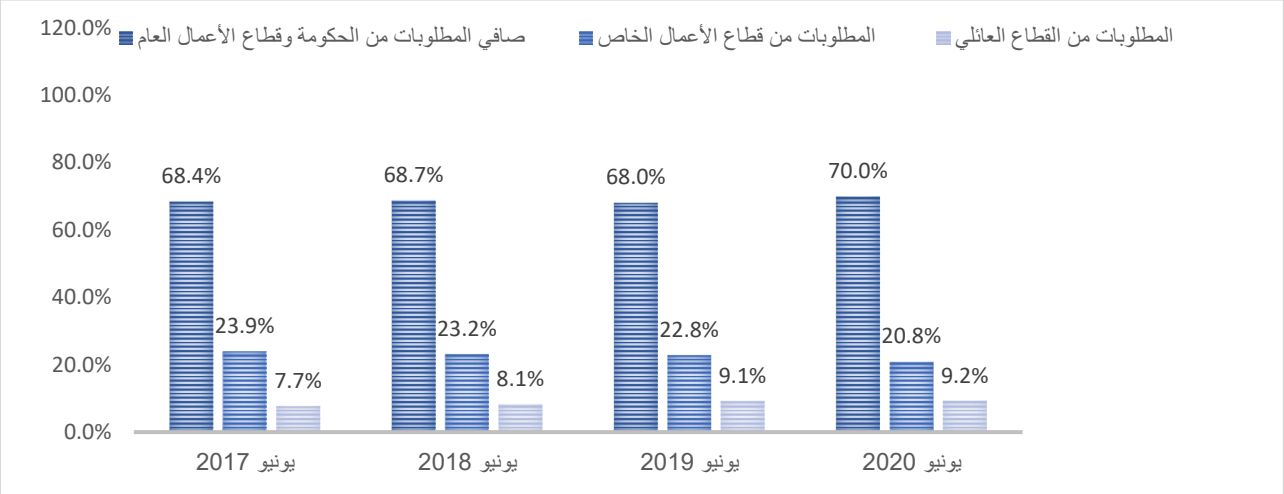

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية. أكتوبر.

*صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاعات المختلفة وتتضمن المطلوبات: الاستثمار في الأوراق المالية، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي.

من المؤكد أنه لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في دفع الاستثمار، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بدون أن يصاحبها إجراءات جادة لتحسين بيئة الأعمال، خاصةً وأن ضعف بيئة الأعمال في مصر لم يكن سببه الرئيس التمويل، لكن ضعف الأداء في باقي محاور بيئة الأعمال كما سبق تناوله بالتفصيل في الإصدار الأول من هذا التقرير لعام 2018.

3. بعض السياسات الاقتصادية المقترحة في ظل جائحة "كوفيد-19"

مازال عدم اليقين بشأن تطورات جائحة "كوفيد- 19" مستمرًا على مستوى العالم، خاصة مع ظهور سلالات جديدة من الفيروس، والتسابق العالمي للحصول على اللقاح، وبالتالي تظل هناك تحديات تفرضها الجائحة على المنظومة الصحية في مصر مع توالي الموجات من الجائحة، مما يستدعى استمرار تقديم كافة سبل الدعم للمنظومة الصحية بكافة عناصرها، وسرعة تدبير احتياجات مصر من اللقاح وتوزيعه بالشكل المناسب للسيطرة على الجائحة. كذلك من الضروري تبني الدولة لمنظومة صحية تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية بأعلى جودة وبأقل تكلفة، خاصة للفئات الفقيرة.

كذلك، يتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الجائحة بمثابة قيودًا إضافية على المستهدفات الاقتصادية الكلية لعام 2022/2021 التي وردت ببرنامج عمل الحكومة، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8%، ومعدل البطالة 8.4%، ونسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي 4.1% (مجلس الوزراء المصري. 2018)، مما يتطلب التعجيل بالانتقال من مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية إلى الإصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر شمولًا واحتواءً، والتي تتطلب الاعتماد الأكبر على القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، مما ينعكس في زيادة فرص النمو الشامل، والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة. وتعد المرحلة الثانية من الاصلاحات أكثر إلحاحًا، خاصة في ظل المنافسة الشرسة ما بين الدول للخروج من الأزمة والانطلاق بعدها نحو النمو الشامل، ومزيد من فرص العمل اللائق، وهو أمر ليس باليسير في ظل التغيرات والتعقيدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ويبرر أهمية سرعة الانتقال إلى المرحلة الثانية من الإصلاحات ثلاث اعتبارات جوهرية:

الاعتبار الأول: أنها ضرورة للحفاظ على المكتسبات التي تحققت على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية،

الاعتبار الثاني: أنها الضمانة لانعكاس الاستقرار الاقتصادي على تحسن مستويات المعيشة وجودة الحياة،

الاعتبار الثالث: تعظيم الاستفادة من الفرص التي أتاحتها جائحة "كوفيد- 19" سواء في فتح مجالات استثمارية جديدة أو في تعميق التصنيع المحلي، أو في دفع جهود التحول الرقمي في جميع المجالات، بما يستدعي معالجة العديد من التحديات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد المصري قبل بداية الجائحة، ومنها انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري، والفجوات في بيئة الأعمال، وتواضع مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية.

إن قدرة الاقتصاد على التعافي من التداعيات السلبية للجائحة، والانطلاق بعدها يتطلب التركيز على بعض القضايا، التي من أهمها:

- **توافر إطار واضح ومستقر للسياسات الاقتصادية الكلية** بأهداف استراتيجية تدفع محفزات الإنتاجية الكلية، يتم وضعه بمشاركة كافة أصحاب المصلحة، وبناءً على قاعدة بيانات محدثة دوريًا عن كافة المتغيرات. ويعد وجود هذا الإطار هو الضمانة لمزيد من الاتساق ما بين مختلف السياسات المالية والنقدية والسياسات القطاعية.
- **توسيع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية**، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع وجود دور واضح للدولة في تقديم الخدمات العامة المرقمنة بالجودة المطلوبة وبأسعار مناسبة للفئات منخفضة الدخل.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة**، وبين المناطق الجغرافية المختلفة، وكذلك تفعيل المشاركة المجتمعية في وضع استراتيجيات وخطط التنمية.
- **تنفيذ إصلاحات جذرية لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة** وتحسين الخدمات الحكومية، مما يساعد على تحسن بيئة الأعمال، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الحكومية، والجمارك، والضرائب، وتوسيع نطاق الشمول المالي.
- **زيادة الإنفاق العام على قطاعات تنمية رأس المال البشري**، خاصة قطاعي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى مجالات البحث والتطوير، باعتبارها أهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- **تبني استراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني** تضمن توافر العمالة المؤهلة وتوفير المقومات اللازمة لها، وفقًا لفرص العمل الجديدة، حتى تتمكن من التغلب على التحديات التي طالما حالت دون تحقيق ذلك، وإعادة النظر في السياسات المرتبطة بسوق العمل.
- **ضبط الأسواق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتطبيق قواعد الحوكمة** على كافة القطاعات والمؤسسات، مما ينعكس على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ودافعيتهم لاتخاذ قرار الاستثمار.
- **تطوير البنية التحتية والمرافق**، خاصة المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يرتبط بذلك من توسيع نطاق النفاذ إلى الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسريع وتيرة تحويل الطاقة إلى الطاقة النظيفة (World Economic Forum. 2020)
- **إطلاق إمكانات مصر التصديرية** من خلال القضاء على المعوقات التي تحد من قدرتها على تحقيق طفرات في قيمتها، وتنوع كبير في هيكلها، وذلك من خلال إجراءات عديدة منها:
  - زيادة مرونة هيكل الإنتاج، وزيادة جاذبية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي لم تعد ذات تنافسية أمام البورصة، والسوق العقاري، والودائع البنكية.
  - تعزيز التحسن في الخدمات اللوجيستية، واستمرار الإصلاحات الجمركية التي تستهدف تبسيط الإجراءات، وتخفيض الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير.
  - مراجعة منظومة النافذة الواحدة المطبقة بالجمارك، نظرًا للعديد من التحديات التي تعاني منها مثل: صعوبة تتبع الرسائل، وبطء وتأخر إجراءات التخليص، وعدم وجود

إطار زمني واضح ومعلن لخفض زمن الإفراج الجمركي (اتحاد الصناعات المصرية. 2020).

- **تفعيل مبادرات للاستفادة من المقومات التي تجعل مصر ممرًا تجاريًا رئيسًا** على مستوى العالم، ومركزًا دوليًا للإنتاج والتوزيع يخدم أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، من خلال تعزيز تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمار في كافة مجالات النقل (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2020).
- **تبني مفهومًا أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي**، من خلال توفير منظومة حماية اجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وللعمالة بالقطاع غير الرسمي، تكفل لهم الحياة الكريمة، خاصة في أوقات الأزمات، وهو ما يتطلب مراجعة قوانين العمل وما يرتبط بها من قوانين التأمين الصحي والاجتماعي، بحيث يتم تضمينها الأنماط الجديدة التي أبرزتها الأزمة، مثل "العمل عن بعد"، وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات للعاملين وأصحاب الأعمال، خاصة وأن هذه الأنماط لها مزايا من أهمها: توفير جزء من النفقات الرأسمالية، وكذلك النفقات التشغيلية التي تعد جزء من الأعباء المالية على المؤسسات.

ثانيًا: الأداء الاجتماعي

يتم رصد وتحليل مؤشرات الأداء الاجتماعي في مصر خلال عام 2020/2019 فيما يتعلق بتطورات الأوضاع السكانية، وأثر الزيادة السكانية على الاحتياجات من الخدمات الاجتماعية، ومؤشرات الفقر والعدالة الاجتماعية ومستوى معيشة المواطنين، والتغيرات التي حدثت في مستوى تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية.

1. الوضع السكاني

ارتفع عدد السكان في مصر بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 2.56% خلال الفترة بين آخر تعدادي للسكان (2006، 2017)، ليصل إلى 94.8 مليون نسمة في تعداد عام 2017 مقابل 72.6 مليون نسمة في عام 2006، بزيادة بين التعدادين تتعدى 22 مليون نسمة، وهو معدل نمو مرتفع مقارنةً بالفترة التعدادية السابقة (1996 – 2006)، والذي بلغ نحو 2.04% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018). وفي أحدث تقديرات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ حجم السكان في مصر 99.8 مليون نسمة في بداية عام 2020 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020).

وتمثل الزيادة السكانية أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً في ظل ضعف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان وارتفاع مستويات الفقر، حيث تمثل ضغطًا أكبر على الموارد المتاحة التي تصبح قاصرة عن تلبية الاحتياجات والخدمات المتزايدة للسكان، خاصة في عدم وجود زيادة مقابلة في الإنتاج.

وقد أعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سيناريوهين للتنبؤ بعدد السكان حتى عام 2052 (شكل 2– 12):
السيناريو الأول، يفترض ثبات معدلات الإنجاب الحالية عند 3.4 طفل لكل سيدة في سن الإنجاب، ووفقًا لهذا السيناريو يتوقع وصول عدد السكان في مصر إلى 191.3 مليون نسمة في عام 2052، أي زيادة عدد السكان بنحو 95.8 مليون نسمة خلال 35 عامًا (بين عامي 2017، 2052) بمتوسط 2.7 مليون نسمة في العام.

السيناريو الثاني، يفترض انخفاض معدلات الإنجاب عن المعدلات الحالية، وبالتالي يتوقع أن يصل عدد السكان إلى 153.7 مليون نسمة بحلول عام 2052، أي زيادة عدد السكان بنحو 58.2 مليون نسمة خلال 35 عامًا، مما يعني زيادة سنوية تُقدر في المتوسط بنحو 1.7 مليون نسمة.

وفي ظل غياب سياسات سكانية فعالة تحد من النمو المتزايد للسكان، فإن السيناريو الأول هو الأقرب للحدوث، في ضوء بقاء معدلات الإنجاب في مصر عند مستوى مرتفع لسنوات طويلة. وفي ضوء هذه التقديرات لعدد السكان، قام ذات التقرير للجهاز بتقدير أثر الزيادة السكانية المتوقعة على كل من الاحتياجات من الخدمات التعليمية والصحية. فقدر الزيادة في عدد طلاب التعليم قبل الجامعي حتى عام 2052 بنحو 18.1 مليون طالب وفقًا للسيناريو الأول، ونحو 3.5 مليون طالب وفقًا للسيناريو الثاني، مما يعني الحاجة إلى توفير 33

ألف مدرسة جديدة وفقًا للسيناريو الأول، ونحو 7 آلاف مدرسة جديدة وفقًا للسيناريو الثاني، ومن ثم الحاجة إلى توفير ما بين 852 ألف مدرس، 179 ألف مدرس وفقًا للسيناريوهين على الترتيب (جدول 2- 1). وهنا تتضح الفروق الواضحة بين السيناريوهين، حيث تصل الاحتياجات المطلوبة من المدارس والمدرسين وفقًا لسيناريو ثبات معدلات الإنجاب الحالية إلى ما بين أربعة إلى خمسة أضعاف نظيرتها في سيناريو انخفاض معدلات الإنجاب.

شكل (2- 12): الإسقاطات السكانية حتى عام 2052

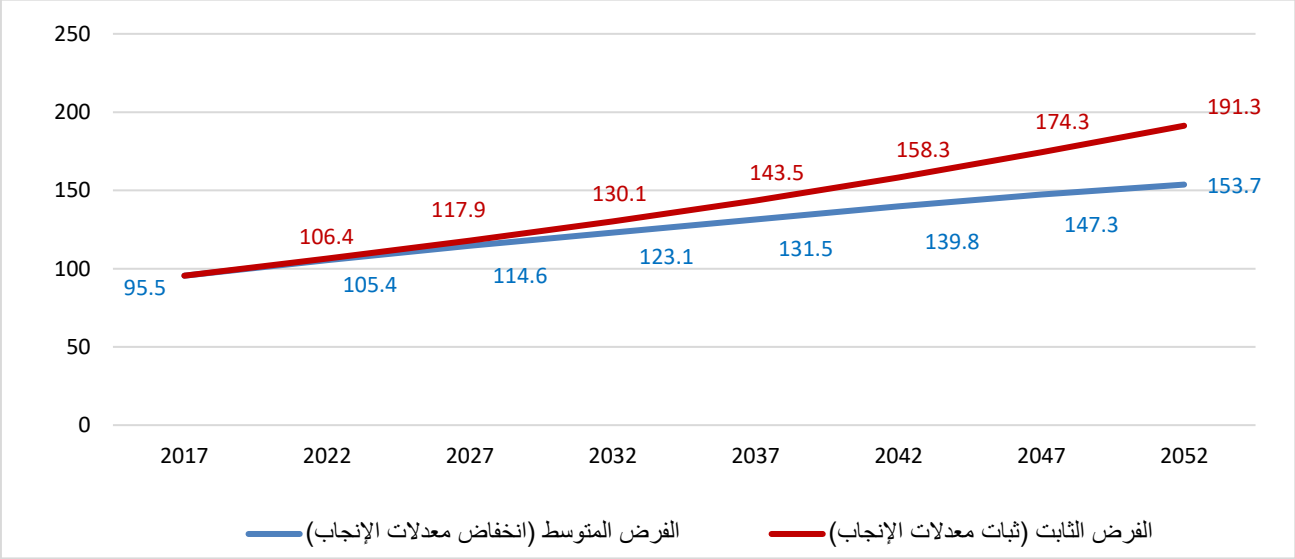

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. مجلة السكان: بحوث ودراسات. العدد 99. يناير.

جدول (2- 1): الاحتياجات من المدارس والمدرسين وفقًا لسيناريو تقديرات السكان حتى عام 2052

البيان	السيناريو الأول	السيناريو الثاني
الزيادة المتوقعة في إجمالي عدد طلاب مراحل التعليم قبل الجامعي (إبتدائي وإعدادي وثانوي)	18.1 مليون طالب	3.5 مليون طالب
عدد المدارس المطلوب توفيرها	33 ألف مدرسة	7 آلاف مدرسة
عدد المدرسين المطلوب توفيرهم	852 ألف مدرس	179 ألف مدرس

المصدر: تم حسابها وفقًا للبيانات المتوفرة في: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. مجلة السكان: بحوث ودراسات. العدد 99. يناير.

(*) سنة الأساس للتقدير هي عام 2017.

أما الأثر على الخدمات الصحية، فيؤثر ارتفاع عدد السكان بشكل مباشر على مستوى جودة وكفاءة الخدمات الصحية، نتيجة زيادة الطلب على هذه الخدمات، إن لم يقابل هذا الطلب المتزايد بزيادة في عدد وكفاءة المرافق الصحية، وجودة في الخدمات المقدمة للمواطنين. لذا، فإن النمو المتوقع في عدد السكان وفقًا للسيناريو الأول، يتطلب الحاجة إلى مضاعفة عدد الأطباء البشريين والمستشفيات في عام 2052، بالإضافة إلى توفير نحو 215 ألف من أعضاء هيئة التمريض، وبناء نحو 2000 مستشفى جديدة (جدول 2- 2).

جدول (2- 2): الاحتياجات من الأطباء والمستشفيات وفقًا لسيناريو تقديرات السكان حتى عام 2052

البيان	السيناريو الأول	السيناريو الثاني
عدد الأطباء المطلوب توفيرهم	129 ألف طبيب	79 ألف طبيب
عدد المستشفيات المطلوب توفيرها	2000 مستشفى	1000 مستشفى

المصدر: تم حسابها وفقًا للبيانات المتوفرة في: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. مجلة السكان: بحوث ودراسات. العدد 99. يناير.

(*) سنة الأساس للتقدير هي عام 2017.

على الرغم من أن النظريات المختلفة للتنمية تؤكد على أن النمو السكاني المرتفع لا يمثل مشكلة في حد ذاته، ولكنه يمثل مشكلة في ضوء عدم كفاية الموارد المطلوبة لتلبية احتياجات هذا النمو، ومن ثم أصبح الحد من التزايد الكبير في عدد السكان في مصر أمرًا حتميًا، يتطلب وجود سياسة سكانية واضحة تأخذ في الاعتبار التباين الجغرافي في مستوى الوعي المجتمعي والثقافة، وتسعى إلى استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، وحشد جهود كافة الأطراف في المجتمع للارتقاء بجودة ونوعية حياة المواطنين.

2. الفقر ومستوى المعيشة

لقد جاء تخفيض نسبة الفقر في مصر كأحد مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، كما جاء "القضاء على الفقر" الهدف الأول من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030.16 وقد شهدت نسبة الفقر في مصر تراجعًا للمرة الأولى منذ عام 1999 لتصل إلى نحو 29.7% في عام 2020/2019 مقابل 32.5% في عام 2018/2017، كما انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل إلى حوالي 4.5% في ذات العام مقابل 6.2% في عام 2018/2017 (شكل 2- 13).

ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن مؤشرات الفقر في عام 2020/2019 لم تأخذ في اعتبارها بعد تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على المستويات المعيشية للمواطنين. حيث يظهر الأثر المباشر للجائحة على وجه الخصوص في فقدان العديد من العاملين لدخولهم خلال فترة تطبيق إجراءات الغلق الكامل أو الجزئي للعديد من الأنشطة الخدمية بدءًا من منتصف شهر مارس 2020 كما سبق الذكر، علاوة على تقليص عدد العمالة وساعات العمل في العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية الأخرى، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة كما سبق الذكر.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية أن نسبة الانخفاض في الدخل من العمل عالميًا خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2020، من المرجح أن تصل إلى نحو 10.7% مقارنة بذات الفترة من عام 2019، والتي تعادل نحو 3.5 تريليون دولار أمريكي أي نحو 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لهذه الفترة من عام 2019، مع تفاوتات بين مجموعات الدول، وفقًا لمستوى الدخل

(International Labor Organization .September 2020)

أنظر ملحق (3)، (7).16

شكل (2- 13): نسبة الفقر في مصر خلال الفترة (2000/1999- 2020/2019)

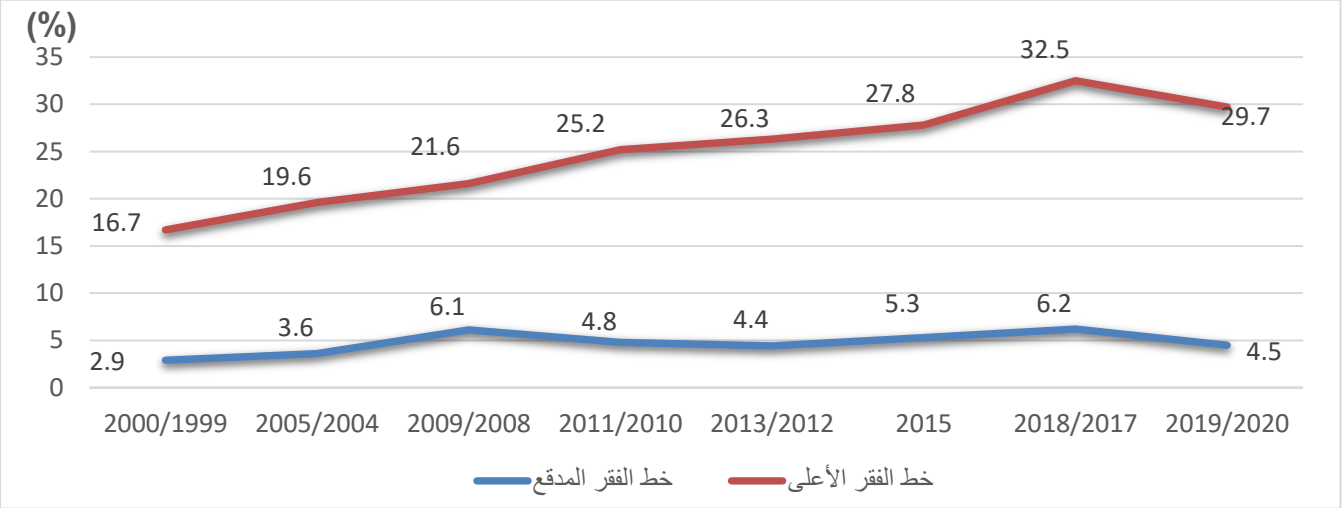

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقًا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، إصدارات مختلفة.

وبالنسبة لارتفاع معدل البطالة وفقًا للنوع، يُلاحظ أن الزيادة كانت أكبر بين الذكور، حيث ارتفع معدل بطالة الذكور من نحو 4.5% في الربع الأول من عام 2020 إلى حوالي 8.5% في الربع الثاني، في الوقت الذي تراجع فيه معدل بطالة الإناث من نحو 21.9% في الربع الأول من ذات العام إلى حوالي 16.2% في الربع الثاني، وهو ما قد يرجع إلى انخفاض حجم قوة العمل للإناث بصورة أكبر. أما نتائج الربع الثالث من عام 2020 فجاءت عكس التوقعات، حيث تراجع معدل البطالة بين الذكور ليسجل نحو 5.8%، وكذلك تراجع بين الإناث ليسجل حوالي 15.2% (شكل 2- 14). ويعكس هذا التراجع في معدل البطالة انحسار بعض تداعيات الجائحة خلال الربع الثالث من عام 2020 (يوليو – سبتمبر)، نتيجة التخفيف التدريجي للقيود على الأنشطة، مما ساعد في عودة الحياة إلى طبيعتها بشكل كبير.

وبهدف قياس أثر جائحة "كوفيد- 19" على الأسرة المصرية، قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء دراسة تستهدف استقصاء أثر الجائحة على دخل الأفراد والأسر ونمط استهلاكهم والحالة العملية، وذلك منذ بداية ظهور الجائحة وحتى نهاية مايو 2020، ومن نتائجها:

تأكيد جانب كبير من الأسر (62%) على تأثر حياتهم العملية بسبب الإجراءات الاحترازية، ومن بينهم 26% أقروا بترك أعمالهم، بينهم 46.7% من الذكور، وفئة الشباب الأكثر تأثراً بنسبة 67% (شكل 2- 15).

انخفاض دخل نسبة كبيرة من المشتغلين بالفعل من جراء الجائحة، يُقدر بنحو 73.5% مقابل عدم تأثر دخل نحو 25% فقط من المشتغلين (شكل 2- 16).

الأفراد في سن الشباب هم الأكثر تأثرًا بانخفاض دخولهم، بالإضافة إلى ذوي المستويات التعليمية الأدنى لعمل معظمهم بشكل غير منتظم في القطاع غير الرسمي، أو لحسابهم الخاص.

تخفيض ساعات/أيام العمل الخاصة لأكثر من نصف المشتغلين (55.7%)، مقابل 26.2% أقروا بترك أعمالهم، وكان الذكور أكثر تعرضًا للتعطل، ونحو 18% أصبحوا يعملون عملًا متقطعًا.

الشباب في الفئة العمرية الأقل (15- 24 سنة) لهم النصيب الأكبر في ترك عملهم بالكامل بنسبة 31.1%، مقابل نسبة 28.2% في الفئة العمرية الأكبر نسبيًا (25- 34 سنة).

ارتفاع مستوى وعى المواطن بخطورة الجائحة وتداعياتها الحياتية لدى 96.3% من الأسر المبحوثة.

نسبة قليلة من الأسر لا تتجاوز 5%، ترى تخفيض العمالة كإجراء احترازي هام في التعامل مع الجائحة.

شكل (2- 14): معدل البطالة وفقًا للنوع خلال الفترة (الربع الثاني 2019 – الربع الثالث 2020)

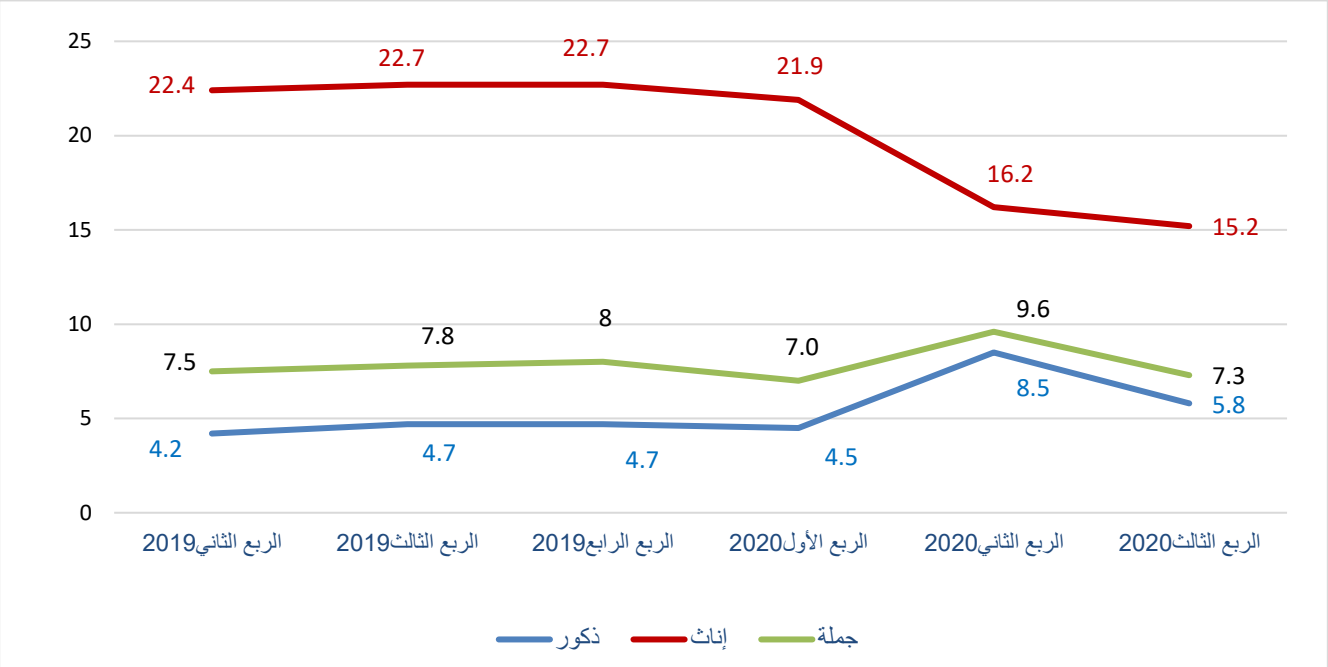

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أغسطس 2020. نتائج مسح القوة العاملة للربع الثاني (أبريل – يونيو) 2020.

شكل (2- 15): نسبة الأفراد الذين تغيرت حالتهم العملية نتيجة جائحة "كوفيد- 19" وفقًا للنوع

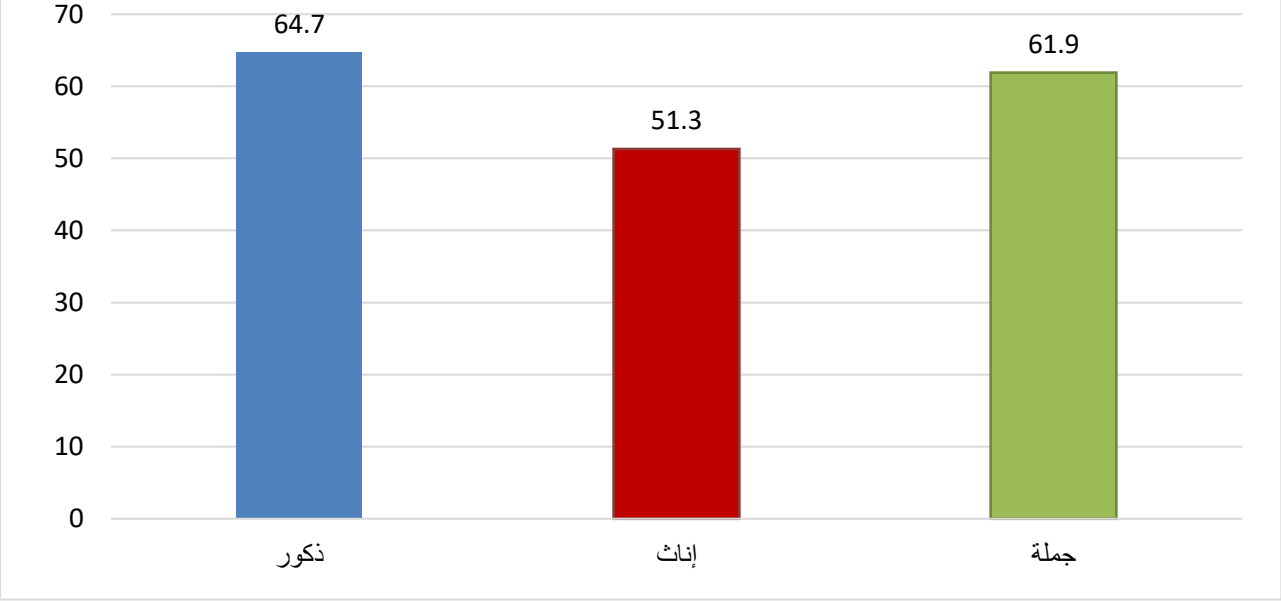

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. يونيو 2020. أثر فيروس كورونا على الأسرة المصرية حتى مايو 2020.

شكل (2- 16): التوزيع النسبي للمشتغلين وفقًا للتغير في الدخل نتيجة جائحة "كوفيد- 19"

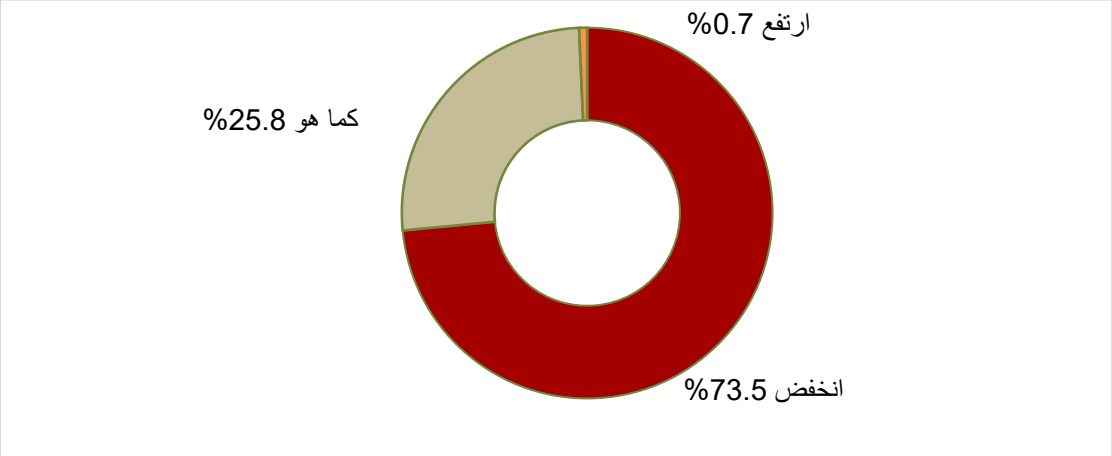

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. يونيو 2020. أثر فيروس كورونا على الأسرة المصرية حتى مايو 2020.

وتجدر الإشارة، إلى أنه ليس كل من انخفضت عدد ساعات أو أيام العمل الخاصة بهم، قد فقدوا جانبًا من دخلهم نتيجة هذا الانخفاض، فالعاملون بالقطاع الحكومي والقطاع العام، وكذلك نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الخاص الرسمي، قد تم تخفيض أيام وساعات العمل لتجنب التكدس في أماكن العمل مقابل العمل من المنزل بدون أن يترتب على ذلك تخفيض في الأجور. أما الأسباب الرئيسية لانخفاض دخل الأفراد، بخلاف ترك العمل، فيرجع للإجراءات الاحترازية، ومنها فرض حظر التجوال الجزئي، وتوقف العديد من الأنشطة الخدمية، وعلى رأسها السياحة والسفر والمطاعم. علاوة على تأثير انخفاض الطلب، والذي أدى إما إلى تراجع حجم العائد من النشاط أو توقف النشاط بشكل جزئي أو كلي، وهو الأمر الذي دفع أصحاب الأعمال لتخفيض الأجر أو تخفيض العمالة.

أما بالنسبة لتأثير الأزمة على نمط استهلاك الأسرة المصرية، فقد أظهرت نتائج ذات الدراسة ما يلي:

- نحو ثلث الأسر المصرية لا يكفي دخلها لتلبية احتياجاتها الأساسية خلال الشهر السابق للدراسة، ويزداد الأمر حدة مع الأسر كبيرة الحجم، وكذلك في حالة انخفاض الدخل.
- قيام بعض الأسر بتخفيض استهلاكها من بعض السلع الغذائية، وعلى رأسها اللحوم (25.7% من الأسر)، والطيور (22.8%)، والأسماك (17.5%)، والفاكهة (14.5%).
- انخفاض إنفاق نحو ثلث الأسر على الدروس الخصوصية، نتيجة توقف الدراسة، وإلغاء امتحانات النقل في المراحل الدراسية المختلفة، وكذلك انخفضت المصروفات الدراسية لنحو 30.8% من الأسر.
- انخفاض الإنفاق على النقل والمواصلات لنحو 33.2% من الأسر في ظل الجائحة وإجراءاتها، وبقاء العديد من الأفراد في المنازل خلالها، كما خفضت نحو 27.2% من الأسر من تكلفة شرائها للملابس.
- ارتفاع استهلاك نحو ثلثي الأسر من المنظفات والمطهرات، ونحو 46.5% من الأسر على الأدوات الطبية من الكمامات والقفازات، للوقاية من انتشار الفيروس.
- أكثر من نصف الأسر قامت بالاقتراض من الغير، كما حصل نحو 17% من الأسر على مساعدات خيرية، للتعامل مع تداعيات الجائحة، في حين أن 5.4% فقط حصلوا على منحة العمالة غير المنتظمة، وتُعد هذه النسبة ضئيلة، خاصّة أن عدد المستحقين لهذه المنحة وفقًا لوزارة القوى العاملة بلغ حوالي 2 مليون فرد. كما أفاد 1.5% من الأسر ببيع جزء من ممتلكاتهم لتوفير دخل إضافي لتلبية احتياجاتهم اليومية (شكل 2- 17).
- لجوء غالبية الأسر (نحو 92.5%) إلى الاعتماد على أنواع أرخص من السلع الغذائية، أو تخفيض الاستهلاك الأسبوعي من اللحوم بأنواعها (نحو 90% من الأسر)، أو تقليل كمية الطعام (36% من الأسر)، علاوة على حصول نصف الأسر على مساعدات من الأقارب والأصدقاء أو السحب من المدخرات.

وبالطبع، فإن استمرار الجائحة خلال الفترة القادمة في ظل التوقعات بموجات أخرى من الجائحة ربما تكون أكثر حدة، يعني استمرار آثارها على مستوى معيشة الأسر المصرية، وربما قد تزيد المعاناة نتيجة عدم القدرة على الاستمرار في محاولة الأسر لتسيير أمورها على النحو السابق ذكره، مما يعني الحاجة إلى مزيد من التدخلات من الحكومة سواء بشكل مباشر أو تحفيز وتوجيه القطاع الخاص والمجتمع المدني لتقديم المزيد من المساعدات للأسر الفقيرة.

شكل (2- 17): التوزيع النسبي للأفراد وفقًا لتصرفها في حالة عدم كفاية الدخل

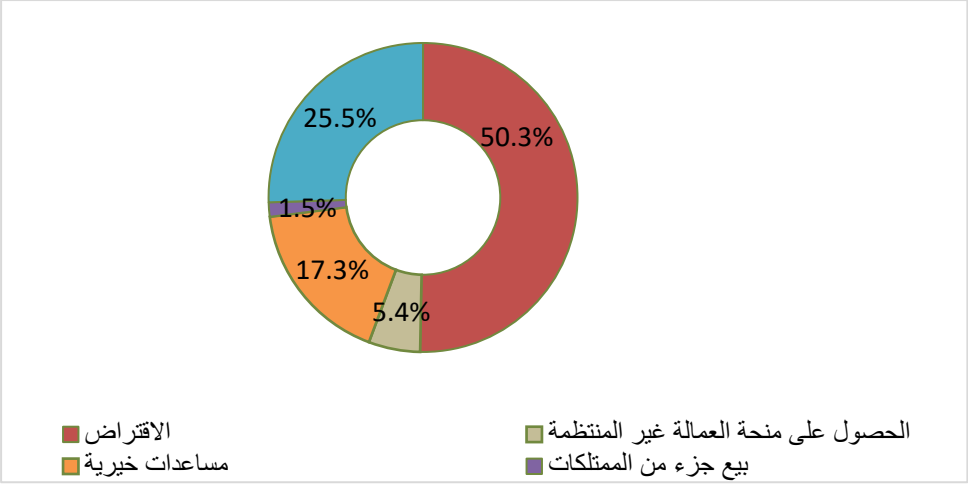

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. يونيو 2020. أثر فيروس كورونا على الأسرة المصرية حتى مايو 2020.

وقد قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات السابق ذكرها للحد من أثر التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة على المواطن المصري، إلا أنه في المقابل، ونتيجة لالتزام الحكومة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف إلغاء الدعم الموجه لاستهلاك الكهرباء والخدمات الأخرى مثل المياه والغاز، تم رفع تعريفة استهلاك هذه الخدمات على الشرائح الاستهلاكية المختلفة وفقًا للبرنامج الزمني المحدد سلفًا، الأمر الذي مثل عبئًا أكبر على بعض الأسر المصرية.

لا شك أن الآثار المختلفة للجائحة لا يمكن تفاديها كليًا، ولكن تعتمد تداعيات الجائحة على فعالية السياسات والقرارات المتخذة من حيث التوقيت والشمول والتكامل. إن استمرار الجائحة وعدم اليقين بتوقيت انحسارها، ناهيك عن استمرار آثارها لفترة طويلة حتى بعد انتهائها، يتطلب وجود خطة متكاملة لمواجهة التحديات الحالية والمتوقعة، ومراجعة العديد من السياسات القائمة، وتطبيق آليات للمتابعة المستمرة لتداعيات الجائحة، وأثر السياسات المتبعة والتدخلات العاجلة لتعديل وتوجيه المسار.

وبالقطع، فإن الأمر يتطلب الاستمرار في الإجراءات التي تم اتخاذها في حالة استمرار الجائحة، مع ضرورة وجود خطة استعداد تتضمن المزيد من الإجراءات والسياسات، التي تشمل:

- **مراجعة برامج الحماية الاجتماعية الحالية**، والتي تتضمن تحويلات نقدية مشروطة ضمن برنامج عمل الحكومة للإصلاح الاقتصادي، بحيث تتضمن ضم فئات أكثر وفئات أولى بالمساعدات.
- **المراقبة المستمرة للأسواق** للحد من جشع التجار واستغلالهم للجائحة في احتكار السلع أو رفع أسعارها.
- **التنسيق الكامل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني** التي تقوم بتقديم مساعدات مالية للفئات المتضررة، بهدف ضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المساعدات تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.
- **حث الشركات الكبرى على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع** بصفة عامة، وتجاه العاملين بها بصفة خاصة، وفق المعايير الدولية الخاصة بحقوق العاملين أثناء الأزمات، لضمان عدم تعرضهم للتسريح، وتوفير معايير السلامة الصحية للعاملين ضد الفيروس.

3. الرعاية الصحية

تعد الرعاية الصحية أحد الأولويات الرئيسة في حياة أي مواطن، لذا دائمًا ما يتم تضمين خطط واستراتيجيات التنمية في كافة دول العالم محورًا أساسيًا للنهوض بالرعاية الصحية للمواطنين، حيث حددت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصحة في ثلاثة أهداف رئيسة، هي: النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة، وحوكمة قطاع الصحة. كما وضعت الاستراتيجية مستهدفات لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.[17] وكذلك تضمنها الهدف الثالث من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030: "تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار".

3. 1 أهم مؤشرات الرعاية الصحية في مصر

- **معدلات وفيات الأطفال:** ارتفع معدل وفيات الرضع (أقل من سنة) من 15.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018 إلى 15.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2019، كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدل وفيات أقل من شهر من 7.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018 إلى 7.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2019. بينما ارتفع بشكل طفيف معدل وفيات الأطفال (أقل من 5 سنوات) من 20 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018 إلى 20.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2019. ويشير هذا الارتفاع إلى جانب مهمش في برامج الرعاية الصحية في مصر، وهو صحة الطفل والمتابعة الدورية للحالة الصحية للأطفال والأمراض التي يعاني منها الأطفال في هذه الفئة العمرية. وتشير المعدلات الحالية إلى إمكانية تحقيق مستهدف عام 2020 باستراتيجية التنمية المستدامة 2030، حيث قد تحقق هذا المستهدف فعليًا في عام 2018، وتراجع نسبيًا في عام 2019.
- **وفيات الأمهات:** تراجع المعدل خلال الفترة (2016-2018) من 46 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي إلى 44 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي، ولم تتوفر بيانات لعام 2019. ولذا هناك صعوبة في تحقيق ما هو مستهدف في استراتيجية التنمية المستدامة 2030 في ظل المعدلات الحالية.
- **العمر المتوقع عند الميلاد:** ارتفع من 72.6 سنة في عام 2018 إلى 74 سنة في عام 2019، وهو ما يتخطى مستهدف عام 2020 في الاستراتيجية.
- **عدد الأسرّة بالمستشفيات:** تشير الإحصاءات إلى تراجع طفيف في عدد الأسرّة بالمستشفيات (إجمالي الحكومي والقطاع الخاص) من نحو 132 ألف سرير في عام 2017 إلى حوالي 131 ألف سرير في عام 2018، بنسبة انخفاض تبلغ نحو 0.8%، حيث تراجع عدد الأسرة بمستشفيات القطاع الحكومي من 96111 سرير إلى 95683 سرير، كما تراجع عدد الأسرة بالقطاع الخاص من 35981 سرير إلى 35320 سرير خلال هذه الفترة. وبحساب مؤشر عدد الأسرة لكل 10 آلاف مواطن، فقد بلغ في عام 2017 نحو 13.9 سرير لكل 10 آلاف نسمة من السكان، وتراجع إلى 13.5 سرير لكل 10 آلاف نسمة من السكان عام 2019، وهو رقم متواضع للغاية قياسًا للمستهدف في الاستراتيجية، وهو 22 سرير لكل 10 آلاف نسمة في عام 2020، 30 سرير في عام 2030.

3. 2 الرعاية الصحية في ظل جائحة "كوفيد- 19"

أعلنت مصر عن أول حالة إصابة بكوفيد- 19 لمواطن مصري عائد من الخارج في الخامس من مارس 2020، بينما تم الإعلان عن أول حالة وفاة نتيجة الإصابة بالفيروس لمواطن مصري يوم 12 مارس 2020. وارتفع إجمالي عدد الحالات المصابة بشكل كبير بعد التوسع في الكشف عن المصابين، ليصل حتى 10 يناير 2021 إلى ما يقارب 149.8 ألف إصابة، ونحو 8197 حالة وفاة، تمثل نحو 5.5% من إجمالي

17 أنظر ملحق (8).

المصابين، وبلغ إجمالي عدد المتعافين نحو 118.9 ألف حالة تعافي (https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx.).

بدأ عدد الإصـــابات بالفيروس في التزايد في مصـــر بدءًا من شـــهر أبريل 2020، حتى بلغ إجمالي عدد الإصـــابات في الأشهر الثلاثة (أبريل ومايو ويونيه) نحو 67526 إصابة، ثم بدأ في التراجع تدريجيًا خلال الشهور الأربعة التالية، حيث بلغ متوســـط الإصـــابات اليومية نحو 848، 162، 141، 140 خلال تلك الشـــهور على التوالي. ثم بدأ عدد الإصـــابات في الارتفاع مرة أخرى خلال شـهري نوفمبر وديسـمبر، ليصـل في المتوسط إلى 278، 714 حالة إصابة يومية، وكان أعلى عدد إصـــابات تم تســـجيله في يوم 19 يونيو 2020، وبلغ آنذاك 1774 حالة إصابة (شكل2- 18).[18]

شكل (2- 18): تطور عدد حالات الإصابة اليومية بكوفيد- 19 في مصر حتى 10 يناير 2021

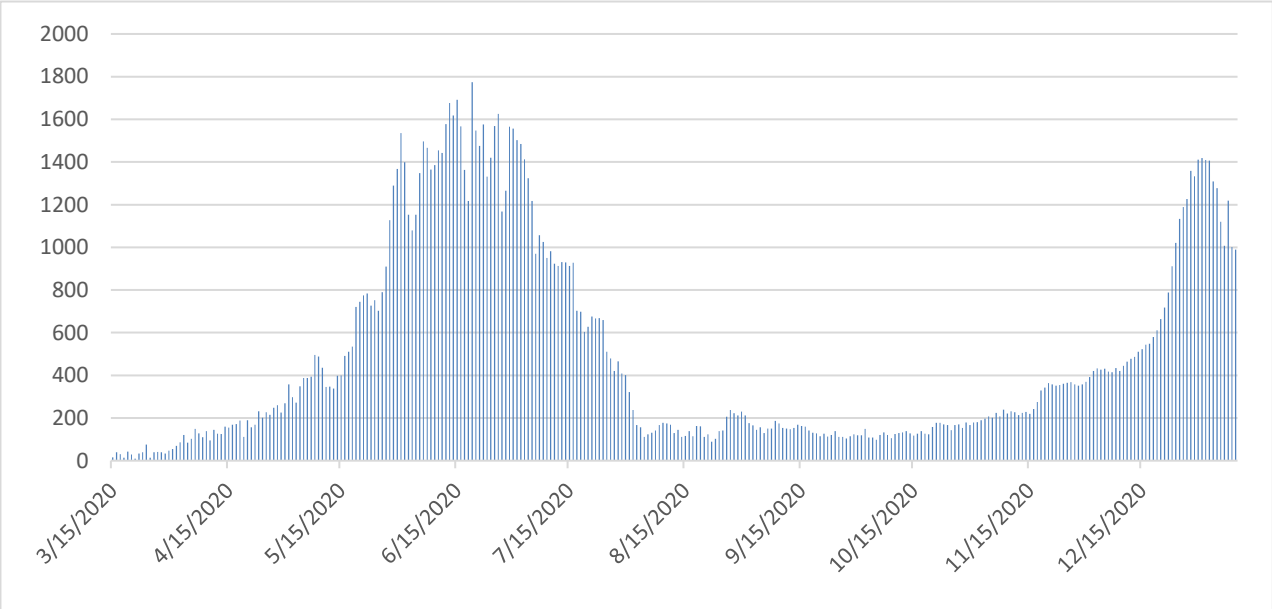

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/egypt/.

أما فيما يتعلق بعدد الوفيات من جراء الإصـابة بهذا الفيروس، فقد بلغ إجمالي عدد الوفيات خلال النصـف الأول من شـهر مارس 2020 نحو 46 حالة وفاة، ثم أخذ في الارتفاع ليصـل إلى 346 حالة وفاة خلال شـهر أبريل، 1994 حالة وفاة في شـهر يونيو، ثم أخذ في التراجع بدءًا من شـهر يوليو، ليصـل إلى 1821 حالة وفاة، ثم 336 حالة وفاة خلال شهر أكتوبر، ثم ارتفع مرة أخرى في شـــهري نوفمبر وديســـمبر، حتى بلغ 981 حالة وفاة في ديســـمبر 2020. وكان أعلى عدد وفيات يومية تم تسـجيله في منتصـف شـهر يونيو الذي بلغ نحو 97 حالة وفاة (شكل 2- 19).

وفقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، تحتل مصر المركز 62 في إجمالي عدد الإصابات من بين 215 منطقة ودولة حول العالم، أما على مستوى إجمالي عدد حالات الوفاة، فتأتي مصر في المركز 34 عالميًا، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم سواء بالنسبة لعدد الإصابات أو عدد الوفيات. ويسبق مصر في عدد الإصابات كل من العراق والسعودية والمغرب والكويت والإمارات من الدول العربية، بينما

2 عدد الإصابات التي تصدر عن وزارة الصحة لا تمثل إجمالي الإصابات الفعلية، التي تصل إلى نحو خمسة أضعاف على الأقل الأعداد المعلنة، وذلك وفقًا لتصريحات مستشار رئيس الجمهورية للشئون الصحية، لأنه تقتصر الأعداد المعلنة على عدد الإصابات التي يتم تسجيلها بالمستشفيات الحكومية يوميًا، وتظهر إيجابية نتائج الفحوص الخاصة بها.

من الدول الأفريقية غير العربية تأتي فقط جنوب أفريقيا في ترتيب سابق لمصر.

شكل (2- 19): تطور عدد حالات الوفاة اليومية نتيجة الإصابة بكوفيد- 19 في مصر حتى منتصف أكتوبر 2020

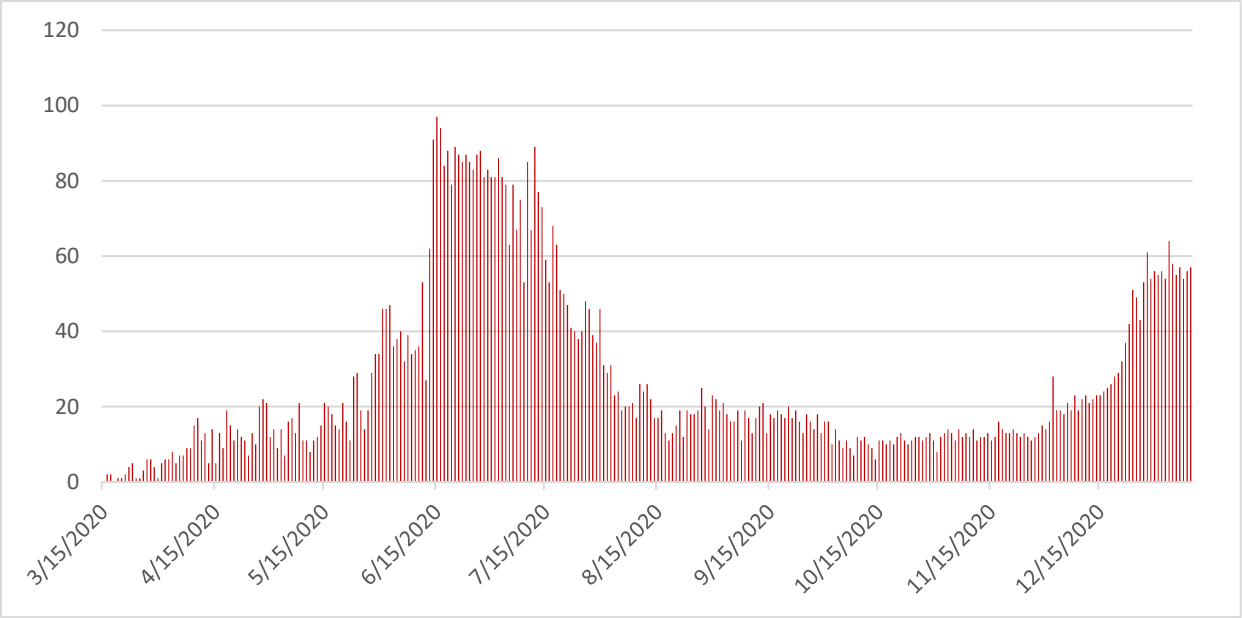

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/egypt/.

بالنسبة إلى عدد الإصابات لكل مليون نسمة من السكان في محافظات الجمهورية خلال الفترة (مارس- أغسطس 2020) تحتل محافظة البحر الأحمر المركز الأول بنحو 2935 إصابة لكل مليون نسمة، تليها محافظة السويس بنحو 2827 إصابة لكل مليون نسمة، ثم جنوب سيناء بنحو 2465 إصابة لكل مليون نسمة. وجاءت محافظة القاهرة في الترتيب السادس بنحو 1791 إصابة لكل مليون نسمة من السكان، ومحافظة الجيزة في الترتيب الرابع عشر بنحو 916 إصابة لكل مليون نسمة، ومحافظة الدقهلية أقل المحافظات بنحو 277 إصابة لكل مليون نسمة. وباستبعاد محافظات الحدود التي يوجد بها عدد قليل من السكان مقارنًة بالمحافظات الأخرى، يظهر أن محافظات السويس وبورسعيد والقاهرة هي الأعلى في عدد الإصابات لكل مليون نسمة (شكل 2- 20).

بمقارنة مصر بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشرات الإصابات والوفيات، يتضح أن مصر هي ثاني أعلى دولة من بين هذه الدول فيما يتعلق بنسبة الوفيات إلى إجمالي الإصابات، والتي تصل فيها إلى 5.5%، حيث تسبقها فقط سوريا بنحو 6.3%، ويأتي بعدها في الترتيب إيران بنسبة 4.4%، بينما تنخفض في باقي الدول بشكل ملحوظ، حيث تأتي تونس في الترتيب الثالث بنحو 3.3%، وأقل نسبة توجد في دول الخليج وتحديدًا قطر والإمارات والبحرين والكويت، حيث تتراوح بين 0.2- 0.6%، ذلك على الرغم من أن عدد الإصابات في هذه الدول يفوق عدد الإصابات في مصر. أما على مستوى العالم فتبلغ نسبة الوفيات إلى إجمالي الإصابات 2.1%، وتأتي مصر في الترتيب 10 على مستوى كافة الدول من حيث نسبة الوفيات إلى إجمالي الإصابات (شكل 2- 21).

شكل (2- 20): معدل الإصابة بكوفيد- 19 لكل مليون نسمة من السكان وفقًا للمحافظات خلال الفترة (4 مارس-18 أغسطس 2020)

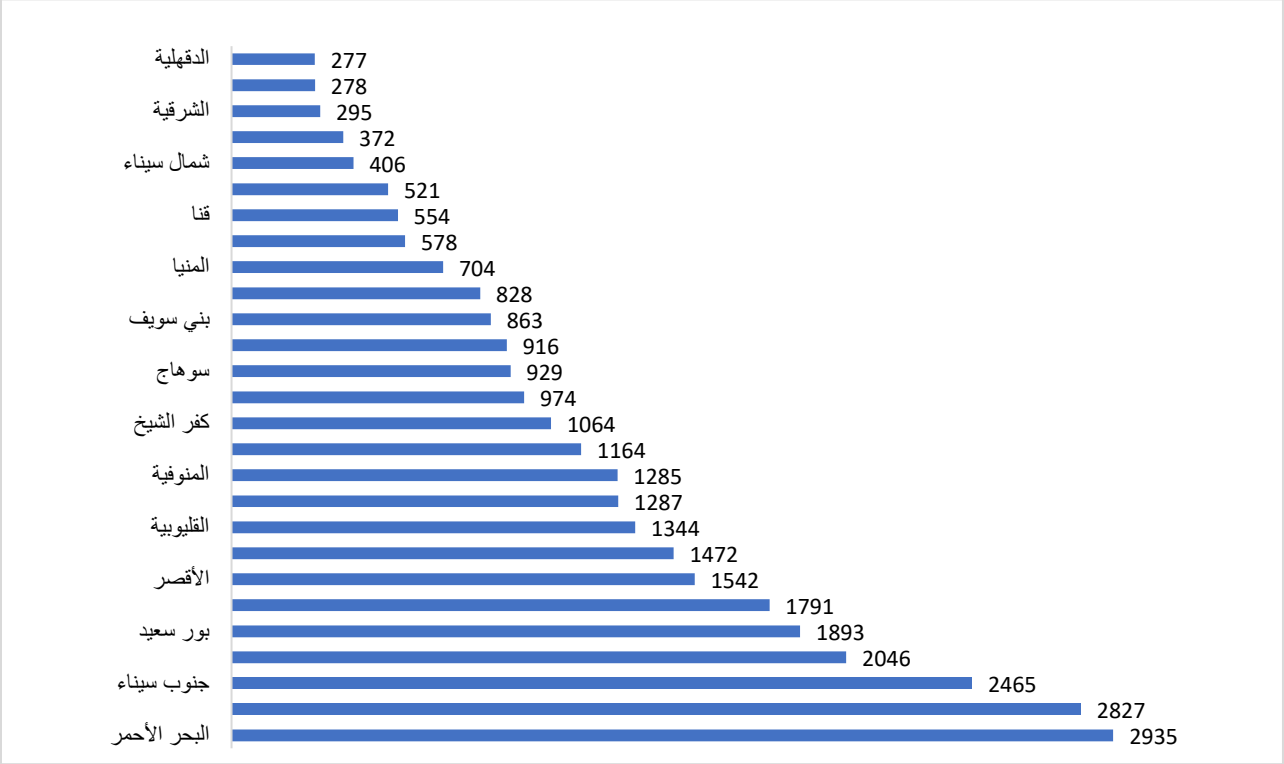

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. سبتمبر 2020. فيروس كورونا في مصر: دراسة استكشافية.

شكل (2- 21): نسبة الوفيات إلى إجمالي عدد الإصابات بكوفيد- 19 في مصر ودول أخرى

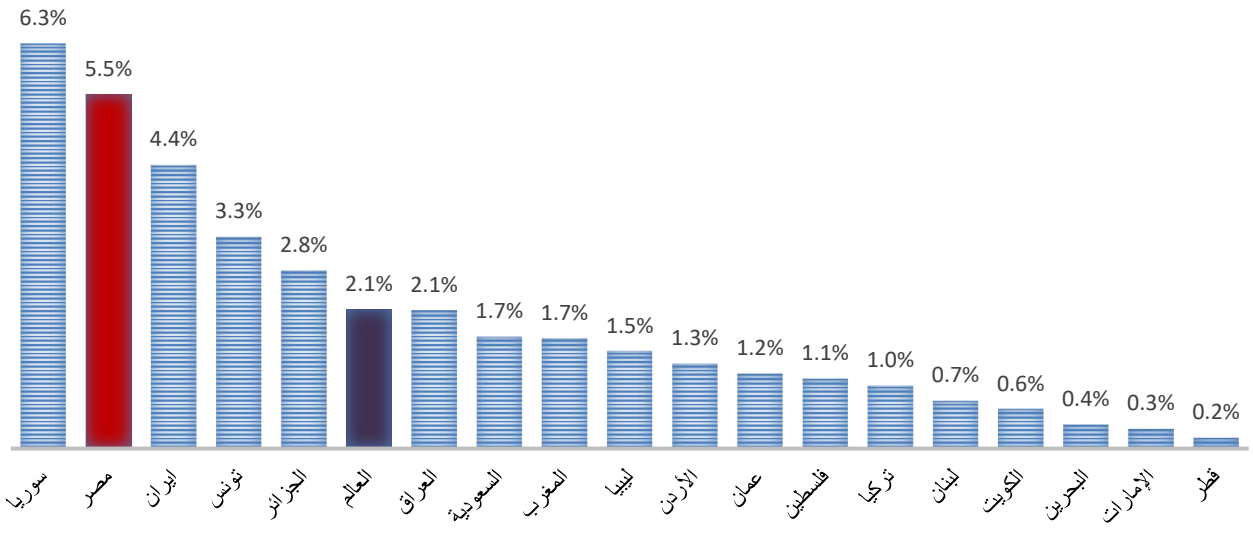

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/egypt/.

وقد أوضحت وزارة الصحة والسكان المصرية أن سبب ارتفاع نسبة الوفيات في مصر يرجع إلى انتشار الإصابة بالأمراض المزمنة، بالإضافة إلى تأخر وصول الحالات وعدم الإبلاغ المبكر عنها، أو محاولة الحصول على علاج بدون استشارة

طبيب متخصـــص، حيث أكدت الوزارة أن 30% من حالات الوفاة توفوا قبل وصولهم إلى المستشفيات، ونحو 20% توفوا خلال يومين فقط من وصـــولهم إلى المســـتشـــفيـــات (https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx). وربما يرجع ذلك إلى تشـــابه أعراض "كوفيد- 19" مع أعراض بعض الفيروسات الأخرى مثل الانفلونزا العادية، أو قد يرجع إلى خوف المصـــابين أو قلقهم من إجراءات العزل التي تفرض عليهم المكوث لفترة طويلة داخل المستشفيات.

وبمقارنة نسبة التعافي من إجمالي الإصابات بين ذات الدول، بلغت النســبة في مصــر 79.5%، حيث جاءت في الترتيب الثالث عشـر من بين دول المقارنة، بينما كانت أقل نسـبة في سـوريا بنحو 48.5%، وكانت النسـبة الأعلى في قطر بنحو 97.9%، وتبلغ النسـبة على مسـتوى العالم حوالي 71.9%، وتأتي مصـر في الترتيب 138 عالميًا من حيث نسـبة التعافي (شكل 2- 22).

أما بالنسبة لعدد الإصابات لكل مليون نسمة من السكان كان الأقل في مصر مقارنًة بهذه الدول، حيث تأتي في المركز قبل الأخير، ويأتي بعدها سوريا فقط. ويبلغ هذا المؤشر في مصر نحو 1454 إصابة لكل مليون نسمة، بينما كانت القيمة الأعلى في البحرين بأكثر من 56 ألف لكل مليون نسمة، ثم قطر بنحو 50.6 ألف لكل مليون نسمة، وعلى مستوى العالم بلغت نحو 11.5 ألف لكل مليون نسمة، مما يُظهر الوضع الجيد لمصر في نسبة الإصابات بكوفيد- 19 (شكل 2- 23).

شكل (2- 22): نسبة التعافي من "كوفيد- 19" إلى إجمالي عدد الإصابات في مصر ودول أخرى

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/egypt/.

شكل (2- 23): عدد الإصابات بكوفيد- 19 لكل مليون نسمة من السكان في مصر ودول أخرى

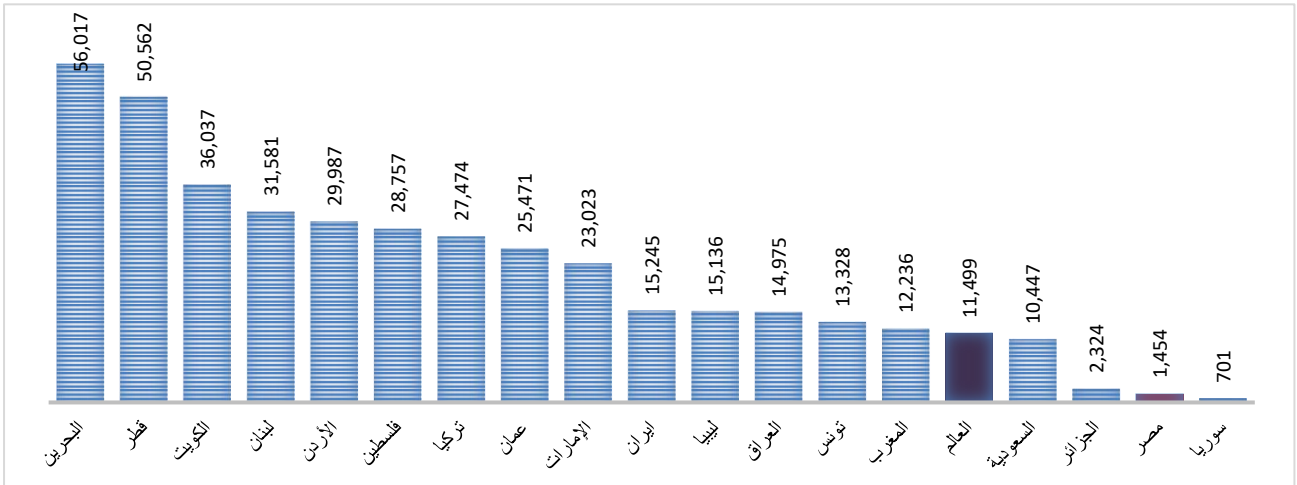

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/egypt/.

وقد اتخذت الحكومة المصرية إجراءات عاجلة للحد من انتشار الفيروس وعلاج المصابين منذ بداية الجائحة في مصر، ويمكن إبراز أهم هذه الجهود فيما يلي:

- تخصيص مستشفيات للعزل الصحي، بدأت بمستشفى النجيلة المركزي والتي كانت مخصصة للعائدين من الخارج، ثم تم بعد ذلك تخصيص عدد أكبر من مستشفيات العزل، الذي تجاوز أكثر من 20 مستشفى على مستوى المحافظات.
- تقديم كافة الخدمات الطبية لمصابي "كوفيد- 19" بداية من التشخيص وإجراء التحاليل والأشعة اللازمة، والعلاج والعزل في 320 مستشفى عام ومركزي على مستوى الجمهورية، ليصبح إجمالي عدد المستشفيات المتعاملة مع الوباء 340 مستشفى على مستوى الجمهورية. بالإضافة إلى المستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي.
- وضع بروتوكول علاجي محدد لحالات الإصابة، تم وضعه في ضوء ما توفر من معلومات عن الفيروس على مستوى العالم ومن منظمة الصحة العالمية. كما تم توفير الأدوية وفقًا لبروتوكولات العلاج المعتمدة (500 ألف جرعة للحالات الحرجة بالمستشفيات – 8 مليون جرعة للمخالطين للحالات الإيجابية – 2 مليون جرعة للحالات الإيجابية التي تخضع للعزل المنزلي، وذلك حتى 3 يونيو 2020).
- تخصيص الخط الساخن "105"، و"15335" لتلقي استفسارات المواطنين بشأن الفيروس والأمراض المعدية.
- تدبير مليار جنيه بشكل عاجل لوزارة الصحة والسكان، لتوفير الاحتياجات الأساسية من المستلزمات الوقائية.
- تخصيص عدد من المدن الجامعية ونزل الشباب بالمحافظات المختلفة بعد أن تم تجهيزها طبيًا لنقل الحالات البسيطة إكلينيكيًا إليها، والتي تبلغ من العمر أقل من ٥٠ عامًا، تحت الإشراف الطبي الكامل من قبل وزارة الصحة والسكان، وذلك بعد أن أمضوا مدة العلاج المقررة طبقًا للبروتوكول العلاجي.
- السماح بالعزل المنزلي للمصابين بالفيروس، حيث تم تطبيق برتوكول علاجي وتوصيل الأدوية اللازمة لهم. وبلغ إجمالي عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية على مستوى الجمهورية التي تقوم بتوفير العلاج للمخالطين وحالات العزل المنزلي نحو 5013 وحدة.
- إطلاق تطبيق "صحة مصر" على الهواتف المحمولة، الذي يهدف إلى توعية وإرشاد المواطنين حول كيفية الوقاية من "كوفيد- 19"، وكيفية التعامل عند الاشتباه في الإصابة بالمرض.
- وضع ضوابط للمستشفيات الخاصة المشاركة في علاج الفيروس، حيث تم وضع سقف محدد لتكلفة العلاج في ضوء الارتفاع المبالغ فيه في تكلفة العلاج والعزل بالمستشفيات الخاصة.

ومع بداية انحسار أعداد الإصابات في شهر يوليو 2020، تم إغلاق عدد كبير من مستشفيات العزل التابعة لوزارة الصحة، بعد خروج آخر الحالات المتعافية، وتم إعادة فتح تلك المستشفيات من جديد لخدمة كافة المواطنين وعلاج كافة الأمراض.

وفي ظل توقعات بحدوث موجات أخرى من الوباء، وضعت وزارة الصحة والسكان خطة استعداد تنقسم إلى أربعة محاور:

- **المحور الأول:** خاص بمنافذ الخدمة الصحية الآمنة، حيث سيتم ضم 320 مستشفى عامًا ومركزيًا، بالإضافة إلى مستشفيات الحميات والصدر.
- **المحور الثاني:** توفير المستلزمات والأدوية من خلال تجهيز احتياطي استراتيجي للأدوية.
- **المحور الثالث:** يتمثل في حوكمة النظام الصحي من خلال تشغيل 27 غرفة عمليات فرعية مرتبطة بالغرفة المركزية لسرعة تسكين الحالات.
- **المحور الرابع:** يركز على توفير الأمصال والطعوم من خلال تجهيز خط إنتاج أحد مصانع الشركة القابضة للأمصال (فاكسيرا) بالتعاون مع إحدى الشركات الصينية، إلى جانب توقيع مذكرة تفاهم مع تحالف "جافي" لتوفير لقاح "إسترازينكا" الذي تطوره جامعة أكسفورد، حيث تسلمت مصر أولى شحنات لقاح "كوفيد- 19" من إنتاج شركة

(سينوفارم) الصيني يوم 10 ديسمبر 2020، مع وضع أولويات لتوزيع اللقاح، وتنويع مصادر الحصول على اللقاحات، وتطوير نظام للتسجيل للراغبين في الحصول على اللقاح من المواطنين، وتخصيص 34 مركزًا لتوزيع اللقاحات تعمل طوال أيام الأسبوع.

بالإضافة إلى جهود الحكومة في الحد من انتشار الوباء وعلاج المصابين، أطلقت الحكومة مبادرات في مجال الرعاية الصحية والكشف عن الأمراض المزمنة لكافة المواطنين، تُضاف إلى سلسلة المبادرات التي أطلقتها الحكومة في السابق (والتي تم الإشارة إليها في الإصدار السابق من هذا التقرير). ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة رئيس الجمهورية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، تحت شعار "100 مليون صحة"، حيث تستهدف المبادرة فحص جميع المواطنين من الفئة فوق سن 40 عامًا، للكشف عن الأمراض المزمنة وعلاجها، والذي يبلغ عددهم نحو 28 مليون نسمة. بالإضافة إلى ما تقوم به وزارة الصحة والسكان من جهود في إطار مبادرة "حياة كريمة"، التي تم إطلاقها في بداية عام 2019، حيث أطلقت الوزارة 62 قافلة طبية خلال شهر سبتمبر 2020 بجميع محافظات الجمهورية بمشاركة 974 عيادة، ومن خلال هذه القوافل تم تقديم خدمة طبية لنحو 116 ألف مواطن بالمجان، وإجراء أكثر من 17 ألف تحليل وأشعة.

3. 3 مقترحات لتطوير الرعاية الصحية في ظل جائحة "كوفيد- 19"

على الرغم من جهود الحكومة بصفة عامة ووزارة الصحة بصفة خاصة في التعامل مع الجائحة، إلا أن هناك ما يدعو إلى القلق، وهو استمرار ارتفاع عدد الوفيات كنسبة من الإصابات حتى في فترة تراجع أعداد حالات الإصابة والوفيات، فوفق الأعداد المعلنة من وزارة الصحة خلال الفترة من أول شهر يوليو وحتى منتصف شهر أكتوبر 2020، وصلت هذه النسبة إلى نحو 8.6%، وهي أعلى من مثيلتها منذ ظهور الوباء حتى منتصف شهر أكتوبر 2020، والتي تبلغ حوالي 5.8% كما سبق الذكر. وفي ظل موجات أخرى متوقعة، يتطلب الأمر تعبئة الجهود خاصّة مع صعوبة العودة لتطبيق حزم الإجراءات الاحترازية مجددًا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، وحيث تتجه معظم الدول لتبني سياسات للتعايش مع الوباء، ومحاولة الحد من انتشاره.

يعاني قطاع الصحة من بعض التحديات المؤسسية التشريعية التي تحد من قدرة النظام الصحي على مواجهة الأزمات بكفاءة، أهمها:

ضعف مستوى البنية التحتية الصحية، ومنها المنشآت العامة المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية من مستشفيات ومراكز ووحدات صحية، خاصّة في المحافظات والمراكز والقرى، والتي تعاني من نقص شديد في الموارد المالية والكفاءات البشرية.

تعدد الأنظمة الصحية الفرعية وتداخلها مع مرجعيات تشريعية وإجرائية متباينة، وتواجد أكثر من مستوى للتخطيط وصناعة السياسات وتداخل الأدوار، مما يضعف من حوكمة النظام الصحي، وهو الأمر الذي ترتب عليه وجود فجوات في آليات المتابعة وتقييم الأداء وقياس الأثر التنموي/المجتمعي للنظام الصحي (عزة الفندري ومحمد ماجد خشبة. 2020).

نقص البيانات والإحصاءات الخاصة بخدمات الرعاية الصحية، وعدم تحديثها بشكل مستمر لتحسين عملية متابعة وتقييم أداء القطاع، وخاصّة فيما يتعلق بمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، وكذلك استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

ضعف مستوى الإنفاق العام على الصحة، حيث يعتمد ثلث التمويل على اشتراكات المواطنين، مع ارتفاع نسبة الفقر في مصر، ولا يتعدى إنفاق الأسر على الخدمات والرعاية الصحية 10% من إجمالي الإنفاق السنوي للأسرة، بالإضافة إلى عدد من الفجوات الأخرى أهمها: فجوات التغطية الصحية الشاملة، وخدمات الرعاية الصحية الأولية.

تحديات متعلقة بالتحول الرقمي في قطاع الصحة، والحاجة إلى تطوير منظومة تكنولوجية للصحة الرقمية تتوافق مع الأجندة العالمية المعنية من جانب منظمة الصحة العالمية (الاستراتيجية العالمية للصحة الرقمية 2020-2024)، مما يمكن النظام الصحي من الاستجابة الفعالة للأزمات الصحية، والتتبع والعلاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

ومن ثم يمكن تقديم المقترحات التالية للتعامل مع جائحة "كوفيد-19":

التحديث المستمر للبروتوكول العلاجي المتبع في ضوء المستجدات المحلية والعالمية، وفى ضوء نتائج الأبحاث حول تطور الفيروس واللقاحات المكتشفة على المستوى العالمي والمحلي.

تكثيف حملات التوعية ليس فقط بإجراءات السلامة من الفيروس وأعراضه، ولكن أيضًا لتشجيع المواطنين على ضرورة التوجه إلى أقرب مستشفى، أو الاتصال بالأرقام المخصصة من قبل وزارة الصحة في حالة الشعور بأي أعراض، ويمكن الاستعانة بجهود المجتمع الأهلي وقدراته في التواصل المباشر مع المواطنين.

الاستمرار في توفير المستلزمات والأدوات الطبية بأسعار مناسبة لكافة المواطنين، وتلبية الطلب المتوقع.

توفير أقصى درجات الحماية لمقدمي الخدمات الطبية، ودعمهم ماليًا ومعنويًا، مع تأكيد أهمية القرارات الحكومية في هذا الشأن بزيادة بدل المهن الطبية، وإنشاء صندوق تعويضي عن المخاطر الطبية.

توسيع باب التطوع لمؤسسات المجتمع المدني أو المواطنين للمشاركة في تقديم خدمات التمريض في حالة تفاقم الأزمة لسد العجز في احتياجات القطاع الصحي من التمريض.

تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مجلس أعلى للصحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ليتولى إعداد استراتيجية موحدة للخدمة الصحية، تشمل جميع الجهات التي تعمل بالمنظومة الصحية، ووضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات الحكومية والخاصة، خاصة في ظل تشتت النظام الصحي وتعدد مدخلاته ومخرجاته، وغياب التنسيق وتداخل المسؤوليات بين المؤسسات المختلفة التي تقدم الخدمات الصحية، أو حتى المسؤولة عن التخطيط الصحي. وكذلك أهمية وضع استراتيجيات مستقبلية للتأهب ومواجهة الجائحات الوبائية الطارئة والمفاجئة، على أن يتم تخصيص جزء من الموارد المالية بالموازنة العامة للدولة سنويًا لتمويل تنفيذ هذه الاستراتيجية وقت الأزمات والكوارث الصحية. ويُمكن بهذا السياق استحداث آليات جديدة للتمويل لتغطية الفجوة التمويلية مثل إنشاء صندوق متعدد الأطراف بالتشارك مع الحكومة والمؤسسات الفاعلة الأخرى داخل الدولة، وتحديدًا القطاع الخاص.

إعداد استراتيجية للصحة الرقمية، وتطوير التكنولوجيات الصحية، ليس على مستوى الميكنة فقط، ولكن تعزيز خدمات الرعاية عن بعد، خاصة في ظل الأزمات مثل جائحة "كوفيد-19".

تحديد الفئات الأولى بالرعاية الصحية والفئات المهمشة صحيًا بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، وبما يحقق الاتساق بين خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى المقدمة لهذه الفئات.

تطوير الإحصاءات والمؤشرات التي تقيس أداء القطاع الصحي ودورية إصدارها ونشرها بشكل مستمر، مما يساعد في إجراء البحوث والدراسات الداعمة للقطاع، مع التنسيق بين إحصاءات الوزارة من جهة، والمسوح الميدانية من جهة أخرى، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات التي يتبناها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية.

إيلاء المزيد من الاهتمام للبحوث التطبيقية في مجال اكتشاف الأمراض وعلاجها، مع التركيز على المجالات التي لها علاقة بالأمن البيولوجي والسلامة الحيوية.

4. التعليم

لقد وضعت "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" ثلاثة أهداف استراتيجية للتعليم هي: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. وذلك للتعليم بكافة مراحله وأنواعه سواء الأساسي أو الفني أو

العالي.[19] كما جاء "التعليم الجيد" الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030.

يعد قطاع التعليم من بين أكثر القطاعات تأثرًا بجائحة "كوفيد-19"، لما يتسم به من اتصال مباشر وحيوي بكافة الأسر المصرية على اختلاف فئاتها الاجتماعية وتوزيعاتها الجغرافية والديموغرافية، حيث تحملت وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي الأدوار الرئيسة في التعامل مع الأزمة، وإدارة انعكاساتها على القطاع منذ بدايتها في مطلع عام 2020، وهي الأدوار التي سيتم إلقاء الضوء عليها في الجزء التالي.

4. 1 التعليم قبل الجامعي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

شرعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تطبيق النظام التعليمي الجديد منذ العام الدراسي 2018/2017، والذي كان من أهم ملامحه إلغاء الاختبارات في المراحل الأولى من التعليم، والبدء في إطلاق التعليم الإلكتروني لطلاب الصفين الأول والثاني الثانوي من خلال بنك المعرفة والمكتبة الإلكترونية، ومن ثم توظيف أكبر للتعلم الذاتي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عبر تعميم استخدام أجهزة "التابلت". وفي الوقت الذي أوشكت فيه هذه التجربة على الاكتمال بعد مضي ثلاث سنوات على تطبيقها، اصطدمت التجربة بالواقع الجديد الذي فرضته الجائحة من إغلاق كامل شمل المدارس بجميع أنواعها، مما استلزم تغيير كافة ترتيبات الدراسة والاختبارات والمخططات السابقة لاستكمال العام الدراسي، الأمر الذي حمل في طياته- على الرغم من كافة التحديات- دعمًا قويًا لتوجه الوزارة نحو التعليم المعتمد على تقنيات التواصل والتعلم عن بعد.

يوضح جدول (2-3) تطور أعداد المدارس والمعاهد والمدرسين والطلاب بالتعليم قبل الجامعي في العام الدراسي 2020/2019 مقارنًة بالعام السابق عليه على النحو التالي:

- استمرار الزيادة الطبيعية في أعداد المقيدين بأنواع التعليم قبل الجامعي، حيث وصل إجمالي عدد الطلاب بكل من التعليم العام والفني إلى نحو 23.6 مليون طالب، بالإضافة إلى نحو 1.8 مليون طالب بالتعليم الأزهري، بمعدلات زيادة تصل إلى حوالي 4.6% في التعليم العام، 6.3% في التعليم الفني، 1.7% في التعليم الأزهري.
- تزايد أعداد المدارس والمعاهد بالتوازي مع زيادة أعداد الطلاب، حيث وصل عددها إلى نحو 67529 مدرسة ومعهد، بمعدل زيادة بلغ 2.5%.
- استمرار التحديات المرتبطة بجودة التعليم قبل الجامعي، حيث تشير الزيادات في أعداد الطلاب والمدارس والمعاهد إلى استمرار التحديات المرتبطة ببعض مؤشرات الجودة في التعليم الخاصة بكثافة الفصول، حيث يلاحظ تناقصًا في أعداد المدرسين مقارنًة بالعام السابق على الرغم من معدلات الزيادة في أعداد الطلاب.

جدول (2- 3): أعداد المدارس والمعاهد والمدرسين والطلاب بالتعليم قبل الجامعي في عامي 2019/2018، 2020/2019

البيان	2020/2019	2019/2018	معدل التغيير %
التعليم العام			
عدد المدارس بالألف	54.10	52.83	2.35
عدد الطلاب بالمليون	21.51	20.53	4.58
عدد المدرسين بالألف	879.15	889.79	1.21-
التعليم الأزهري			
عدد المعاهد بالألف	10.96	10.65	2.81

19 أنظر ملاحق (9)، (10)، (11).

عدد الطلاب بالمليون	1.78	1.75	1.72
عدد المدرسين بالألف	162.98	168.12	3.16 -
التعليم الفني			
عدد المدارس بالألف	2.47	2.39	3.40
عدد الطلاب بالمليون	2.05	1.92	6.29
عدد المدرسين بالألف	146.70	148.88	1.49 -

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ديسمبر 2020. النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2020/2019.

ومع هذه الأعداد المتزايدة من الطلاب والمدارس والمعاهد، كان من الطبيعي أن يكون قطاع التعليم من بين أكثر القطاعات تأثرًا بالجائحة، حيث انعكست تداعيات الجائحة عليه على النحو التالي:

- **تغير المخططات الدراسية بدءًا من مارس 2020**، فقد تفاعلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بشكل إيجابي مع مختلف مستجدات وتطورات الجائحة، وتنوعت أدواتها في التعامل مع تنظيم العملية التعليمية في ظل الجائحة.
- **التنسيق الفعال مع الجهات المعنية بالعملية التعليمية**، خاصة وزارة الصحة ومديرياتها في المحافظات، للتأمين الصحي بالمدارس.
- **استكمال خطط الوزارة في التحول الرقمي وتطوير المنصات التعليمية**، حيث بذلت الوزارة جهودًا كبيرة في سبيل إثراء المنصات التعليمية المتاحة بمحتوى رقمي، يّمكن الطلاب من التحصيل العلمي عن بعد.

4. 2 التعليم العالي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

كما هو الحال في منظومة التعليم قبل الجامعي، فإن منظومة التعليم العالي يرتبط بها العديد من الأفراد والأسر في المجتمع المصري، حيث تضم المنظومة حوالي ثلاثة ملايين طالب وطالبة، بخلاف المقيدين بالدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس. وكذلك تجدر الإشارة إلى أن أدوار مؤسسات التعليم العالي لا تنحصر فقط في أنشطة التدريس وإدارة العملية التعليمية، بل أن هناك خدمات عديدة تقدمها تلك المؤسسات أبرزها ما يتعلق بالقطاع الصحي، والذي كان له دورًا بارزًا في مواجهة التداعيات الصحية لجائحة "كوفيد- 19"، وذلك من خلال عدد 113 مستشفى جامعيًا، يستفيد من خدماتها 18 مليون مريض، وتسهم بنسبة 69% من الخدمات الطبية المقدمة في مصر، وبنسبة 75% من الخدمات الطبية الدقيقة والمتقدمة. فضلًا عن نشر الأبحاث العلمية سنويًا.

قد واجهت منظومة التعليم العالي الجائحة بالتدرج التصاعدي الذي تبنته الحكومة في نهجها العام تجاه التصدي للجائحة وإدارتها، ويمكن رصد بعض ملامح إدارة الجائحة في منظومة التعليم العالي على النحو التالي:

- **تنظيم شؤون الدراسة والاختبارات مع تعميم نظام التعليم الهجين (تقليدي وعن بعد)**، وهي إجراءات واكبت الإغلاق الكامل للمدارس والجامعات الذي بدأ في 15 مارس 2020، وذلك من خلال:

✓ **وضع نظام تقويمي مناسب لظروف الأزمة يكفل استكمال العام الدراسي 2020/2019**، وفي ذات الوقت الحفاظ على كافة أطراف العملية التعليمية، حيث تم الاكتفاء بتقديم طلاب سنوات النقل بحوثًا في المواد الدراسية بدلاً من الاختبار التقليدي، ومد العام الدراسي لطلاب السنوات النهائية لضمان إجراء الاختبارات بطريقة آمنة، وهو ما تم بالفعل في أغلب الكليات.

✓ **التنسيق مع الجهات المعنية لتأمين موقف الطلاب بعد التخرج** تجاه بعض الأعمال، مثل التجنيد والتعيين وغيرها.

✓ **وضع نظام تعليمي هجين للعام الدراسي 2021/2020** يجمع بين الحضور لبعض الوقت والدراسة بتقنية التعلم من بعد، ومستمر حتى انتهاء الجائحة.

- **إجراء دراسات مبكرة للتعرف على التحديات والخبرات المناسبة للتعامل مع الجائحة:** أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن قيامها بإجراء دراسة استقصائية في شهر مايو 2020، استهدفت التعرف على تحديات التجربة التي تواجه الجامعات المصرية باختصاصاتها العلمية المختلفة في التعليم عن بعد أبان الأشهر الأولى من الجائحة.
- **تطوير خبرات الاستفادة من نظام التعليم عن بعد،** حيث تعد تجربة مفيدة من منظور الأطراف المعنية بالتعليم العالي (القيادات– أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة – الجهاز الإداري – الطلاب) بعد تلافي أوجه القصور التي حدثت خلال عام 2020. وفي حالة انتظام الدراسة يمكن تطبيق التعلم المدمج لوضع الجامعات في حالة تأهب مرنة للتعامل مع أية ظروف طارئة، ومن بينها تداعيات أزمة "كوفيد– 19".
- **تأكيد أهمية ودور التحول الرقمي نحو تهيئة الجامعات لتكنولوجيا الجيل الرابع،** وإتاحة فرص التدريب لجميع الأطراف المعنية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لاستخدام التقنيات الحديثة بكفاءة للتعامل مع أية متغيرات طارئة تواجه تلك المؤسسات.

لقد حققت الإدارة السليمة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في التعامل مع جائحة "كوفيد– 19" بعض الإسهامات والنتائج الإيجابية، من أبرزها:

- **تميز إقليمي لمصر في أبحاث "كوفيد– 19"،** حيث احتلت المرتبة الأولى على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط، والسابع عالميًا في عدد الأبحاث (370 بحث) المتعلقة بكوفيد– 19.
- **مبادرات هامة للمستشفيات الجامعية لدعم إدارة الأزمة صحيًا،** حيث تم وضع خطة متكاملة للمواجهة من خلال المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية، نفذتها المستشفيات الجامعية وأطقمها بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان.
- **دعم بحثي علمي متنوع للمساندة في إدارة الأزمة متمثلًا في:**

✓ قيام المراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتصنيع وتحضير بعض المستلزمات الطبية ومواد التطهير والتعقيم والكواشف اللازمة.

✓ إطلاق أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مبادرة "طبق فكرتك" بتكلفة بلغت نحو 30 مليون جنيه لحفز الباحثين والمبتكرين المصريين للتقدم بمقترحات بحثية ضمن المبادرة لإيجاد حلول بديلة لنقص الإمكانيات العلاجية والصحية لمجابهة "كوفيد– 19".

✓ إطلاق هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار نداءً بحثيًا طارئًا خلال الفترة (26 مارس – 9 أبريل 2020) لكافة الباحثين، للتقدم بمشروعات بحثية لمجابهة الجائحة بتمويل قدره 2 مليون جنيه للمشروع الواحد.

3.4 مقترحات لتطوير التعليم في ظل جائحة "كوفيد- 19"

يعتبر قطاع التعليم – كما سبق الذكر– من القطاعات التي تمس كافة الأفراد والأسر في المجتمع في الآجال الزمنية المختلفة، ومن ثم فإن مختلف التدابير التي أُتخذت، أو جارية ومتوقعة، في سياق تهيئة النظم التعليمية للتعامل على نحو أكثر كفاءة مع الجائحة من شأنها أن تمس أيضًا كافة الأفراد والأسر على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. وتؤكد التقارير الدولية على أن تداعيات صدمتي إغلاق المدارس والركود العالمي من جراء الجائحة، سوف يكون لها تداعيات وتكاليف فادحة طويلة الأجل على كل من منظومتي التعليم والتنمية على حد سواء، إذا لم تُتخذ الإجراءات الرشيدة لإدارة الأزمة في القطاعات التعليمية. فمن شأن صدمة إغلاق المدارس أن تتسبب في خسارة التعلم، وزيادة معدلات التسرب، واتساع فجوة عدم المساواة؛ وستؤدي الصدمة الاقتصادية إلى تفاقم الضرر من جراء تراجع العرض والطلب في مجال التعليم، والضرر الذي يلحقه ذلك بالأسر المعيشية؛ وكلاهما سيضران بتراكم ونوعية رأس المال البشري، وآفاق التنمية والرفاهة على الأمد الطويل في المجتمع.

وقد أبرزت الجائحة بعض مواطن الضعف في نظم التعليم والتدريب بشكل عام، بما في ذلك انخفاض مستويات الرقمنة، وأوجه القصور الهيكلي التي عانت منها المؤسسات التعليمية

وظهرت بجلاء في ظل التعامل مع الجائحة. إذ أنه وفى إطار تزايد الاعتماد على تقنيات التعليم عن بعد في استكمال المقررات الدراسية في مختلف المراحل الدراسية، وفى ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد، تُشير دراسات وتقارير دولية إلى أن الاستثمارات الضخمة في مجال التعليم عن بُعد بدون دراسة دقيقة، لن تقود إلى نتائج جيدة، وذلك لوجود بعض المعوقات التي تتمثل أبرزها في:

- **تفاقم تحديات وفجوات نظام جمع البيانات وإدارة التعليم مع توسيع تطبيق التعلم عن بُعد**، فتتعثر عملية اتخاذ القرار، ويصعب تحسينها، لأن متابعة عملية التعلم عن بُعد لا يمكن قياس نتائجها بصورة دقيقة.

- **انتشار حالة القلق والترقب بين الطلاب وأولياء الأمور** بسبب كيفية الانتقال للعام التعليمي المقبل في ظل الجائحة، مع عدم توفر الوقت الكافي لإعداد استراتيجية انتقال مناسبة لتطبيق التعلم عن بُعد، وكيفية التكيف مع نظام التعليم عن بُعد، خاصة بالنسبة لتلاميذ المدارس الابتدائية، وفئة الطلاب ضعيفة التحصيل العلمي.
- **تفاوتات القدرة على الوصول للإنترنت بين الطلاب**، مما يُظهر حالة من اللامساواة بين الطلاب الذين يستطيعون متابعة سير التعليم عن بُعد وغيرهم المحرومين من ذلك.
- **تفاوتات في تفاعل المعلمين مع نظام التعليم عن بُعد**، حيث واجه بعض المعلمين صعوبات كبيرة في التعامل مع تكنولوجيا التعليم. ولذلك من الأهمية بمكان أخذ مستويات المعلمين الفعلية في الاعتبار عند وضع أهداف خاصة بأنظمة التعليم عن بُعد، لأن قدرات المعلمين هي أحد المحددات الرئيسة في نجاح سير العملية التعليمية.

في ضوء ما سبق، من الأهمية بمكان مراعاة الأولويات التالية في إطار الجهود المتواصلة التي تقوم بها الحكومة في مواجهة جائحة "كوفيد- 19"، وخاصة فيما يتعلق بتيسير وإدارة التعليم في مختلف مراحله:

- **تعزيز نهج الشفافية والإعلان الدائم عن التغييرات والمستجدات في أنظمة التعليم**، وما يتعلق بها من إدارة العملية التعليمية وإجراء الاختبارات وخلافه عبر كافة وسائل الإعلام والاتصال الممكنة.
- **زيادة الإنفاق الاستثماري المرتبط بتهيئة البيئة التعليمية لاستخدام نظم التعليم عن بعد** وتقنياته المختلفة، لتحقيق أفضل مخرجات تعليمية ممكنة، وذلك عبر عدة أمور، هي:
  - **تدعيم البنية التحتية المرتبطة بدعم شبكات المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات التعليمية** والعاملين بها والمنتسبين إليها من طلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.
  - **تشجيع القطاع الخاص المصري الرائد في مجال البرمجيات وصناعة المنصات التعليمية** على الإسهام في تطوير منصات التعليم عن بعد ونظم إدارتها بالاتساق مع التطبيقات العالمية واسعة الانتشار، مع مراعاة رشادة التكاليف الاقتصادية ومعايير الأمن السيبراني الخاص بالمعلومات وحمايتها.
  - **اتاحة المزيد من فرص التدريب والتأهيل على استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني** والتعليم عن بعد، وبخاصة لأعضاء هيئة التدريس بمختلف المراحل التعليمية.
  - **مراجعة المستهدفات التعليمية وإجراء التعديلات المنهجية المطلوبة** على المقررات الدراسية لتتواكب مع تقنيات التعليم الإلكتروني، وتطوير نظم القياس والتقويم ولوجستيات إدارة الاختبارات.
  - **التوسع في إجراء الأبحاث والاستطلاعات المعنية بتعظيم العائد من التعليم الإلكتروني** وتوظيفه لدعم استدامة التحول الرقمي في التعليم بعد انتهاء الجائحة.

ثالثًا: الأداء البيئي

إن البعد البيئي أحد المحاور العشرة لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، التي تستهدف الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد، وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة، والحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات، والحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة، وتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية، ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسة المحلية.[20] كما أن هناك عدة أهداف بيئية صريحة ضمن الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030، وهى: الأهداف الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، وأهدافًا أخرى تتضمن أبعادًا بيئية، وهى: الأهداف السادس، والسابع، والحادي عشر، والثاني عشر.

1. أهم مؤشرات الأداء البيئي

1.1 نصيب الفرد من المياه العذبة

إن تزايد التوترات السياسية بين مصر وإثيوبيا حول مشكلة سد النهضة والتأثيرات المتوقعة على حصة مصر في مياه نهر النيل، قد عزز توجه الحكومة إلى تبني سياسات مائية صارمة للحد من الهدر في استخدامات الموارد المائية. ومن أهم تلك السياسات ما تتبناه وزارة الموارد المائية والري من توجهات نحو حوكمة وترشيد استخدام المياه بالتحول من الري بالغمر إلى استخدام وسائل الري الحديثة مثل التنقيط والري بالرش، لاسيما مع المحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز (وزارة الموارد المائية والري. 2020). بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام المياه عن طريق تقليل فواقد النقل في المساقي والمراوي، وإعادة تأهيل شبكة الترع والمحطات والمصارف المكشوفة، وصيانة شبكات مياه الصرف لوقف هدر المياه.

لقد تحققت زيادة فعلية في كمية المياه النقية المنتجة بلغت نحو 11.1 مليار م^3 في عام 2019/2018 مقارنة بنحو 10.8 مليار م^3 في عام 2018/2017، 9.8 مليار م^3 في عام 2017/2016 على التوالي، وذلك نتيجة لجهود وزارة الموارد المائية والري وفي ظل استراتيجيتها لزيادة كمية المياه النقية المنتجة. ومع ذلك لم يزد متوسط نصيب الفرد من المياه النقية المنتجة في عام 2019/2018 إلا بمقدار ضئيل مقارنًة بعام 2018/2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020)، مع الزيادة السكانية المستمرة (شكل 2-24). وكذلك لم تزد كثيرًا نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف المجمع خلال السنوات الثلاث الأخيرة (شكل 2- 25)، حيث تعد كل من محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة من أعلى المحافظات في كميات المياه المعالجة خلال عام 2019/2018.

1.2نوعية الهواء

على الرغم من تحسن مؤشرات نوعية الهواء في السنوات السابقة، الذي يرجع جانب كبير منه إلى التوسع الملحوظ في مشروعات الطاقة المتجددة (رياح وشمسي) بغرض توفير الطاقة الكهربائية، إلا أن مؤشرات نوعية الهواء لاتزال أعلى من الحدود القصوى. وقد ظهر أثر هذا التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة في ترتيب مصر في مؤشر التحول في مجال الطاقة الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يقيس هذا المؤشر النمو والتنمية الاقتصادية، وأمن الطاقة والوصول إليها، والاستدامة البيئية، فقد تحسن ترتيب مصر في هذا المؤشر من المركز 86 في عام 2019 إلى المركز 84 في عام 2020 (World Economic Forum. 2020)

كما إنه من المتوقع أن تتضاعف الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة خلال السنوات المقبلة، حيث تتبنى خطة العام الثالث السنوية للتنمية المستدامة (2021/20) توجهات طموحة للوصول بمساهمة الطاقة المتجدّدة إلي 20٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول 2022، منها12 ٪ من طاقة الرياح، 8٪ من المصادر المتجدّدة الأخرى) مائي – شمسي – أخرى). كما تستهدف الاستراتيجية المتكاملة للطاقة الوصول إلى 42% طاقة متجددة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2035

20 أنظر ملحق (13).

شكل (2- 24): متوسط نصيب الفرد من المياه النقية المنتجة في أعوام 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018

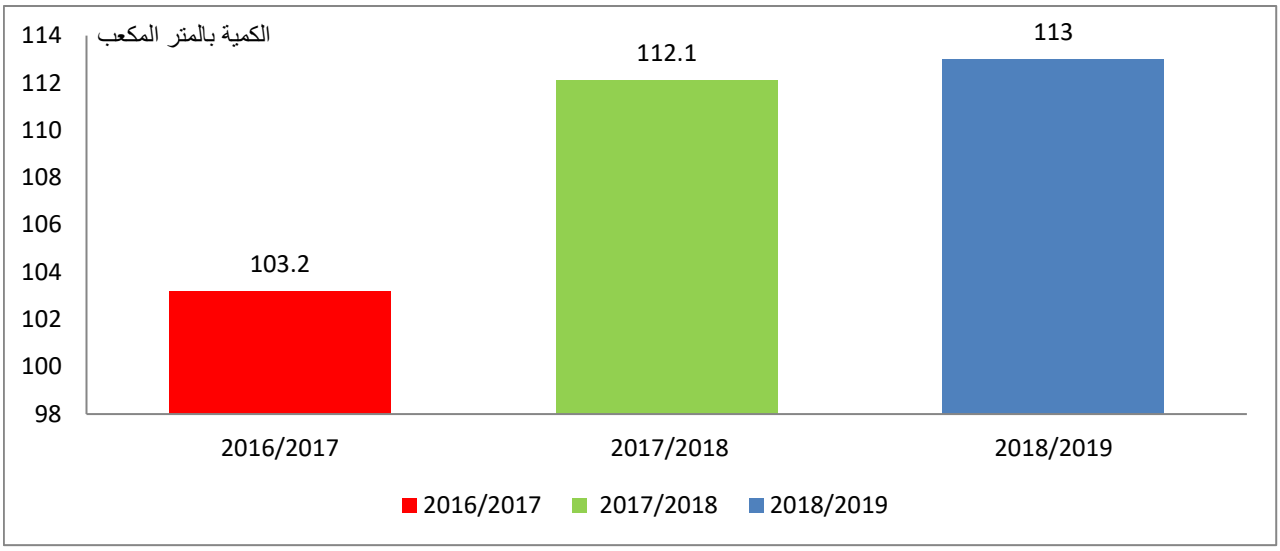

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2020، النشرة السنوية الإحصائية، المياه النقية.

شكل (2-25): نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف المجمع

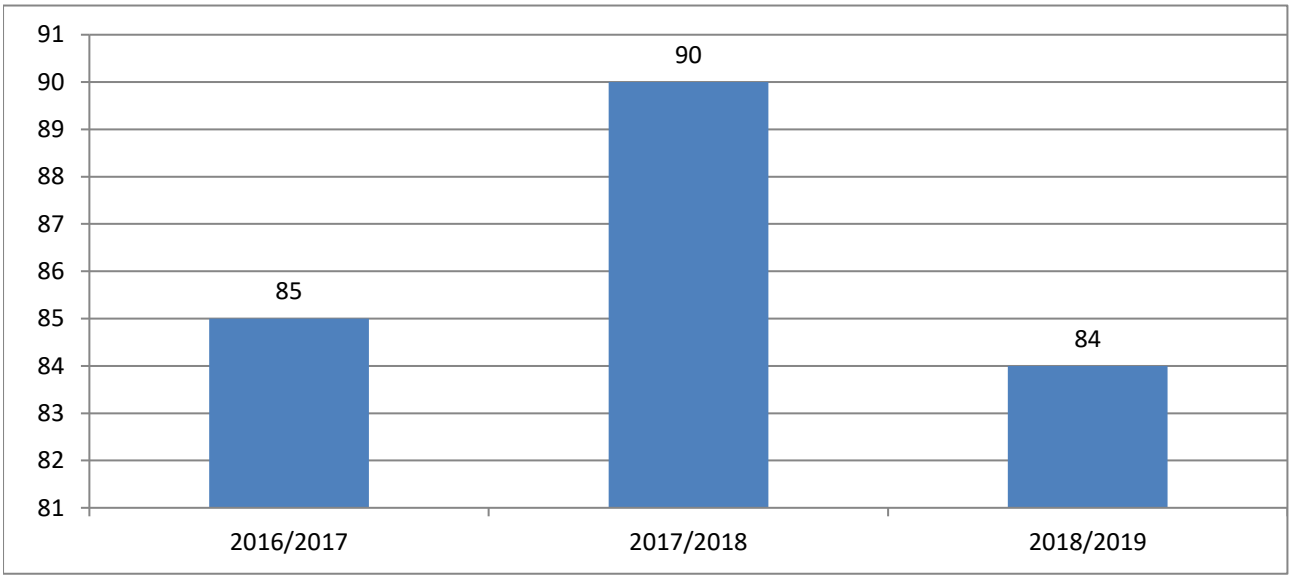

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2020، النشرة السنوية الإحصائية، المياه النقية.

1. 3 المخلفات الصلبة

في ظل جهود وزارة البيئة نحو تفعيل طرق التعامل الصحيحة مع مشكلة المخلفات بمختلف أنواعها والتغلب عليها، تم إعداد برنامج لتطوير إدارة منظومة المخلفات، يستهدف رفع كفاءة عمليات جمع ونقل المخلفات لتصل إلى نحو 80%، ورفع كفاءة التدوير إلى 25%. ويوجد أكبر عدد من مواقع الدفن الصحي في محافظات الوجه القبلي، وعلى رأسها محافظة سوهاج، ويليها محافظة المنيا، وكذلك محافظة مطروح. بينما يوجد أكبر عدد من مصانع تدوير القمامة في محافظات الإسكندرية، والشرقية والمنوفية، وبني سويف.

2. انعكاسات جائحة "كوفيد- 19" على الأداء البيئي

لقد انعكست جائحة "كوفيد– 19" على الأداء البيئي في مصر في الظواهر التالية التي معظمها لها آثار سلبية على البيئة، والقليل منها له آثار ايجابية:

- **نفايات الكمامات والقفازات:** أدى الانتشار السهل والسريع للفيروس إلى ارتداء الكمامات كأحد أساليب الوقاية، بالإضافة إلى استخدام القفازات ومعقم اليدين بشكل يومي، وترتب على ذلك توليد كمية هائلة من المخلفات الطبية، التي ارتفعت بنحو 30% –50% خلال عام 2020 على مستوى العالم، مما يتطلب التخلص منها بطرق آمنة (Saadat & Others. 2020). وتتفاقم هذه المشكلة في مصر مع نقص الوعي بخطورة هذا النوع من النفايات.

- **تزايد تلوث التربة والمياه بالسموم** نتيجة الاستخدام غير المقنن لأدوات التعقيم والتنظيف والسوائل الكيماوية التي تحتوي على مركبات الكحول والكلور (عمر الحسيني. 2020).

- **تزايد الطلب على المياه وزيادة كمية الصرف الصحي:** أدى التوسع في جهود السيطرة على انتشار الجائحة إلى زيادة الطلب على المياه بنسبة 20% وتدهور جودتها، مما يؤدي إلى تحديات إضافية في تخطيط المياه وإدارتها، بالإضافة إلى زيادة مياه الصرف الصحي المنتجة بنسبة 15–18٪، وبالتالي زيادة الضغط على شبكات الصرف الصحي.

- **تزايد مخاطر انتقال العدوى:** يشكل تواجد فيروس "كورونا" في مياه الصرف الصحي من المنازل ومستشفيات العزل بكميات كبيرة تهديدًا كبيرًا للصحة العامة، حيث أشارت الدراسات الحديثة إلى تواجد الفيروس في فضلات 82% من الحالات التي تتعافى، حتى بعد ظهور نتائج سلبية للمسحة لمدة قد تصل إلى سبعة أسابيع.

- **تزايد كميات المخلفات نتيجة العزل المنزلي،** ترتب على حالة الإغلاق أثناء الجائحة زيادة الاستهلاك المنزلي، ومن ثَم زيادة كمية المخلفات المنزلية والصلبة، ويؤدي هذا إلى تفاقم مشكلة القمامة وكيفية التخلص منها، مما يؤثر سلبيًا على البيئة.

- **تداعيات بيئية إيجابية للجائحة:** أدى إلغاء الرحلات الجوية في جميع أنحاء العالم، وإغلاق أنظمة النقل، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية إلى انخفاض انبعاثات الكربون، وتحسين جودة الهواء في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم، مما كان له بعض الأثر الإيجابي في حالة مصر.

ويمكن التعرف على قياس أثر الظواهر السابقة على الأداء البيئي لمصر في عام 2020 من خلال مؤشر الأداء البيئي (EPI)، الذي تصدره جامعة يال بالتعاون مع جامعة كولومبيا، حيث يقيس المؤشر حجم التغير في الأداء البيئي من عام لآخر لمجموعة دول يبلغ عددها (180) دولة من خلال 32 مؤشر فرعي تقيس عدد من العناصر البيئية المتمثلة في جودة الهواء، والصرف الصحي ومياه الشرب، والمعادن الثقيلة، وإدارة النفايات، والتنوع البيولوجي والموائل، وخدمات النظام البيئي، ومصايد الأسماك، وتغير المُناخ، وانبعاثات التلوث، والزراعة والموارد المائية، حيث لم تتغير قيمة هذا المؤشر لمصر في عام 2020 مقارنًة بعام 2018 (61.21)، مما يعني عدم تأثر قيمة المؤشر بالظواهر البيئية السلبية الناتجة عن الجائحة، نتيجة حُسن إدارتها (Wendling & Others. 2020).

3. السياسات والمبادرات البيئية في ظل جائحة ""كوفيد- 19"

لقد وضعت مصر عددًا من السياسات، لتتمكن من أن تصبح شريكًا فاعلًا في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة المستدامة، واستراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا 2063، مع التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030. وتعتمد السياسة البيئية في مصر على أطر مؤسسية وتشريعية وفنية على كافة المستويات المحلية

والإقليمية والعالمية من خلال التوجهات السبع التالية (وزارة الدولة لشؤون البيئة. 2020):

- تعزيز الشراكات على المستوى الوطني.
- دعم الشراكات الثنائية والدولية في المجالات البيئية.
- إنفاذ قانون رقم (4) لعام 1994 لحماية البيئة، وقانون رقم (102) لعام 1983 للمحميات الطبيعية وجميع التشريعات البيئية الأخرى.
- دعم التعزيز المؤسسي وبناء القدرات لجهاز شئون البيئة، ووحدات إدارة البيئة بالمحافظات.
- دعم نظم الإدارة البيئية المتكاملة.
- دمج استخدام الأدوات القائمة على السوق في مجال حماية البيئة.
- نقل وتكييف التقنيات الصديقة للبيئة.

في هذا الإطار، يتم تنفيذ إصلاحات مؤسسية وتنظيمية تهدف لتحقيق أهداف الاستراتيجية والسياسة البيئية الوطنية، ومن أبرز هذه الإصلاحات تطوير منظومة إدارة المخلفات من خلال ترابط وتكامل عدة محاور، وهي:

- إنشاء منظومة جديدة للإدارة المتكاملة للمخلفات.
- إنشاء منظومة للتدخل السريع للمناطق الأكثر خطورة وأكثر تدهورًا، والسيطرة على المقالب العشوائية.
- تجديد التعاقد مع شركات القطاع الخاص والهيئات التصنيعية للاستمرار في برنامج تدوير المخلفات.
- دعم المحافظات لإعداد وتنفيذ بعض المبادرات الميدانية لتدوير المخلفات والتخلص الآمن منها.
- تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لمنظومة إدارة المخلفات مع إعادة هيكلة منظومة إدارة المخلفات الصلبة، وإعداد مخططات لإدارة المخلفات في جميع المحافظات، وإعداد قاعدة معلومات لإدارة المخلفات.

وبذلك يصبح قانون تنظيم إدارة المخلفات فرصة جيدة لتنظيم العمل بين الجهات المشتركة في تنظيم إدارة المخلفات، وتنظيم إدارة المخلفات بالمحلات، بالإضافة إلى تنفيذ منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات بكافة أنواعها، وليس فقط المخلفات البلدية، بل يتضمن جميع أنواع المخلفات.

كما تتبنى وزارة البيئة إجراءات لدعم تكامل سياستي دعم نظم الإدارة البيئية المتكاملة، وتبني التقنيات الصديقة للبيئة، كما في حالة محطة "الضبعة" للطاقة النووية لضمان سلامة العاملين والمتعاملين، كذلك دور الوزارة في تنسيق عدد كبير من حملات التوعية وإدماج الشباب فيها (Ismail, A. & Others. 2018).

كذلك، هناك جهود من جانب وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة لدعم التنسيق البيئي بين الوزارات من خلال إنشاء وحدة للتنمية المستدامة في كل وزارة. ولكن هناك فجوات في توحيد المفاهيم والأهداف وتكامل السياسات في ظل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، ومن ثم، هناك حاجة لتعزيز التنسيق بين الوحدات الاقتصادية والإدارات الداخلية التابعة لكل وزارة للتغلب على مشكلات تأخر وبطء تنفيذ السياسات البيئية.

وقامت الدولة بإطلاق عدد من المبادرات ذات البعد البيئي قبل وأثناء الجائحة، ومن أهم تلك المبادرات (الهيئة العامة للاستعلامات. 2020):

- إطلاق حملة "التعافي الأخضر ـــ الطريق لما بعد كوفيد 19" بهدف العودة لمسارات التنمية بفكر غير تقليدي، وخلق اقتصاد أكثر مرونة يقوم على ركيزتين أساسيتين، وهما: الحد من مصادر التلوث، وصون الموارد الطبيعية.
- إطلاق حملة "اتحضر للأخضر- اتحضر للمستقبل"، مما ساعد على رفع وعي المجتمع بالقضايا البيئية.
- تدشين موقع إلكتروني لإدارة مخلفات الرعاية الصحية، وتوجيه النفايات إلى أماكن المعالجة المناسبة.

برغم المجهودات والمبادرات السابقة التي قد تكون لها دورًا في تحسن الأداء البيئي في مصر، إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا الأداء، وهي:

- **السلطة التنفيذية الفاعلة**، فالسياسة البيئية في الولايات المتحدة على سبيل المثال مسؤولية وزارة البيئة والموارد الطبيعية، ولها أولوياتها المتمثلة في تحسين موارد المياه، وتغير المُناخ والحوكمة البيئية، والاقتصاد الدائري، وتتمتع بسلطة تنفيذية بجانب دورها التوجيهي والتنسيقي (Lovells, H. 2020).[21] وكذلك الحال في السياسة البيئية الأسترالية. في المقابل، فإن السياسة المصرية ليس لديها السلطة التنفيذية الكافية، حيث يقتصر دور وزارة البيئة على التخطيط والتنسيق فقط، مما يعني أنه لا يمكنها سوى اقتراح سياسات وخطط لتحسين الحفاظ على البيئة، بينما إذا كان لها دورًا تنفيذيًا، فسيكون لديها السلطة، مثل أي مؤسسة عامة أخرى، لتنفيذ السياسات التي تقترحها. وتتركز أولويات السياسة البيئية المصرية في: إدماج الاعتبارات البيئية في الخطط الإستراتيجية، وتفعيل مبادئ الشراكة مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، والبحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤول (المستدام)، والمساهمة في التحول للاقتصاد الأخضر، ووضع خطط واستراتيجيات مجابهة التغيرات المناخية (وزارة البيئة. 2018).
- **تقادم** قانون البيئة رقم (4) لعام 1994 وتعديلاته، وكذلك القانون رقم (102) لعام 1983 للمحميات الطبيعية، حيث لا يتضمن أي منهما أطر أو آليات واضحة، لكيفية حساب الأضرار البيئية في حال وقوعها، وكيفية التعويض عنها.
- عدم كفاية المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المطلوبة لتنفيذ السياسة البيئية.
- تعارض المصالح وتداخل الاختصاصات بين السياسة البيئية والسياسات بالوزارات الأخرى، مثل قيام كل من وزارات البيئة، والصحة والسكان، والموارد المائية والري، والتنمية المحلية، والتجارة والصناعة بالتفتيش على تلوث مياه النيل والمجاري المائية الأخرى.
- الحاجة لمعايير وآليات واضحة لكيفية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والأهداف البيئية.
- الحاجة لسياسات وآليات واضحة لكيفية التعامل مع مشكلة النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة بطريقة شاملة ومتكاملة.
- فجوات في توافر معايير شاملة للتعويضات البيئية، فعلى الرغم من وجود لجنة عليا للتعويضات البيئية بوزارة البيئة، إلا أنه لا توجد معايير شاملة لكل الأبعاد البيئية تعطي نتائج دقيقة، يتم تطبيقها لحساب التعويضات والأضرار حال وقوعها.

4. مقترحات لتحسين الأداء البيئي في مرحلة التعافي من الجائحة

أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن تحسين البيئة، يمكن أن يُحد من انتشار "كوفيد- 19" عن طريق إنتاج أجسام مضادة طبيعية، بالإضافة إلى فعالية سياسات الإغلاق في منع تفشي المرض، وهذا بالضرورة يتطلب تنفيذ إصلاحات لتحسين الأداء

21 يتم تفعيل السياسة البيئية الأمريكية من خلال عدد من السياسات البيئية الفرعية، التي يتم تنفيذها في جميع الإدارات الاتحادية والمحلية والبلدية، ومنها: توجيه أنشطة الاستغلال المتعلقة بالغابات نحو الإدارة المستدامة لصالح المجتمعات المحلية؛ وتنسيق الإجراءات مع القطاعات ذات الصلة التي تعطي الأولوية للانتقال إلى الطاقة النظيفة؛ وتفضيل تقنيات النقل منخفضة الانبعاثات والفعالة؛ وتنفيذ الاقتصاد الدائري؛ وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر الإدارة العامة؛ وحماية الموارد المائية المتاحة وضمان الحصول على المياه النظيفة لجميع المجتمعات؛ وتنظيم أحواض المياه وخزانات المياه الجوفية لمنع الاستغلال المفرط.

البيئي (Migliardo, C. 2020). إلا أنه بعد جائحة "كوفيد-19"، قد يزداد الوضع البيئي سوءًا، مؤديًا إلى تغيرات مُناخية أكثر تطورًا، حيث من المتوقع أن تمارس الدول الصناعية الكبرى، وأولها الصين، سياسات اقتصادية تصنيعية تهدف منها إلى تعويض الخسائر الاقتصادية التي لحقت بها خلال فترة الحجر الصحي، بدون الالتفات إلى الاعتبارات البيئية والاتفاقيات المختلفة، وهو ما سينتج عنه أضرارًا بيئية أعلى من المعتاد، نتيجة تفضيل المصلحة الاقتصادية ورضا المواطن على الحفاظ على المنظومة البيئية النظيفة (عمر الحسيني. 2020). وهنا تظهر أهمية دراسة تعديل القوانين البيئية لتضمن تسهيل العودة لمعدلات الإنتاج التي كانت سائدة قبل الجائحة بسرعة أكبر مع مراعاة الاعتبارات البيئية بقدر الإمكان، بحيث يكون التعافي أخضر.

أن تنفيذ السياسات البيئية المصممة جيدًا، واستخدام التكنولوجيا المناسبة بتكلفة محدودة، سيساعد على التعافي من الجائحة والنمو وزيادة القدرة التنافسية، كما يمكنها أن توسع قدرات الدول على تطوير ونشر أنواع التكنولوجيا المبتكرة، مما يكون له أبلغ الأثر على فرص العمل والتنمية، مع تقليل انبعاثات غازات الانبعاث الحراري. على سبيل المثال، تساعد سياسة تسعير الكربون على خلق محفزات للتغيير التحويلي، حيث يعتبر خيارًا بسيطًا ومرنًا ومنخفض التكلفة وعادلًا وفعالاً للتصدي لتغير المُناخ، كما يمكنها مساعدة الشركات على تخطيط استثماراتها منخفضة الكربون، ودفعها للابتكار. وتكتسب الدول التي تعطي الأولوية للممارسات منخفضة الكربون كإصدار شهادات الكربون، والصكوك الخضراء، وضرائب الكربون، ميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي. ومن أبرز الدول التي اعتمدت سياسة تسعير الكربون الصين، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، والنرويج (مجموعة البنك الدولي. 2017).

وكذلك، تعمل سياسة الرقمنة والتحول الرقمي على إنشاء وربط قواعد بيانات للبيئة، مما يسهل عمليات البلاغ الوطني، وحصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقييم المخاطر، والتكيف مع تغير المُناخ، بالإضافة إلى ربط الفروع الإقليمية بالإدارات المركزية للبيئة، مما يرفع من كفاءة وسرعة وصول التقارير والبلاغات عن المخالفات، وسرعة الاستجابة لها، واتخاذ الإجراءات بكفاءة أعلى.

رغم قيام جهاز شؤون البيئة بإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي، وإنشاء وحدات وفروع إقليمية بمعظم المحافظات، والسعي إلى تطبيق لامركزية الإدارة البيئية، وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات، إلا أن هناك ضرورة لتفعيل دور وحدة الإدارة البيئية، على مستوى المحافظة والمدينة، بشكل شامل ومتكامل، بحيث تصبح لديها سلطة ومسؤولية كاملة عن الأداء البيئي لجميع المشروعات/المرافق داخل المحافظة، وكذلك تكون مسؤولة عن حماية البيئة داخل حدود المحافظة، والاضطلاع بالتخطيط البيئي، بحيث يتم تكليف وحدات الإدارة البيئية بالمهام التالية:

- متابعة الأداء البيئي للمشروعات داخل المحافظة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل، لضمان امتثال المشروع للقوانين واللوائح، وكذلك لتدابير التخفيف المدرجة في اعتماد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
- التحقيق في أي شكاوى بيئية مقدمة ضد المشروعات داخل المحافظة.
- تقديم تقارير شهرية إلى جهاز شؤون البيئة بشأن أعمالها ونتائج التفتيش.
- الإشراف على عقود إدارة النفايات الصلبة، وإداراتها على مستوى المحافظات والمديريات.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقديم بعض المقترحات لتحسين الأداء البيئي في مصر في مرحلة التعافي من الجائحة على النحو التالي:

- **إعادة** ترتيب الأولويات البيئية بعد الجائحة لتطوير نظم الإدارة البيئية والصحية، بهدف رفع كفاءة الأداء، وتخفيض التكاليف و/أو ترشيد الإنفاق.
- تطوير السياسات والقوانين البيئية المتقادمة لتشمل القضايا البيئية الجديدة والملحة على الساحات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة قضايا تغير المُناخ.

- إيجاد حزمة من السياسات المبتكرة والمتكاملة لإدارة التفاعلات بين المياه والغذاء والطاقة والنقل وتغير المُناخ والصحة البشرية والنظم الإيكولوجية، وتشمل الحوكمة السليمة والإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لمخاطر الفيضانات والسيول، بدءًا من استخدام تكنولوجيات الإنذار المبكر قبل الفيضانات، وحتى مرحلة تصريف وتجميع المياه في خزانات مستدامة لزيادة كفاءة استخدام المياه. ويتطلب ذلك دمج فكر وسياسات الاقتصاد الدائري في قطاع المياه على نطاق واسع، والتي بدورها تشجع الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارهما من آليات تحقيق التنمية المستدامة.

- **تشجيع إدماج القطاع** الخاص للاستثمار في المشروعات البيئية عن طريق حزمة من الامتيازات كالإعفاءات الضريبية والدعم الفني والاستشارات المجانية.

- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في تغير المُناخ (الجامعات- منظمات المجتمع المدني- القطاع الخاص- وسائل الإعلام، إلخ) في صنع السياسات البيئية وتنفيذها.

- اعتماد إصدار شهادات الكربون والصكوك الخضراء بشكل موسع كأحد آليات التمويل للسياسة البيئية، وتخفيض الانبعاثات في آن واحد، والإسراع في إطلاق بورصة السندات الكربونية، التي طالت فترة الإعداد لها، وحساب كيفية تعظيم الاستفادة منها خلال الفترة القادمة.

- أسس وأطر واضحة لسياسات التعامل مع المخلفات الطبية المتعلقة بالجائحة، بما يضمن فصل ونقل ومعالجة تلك المخلفات بصورة آمنة وصحية.

- تدخلات وحملات توعوية سريعة من جانب وزارة البيئة بشأن التلوث الناتج عن القمامة والمخلفات المنزلية، نتيجة زيادة استهلاك أدوات التنظيف والتعقيم والسوائل الكيماوية.

- اعتماد إجراءات التكيف المستندة إلى الطبيعة على المستوى المحلي وزيادة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة محليًا بشأن التكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

- **رسم خرائط لمراكز التكنولوجيا وربطها بآلية تكنولوجيا المُناخ العالمية** التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ، وبمراكز تكنولوجيا المُناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **تطوير منصة لتبادل المعلومات والمعرفة** عن طريق الربط الشبكي محليًا وإقليميًا وعالميًا حول أربع ركائز أساسية لاستراتيجية تغير المُناخ، وهي: التخفيف، والتكنولوجيا، والتكيف، والتمويل.

- **تحديد الاحتياجات والبرامج المحلية والإقليمية** التي يمكن عرضها في مؤتمرات الأطراف حول القضايا البيئية المختلفة، بغرض الترويج لها واجتذاب التمويل اللازم لها، وذلك مثل ما تم بعد استضافة مصر الاجتماع الثامن عشر لصندوق المُناخ الأخضر؛ حيث نجحت وزارة البيئة في الحصول على تمويل من صندوق المُناخ الأخضر في مجالات الطاقة المتجددة وحماية الشواطئ.

- **إنشاء قاعدة بيانات للخبراء والمؤسسات** ذات الخبرة المحلية والدولية لتفعيل التواصل ونقل الخبرات.

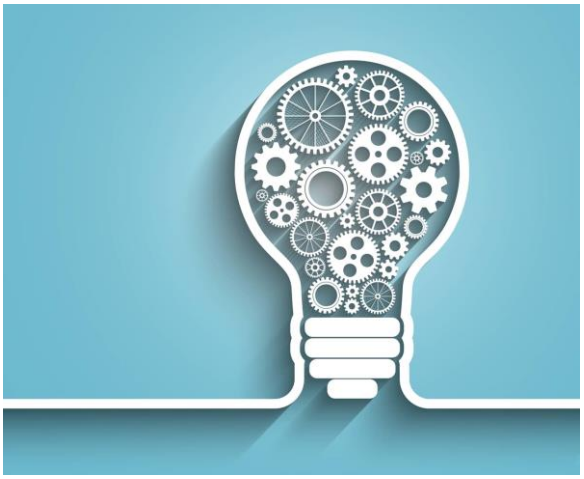

الفصل الثالث

إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات

الفصل الثالث
إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات

شهد العالم في القرن الحادي والعشرين العديد من الأزمات منذ بدايته، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلاها من جائحة "سارس" في عام 2003، والأزمة المالية العالمية في عام 2009/2008، وجائحة "أنفلونزا الطيور" في عام 2009، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل وما ترتب عليها من تسونامي، والبراكين وغيرها. تتسم هذه الأزمات بأنها غير مسبوقة ومتكررة، وعابرة للحدود، مما جعلها تمثل تهديدًا ينتشر عبر الأنظمة العالمية مع سيادة العولمة، ويمكن أن تظهر في الصحة، أو المُناخ، أو الأنظمة الاجتماعية والمالية. ويرجع حدوث هذه الأزمات إلى تزايد درجة عدم التوقع بسبب الروابط الضعيفة في تدفق المعلومات، وزيادة درجة التعقيد في تكوين المجتمعات. وتعكس هذه الخصائص المختلفة للأزمات الجديدة الرأي القائل بأن القرن الحادي والعشرين من المحتمل أن يشهد صدمات مدمرة ومكلفة بمعدلات متزايدة (Charles Baubion. 2013).

قد انعكست بعض هذه الأزمات العالمية على مصر، بالإضافة إلى بعض الأزمات المحلية التي واجهتها خلال السنوات القليلة الماضية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك بدءًا من الأزمة المالية العالمية، مروراً بالأحداث السياسية في عام 2011، وأزمة سد النهضة، حتى أزمة جائحة "كوفيد- 19" في عام 2020، والتي تعد من أعنف الأزمات وأكثرها تأثيرًا على العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي استقرت في العالم لعقود مضت مثل النظام الاقتصادي العالمي ومراكز القوى به، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، والعولمة وحرية التجارة، واندماج اقتصادات الدول في الاقتصاد العالمي، وسلاسل القيمة والإمداد العالمية كما سبق الذكر في الفصل الأول من هذا التقرير.

وقد أدت هذه الأزمة إلى استعادة الحديث، في الدول المتقدمة بشكل خاص، عن مفاهيم الأمن القومي الموسعة، والأمن الاقتصادي والصحي، والسيادة الصناعية، والتكنولوجية والرقمية، حيث يتم اعتبار الأمن الاقتصادي كتلة مدموجة من عوامل داخلية وخارجية وتشابكية، وبالتالي له انعكاسات هائلة، ومن ثم فإن الدول والحكومات تعيد التفكير في سياساتها الحالية في اتجاه السعي إلى تحقيق تأمين مسارات التنمية في مواجهة الأزمات (Sheila R. Ronis. 2011).

إن الأزمات الشديدة يكون لها تأثيرًا قويًا على مسار التنمية في أي دولة وخاصة الدول النامية، ويزداد التأثير كلما كانت الدولة غير مهيأة، أولًا بتوقع جيد للأزمات ونوعها، وثانيًا بهيكل اقتصادي قوي ومرن، وبأولويات تنموية تصب بشكل ملائم في ضمان الأمن القومي بكل أبعاده، حتى إذا كانت تحقق معدلات نمو قوية، في ظل وجود هيكل اقتصادي وبنية تحتية يعتريها خللًا وعوار في قطاعات ومجالات ولوجستيات (المنظومة الصحية- شبكات النقل - وشبكات الإنترنت - والخدمات الرقمية ...) من شأنها التأثير على الاحتياجات الاستراتيجية الحيوية لمعيشة السكان والأمن القومي بكل أبعاده، والاحتياجات الاستراتيجية الحيوية لاستمرار دوران حركة الاقتصاد والعمالة، وتأمين دخول الأفراد ومعيشتهم واحتياجاتهم الحياتية، وأيضًا الاحتياجات اللازمة لاستمرار نمو قوي وقادر على تأمين مسار مستدام للتنمية.

لقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير "المخاطر العالمي" في عام 2020 قبل أزمة جائحة "كوفيد- 19"، ولم يتوقع احتمالًا كبيرًا لأزمات وبائية، وإن كان يصنفها على أنها من أشد الأزمات والمخاطر تأثيرًا، وذكر أن أكثر المخاطر احتمالًا في عام 2020 وما بعدها مقارنَة بالسنوات السابقة، تتمثل في التغيرات المُناخية والتغيرات الجيوسياسية (World Economic Forum. 2020). أما التقرير الأخير في عام 2021 فهو يحذر مرة أخري من الكوارث الطبيعية نتيجة التغيرات المُناخية، خاصة وأن الدول لم تتخذ بعد ما يكفي من إجراءات وسياسات لتخفيض الانبعاثات والتحوط للتغيرات المتوقعة. كما يحذر التقرير من احتمالات أزمات وبائية أشد فتكًا، ومن أسلحة الدمار الشامل في خضم التوترات السياسية

واحتمالات الأزمات الجيوسياسية (World Economic Forum .2021).

مما سبق تتضح أهمية قضية إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات، ومدى صلابة ومرونة اقتصادها في مواجهة مثل هذه الأزمات المتكررة، والتي من المتوقع تكرارها في المستقبل بوتيرة أسرع على المستويين العالمي والمحلي، مما يُعرقل مسيرة التنمية المستدامة. ومن ثم تتضح أهمية تناول هذه القضية بالدراسة والتحليل من كافة جوانبها، واقتراح آليات مناسبة لمناهج إدارة التنمية، بما يُمكن الدولة من مواجهة الأزمات المختلفة بأقل خسائر أو ارتدادات لمسار التنمية المستدامة، وتحديد دور الدولة والأولويات في مواجهة هذه الأزمات.

ولتحديد النهج الأمثل لتطوير قدرات الدولة على التعامل مع الأزمات، بما يضمن استدامة مسار التنمية والأمن القومي بكل أبعاده، قد يكون من الملائم البدء باستعراض وتقييم سياسات وآليات التعامل مع الأزمات السابقة والحالية في سياق إدارة مسار التنمية في مصر. ولعل أزمة "كوفيد- 19" التي يمر بها العالم حاليًا أوضحت بشكل جلي أهمية التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على حركة الاقتصاد والمجتمع، ولذا فإنه من المناسب تحليل هيكل التجارة الخارجية في مصر، وتفاعلاته مع الأزمة في ضوء هيكل النشاط الاقتصادي الحالي.

وفي ضوء تقييم سياسات مواجهة الأزمات في مصر والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى، وفي ضوء تحليل هيكل النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية ومدى ملائمته للصمود في الأزمات، يمكن اقتراح بعض مقتضيات ومتطلبات إدارة التنمية في مصر لتأمين مسارات تنمية مستدامة وتفادي الارتدادات.

أولًا: الأزمات التي واجهت مصر في العقدين الأخيرين وسياسات المواجهة

لا يخلو تاريخ التنمية في العالم من الأزمات التي تعتريه من وقت لآخر، وليست مصر استثناءً من هذه الظاهرة وخاصة في التاريخ الحديث، حيث تتنوع هذه الأزمات في مجالها، ومدى تأثيرها، ومدى انتشارها محليًا أو عالميًا. وقد يكون من المفيد تحليل وتقييم السياسات والإجراءات التي اتبعتها الدولة في مواجهة أزمات متنوعة (مالية – مُناخية – سياسية – صحية)، وإن كانت جميعها تؤثر بشكل ملموس على النشاط الاقتصادية ومؤشراته، وكافة أبعاد التنمية.

1. الأزمة المالية العالمية 2008

دخل جزء كبير من العالم الصناعي في ركود عميق في عام 2008 بسبب أزمة مالية، نشأت نتيجة ممارسات الإقراض غير الاحترافية وديون الرهن العقاري التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت في أوروبا، ثم إلى باقي دول العالم لتؤثر على الاقتصادات سلبًا وفي مجالات عدة، حيث أدي اختلال التوازن بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، الذي يعد محورًا أساسيًا لسلامة الأداء الاقتصادي، إلى حدوث الأزمة المالية العالمية.

أما عن قدرة السياسات المتبعة في الدول المتقدمة للخروج من الأزمة، فقد شهد عام 2010 تحسنًا كبيرًا، واستطاعت الكثير من الدول تحقيق معدلات نمو تقترب من معدلاتها قبل الأزمة رغم حدوث بعض الاضطرابات في منطقة اليورو. فقد قام البنك الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار، وكذلك تخفيض الضرائب وزيادة الاستثمار والإنتاجية وزيادة الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي. كما أعلنت الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين عن تقديم حزم تحفيزية لدعم الطلب في عامي 2009، 2010. وقدمت تلك التدابير المالية المعلنة في هذه الدول حوافز وصلت إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في عام 2009.

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الأزمة، فخلال النصف الثاني من عام 2008، بدأت آثار الأزمة المالية تظهر في الاقتصاد المصري، فقد تراجع النمو الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي العالمي، وتأثرت التجارة الخارجية سلبًا، كما تأثرت أسواق المال بانخفاض أسعار الأسهم للشركات المشاركة في البورصة، مما أثر بشكل سلبي على المستثمرين، وأدى إلى مشكلات في تمويل بعض المشروعات، وانخفاض في الصادرات المصرية، والاستثمارات الأجنبية، وإيرادات قناة السويس والسياحة.

في ذات الوقت، كان تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري محدودًا للغاية، وذلك لأسباب عدة، أهمها أن اندماج القطاع المالي المصري في النظام المالي العالمي محدود، ولا يزال النظام المصرفي المصري بعيدًا عن الصدمات التي تصيب النظام المصرفي العالمي، بالإضافة إلي تبني البنك المركزي المصري لخطة إصلاح النظام المصرفي خلال الفترة (2004– 2008)، والتي شجعت حركات الدمج لإنشاء كيانات مصرفية قوية، مما دعم صلابة النظام المصرفي.

استجابت الحكومة للأزمة من خلال تقديم حزمة تحفيز مالي بقيمة 15.5 مليار جنيه بما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لتمويل الاستثمارات في المرافق العامة مثل مشروعات البنية التحتية الجديدة، ودعم الأداء الاقتصادي للحفاظ على النمو. كما قامت الحكومة بتخفيض الضرائب والحواجز التجارية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، واعتمدت في العام التالي 2010/2009 حزمة التحفيز المالي الثانية، التي تضمنت ما بين 5.5– 6 مليار جنيه، حيث تم توجيه معظم هذا الإنفاق الإضافي لتمويل المشروعات الاستثمارية، ولتعزيز الصادرات، وبرامج تطوير الأسواق الداخلية.

ويُلاحظ أن الأزمة المالية العالمية قد حدثت في وقت كان الاقتصاد المصري يحقق معدلات نمو مرتفعة تصل إلى نحو 7%، واستطاع أن يظهر مرونة نسبية في مواجهة الأزمة مقارنًة باقتصادات أخرى نامية وصاعدة. كما نجح برنامج ضبط الأوضاع المالية في جعل العجز المالي العام يأخذ اتجاهًا تنازليًا.

وفي كل الأحوال فإن الأزمة كانت مؤقتة، وانتهت آثارها في جميع دول العالم في وقت قصير، وكذلك في مصر. ولم يكن ذلك يرجع لقوة الاقتصاد المصري ومرونته بقدر ما كان يرجع لسبب أساسي وهو ضعف تشابك مصر مع النظام المالي العالمي، وقوة جهازها المصرفي من ناحية أخرى، وعدم وجود المنتجات المالية المتقدمة والمعقدة الموجودة في دول العالم المتقدم. ولذا لم تستدع هذه الأزمة المؤقتة العمل على اتخاذ إجراءات هيكلية للأجل الطويل للتعامل مع مثل هذه الأزمات حال تكرارها.

ومع ذلك فإن الدراسات المتعددة التي أجريت عن أسباب الأزمة وآثارها، وتجارب الدول المختلفة في مواجهتها، أظهرت بعض الدروس الهامة التي تفيد الدول النامية بصفة خاصة، وما زالت هذه الدروس مجدية للأخذ في الاعتبار في الظروف الحالية.

ولعل أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من استعراض تجارب الدول الصاعدة والنامية في مواجهة الأزمة، تتمثل في أن الدول التي اعتمدت بالدرجة الأولى على قدراتها الذاتية، واتبعت استراتيجية واضحة للتنمية وسياسات متكاملة، استطاعت الصمود في الأزمة وتجاوز آثارها بشكل أفضل من الدول الأخرى. ذلك أنه رغم تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق آسيا في فترة ما قبل الأزمة، فإنه لم يكن المصدر الأساسي الذي يتم الاعتماد عليه لتمويل التنمية، بل كانت تحقق هذه الدول معدلات مرتفعة للادخار القومي، وهو ما شكل لها الحصانة في مواجهة الأزمة وآثارها على انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي (معهد التخطيط القومي. 2013).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنوع الصادرات وتنوع توزيعها الجغرافي، كان من عناصر القوة ضد الأزمات الخارجية وما ترتبط به من انخفاض الطلب العالمي. وفي هذا المجال فإن الصناعة التحويلية بطبيعتها تتيح التنوع في الصادرات، ويصبح الفيصل هو مدى تنوع وتنافسية الصادرات من السلع الصناعية التي يتم تصديرها، ومدي مرونتها لتغير الطلب، وأيضًا مدي تنوع توزيعها الجغرافي، وهو ما تمتعت به الصين بدرجة أكبر من غيرها من الدول.

ومن الدروس الأخرى التي يمكن استخلاصها من مقارنة تجارب الدول المتقدمة والدول النامية في مواجهة الأزمة، أن الدول المتقدمة توظف إدراكها بأهمية التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة الأزمات بشكل أفضل كثيرًا من الدول النامية. فقد كان هناك إجراءات وسياسات لمواجهة الأزمة على المستوى الإقليمي في الاتحاد الأوروبي وبينه وبين الدول المتقدمة الأخرى، في حين لم يكن هناك وجود لمثل هذه الإجراءات

والسياسات في تجارب الدول النامية، رغم أن هذه الأخيرة قد تكون في حاجة أكبر لمثل هذا التعاون، بل أن شدة ارتباط بعض الدول باقتصادات الدول المتقدمة أدى إلى شدة آثار الأزمة على هذه الدول.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن الخروج ببعض الدروس حول بعض نقاط القوة والضعف في اقتصادات الدول التي أثرت على قدرتها على مواجهة الأزمات، وتتمثل في مدى توافر الركائز الاقتصادية الأساسية. ذلك أن ارتفاع عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام للناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض حجم الاحتياطيات الدولية و/أو سوء توظيفها في مجالات شديدة الخطورة أو شديدة التركيز في دول معينة، كل هذه العوامل كانت من نقاط الضعف التي تعرقل القدرة على استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لمواجهة الأزمة وتجاوزها في مدى زمني قصير. كما أظهرت تجارب بعض الدول أهمية التحوط وإنشاء صناديق من إيرادات الموارد الطبيعية الناضبة، خاصّة النفط.

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أن استراتيجية التنمية التي تعتمد على التوجه للتصدير لم تعد تكفي وحدها، وأن الظروف العالمية وتراجع الطلب العالمي تستدعي إعادة النظر وزيادة الاعتماد على الطلب المحلي كمحرك أساسي للنمو. وفي هذا السياق فإن بعض الأهداف قد تتعارض وتتطلب التفكير في حلول غير تقليدية، ذلك أن ارتفاع معدل الادخار بنسب كبيرة، يمكن أن يشكل عائقًا أمام التوجه لزيادة الطلب المحلي بالمعدلات المطلوبة.

ومن أهم الدروس المستفادة من مراجعة الفكر الاقتصادي، وتجارب الدول المختلفة في التنمية وفي مواجهة الأزمة العالمية، هو حتمية زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة، واستعادة قدر مقبول من التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة في المجتمع.

2. أزمات السيول المتكررة

تعد أزمات السيول من الأزمات الطبيعية، ووفقًا لتقارير الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة، فإن الفيضانات والسيول تأتي في الترتيب الأول في قائمة الكوارث الطبيعية خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك من حيث أعداد المصابين والمتضررين. وبالنظر إلى ارتفاع التوقعات بتزايد وتسارع التغيرات المناخية، فإنه من المتوقع تكرارها بشكل أكبر في المستقبل.

تُعد مصر من بين الدول التي يهددها خطر السيول، والتي تتركز في محافظات شمال وجنوب سيناء، والبحر الأحمر، بالإضافة إلى بعض محافظات الوجه القبلي. وهناك الكثير من الأمثلة التاريخية لكوارث السيول التي تعرضت لها مصر، فقد تعرضت مصر خلال الفترة (1974– 1991) لسيول بلغ عددها 26 سيلًا بمتوسط ثلاثة سيول كل عامين، حيث بلغت خسائرها ما يزيد عن مليار جنيه بمتوسط حوالي 70 مليون جنيه في العام الواحد، وبمتوسط خسائر في الأرواح بلغ حوالي 22 متوفيًا في العام الواحد (وزارة الدولة لشئون البيئة. 2006).

بعد أن تسببت سيول 2010 في حدوث أضرار بالغة، قامت الحكومة بإنشاء سدود إعاقة، وحواجز توجيه، وخزانات أرضية، وتجهيز مخرات سيول لاستقبال واستيعاب مياه السيول القادمة من الوديان لتلك المخرات، ونقلها بأمان إلى شبكة الترع والمصارف ونهر النيل. ولكن جاء عام 2020 لتضرب السيول جميع محافظات مصر مرة أخرى، مخلفة وراءها خسائر في الأرواح (أكثر من 20 حالة وفاة) والممتلكات وتوقف لحركة النقل والمواصلات، وبلغ عدد الأسر المتضررة نحو 7750 أسرة، لتصبح أكبر كارثة طبيعية تضرب محافظات مصر (www.eeaa.gov.eg). ومن ثم فهي تمثل واحدًا من المخاطر الطبيعية التي تتكرر في مصر، وربما يزيد تكرارها وشدتها في المستقبل القريب بفعل التغيرات المُناخية المتوقعة، وبالتالي يجب التحوط لها واتخاذ إجراءات وسياسات هيكلية للحد من آثارها التدميرية.

قد ترتب على سيول عام 2020 رصد حوالي 100 مليون جنيه كتعويض للمتضررين، لتغطية الخسائر، وإعادة بناء المنازل، وتعويض أصحاب المحاصيل والماشية. كما تم إجراء تجربة في منطقة القاهرة الجديدة لتوجيه مياه الأمطار إلى الحدائق، وذلك لاستيعاب أكبر قدر من مياه الأمطار وتنفيذ مطبات التوجيه لمعالجة فروق المناسيب بالطرق، وسهولة توجيه مياه الأمطار دون تدخل بشري. وتعد هذه التجربة أحد

الحلول غير التقليدية لمواجهة آثار السيول بالقاهرة الجديدة، وفي مرحلة لاحقة سيتم تعميمها على جميع المدن التي تواجه ظاهرة السيول.

واتجهت الحكومة لتنفيذ خطة شاملة تتضمن إجراءات استثنائية وتعاون مشترك بين الوزارات المختلفة لمواجهة مواسم السيول، وتم وضع آلية للإنذار المبكر من قبل هيئة الأرصاد الجوية ومركز التنبؤ بالفيضان، إذ يصدر بشكل يومي نشرات عن كميات الأمطار المتوقع سقوطها لمدة 72 ساعة قادمة.

تمر إدارة الكوارث البيئية في مصر بأربعة مراحل أساسية وفقًا للخطة القومية لإدارة الكوارث البيئية التي وضعتها وزارة الدولة لشئون البيئة، التي تشمل مرحلة ما قبل وقوع الكارثة (منع الكارثة البيئية)، ومرحلة اجتياح الكارثة (مرحلة المواجهة)، ومرحلة إزالة آثار الكارثة (إعادة الاتزان)، ومرحلة التسجيل لنتائج الكارثة والدروس المستفادة. وتتضمن كل مرحلة من المراحل الأربعة سلسلة من الإجراءات والأنشطة المتعاقبة يتخللها إعداد تقارير لدراسة وتقييم الموقف باستمرار ، واستخدام النماذج للتنبؤ بحجم الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الكارثة، وتقييم الإجراءات التي تمت للسيطرة عليها أو الحد من انتشارها، وكذلك الإجراءات الخاصة باستعادة الأوضاع لما كانت عليه. وتتضمن المرحلة الأخيرة تسجيل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على حدوث الكارثة، وتسجيل الدروس المستفادة، بالإضافة إلى مقترحات لتفادي أوجه النقص والقصور التي ظهرت أثناء المواجهة (وزارة الدولة لشئون البيئة. 2006).

يتضح مما سبق، أن سياسات وإجراءات مواجهة كوارث السيول تتم بشكل منهجي جيد، وإن كانت المشاكل المتراكمة والمتمثلة في سوء حالة البنية التحتية، خاصة منظومة الصرف الصحي في العديد من المناطق، تؤدي إلى صعوبة تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الواقع، ذلك أن أحد الحلول الأساسية يتمثل في ضرورة تغيير وتحديث شبكة الصرف الصحي في العديد من المناطق (الاسكندرية على سبيل المثال) لتستوعب مياه السيول، وهو أمر يتطلب استثمارات باهظة، ويستدعي وضعها في سلم الأولويات للإنفاق الاستثماري للدولة.

3. الأزمات متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية

تعد إدارة التنمية عملية متعددة الأبعاد، تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحكومات هي اللاعب المحوري في تحقيق التنمية الشاملة. ويمكن رصد أبرز الأزمات السياسية ذات الأبعاد الاقتصادية التي تواجه مصر في الوقت الحالي في أزمة سد النهضة، والصراع في ليبيا، والتوترات في شرق المتوسط حول اتفاقيات ترسيم الحدود، وهي أزمات تتعدد أبعادها وأسبابها، وتتشابك تداعياتها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والبيئية والقانونية والأمنية، ومن ثم تتعقد سُبل الحل. الأمر الذي يضع تحديات جد خطيرة على كاهل صانع القرار وأجهزة الدولة المختلفة.

تشترك كل من الأزمات الثلاثة في الصراع على موارد اقتصادية، تختلف في كل ساحة حسب المورد الطبيعي المتنازع عليه. فسد النهضة يدور في إطاره الصراع على الموارد المائية المتمثلة في نهر النيل. أما ليبيا فهي غنية بمصادر الطاقة، ويدور الصراع حول البترول والغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية بإقليم شرق المتوسط، الأمر الذي يقدم ملمحًا مهمًا لطبيعة الصراعات الثلاثة التي يحركها الاقتصاد، ويتأثر بها تباعًا، مما يؤثر بالسلب على معدلات التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

3. 1 سد النهضة

رغم تقدير مصر لحق إثيوبيا في التنمية ترفض إثيوبيا الالتزام من جانبها بحصة مصر التاريخية التي تقدر بـ 55.5 مليار متر مكعب محددة منذ عام 1902، كما أنها تنكر الأسانيد القانونية التي تؤكد حق مصر التاريخي في مياه النيل، علاوة على عدم استكمالها دراسات أمان السد، مما يمثل خطورة على دولتي المصب (مصر والسودان). كما أنها ترفض الالتزام بالتنسيق بين السد العالي وسد النهضة في إدارة السد، خاصًة في أوقات الجفاف والجفاف الممتد، بالإضافة إلى قيامها بالإسراع بملء السد، الأمر الذي يهدد دولتي المصب بالجفاف والتصحر. وتتدعي إثيوبيا وفرة المصادر المائية لمصر لتعطي لنفسها شرعية لتخفيض حصة مصر وفقًا لتقديرها الخاص، في حين أن مصر قد دخلت بالفعل في مرحلة الفقر المائي،

حيث تعتبر بحكم موقعها داخل "حزام المناطق الجافة شديدة الحساسية تجاه مواردها المائية المحدودة"، خاصّة أن النسبة الأكبر منها واردة من خارج حدودها الجغرافية، فتعتمد على النيل كمصدر رئيسي للمياه، والمتاح من المصادر الأخرى لا يتعدى 7% من هذه الموارد.

3. 2 الأزمة الليبية وأزمة إقليم شرق المتوسط

لا يمكن فصل الأزمة الليبية عن أزمة إقليم شرق المتوسط، فكلاهما يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري بسبب غياب الأمن والاستقرار في ليبيا، التي تشترك معها مصر في حدود جغرافية وسياسية تمتد بطول 1049 كم (سلمى الشمري. 2020). ومن ثم ما يحدث في ليبيا يمثل تهديدًا للعمق الاستراتيجي للأمن القومي المصري، حيث أصبحت ليبيا بؤرة للجماعات الإرهابية المسلحة، خاصّة في ظل انعدام الأمن وانتشار الأسلحة بها، وقد وجدت تركيا في ليبيا ضالتها لتتدخل للحصول على البترول الليبي والغاز بشرق المتوسط.

يغلب على الموقف المصري من الأزمات الثلاثة سابقة الذكر النهج التفاوضي السلمي تجنبًا للصدام المباشر والتصعيد المسلح، مراعاة لقواعد القانون الدولي المنظمة مستندة على حقها القانوني الشرعي. فقد أبدت مصر موقفًا متفهمًا لحاجة إثيوبيا في التنمية، وكان ذلك جليًا في توقيع اتفاق المبادئ في 23 من شهر مارس 2015، الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات الدول الثلاثة كمبادئ منظمة تضمن التوصل لاتفاق كامل. ولكن خلال مسيرة المفاوضات أظهرت إثيوبيا تشددًا ملحوظًا حول خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة، والمماطلة في الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بالسد "الدراسات الخاصة بأمان السد"، ورفض الوساطة الدولية الرسمية. وفيما يتعلق بالأزمة الليبية تنظر مصر لليبيا من منطلق الموازنة بين الحفاظ على سيادة الدولة الليبية، ودعم استقرارها، والتعاون المستمر لمنع التهديدات الممتدة من الداخل الليبي إلى الأمن القومي المصري بفعل الجماعات الإرهابية المسلحة المتواجدة على الأراضي الليبية، حيث استند الدور المصري على مساعدة ليبيا للخروج من حالة الانسداد السياسي لخلق أفق سياسي يجمع مختلف الفصائل والقوي الفاعلة في ليبيا، وهو ما تحقق في بدايات عام 2021.

إن تقييم سياسات إدارة التنمية التي اتبعتها مصر في تعاملها مع الأزمات الثلاثة، يقتضي التطرق إلى محددات العمل للحكومة المصرية التي ترسم خطوط الحركة وأولويات التنمية في إطار التزام الدولة دوليًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي تجلى في الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وكذلك برنامج عمل الحكومة للوقوف على مدى اتساق السياسات المتبعة في إطار الرؤى الأكبر المحددة لسياسات الدولة.

إن استعراض الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" يعكس اهتمامًا أقل وضوحًا لكل من البعد السياسي والبعد الخاص بالأمن القومي بها خلافًا لغيرهما من الأبعاد الأخرى المدرجة بها، كالبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حيث لم تتضمن الاستراتيجية إلا خطوطًا عريضة تندرج في إطار توصيات أو محددات عامة لشكل وأولويات العمل. كما أنها لا تتمتع بالشمول، حيث لم تتطرق إلى كافة مهددات الأمن القومي في ضوء الأحداث الواقعة في المنطقة كالأزمة الليبية، التي بدأت منذ عام 2011 أي قبل إعداد الاستراتيجية، كذلك الحال بشأن الوضع في إقليم شرق المتوسط. كما لم تتضمن برامج تفضيلية للحركة خلافًا للأبعاد الأخرى، علاوة على عدم وضوح دوائر السياسة الخارجية وأولوياتها المستقبلية في ضوء محددات عمل صانع القرار.

وقد وضعت الاستراتيجية أزمة سد النهضة على قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية كمهدد خطير للأمن القومي المصري. ويُلاحظ أن الحديث عن مصالح مصر المائية تُدرج بين المحور الخاص بسياسات دول الجوار، ومحور آخر هو العلاقات مع الدول الأفريقية باعتبارها تمثل أهمية لاستراتيجية التنمية المستدامة بشكل عام، وللسياسة الخارجية المصرية بشكل خاص، بما يحتم ضرورة التعامل معها بحرص شديد للحفاظ على المصالح المصرية، وذلك عبر التحرك فيما يتعلق بمياه النيل، وتدعيم العلاقات مع الدول الأفريقية كمدخل لحل الأزمة يقترن مع المسيرة القانونية. وقد نصت الاستراتيجية على

الاهتمام ببرامج تمكين الدولة من إدارة فعالة لملف المياه من خلال إصلاح الخلل المؤسسي والتشريعي في منظومة إدارة الموارد المائية بالدولة، وإعادة تعريف أدوار الجهات الحاكمة للقطاع ورفع كفاءته الإدارية، والتوسع في انشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه، وإصلاح السياسة المائية، واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد المائية.

أما برنامج عمل الحكومة (2022/2021-2019/2018) فقد اتسم بالطابع التنفيذي الإجرائي، ورغم عدم تناول الأزمة الليبية صراحة أو إقليم شرق المتوسط، إلا أن البرنامج اتسم بوضع سياسات وبرامج تكفل التعامل مع الأزمة من منطلق الردع وحماية الأمن القومي المصري. كما أشار لأزمة سد النهضة، ولكن ما طرحه من سياسات توجهت أكثر نحو محور التمكين لإدارة ملف المياه، فتم التطرق إليه تفصيلًا عبر زيادة الكفاءة الكلية لاستخدام المياه من خلال زيادة نسبة إعادة استخدام المياه المتجددة، وخفض الفاقد في شبكات المياه، وزيادة كمية المياه المحلاة من مياه البحر، وتجديد شبكات الري والصرف المغطى، وحماية السواحل والمنشآت.

وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة في إدارة الأزمات الثلاثة، فيُلاحظ اشتراك العديد من الهيئات في إدارة هذه الأزمات لخطورتها، وتعدد أبعادها وتداعياتها، وتشترك المؤسسات الفنية المعنية بالأزمة مع المؤسسات السياسية والأمنية المختصة. كما لعبت المؤسسات الإعلامية المصرية دورًا في مخاطبة العالم الخارجي عبر الهيئة العامة للاستعلامات، ولكن الدور الإعلامي يتسم بالمحلية أكثر من الدولية التي تحتاجها هذه الأزمات في التعامل الإعلامي معها.

يتضح من إدارة مصر للأزمات الثلاثة التزامها بالهدف العام المُعلن في ضوء استراتيجية مصر للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، فهي ملتزمة بحماية أمنها القومي، ولكن في ضوء التزاماتها القانونية. كما اتسم النهج المصري بالرشادة التي ظهرت خلال استعراض جميع البدائل، وفحص التعقيدات الكلية للنتائج التي تترتب على كل اختيار. فجاء اختيار النهج السلمي التفاوضي مع الردع والحركة على الأرض التي ظهرت بشكل أبرز خلال إدارة الأزمة الليبية وأزمة إقليم شرق المتوسط.

لكن يُؤخذ على ما تضمنته الوثائق المذكورة أنه لا يعدو أن يُمثل سياسات، وإنما مجرد توصيات عامة تفتقر للمعيارية والمؤشرات، والقدرة على القياس وتتبع الأثر. الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، لإعادة صياغة المحور السياسي والأمن القومي بكل من الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل الحكومة، ليتلاءم مع أولويات صانع القرار المصري.

4. أزمة جائحة "كوفيد- 19"

الأزمات السابقة كانت أزمات مؤقتة غير شاملة لم يصحبها إغلاق شامل أو جزئي، ولم تتعرض للقطاع الصحي. أما أزمة "كوفيد- 19" فكانت الكاشفة على مستوى العالم أجمع، حيث سلطت الضوء بكل وضوح على جميع جوانب القصور في الأداء الاقتصادي بكافة جوانبه، في النظام الصحي – في البنية التحتية – في الهيكل الاقتصادي – في التجارة الخارجية – في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة الحيز المالي أو حصيلة الموارد المتاحة لتمويل الاحتياجات: الادخار؛ عجز الموازنة؛ مستوى الدين العام؛ الاحتياطيات الدولية.

لقد تسببت جائحة "كوفيد- 19" وعمليات الإغلاق العام التي صاحبتها في اتخاذ إجراءات مالية غير مسبوقة في دول العالم المختلفة، بلغت قيمتها 11.7 تريليون دولار أمريكي، أو قرابة 12% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2020 (IMF.2020). وتتكون نصف هذه الإجراءات من نفقات إضافية أو إيرادات ضائعة، بما في ذلك التخفيضات الضريبية المؤقتة، بينما تَمَثَّل نصفها الآخر في دعم السيولة، بما في ذلك القروض والضمانات وضخ رأس المال، وتم طبع كميات ضخمة من النقود من جانب البنوك المركزية في بعض الدول.

أدت الأزمة الصحية وانتشارها في دول العالم واستمرارها للعام الثاني على التوالي، والتحورات في الفيروس المسبب للمرض، وعدم القدرة على تحديد طبيعة الفيروس، ومن ثم علاجه

والوقاية منه، إلى لجوء كافة الدول إلي حتمية الإغلاق ما بين الكلي والجزئي، وتوقف حركة التجارة والشحن والسفر، مما أدى إلى كارثة اقتصادية واجتماعية ممتدة الآثار على كافة دول العالم كما سبق الذكر.

لقد تنوعت التدخلات لمواجهة الأزمة بشكل كبير، وتم تصميمها بشكل مدروس في عدد من الدول، وتم تنفيذها في إطار من التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية، وشملت العديد من الإجراءات من بينها: خفض أسعار الفائدة، ودعم مستويات الائتمان والسيولة، واستخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية لتمكين المؤسسات من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة، والاستمرار في منح الائتمان للقطاع الخاص والأفراد مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار المالي. وأدت الاستجابة القوية من جانب الحكومات إلى إنقاذ الأرواح، ودعم الفئات والشركات الضعيفة، وتخفيف التداعيات إلى حد ما على الاقتصاد العالمي. لكن استمرار الجائحة وطول الفترة الزمنية، وعدم القدرة على توقع مداها الزمني، ومدى فاعلية اللقاحات في المدى المتوسط، وظهور موجات أخرى، كل ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على تقدير توقعات مؤكدة لمسارات التعافي من الأزمة.

وقد سبق تناول سياسات وإجراءات إدارة هذه الأزمة في مصر في الفصل السابق، وسيتم التركيز في الجزء التالي على تحليل مدى قدرة وصلابة الاقتصاد المصري في مواجهة هذه الأزمة استنادًا على تجارب بعض الدول الأخرى في الصمود في الأزمات.

ثانيًا: مدى صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات

توضح الدروس المستفادة من تجارب الدول في الأزمة المالية العالمية وغيرها أن الدول التي نجحت في الصمود في الأزمات كانت تتسم بمؤشرات قوية للاقتصاد الكلي، وبهياكل اقتصادية لها سمات وخصائص تكسبها قوة ومرونة في مواجهة الأزمات. ولذا سيتم في هذا الجزء تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر، وهيكل الاقتصاد المصري وتقييم خصائصه في ضوء بعض المؤشرات التي تعبر عن مدى قوته وملائمته لاستدامة مسار التنمية في كل الظروف، بالإضافة إلى تحليل هيكل التجارة الخارجية في ظل أزمة "كوفيد- 19" الذي يوضح مدى تأثر الاقتصاد والمجتمع المصري بتداعيات الأزمة، كما يعكس مكامن الضعف والقوة في هياكل الإنتاج والنشاط الاقتصادي في مصر.

1. بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

بمراجعة الدروس المستفادة من تجارب الدول الآسيوية التي استطاعت الصمود في الأزمة المالية العالمية، اتضح أن هناك بعض المؤشرات التي اتصفت بها هذه الاقتصادات وأكسبتها قوة في مواجهة الأزمة، ومن أهم هذه المؤشرات: معدل الادخار، ونسبة كل من عجز الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاحتياطيات الدولية.

بمقارنة هذه المؤشرات في مصر وبعض الدول الآسيوية الصاعدة، يُلاحظ انخفاض ملحوظ في حجم الادخار المحلي الإجمالي في مصر مقارنًة بالدول الأخرى، حيث لم يتجاوز معدل الادخار في مصر 13% في أفضل حالاته في عام 2011/2010، في حين لا يقل عن 25% في الدول الآسيوية الصاعدة، ويرتفع إلى أكثر من 50% في بعض الدول (شكل 3-1، 3-2).

شكل (3-1): تطور معدل الادخار المحلي في مصر خلال الفترة (2011/2010- 2020/2019) %

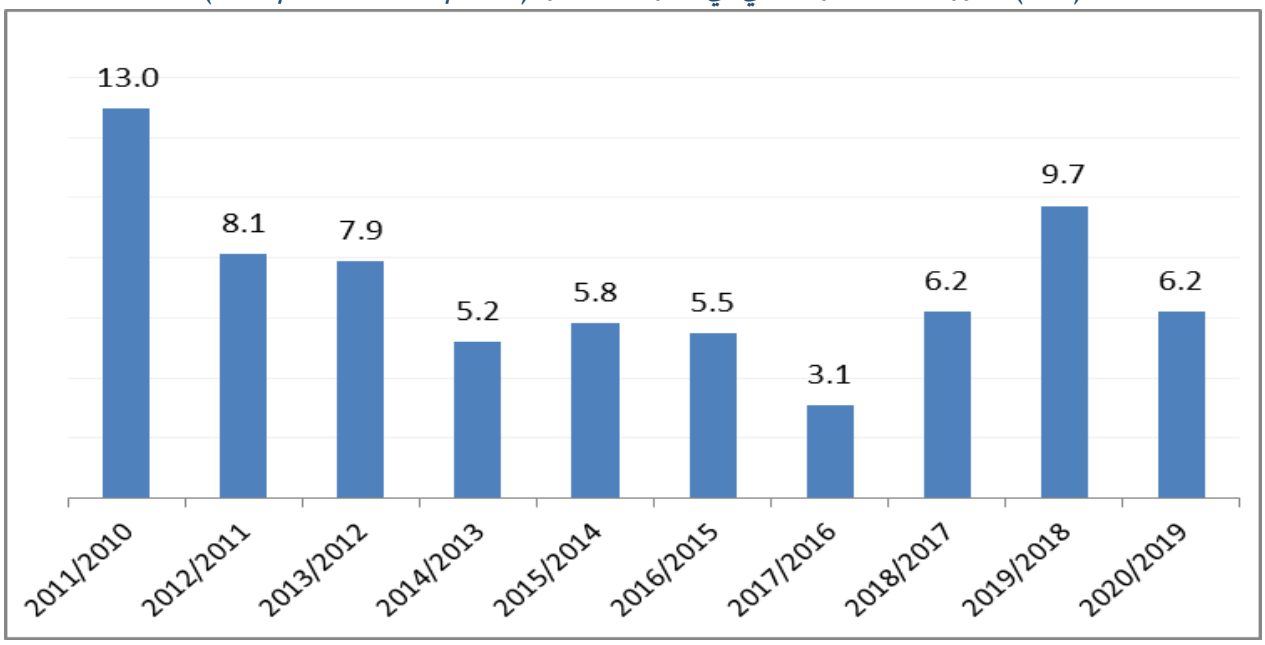

المصدر: تم حسابها اعتمادًا على بيانات الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: mped.gov.eg

شكل (3-2): معدل الادخار المحلي في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2019

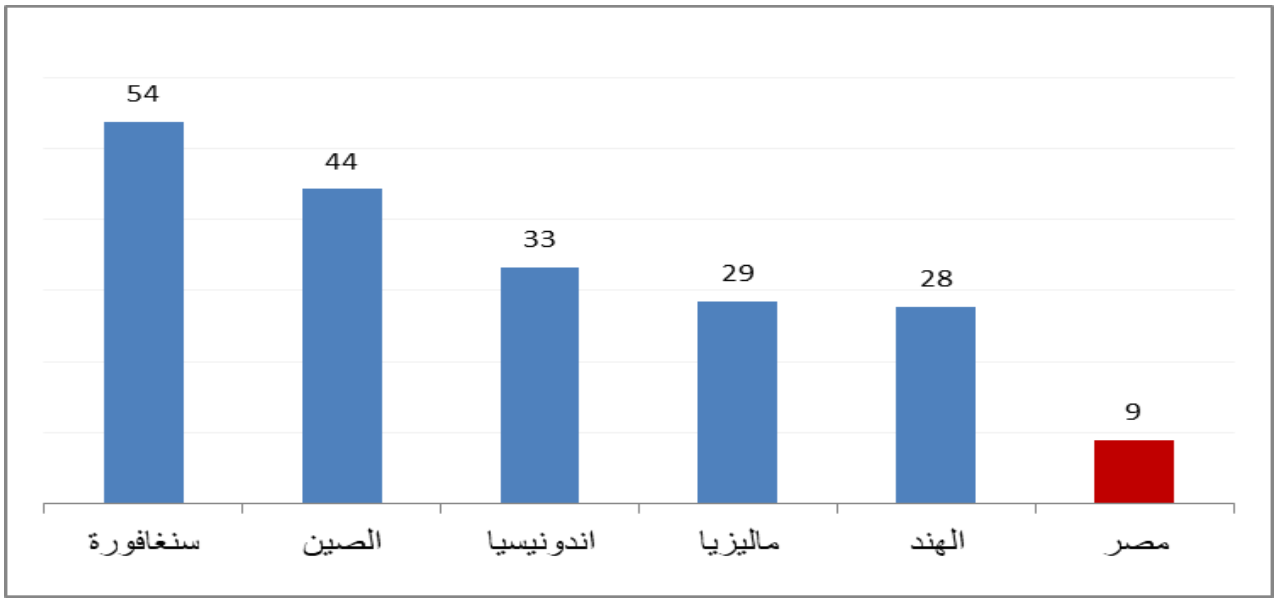

المصدر: تم حسابها اعتمادًا على بيانات الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: mped.gov.eg. وأيضًا: data. world bank.org

وفيما يتعلق ببعض المؤشرات المالية، يُلاحظ أن نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي في مصر تعد مقبولة مقارنًة بالدول محل المقارنة. أما نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، فتعتبر مرتفعة بعض الشيء (90%) مقارنًة بدول مثل الصين وماليزيا، وإن كانت تقل عن دول أخرى مثل إندونيسيا وسنغافورة. وبالنسبة للاحتياطيات الدولية من حيث الحجم فهي منخفضة جدًا في مصر مقارنًة بالدول الأخرى، حتى مع استبعاد الصين التي تتجاوز فيها الاحتياطيات الدولية ثلاثة تريليون دولار (شكل 3-3).

شكل (3-3): بعض المؤشرات المالية في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2020

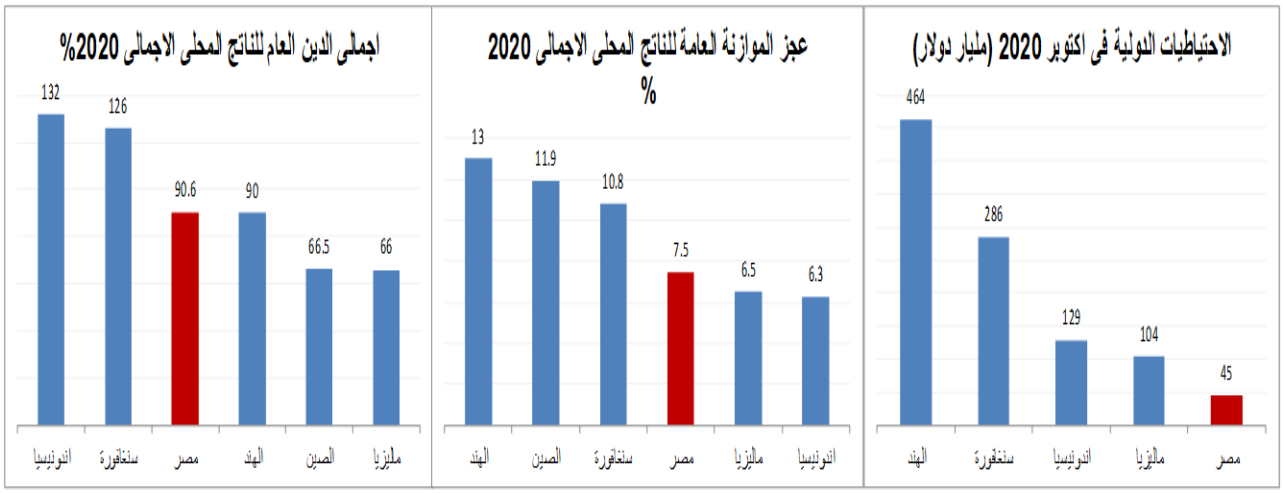

المصدر: IMF Fiscal Monitor. October 2020. Also: data. world bank.org

أما من حيث مدى تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد شهور الواردات، فإن الفروق بين هذه الدول تتضاءل وتتماثل مصر مع ماليزيا شكل (3-4).

شكل (3-4): عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية في مصر وبعض الدول الآسيوية

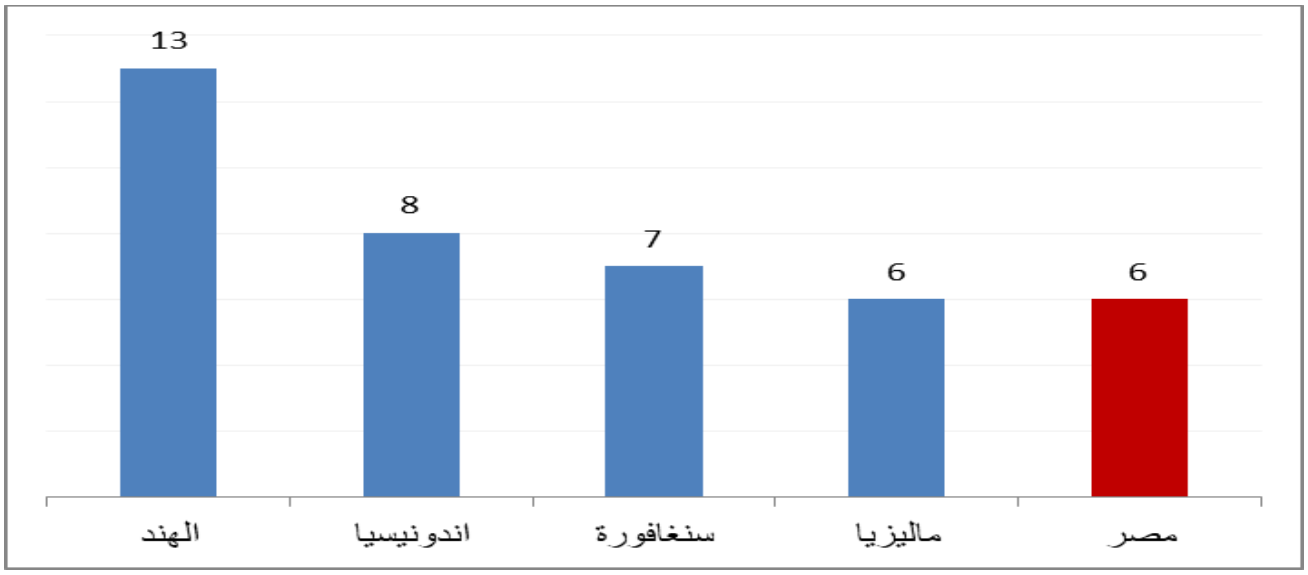

المصدر: data.worldbank.org

2. هيكل النشاط الاقتصادي

بالنظر إلى هيكل النشاط الاقتصادي في مصر في عام 2020/2019، يظهر أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية يمثل حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل نصيب قطاع الزراعة حوالي 12%، ويمثل نصيب أنشطة قطاع الخدمات النسبة الأكبر (أكثر من 50%)، وأهمها نشاط التجارة الداخلية (شكل 3- 5). وتجدر الإشارة هنا أن نشاط البحث العلمي غير متواجد في تصنيف الأنشطة الاقتصادية في الإحصاءات المنشورة.

شكل (3- 5): النصيب النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام 2020/2019

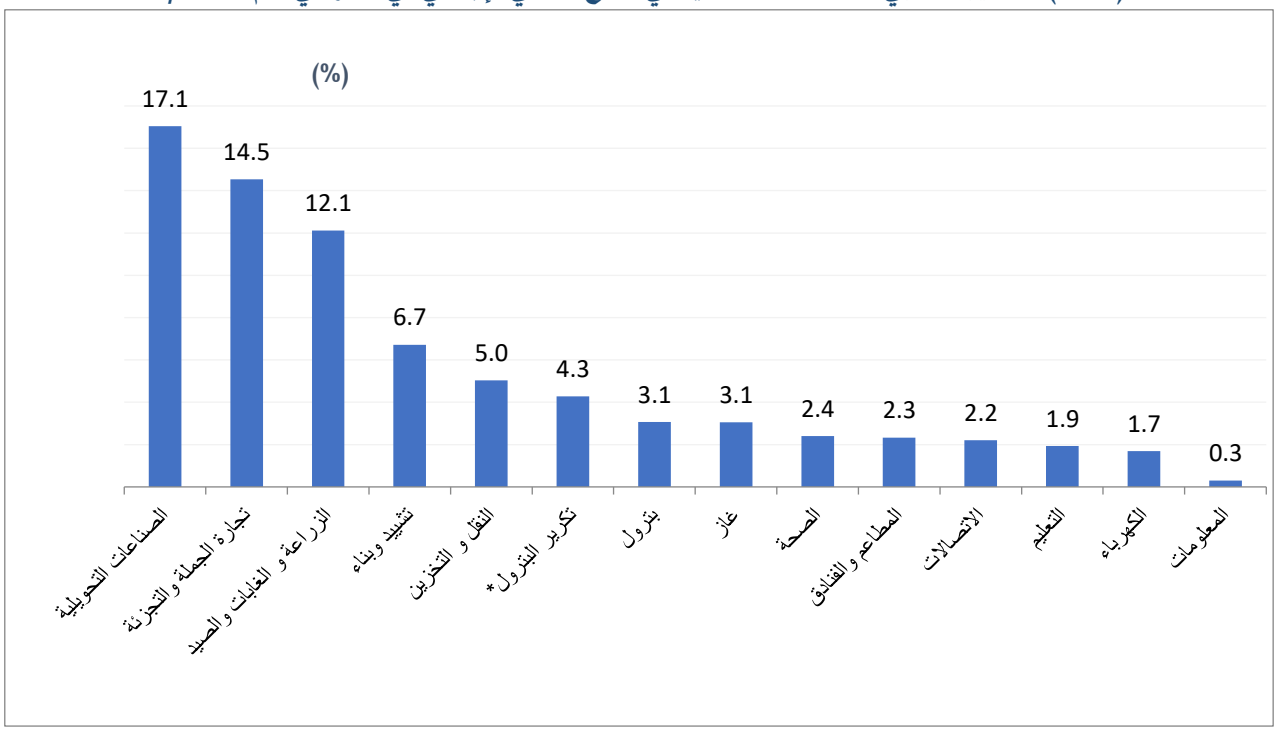

المصدر: تم حسابها اعتمادًا على بيانات الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: mped.gov.eg.

* تُعد صناعة تكرير البترول جزء من قطاع الصناعة التحويلية.

ورغم أن قطاع الصناعة التحويلية يُشكل النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، إلا أن المقارنة مع دول أخرى حققت تقدمًا ملحوظًا في التنمية، وتمكنت من الصمود في الأزمات، مثل دول شرق آسيا، تُوضح أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية لا يقل عن 20% في معظم هذه الدول (شكل 3- 6). كما أن العبرة أيضًا في هيكل قطاع الصناعة التحويلية من حيث الصناعات المكونة لهذا القطاع، ومدى تقدمها وتنافسيتها واستيعابها للتكنولوجيا، والأهم مدى اتساقها مع الأولويات المطلوبة لكل مرحلة من مراحل التنمية، ومدى تحقيقها لمتطلبات الأمن الاقتصادي بكل أبعاده.

يوضح هيكل قطاع الصناعة التحويلية في مصر اعتماده على الموارد الطبيعية المتوافرة مثل البترول والغاز والسلع الزراعية، حيث تمثل صناعة منتجات البترول حوالي 23% من الناتج الصناعي، والصناعات الغذائية حوالي 16%، أي يمثلان معًا حوالي 39% من إجمالي الناتج الصناعي. أما الصناعات التي تتضمن تكنولوجيا عالية بطبيعتها، مثل الصناعات الإلكترونية والآلات والسيارات، فهي لا تمثل نسبة كبيرة، والقائم منها معظمه يعتمد على التجميع (شكل 3- 7). كما يعتمد القطاع اعتمادًا كبيرًا على استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج، وهو الأمر الذي ظهرت خطورته في أزمة "كوفيد-19" مع تراجع التجارة الدولية، وارتباك سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى انخفاض مستوى إنتاج بعض السلع الاستراتيجية التي اتضحت أهميتها خلال الأزمة، مثل المستلزمات الصحية والأجهزة الطبية

شكل (3-6): النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2020

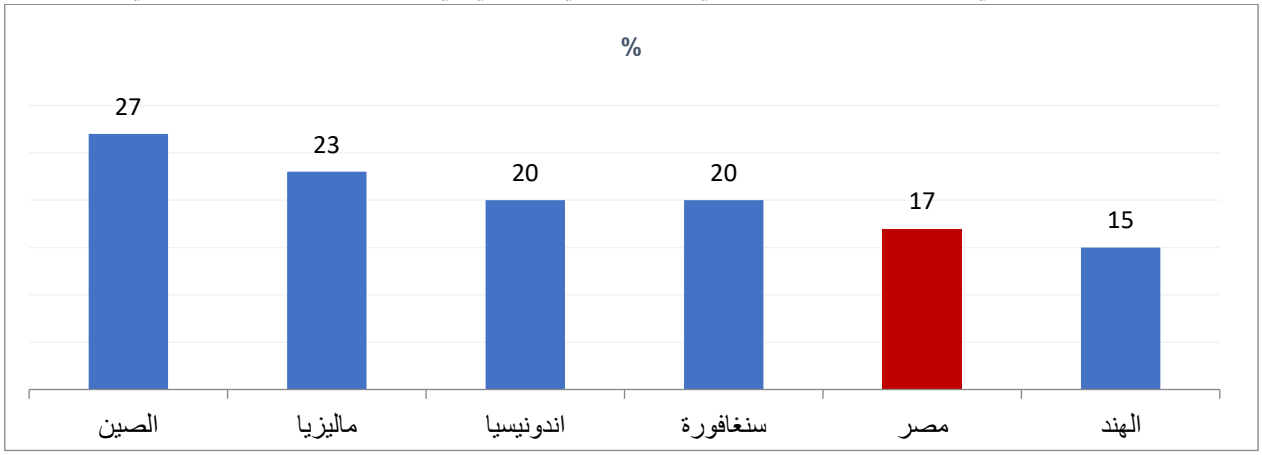

المصدر: Statista.com/statistics

شكل (3- 7): هيكل قطاع الصناعة التحويلية في مصر في عام 2017/2016

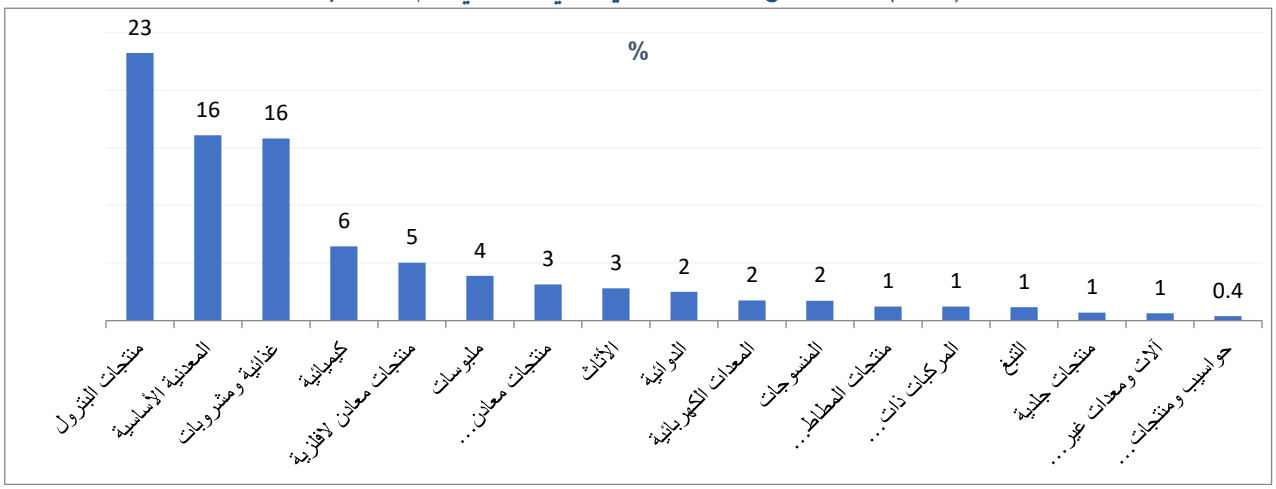

المصدر: تم حسابها اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. جداول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016 في إطار نظام الحسابات القومية. إصدار يوليو.

3. هيكل التجارة الخارجية

تضخمت الآثار الاقتصادية المدمرة لأزمة "كوفيد- 19" بسبب الإغلاق الذي حدث في جميع دول العالم تقريبًا، والذي أدى إلى ضربة قاتلة للتجارة الدولية وسلاسل الإمداد، مما أثر بشدة على التجارة الخارجية لمصر. ومن ثم فإن تحليل الهيكل القطاعي والجغرافي للتجارة الخارجية لمصر يمكن أن يلقي ضوءًا كاشفًا لأسباب ومدى تأثر مصر بأزمة "كوفيد- 19" التي ضربت التجارة العالمية بشدة، كما يمكن أن يوضح مكامن الضعف والقوة في هياكل الإنتاج والنشاط الاقتصادي في مصر، واتجاهات تطويرها بما يزيد من صلابتها وقدراتها على الصمود في أزمات مماثلة في المستقبل.

ترتب على أزمة "كوفيد- 19" تراجع قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية غير البترولية خلال الفترة (يناير – أغسطس 2020) مقارنًة بالفترة المماثلة من العام السابق، باستثناء شهور يناير وفبراير ويونيه وأغسطس بالنسبة للصادرات، وشهر يونية بالنسبة للواردات، حيث انخفضت قيمة الصادرات بنحو 5%، بينما انخفضت قيمة الواردات بنسبة 18% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021).

3. 1 هيكل الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع

يتضح من التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019، أن السلع تامة الصنع تستحوذ على النصيب الأكبر في إجمالي الصادرات السلعية

(36.4%)، مما قد يعني ضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، يليها الوقود بنصيب 32.7%، بينما احتلت السلع نصف المصنعة المرتبة الثالثة، مع ملاحظة أن نصيب كل من الوقود والمواد الخام معًا في إجمالي الصادرات السلعية يصل إلى نحو 43% (شكل 3- 8، 3- 9).

وتجدر الإشارة إلى أن التنوع النسبي للصادرات المصرية يعد أحد الدعائم الأساسية لاستدامتها، حيث أسهم في صمود نسبي لقيمة الصادرات أمام التقلبات العالمية منذ عام 2015/2014، عندما حدث ارتفاع مفاجئ في أسعار البترول ثم هبوط بعد شهر يوليو 2014، والذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات المصدرة مع التوقف الجزئي لبرنامج رد الأعباء التصديرية. كذلك أثر انخفاض سعر البترول وتوقف الإنتاج والتصدير نتيجة تداعيات أزمة "كوفيد- 19" على كل من الصادرات والواردات على حد سواء. كما أثرت التقلبات السياسية في بعض دول الجوار على الصادرات والواردات في سنوات سابقة قبل أزمة "كوفيد- 19".

شكل (3-8): هيكل الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019

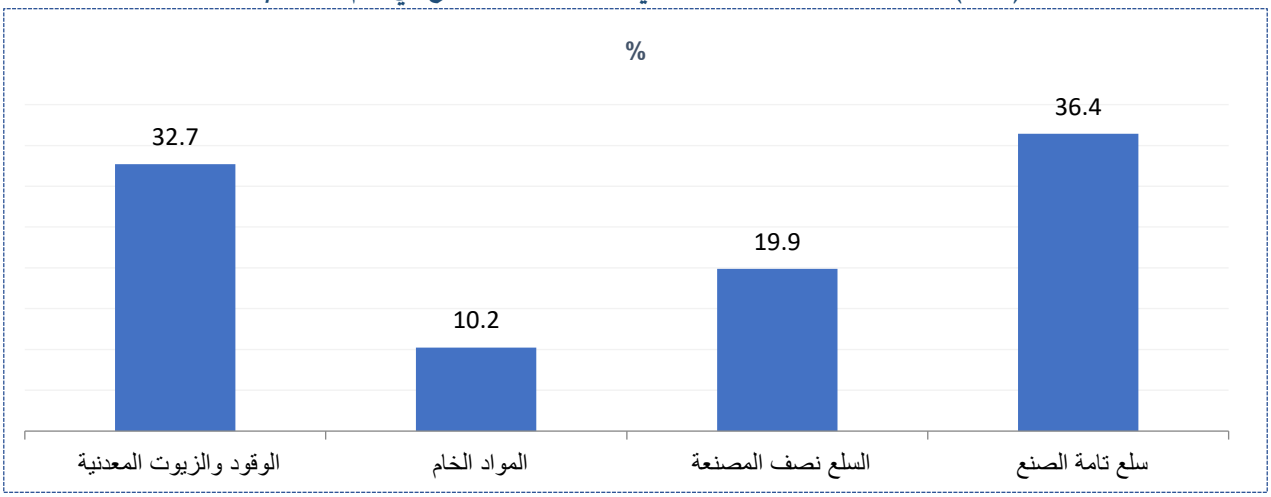

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد 285. ديسمبر.

شكل (3- 9): أهم السلع في هيكل الصادرات المصرية في عام 2020/2019

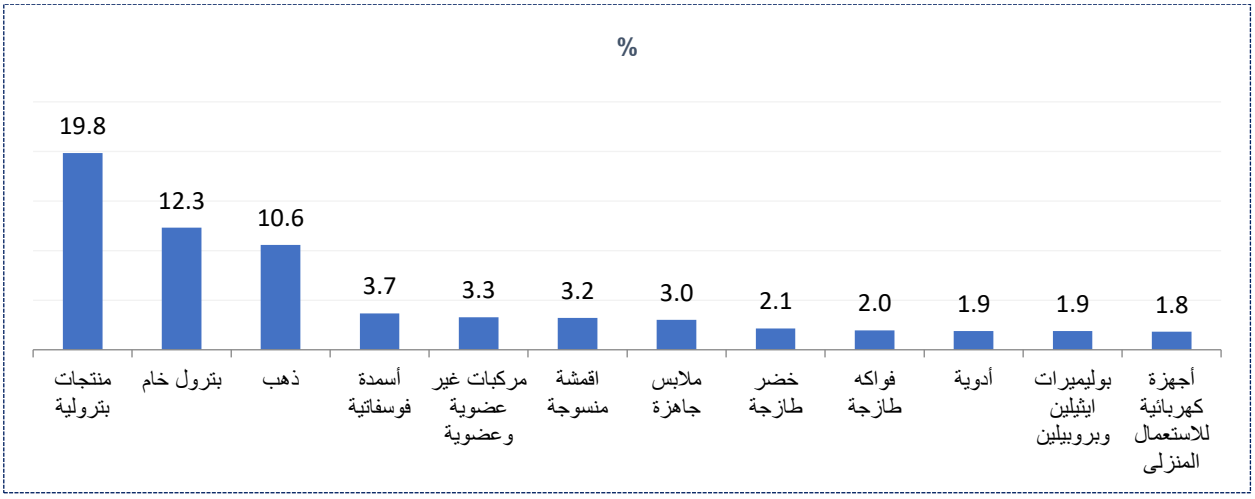

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد 285. ديسمبر.

لقد تأثرت الصادرات السلعية بأزمة "كوفيد- 19" كما سبق الذكر، حيث انخفضت في عام 2020/2019 بنسبة 7.4% مقارنًة بقيمتها في عام 2019/2018، وكانت أكثر السلع تأثرًا البترول ومنتجاته (- 27.2%). ورغم ارتفاع صادرات المواد الخام، فقد انخفضت صادرات القطن الخام (- 18.6%).

وكذلك انخفضت صادرات الصناعات الغذائية (– 13.8%) بسبب ظروف الإغلاق والحجر المنزلي، بينما انخفضت الصادرات من السلع الأخرى بدرجات أقل. وارتفعت صادرات الخضر والفاكهة (13.4%)، كما ارتفعت بنسبة كبيرة المنتجات الصيدلانية (50.6%) مقارنًة بالفترة المماثلة من عام 2019/2018 (شكل 3– 10).

شكل (3– 10): نسبة التغير في الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019 (%)

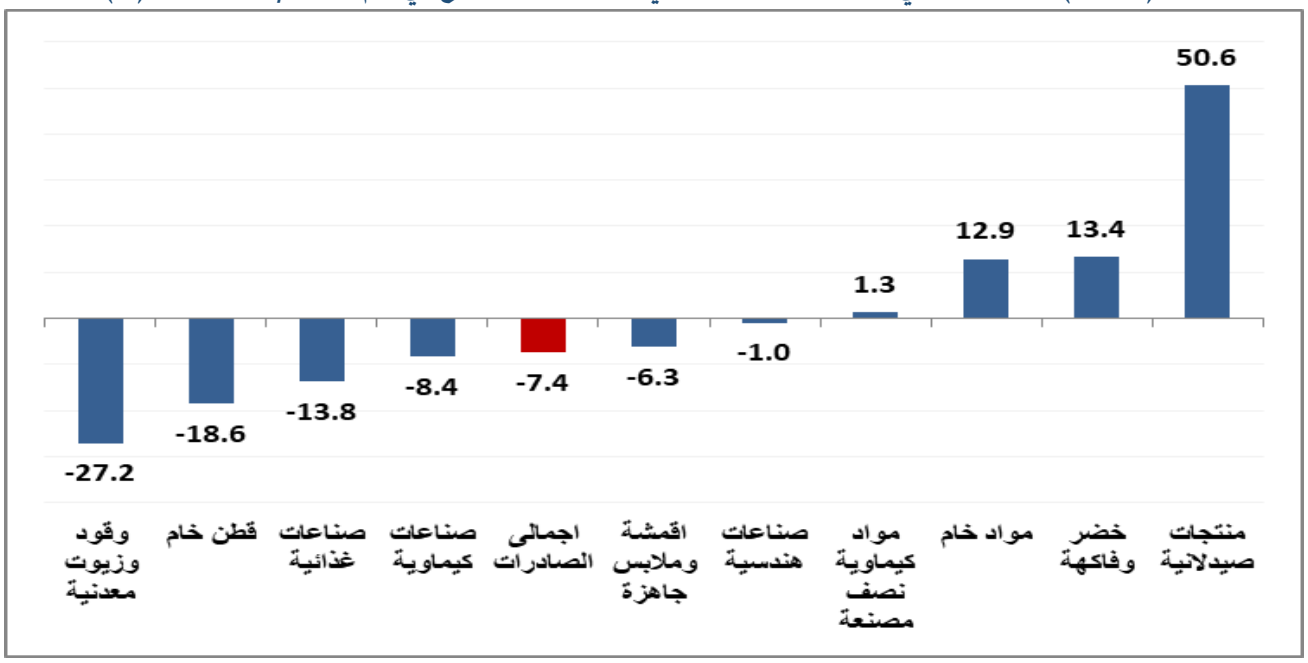

المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد (295). أكتوبر.

وقد استمر الانخفاض في إجمالي الصادرات في الشهور الستة التالية، أي في النصف الثاني من عام 2020 مقارنًة بذات الفترة من عام 2019، وإن كانت قد اختلفت نسب الانخفاض والارتفاع من سلعة لأخرى (شكل 3–11).

شكل (3–11): نسبة التغير فى الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (يوليو– ديسمبر 2020)

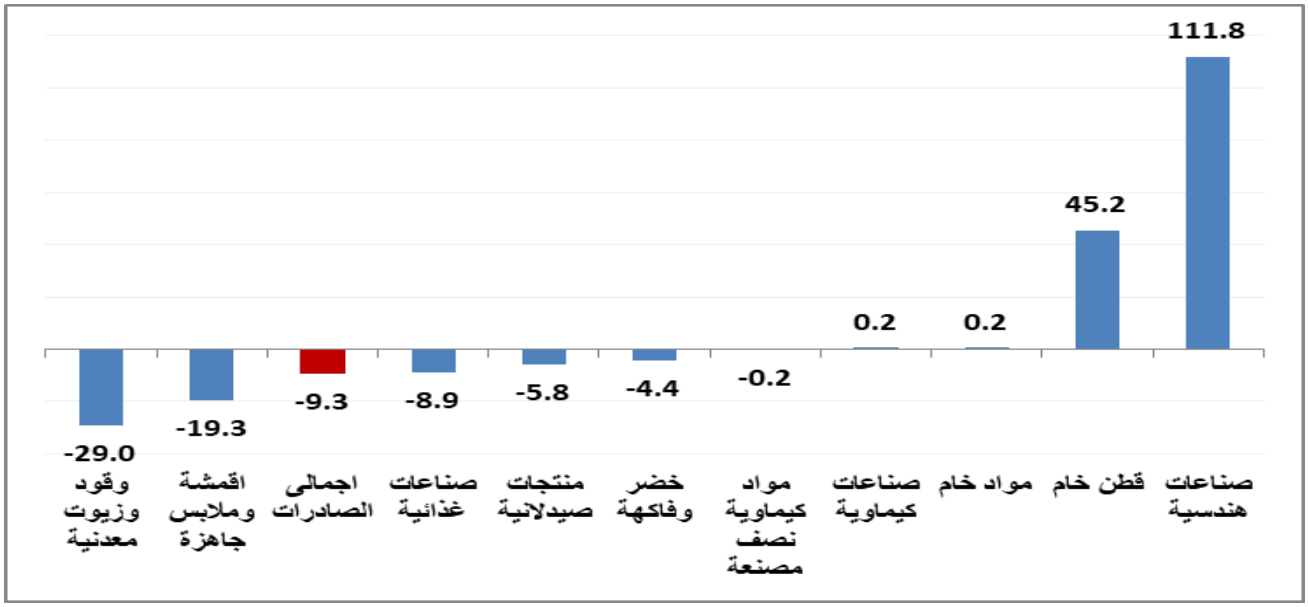

المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد (295). أكتوبر.

3. 2 هيكل الواردات السلعية حسب درجة الاستخدام

يوضح الهيكل النسبي للواردات السلعية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019، أن هناك تركيز على استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية، حيث تستحوذ الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية على حوالي 49% من إجمالي الواردات، مما يشير إلى الاعتماد الكبير للصناعة التحويلية على الخارج في الحصول على احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج. وتأتي في المرتبة الثانية في هذا الهيكل الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة بما يعادل في المتوسط حوالي 30%، ويُلاحظ انخفاض نسبة الواردات من الوقود بفضل اكتشافات الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة (شكل 3- 12).

شكل (3- 12): هيكل الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019

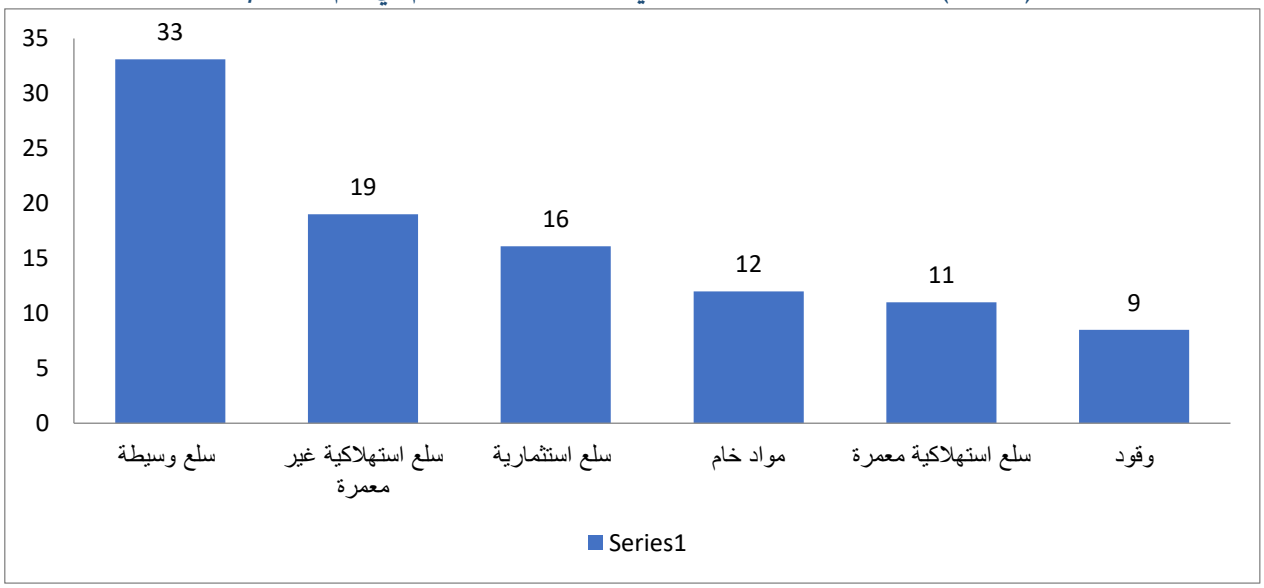

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد 285. ديسمبر.

لقد تأثرت الواردات السلعية في عام 2019/ 2020 بأزمة "كوفيد- 19" كما سبق الذكر، حيث تراجع إجمالي الواردات السلعية بحوالي (-5.5%)، وكانت النسب الأكبر للتراجع في السلع الاستثمارية (-14.2%)، والسلع الوسيطة (-6.1%)، وبصفة خاصة قطع الغيار (-12%). وتزايدت بنسب مختلفة بعض الواردات الأخرى، وأعلاها ارتفاعًا كان في السلع الاستهلاكية المعمرة، وبصفة خاصة سيارات الركوب التي زادت وارداتها بأكثر من (40%). ويلاحظ أنه نتيجة الأزمة الوبائية فقد ارتفعت حركة التجارة في المنتجات الصيدلانية سواء في الصادرات أو الواردات في ذلك العام (شكل 3- 13). وبالنظر للتغيرات في الواردات السلعية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (يوليو- ديسمبر 2020) مقارنةً بذات الفترة من العام السابق (2019)، يُلاحظ بوادر فترة تعافى بعد تخفيف قيود الإغلاق في كافة دول العالم. وقد بلغت نسبة الانخفاض في إجمالي الواردات (-2.5%)، وتمثلت أكبر نسب الانخفاض في البترول ومنتجاته (-37%)، والمنتجات الصيدلانية (-23%)، حيث تزايد الإنتاج المحلي من العديد من هذه المنتجات، وتراجع معدل انخفاض واردات السلع الاستثمارية إلى (-2%). واللافت للنظر التزايد الملحوظ في الواردات من قطع الغيار بنسبة (16.4%)، كما تزايدت أيضاً الواردات من السلع الوسيطة بنسبة (7%)، وهو ما يُشير إلى عودة دوران الإنتاج في النشاط الاقتصادي. كما تزايدت واردات السلع الاستهلاكية، وبصفة خاصة السلع الغذائية (5.6%)، والاستهلاكية المعمرة (11.4%) (شكل 3-14).

وقد انعكس انخفاض الواردات من مستلزمات الإنتاج على الإنتاج الصناعي بشكل خاص (شكل 3-15). فقد تأثر الإنتاج الصناعي بالتراجع في هذه الواردات، وأيضًا التراجع في كل من الطلب الخارجي والمحلي، حيث يُشير الرقم القياسي للصناعات التحويلية (بدون البترول) إلى تناقص الإنتاج

بحوالي 20% خلال شهر يوليو 2020 مقارنةً بذات الشهر في عام 2019. وكانت أكثر الصناعات تأثرًا بالأزمة في شهر يوليو 2020 صناعات معدات النقل، والجلود، والملابس الجاهزة، ومنتجات المعادن، والإلكترونيات، والآلات والمعدات، وأقلها تأثرًا الصناعات الكيماوية، والدوائية، والورق، في حين حققت صناعات المركبات ذات المحركات، والأجهزة الكهربائية، والأثاث، والمنتجات الغذائية زيادة في الإنتاج. ويوضح ذلك انعكاس تأثير الأزمة على الإنتاج الصناعي على سلع التصدير.

شكل (3- 13): نسبة التغير في الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019 (%)

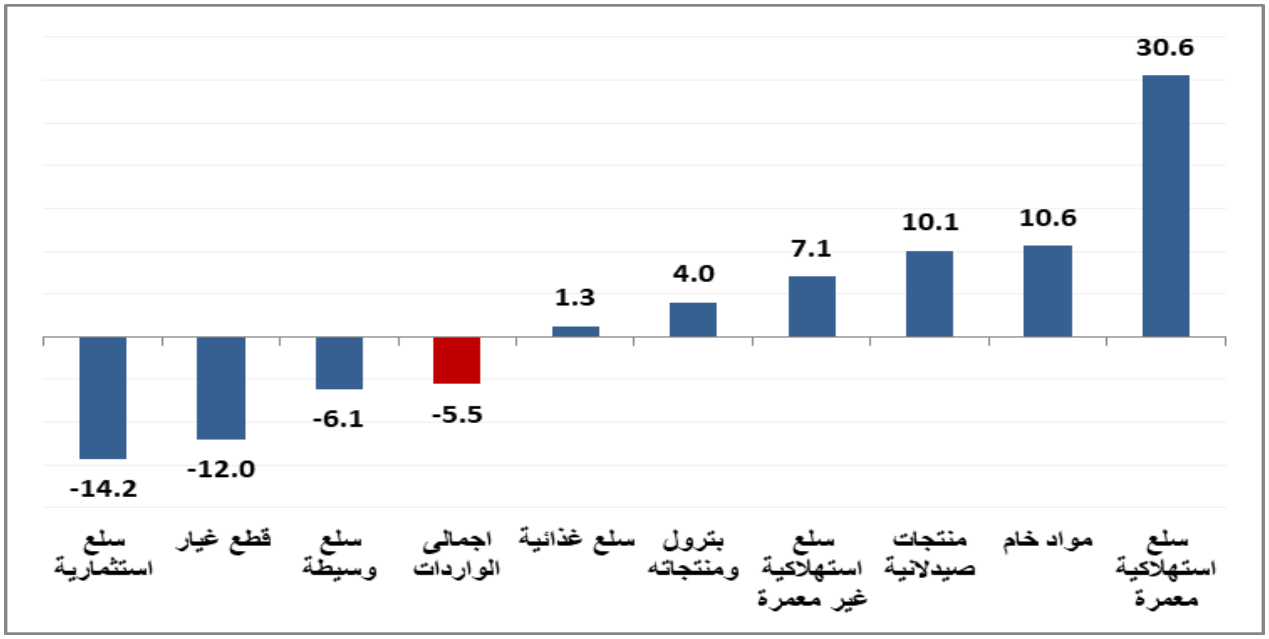

المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد (295). أكتوبر.

شكل (3- 14): نسبة التغير في الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (يوليو- ديسمبر 2020) (%)

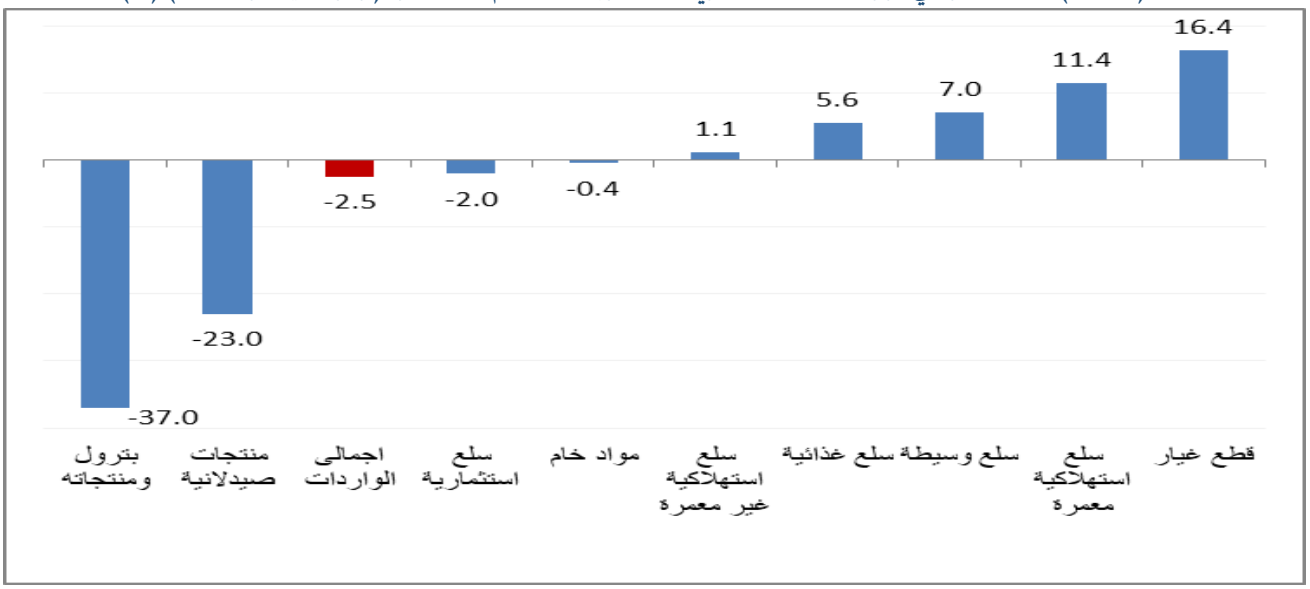

المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد (295). أكتوبر.

شكل (3-15): التغير في الإنتاج الصناعي خلال شهر يوليو في عامي 2019، 2020

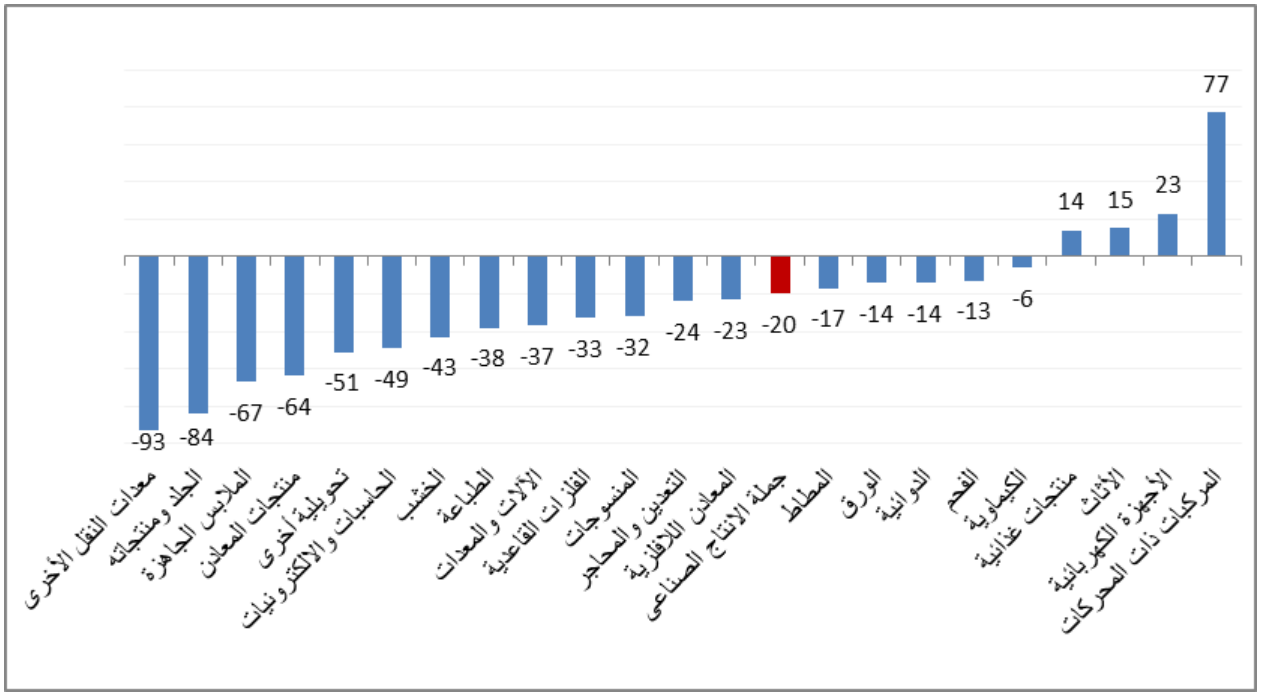

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. النشرة الشهرية للرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية يوليو2020. إصدار أكتوبر.

ومع تخفيف قيود الإغلاق وانخفاض نسبة التراجع في الواردات، وبصفة خاصة من السلع الوسيطة وقطع الغيار تراجعت أيضًا نسبة الانخفاض في الإنتاج الصناعي، حتى وصلت إلى نحو (- 15.3%) في ديسمبر 2020 مقارنةً بذات الشهر في عام 2019 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021).

3. 3 الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية

يوضح نمط التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمصر مع الدول والتكتلات الاقتصادية وجود بعض التركز في الأسواق_التصديرية للمنتجات المصرية، حيث يستأثر كل من الاتحاد الأوربي والدول العربية فقط بأكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية المصرية (57%) في عام 2020/2019. بينما تستأثر الدول الآسيوية (بدون الدول العربية) بنحو 12%، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 10% (شكل 3- 16). وتتمثل أهم أسواق الاتحاد الأوروبي في إيطاليا وإسبانيا وألمانيا وفرنسا (تم استبعاد انجلترا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي)، حيث تمثل الصادرات المصرية لهذه الدول خلال الفترة (2015- 2020) حوالي 13.7% من إجمالي الصادرات المصرية، ويرجع ذلك إلى وجود اتفاقيات تجارية بموجب اتفاق الشراكة الموقع بين مصر والاتحاد الأوروبي، والذي دخل حيز النفاذ في عام 2001، بالإضافة إلى سهولة الشحن من مصر إلى الدول الأوروبية مثل إيطاليا، حيث توجد خطوط شحن عديدة بحرية وجوية. وبالنسبة للدول العربية تستأثر كل من الإمارات والسعودية بحوالي 15% من إجمالي قيمة الصادرات، حيث تُعد الإمارات مركزًا توزيعيًا للسوق الخليجي، فيتم من خلالها إعادة تصدير بعض المنتجات إلى دول الخليج وبعض الدول حول العالم. كما أن هناك العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تسمح بمرور الصادرات المصرية بدون جمارك، وأيضًا فإن تشابه ذوق المستهلك الخليجي مع المستهلك المصري، يجعل الطلب على السلع المصرية مرتفعًا.

شكل (3- 16): الهيكل الجغرافي للصادرات السلعية المصرية في عام 2020/2019

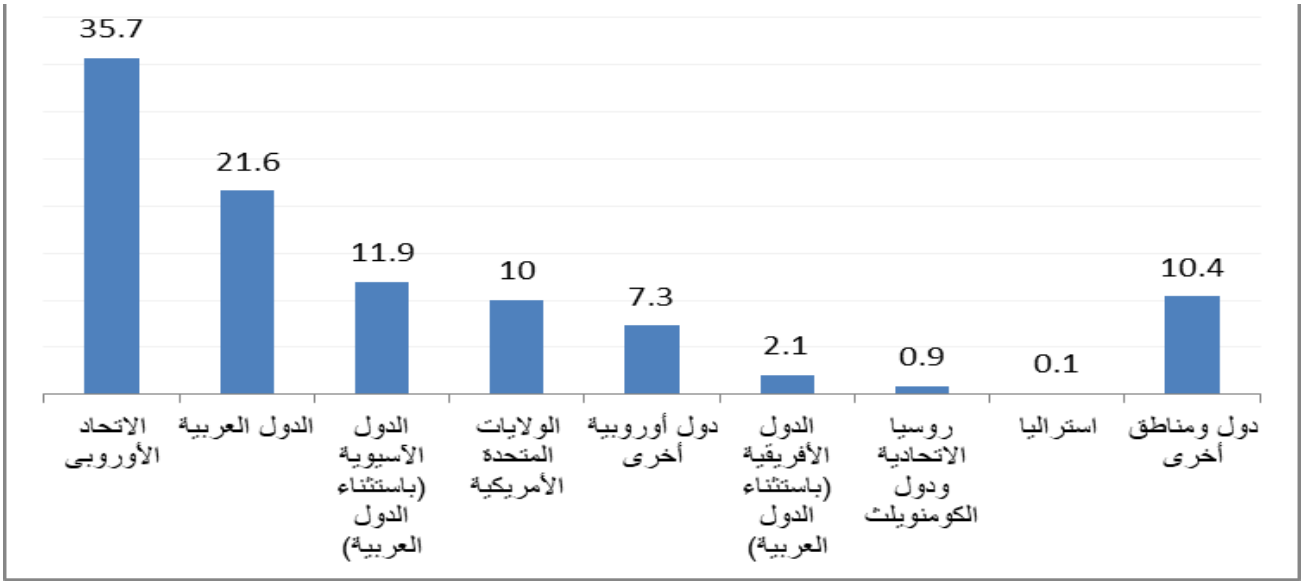

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر.

وعلى جانب الواردات السلعية، تستأثر ثلاث مناطق فقط بنحو 68% من إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام 2020/2019، وهى: الاتحاد الأوروبي، والدول الآسيوية (بدون الدول العربية)، والدول العربية، مما يوضح مدى التركز الجغرافي في الواردات المصرية (شكل 3- 17). أما على مستوى الدول، فتحتل الصين قمة أهم أسواق الواردات خلال الفترة (2015- 2020)، تليها ألمانيا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وتركيا كأهم خمس أسواق للواردات بنسب متوسطة قدرها 15.3%، 7.2%، 6.8%، 5.1%، 4.1% على الترتيب، بما يُمثل حوالي 38.5% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من العالم، مما يشير إلى بعض التركز، إلا أنه لا يبلغ حد الخطورة.

لقد انعكست أزمة "كوفيد- 19" على الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية، خاصة بالنسبة للصادرات السلعية، لأن الشركاء التجاريون الرئيسيون لمصر المتمثلون في كل من: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين وتركيا والإمارات والسعودية، هم الأكثر تأثرًا بالأزمة، حيث أوقفت هذه الدول النشاط الصناعي جزئيًا، مما أدى إلى آثار سلبية على تجارتها الخارجية في جانبي الاستيراد والتصدير على حد سواء. فقد انخفضت قيمة صادرات هذه الدول بنسبة 25% خلال عام 2020، كما انخفضت وارداتها نتيجة تأثر سلاسل الإمداد والتوريد، خاصة بالنسبة لصناعات كل من الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، والنسيج التي تأثرت مدخلاتها الوسيطة.

وترتب على ذلك، تراجع حصة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في إجمالي الصادرات المصرية خلال الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، ويتزامن ذلك مع بدء تطبيق الإجراءات الاحترازية الخاصة بالتباعد الاجتماعي وغلق الأنشطة والحدود، والمطارات، والانتقالات البحرية، والبرية. كما تراجعت أيضًا حصة الدول الآسيوية (بدون الدول العربية) من نحو 13.2% في الربع الثاني إلى حوالي 12.6% في الربع الثالث من عام 2020/2019. وفي المقابل، استفادت بعض الأسواق من الأزمة، حيث زادت حصة الدول العربية بنسبة طفيفة في إجمالي الصادرات المصرية. أما روسيا الاتحادية فقد حافظت على حصة متواضعة، واستمرت الأسواق الأفريقية (بدون الأسواق العربية) سوقًا هامشية. أما بالنسبة للهيكل الجغرافي للواردات فلم يتغير بشكل يُذكر من جراء الأزمة.

شكل (3- 17): الهيكل الجغرافي للواردات السلعية المصرية في عام 2020/2019

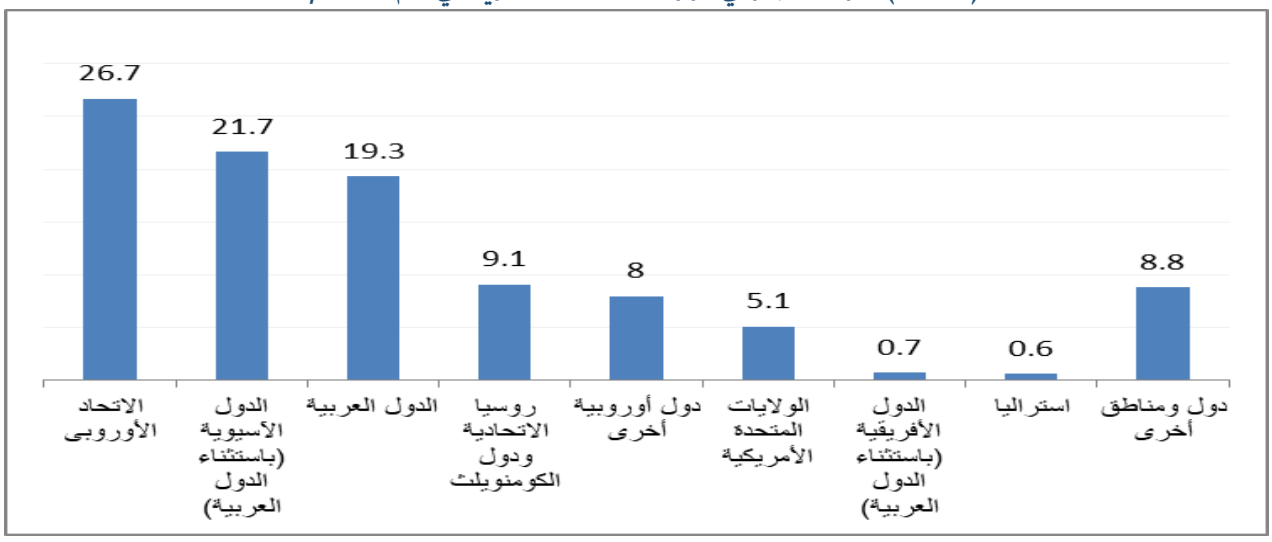

المصدر: البنك المركزي المصري. 2020. النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر.

ثالثًا: مقتضيات تأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر

إن التعامل مع الأزمات يقتضي تبني إجراءات عاجلة لمواجهة الآثار السلبية والعمل على استمرار دوران النشاط الاقتصادي، إلا أن الأمر يتطلب في ذات الوقت الاستعداد للغد وما بعده لتأمين استدامة التنمية في الأجلين المتوسط والطويل. كما أن التخطيط للتعافي ما بعد الأزمة يتطلب التكيف مع التغيرات المتوقعة على المستويات المحلية والعالمية.

وجدير بالملاحظة أنه عندما تحدث الأزمات، يكون لدى الدولة الخطط والاستراتيجيات ونهج محدد في إدارة التنمية وسياسات للتنفيذ، إلا أن المهم هو كيف تتمكن هذه المناهج والسياسات القائمة من مواجهة الأزمات الطارئة وقدرتها على التوقع والتحوط.

ولعل أهم ملمح للسياسات المتبعة لمواجهة الأزمات السابقة في مصر هو أنها كانت تتسق مع الممارسات الدولية بالنسبة للأزمة المالية العالمية، وبالنسبة للأزمات المُناخية المتمثلة في السيول اتخذت الدولة أيضًا الإجراءات المناسبة والمتبعة في ممارسات الدول الأخرى، ولكنها كانت محكومة ومحدودة بالموارد المتاحة والبنية التحتية القائمة، وخاصة فيما يتعلق بمنظومة الصرف الصحي. وفي الأزمات ذات البعد السياسي كان هناك حرص شديد على احترام القوانين والمواثيق الدولية، واتباع النهج التفاوضي السلمي مع الردع بتقوية القوة العسكرية.

كذلك أيضًا إجراءات مواجهة أزمة "كوفيد-19" تتسق مع الممارسات العالمية، ولكنها أيضًا مقيدة بالموارد، والهيكل الاقتصادي، والمنظومة الصحية، والتكنولوجية.

إن الأزمات السابقة كانت أزمات مؤقتة غير شاملة لم يصحبها إغلاق شامل أو جزئي، ولم تتعرض للقطاع الصحي بهذا الشكل. أما أزمة "كوفيد- 19" فقد سلطت الضوء بكل وضوح على كل جوانب القصور في الاقتصاد كما سبق الذكر.

لقد أدت أزمة "كوفيد- 19" التي اجتاحت العالم إلى تزايد الاهتمام بالأمن الاقتصادي وتوسيع مفهوم الأمن القومي. وأدى تصاعد الاهتمام بالأمن الاقتصادي إلي لجوء الحكومات إلي تحجيم التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أصبح هناك حاجة ملحة للتركيز على أمن الواردات من السلع ذات الأهمية الحيوية، والاعتماد على الذات بدرجة أكبر واستقلالية أكبر خاصة في مجال التكنولوجيا. كذلك تزايد الاهتمام بإعادة تقييم مدى أمان سلاسل القيمة، وخاصة مع ما أظهرته الأزمة من تزايد الاعتماد على الخارج في توفير المواد الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة.

ولعل من أهم الدروس التي أمكن استخلاصها من تجارب الدول الصاعدة والنامية في الصمود في الأزمات، والتي أظهرتها بشكل واضح الأزمة الوبائية العالمية "كوفيد- 19"، أنه من أهم متطلبات تأمين مسارات التنمية: اقتصاد كلي مستقر (معدلات

ادخار مرتفعة – احتياطي نقدي قوي – مستويات الدين وهيكله ليست في حالة هشاشة أو خطورة – تعاون إقليمي ودولي فعال– التحوط وإنشاء صناديق من إيرادات الموارد الطبيعية الناضبة وخاصة النفط)، وهيكل اقتصادي قوي ومرن، وهيكل تجارة خارجية متنوع وتنافسي، وبنية تحتية، ولوجستية، وتكنولوجية.

1. اقتصاد كلي مستقر

فيما يتعلق بدرجة استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر ومدى ما تعكسه من صلابة الاقتصاد، فإنه مما لا شك فيه أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة منذ عام 2016، والمشروعات التي تم انجازها، بصفة خاصة في البنية التحتية والطاقة والمرافق وشبكات الطرق والمدن الجديدة، والتوسع في الخدمات الالكترونية والشمول المالي، كان لها أثر واضح في المساعدة على مواجهة التداعيات السلبية لأزمة "كوفيد– 19".

ومع ذلك فقد وضح مما سبق، أنه ما زال هناك بعض المشكلات الجوهرية التي يتعين التعامل معها، ومن أهمها انخفاض معدل الادخار المحلي. ورغم أن عجز الموازنة العامة للدولة لا يعد من المعدلات المرتفعة مقارنًة بكثير من الدول المناظرة، إلا أن حتمية بعض بنود الإنفاق في الموازنة العامة يؤدي إلى ضيق الحيز المالي المتاح، بالإضافة إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي عن المستويات المناظرة في الدول التي استطاعت الصمود في الأزمات، فإن كل هذه العوامل تضعف القدرة على تمويل الاحتياجات العاجلة لمواجهة الأزمات مع ما يلزم لاستمرار النشاط الاقتصادي، ويضطر الدولة إلى اللجوء للاستدانة، ومن ثم زيادة عبء الدين العام، خاصة إذا كان معظم هذه الاحتياجات يتعين استيرادها من الخارج.

ومن ثم يتطلب تأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر توجه السياسات الاقتصادية نحو إنجاز مزيد من التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة مؤشرات الادخار، والدين العام، والاحتياطيات من النقد الأجنبي. وقد وضعت مصر المرحلة الثانية من برنامج "الإصلاح الاقتصادي"، وهي "البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية"، والمطلوب في المرحلة الحالية الإسراع في التنفيذ والانطلاق إلى آفاق أكثر طموحًا.

ويعتبر مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة التي ينبغي أن تعمل مصر جاهدة على إنجاز تحسنًا فيه. أن الاقتراض يمكن أن يكون مفيداً للدول، وخاصة الدول النامية والأسواق الناشئة التي تواجه تحديات تنموية كبيرة، إذا ما تم استخدامه لتمويل الاستثمارات المحفزة للنمو، وكذلك يمكن أن يكون تراكم الديون الحكومية مناسبًا بشكل مؤقت كجزء من السياسة المالية لمواجهة التقلبات لتعزيز الطلب والنشاط في فترات الانكماش الاقتصادي. ولكن على الرغم من ذلك؛ فإن الديون المرتفعة تنطوي على مخاطر كبيرة، حيث تكون الدولة في هذه الحالة أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الارتفاع في تكاليف إعادة التمويل، والتي يمكن أن تبلغ ذروتها في الأزمات المالية مُخلفة آثار سلبية كبيرة ودائمة على النشاط الاقتصادي (World Bank .2020). ويمكن أن تحقق مصر تحسنًا في نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي عن طريق أمرين هامين هما: العمل على إصلاح الإدارة المالية الحكومية، وحوكمة الدين العام، بجانب أمور أخرى مثل ترشيد الإنفاق العام، واستخدام أدوات تمويل غير تقليدية كما سبق ذكره بالتفصيل في الإصدار السابق من هذا التقرير.

–**إصلاح الإدارة المالية الحكومية:** تُمثل الإدارة المالية الحكومية كافة الإجراءات والقواعد التي تنظم إدارة المال العام. وعادة ما ترتبط جودة الإدارة المالية الحكومية بقدرة الحكومة على التحكم في مستويات عجز الموازنة أو تحقيق الانضباط المالي. وتُعد النظم الجيدة للإدارة المالية الحكومية هي النظم التي تطبق آليات فعالة للرقابة المالية والمساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة التي يمكن من خلالها تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتجنب الإسراف والهدر فيه، مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية، ومن ثم مواجهة المشكلات المتعلقة بالمديونية.

هناك مجموعة من الإجراءات التي من الممكن اتخاذها لإصلاح نظم المالية العامة منها الإصلاحات المتعلقة بالنظم

الموازنية وعمليات إعداد الموازنة، فعلى سبيل المثال تعد مركزية الإجراءات المرتبطة بعملية إعداد الموازنة العامة وتنفيذها أحد أهم عناصر نظم الإدارة المالية الحكومية والتي يمكن للدول التعويل عليها لتحقيق الانضباط المالي والحد من تفاقم المديونية. ولا يقصد بالمركزية هنا تركز سلطة صنع القرار المالي في يد الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية أو المستويات الحكومية الأدنى، وإنما يقصد بها هيمنة وزارة المالية أو السلطة المركزية المسؤولة عن الموازنة على العمليات المرتبطة بالمراحل المختلفة لدورة الموازنة، وإعطائها الدور الرائد والقدر الأكبر من الصلاحيات في الحفاظ على الانضباط المالي الكلي، وضمان الالتزام بقوانين الموازنة وفرض الضوابط على النفقات الموازنية، مقارنًة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الوزارات الأخرى. فيجب أن يكون لوزارة المالية الدور الأكبر في عملية إعداد الموازنة من خلال تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية، وسقوف الإنفاق أو الأهداف الكمية للوزارات الخدمية، وكيفية صرف أوجه الإنفاق أثناء تنفيذ الموازنة. ويجب أن يكون للسلطة التشريعية الدور الأكبر في مناقشة الموازنة والرقابة على تنفيذها. وفي السياق ذاته؛ فإن وجود قواعد مالية على أحد أو بعض المتغيرات الإجمالية للسياسة المالية مثل عجز الموازنة والدين العام والإنفاق الحكومي والضرائب، والتي تكون في شكل سقوف أو حدود قصوى للمتغيرات المالية لا ينبغي تجاوزها، هو أمر هام وضروري في عملية ضبط الإنفاق وتعزيز الإدارة المالية، حيث إن هناك علاقة إيجابية بين وضع القواعد المالية وبين التحسن في مؤشرات العجز والدين.

كما تعتبر أطر الإنفاق متوسطة الأجل أحد الآليات التي يمكن للحكومات الاستعانة بها في مواجهة مشكلات ضعف الانضباط المالي، وما يستتبعه من تفاقم في مستوى المديونية، حيث تسمح تلك الآلية للحكومات بصقل عمليات التخطيط وإعداد الموازنة من خلال التخلص من الأسلوب التقليدي لإعداد موازنة البنود السنوية، وتحسين واقعية عمليات التخطيط القطاعي من أجل ضمان الاستدامة المالية للسياسات. وتساعد تلك الأطر بشكل عام على تعزيز الربط بين السياسات العامة والخطط القومية والموازنات السنوية من ناحية، وبين المكون الجاري والمكون الاستثماري للموازنة من ناحية أخرى، وبالتالي؛ يعد اعتماد إطار الإنفاق متوسط الأجل من أهم الإصلاحات المطلوب اعتمادها وتطبيقها في مسيرة إصلاح المالية العامة. ويعد تطبيق موازنة البرامج أحد أهم ركائز إصلاح نظم الإدارة المالية الحكومية التي يمكن للدول الاعتماد عليها لمواجهة مشكلات ارتفاع المديونية، حيث أن التحول لموازنة البرامج والأداء أحد أهم الأدوات التي تساعد في ضبط الأداء المالي الكلي. وبالفعل قد تبنت الحكومة المصرية التحول نحو موازنة البرامج والأداء بداية من العام المالي 2019/2018.

ويعد تطبيق نظم المشتريات الحكومية الإلكترونية من بين المجالات الرائدة في إصلاحات نظم المشتريات الحكومية والتي يمكن التعويل عليها لتحقيق الانضباط المالي في الدول، حيث تساهم ميكنة نظم المشتريات الحكومية بشكل كبير في تخفيض تكلفة إجراء المناقصات، فضلًا عن حفز المنافسة بين الموردين لتقديم عطاءات أفضل بتكلفة أقل. ومن ناحية أخرى، تساعد ميكنة نظم المشتريات الحكومية على الحد من الفساد من خلال ضمان شفافية إجراءات الشراء الحكومي. ويساعد ذلك كله على حفز الكفاءة والفعالية في الإنفاق الحكومي، وتقليص عجز الموازنة، والحد من الحاجة إلى الاقتراض. وبالفعل قد أطلقت وزارة المالية منظومة المشتريات الحكومية الإلكترونية في أعقاب صدور قانون التعاقدات الحكومية رقم (182) لسنة 2018.

كما يعد تشجيع ثقافة الامتثال الضريبي واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي من أهم الركائز التي ينبغي أن تقوم عليها إصلاحات نظم الإدارة الضريبية بهدف زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، حيث تساعد بعض الخطوات مثل تبسيط القوانين الضريبية، وتبسيط الإقرار الضريبي والإجراءات الإدارية لتقديمه، وتحسين الخدمات المقُدمة للممولين، على زيادة معدل الالتزام الطوعي بدفع الضرائب من قبل الممولين نتيجة تخفيض تكلفة الالتزام الضريبي. (المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي.2021).

-**حوكمة إدارة الدين العام:** تتمثل حوكمة إدارة الدين العام في الهيكل القانوني والإداري الذي يحدد ويوجه العمليات الخاصة بالقائمين على إدارة الدين العام. ويتضمن هذا الهيكل المؤسسات القانونية المختلفة التي تحدد الأهداف والصلاحيات الخاصة بإدارة الدين العام، كما يشمل الإطار العام لإدارة الدين العام بما في ذلك صياغة الاستراتيجية وتنفيذها، والإجراءات التشغيلية، وممارسات ضمان الجودة، ومسؤوليات إعداد التقارير (World Bank .2015) . أي تعنى حوكمة إدارة الدين العام أن تكون كافة المؤسسات العاملة في إدارة الدين العام لديها الكفاءة المؤسسية والبشرية اللازمة، وتعمل في إطار من الشفافية، وتكون مساءلة أمام الجهات المعنية لضمان الإدارة الجيدة للدين العام.

ويجب أن يكون هناك قانون محدد أو إطار قانوني واضح مبني على المبادئ الدستورية للدولة، وينص على الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالجهات المختلفة والمتعلقة بإدارة الدين العام. ولابد أن يتضمن هذا الإطار الصلاحيات المتعلقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بالموافقة على الاقتراض، والصلاحيات المتعلقة بالمعاملات المختلفة التي يتم اتخاذها نيابة عن الحكومة، بالإضافة إلى أغراض الاقتراض، وإعداد استراتيجية لإدارة الدين العام، وكيفية تقديم التقارير للسلطة التشريعية المتعلقة بمحفظة الدين العام. كما لابد أن تكون هناك جهة مسؤولة عن إدارة الدين العام بما في ذلك الاقتراض، وأية معاملات أخرى تتعلق بالدين. ويجب أن تتمتع تلك الجهة بكافة القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتحليل المخاطر المتوقعة على محفظة الدين العام، وأن تكون قادرة على التنسيق بين السياسات المتعلقة بالدين العام والسياسات المالية والنقدية، وذلك لضمان استدامة معدل نمو الدين العام، والمساعدة في اتخاذ قرارات الاقتراض، وخفض المخاطر التي قد تتعرض لها الحكومة. كما أنه من المفترض أن تكون هناك استراتيجية لإدارة الدين العام متاحة للمواطنين وغيرهم؛ مما يضمن تحقيق المساءلة والشفافية المتعلقة بالدين العام. وتعد استراتيجية إدارة الدين العام استراتيجية متوسطة المدى تحدد كيفية تحقيق الحكومة لأهداف إدارة الدين العام.

أما فيما يتعلق بالشفافية؛ فلابد وأن يقوم القائمون على إدارة الدين العام بإتاحة المعلومات المتعلقة بإدارة الدين العام مثل السياسات والقوانين واستراتيجية إدارة الدين العام، عن طريق التقارير السنوية التي توضح وضع الدين العام، بالإضافة إلى ضمان نشر المعلومات المتعلقة بحجم الديون المستحقة والمعلومات المتعلقة بالتزامات الدين، والأصول المالية، والالتزامات الاحتمالية. أما فيما يتعلق بالمساءلة؛ فيجب أن يخضع العاملون في إدارة الدين العام لقواعد السلوك الوظيفي، وقواعد تضارب المصالح، بالإضافة إلى قيام جهة رقابة خارجية بإعداد تقرير سنوي حول مدى امتثال القائمين على إدارة الدين العام للقواعد والإجراءات على أن يتم نشر التقارير المتعلقة بالتدقيق.

وينظم إدارة الدين العام في مصر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2013/188 بشأن لجنة إدارة الدين العام وتنظيم الدين الخارجي برئاسة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، وعضوية ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار. وتقوم اللجنة بعدد من المهام، منها رصد تطورات الدين الخارجي ومتابعة العمليات التي تتم على القروض والمنح الخارجية، ودراسة البدائل الاستراتيجية للتمويل الخارجي، واقتراح سبل ترشيد الاقتراض الخارجي لتحجيم المديونية. ولم يتطرق القرار إلى استراتيجية إدارة الدين العام، أو للدور المتعلق بالسلطة التشريعية في إدارة الدين العام. وتتولى وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية المصرية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الدين العام، ولكن تحتاج الوحدة لهيكل تنظيمي أكثر وضوحًا يحدد بدقة المهام والمسؤوليات المختلفة.

وتقوم مصر بإعداد استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة الأجل بصورة دورية منذ عام 2015، حيث أعدت استراتيجية متوسطة الأجل في عام 2015، وأخرى في عام 2019/2018. وتضمنت آخر استراتيجية متوسطة المدى الأهداف الرئيسة من الاستراتيجية والمستهدفات، بالإضافة إلى توقعات الاقتصاد الكلي، وعوامل المخاطر الأساسية، ومؤشراتها.

2. هيكل اقتصادي قوي

فيما يتعلق بهيكل النشاط الاقتصادي توضح تجارب الدول السابقة والحالية، وكذلك الأدبيات، محورية دور الصناعة التحويلية في التنمية، كما أن هيكل أنشطة الصناعة التحويلية يحدد قدرة الدولة على مواجهة الاحتياجات الدائمة والطارئة في وقت الأزمات، وينعكس في هيكل التجارة الخارجية الذي ينبغي أن يكون متنوعًا، وقادرًا على المنافسة في الأسواق العالمية. ذلك بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة في توفير الغذاء وبعض مستلزمات قطاع الصناعة التحويلية.

2. 1 الصناعة التحويلية

يوضح الهيكل القطاعي للناتج المحلي في مصر كما سبق الذكر، أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي هو الأكبر، إلا أنه لا يؤدي دوره المطلوب في التنمية. ومع ذلك هناك بعض عناصر القوة في الصناعة المصرية التي يتعين استغلالها، وهى تكمن في التنويع والخبرة في قطاعات معينة مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية في ظل وجود طلب محلي قوامه 100 مليون نسمة، وتكاليف عمل منخفضة نسبيًا، وموقع لوجيستي يرتبط بكل خطوط التجارة العالمية. ومن بين عناصر قوة الصناعة أيضًا القدرة على الوصول إلى سوق عمل كبير، واتفاقيات شراكة مبرمة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فضلًا عن وجود اتفاقيات مع دول الكوميسا ودول اتفاقيات أغادير (2020 .(UNIDO.

وفي المقابل، هناك بعض مظاهر الضعف التي يجب معالجتها، وهى تكمن في انخفاض الكفاءة والإنتاجية وضعف المهارات الإدارية، وانخفاض القيمة المضافة، والاعتماد الشديد على الآلات والمعدات والمدخلات الصناعية المستوردة، ومحدودية المواصفات والجودة، وارتفاع التكلفة، وهو ما يؤدي إلى زيادة حساسيتها للصدمات الخارجية، وضعف قدرتها على مساندة القطاعات الأخرى في أوقات الأزمات.

يتضح مما سبق، أهمية تعميق التصنيع المحلي في اتجاه تصنيع معدات الإنتاج الثقيلة والسلع والمدخلات الوسيطة اللازمة للصناعة التحويلية، ولكافة الأنشطة الأخرى، والتي تشكل النسبة الأكبر من الواردات، ويؤدي أي انقطاع فيها إلى تأثير بالغ على استمرارية الإنتاج، وتلبية احتياجات السوق. ذلك أن الإحلال محل الواردات في مجال السلع التي يمكن أن تنتج محليًا لا يقل أهمية عن التصدير، بحيث تتوجه الحصيلة من النقد الأجنبي لتمويل شراء سلع رأسمالية يصعب تصنيعها محليًا، بما يحدث تعديلات هيكلية في القطاعات الإنتاجية وتشغيل الطاقات العاطلة في الصناعة، ويعالج جزئيًا العجز في الميزان التجاري، ويساعد على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن دعم التحرك نحو تحسين كفاءة الموارد (الطاقة والمياه والخامات) سيساعد الصناعة كثيرًا في تخفيض التكلفة، والتغلب على صعوبات الوصول إلى سلاسل التوريد، ويرتبط ذلك بالتحسين في كفاءة الموارد مع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

لقد واجهت بعض سلاسل القيمة في أزمة "كوفيد- 19" تحديات نتيجة الطلب المتزايد والسريع على بعض السلع، مثل الأجهزة الطبية والسلع الغذائية ومدخلات الصناعات الهندسية، ويتعين على الدولة العمل على وضع سياسات وخارطة طريق وسيناريوهات للتعامل على مستوى الصناعة وكل نشاط، وذلك في ضوء دراسة سلاسل القيمة العالمية والمحلية، ومستوي تنافسية المنشآت والمنتجات، وديناميكيات الأسواق، وتقوية الروابط بين الصناعات، وذلك بالتشارك والتعاون مع القطاع الخاص (UNIDO. 2020).

ويتوقع أن تؤدي اختناقات التوريد ومخاطر تقلبات التجارة إلى تغيرات هامة في الصناعة التحويلية العالمية والأسواق الصناعية وسلاسل الإمداد، الأمر الذي يدفع العديد من الدول، ومن بينها مصر، إلى إعادة النظر في أولويات الإنفاق وأنظمتها التجارية ودعم صناعاتها. وهكذا في أوقات الأزمات تميل الدول إلى دعم صناعاتها المحلية، مما سينعكس على بعض أسواق التصدير المفقودة. كما من الممكن أن تتغير أنماط الاستهلاك المحلية، وقد تظهر تهديدات للصادرات.

كذلك من الأهمية بمكان، تحسين قطاع النقل واللوجستيات والتخزين لتسهيل انتقالات العمالة والإمدادات من المواد الخام والمدخلات الوسيطة إلى المناطق الصناعية، وكذلك تعجيل التحول الرقمي وأتمتة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية في المناطق الصناعية.

2. 2 الزراعة والغذاء

من أهم القطاعات التي تبرز أهميتها بشكل خاص في الأزمات الزراعة والغذاء، حيث يعد قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد المصري، وفي ذات الوقت يعد من أكثر القطاعات تأثرًا بالصدمات والتقلبات، لارتباطه بروابط أمامية وخلفية مع القطاعات غير الزراعية، مثل الأسمدة الكيماوية، والآلات الزراعية، والأعلاف، وقطاع الصناعات الزراعية والغذائية، وتجارة الغذاء، مما يجعله أكثر عرضة لمخاطر الأزمات العالمية.

رغم أن مصر لم تشهد نقصًا أو أزمات غذائية في أي من الأزمات السابقة، حتى أزمة "كوفيد– 19"، إلا أن هناك العديد من أوجه الضعف والتحديات التي يعاني منها القطاع، مما يجعله أكثر هشاشة للصدمات الخارجية، مما يستوجب التعامل مع هذه التحديات. فقد تراجعت معدلات الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز خلال السنوات الخمس الأخيرة، بينما حققت مصر اكتفاءً ذاتيًا في الموالح، والبطاطس، والفواكه والخضروات. ويعد تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي سببًا رئيسًا لعجز الميزان التجاري الزراعي، كما تعد مصر مستوردًا صافيًا للغذاء، وتعتمد على الاستيراد من الخارج في تلبية حوالي 45% من احتياجاتها الغذائية، حيث يؤدي تقييد حركة التجارة العالمية الزراعية إلى نقص المعروض وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية.

كما تتسم مصر بضعف البنية التحتية التسويقية، وتواضع شبكة الأسواق، ومحدودية محطات التعبئة، وضعف تجهيزات سلسلة التبريد، ومحدودية التخزين، وارتفاع معدلات الفاقد من المحاصيل الاستراتيجية، حيث يرتفع معدل الفاقد من الحبوب إلى 29.3% في عام 2018، وترتفع هذه النسبة إلى 57% في حالة القمح، وهو أكبر بند في قائمة الواردات المصرية، ومن ثم فإن تقليل الفاقد يمكن أن يساعد في تخفيض قيمة الواردات، ومن ثم تقليل الاعتماد على الخارج خاصّة في وقت الأزمات (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2020).

ونتيجة لأزمة "كوفيد– 19" لجأت بعض الدول إلى وضع قيود على تصدير بعض السلع الزراعية، مثل القمح والأرز ومنتجات السكر، مما انعكس على صادرات وواردات الزراعة في مصر، وإن كانت التغيرات التي حدثت أقل حدة من التغيرات في التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية.

لذلك، من أجل تخفيف حساسية القطاع الزراعي للصدمات في المستقبل، من المهم إعادة النظر في التركيب المحصولي للدورة الزراعية لتأمين احتياجات مصر من المحاصيل الاستراتيجية، وأهمها القمح، والذرة، والأرز. وكذلك الاهتمام بإنشاء مناطق لوجستية مجهزة بمبردات، واتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتخفيض الفاقد في المنتجات الزراعية. كما أن هناك ضرورة لإعادة هيكلة وزارة الزراعة للتعامل مع تداعيات الأزمة واحتمالات أزمات أخرى في المستقبل، مع إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري، وابتكار أدوات تمويل جديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي، والتعامل مع المخاطر المرتفعة. وكذلك الاهتمام بتفعيل قانون الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي للتعامل مع الصدمات غير المتوقعة، فضلًا عن إيلاء الاهتمام لتمويل الإنفاق على البحوث والتطوير في المجال الزراعي، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي.

2. 3 هيكل التجارة الخارجية

لقد أوضحت أزمة "كوفيد– 19" أن العامل الحاسم في ضخامة تداعيات الأزمة على اقتصادات الدول كان الإغلاق، وتعطل حركة التجارة الخارجية، ومن ثم فإن أكثر الدول اعتمادًا على التجارة الخارجية كانت الأكثر تضررًا. وتوضح المؤشرات أن درجة الانفتاح الخارجي للاقتصاد المصري لا تتعدى 35%، في حين تبلغ في بعض الدول الآسيوية الصاعدة مثل ماليزيا 125.9% في عام 2019 (data. world bank.org).

لقد تبين من التحليل السابق لهيكل التجارة الخارجية إن هناك تنوعًا نسبيًا في الصادرات المصرية، وهو ما يعد أحد الدعائم

الأساسية للاستدامة، فقد أسهم هذا التنوع في صمود نسبي للصادرات منذ عام 2015/2014. كما لا يعتبر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية شديد التركز، مما يُعد من عناصر القوة الإيجابية في مواجهة الأزمات.

ولا يرتبط الأمر فقط بدرجة الانفتاح الخارجي وهيكل التجارة الخارجية وتوزيعها الجغرافي، إنما يرتبط أداء التجارة الخارجية أيضًا بأداء الموانئ والمطارات والخدمات اللوجستية، حيث إن أي تحديات تواجهها تؤثر سلبًا على أداء التجارة. ولذلك فالسياسات المتعلقة بتيسير التجارة وتبسيط المنظومة ورفع كفاءة الخدمات اللوجستية ورقمنه المنظومة، تُحسن من قدرتها على زيادة التجارة حتى في ظل موجة جديدة من الجائحة. كما تحتاج مصر إلى تعضيد علاقاتها مع شركاء التجارة الرئيسيين ومع شراكات جديدة، وإعادة صياغة الاتفاقيات، بحيث ترتبط بتحقيق منافع متبادلة في التجارة في السلع النهائية، ومدخلات الصناعة.

يوضح ما سبق، أنه رغم أهمية الإجراءات قصيرة الأجل العاجلة، إلا أن النظرة المستقبلية للتعافي في الأجل الطويل لها أهميتها، وتقتضي التركيز وتحديد الأولويات لبناء نظم أفضل لتقوية قدرة الدولة وجاهزيتها للتعامل مع الأزمات في المستقبل. وفي هذا السياق، فإنه من المتوقع أن العالم سوف يتغير بشكل كبير بعد انتهاء أزمة "كوفيد- 19"، وقد بدأ التغيير بالفعل، وذلك من حيث نظم العمل والسفر والتعليم وغيره، وهو ما يقتضي أخذ هذا الأمر في الاعتبار عند صياغة السياسات المستقبلية، بحيث تتعامل بكفاءة مع هذه التغيرات بكافة أبعادها.

ولإنجاز مقتضيات الصمود في الأزمات، يجب الإسراع بمعدلات تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة على المستويين الكلي والقطاعي، واتباع مناهج للتخطيط على أسس جديدة تتضمن هياكل اقتصادية ومؤسسية تعمل تحت مظلة جديدة تجب جميع الأهداف الأخرى، وتتمثل في اعتبارات ومفاهيم الأمن القومي بكل أبعاده، وبصفة خاصة الأمن الاقتصادي والصحي والتكنولوجي. هذه المفاهيم في مضمونها تؤكد على ضرورة وجود حد أدنى من الاعتماد على الذات، وعدم التمادي في الخضوع للعولمة والانفتاح، والاعتماد على الخارج، والانخراط في سلاسل القيمة العالمية. ولا يعني ذلك الانغلاق أو عودة النظم المركزية، حيث إنه من غير المتوقع أن يتراجع العالم عن العولمة، وسلاسل القيمة، وحرية التجارة، والنظام الاقتصادي الحر، وإنما يتطلب الأمر إعادة صياغة لتعامل الدولة مع هذه النظم، بما يمكنها من حماية اقتصادها، واستدامة التنمية.

وهناك عدة اعتبارات يجب الاهتمام بها في مناهج التخطيط وإدارة التنمية لدعم قدرتها على الصمود في الأزمات، ومن هذه الاعتبارات:

- **يجب أن يراعي منهج التخطيط أن عنصر عدم التأكد أصبح مهيمنًا** أكثر من أي وقت مضى، ومن ثم أهمية المرونة ووضع السيناريوهات، ومناهج التنبؤ والتوقع والإنذار المبكر، وقواعد البيانات والشفافية، والمشاركة الحقيقية، وإعادة صياغة دور الدولة.
- يؤكد تقرير المخاطر العالمية لعام 2021 على **خطورة تزايد عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية**، وأنها تُمثل أحد أهم المخاطر، والتي تؤدي إلى تضخم الآثار الضارة للأزمات، وخاصَّة على الفقراء، مما يزيد عدم المساواة، ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي (WEF. 2021). ومن ثم يجب وضع هذه القضية الخاصة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية في موقعها المناسب في سلم أولويات السياسات الاقتصادية.
- **تقع الاعتبارات البيئية على قمة المخاطر المتوقعة في المستقبل**، والتي إذا اقترنت بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية سيكون لها آثارًا مدمرة على كل الأصعدة، ومن ثم أهمية التوسع في استخدام الطاقة المتجددة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك كأحد أبعاد التعامل مع مخاطر التغيرات المُناخية المتوقعة.
- **أوضحت أزمة "كوفيد- 19" أن منظومة البحث العلمي تُمثل أحد أهم عناصر القوة**، ومن ثم الأمن القومي بكل أبعاده. وبالنظر لحالة هذه المنظومة في مصر، يتضح أن الاستثمار في البحث العلمي يُمثل أهمية قصوى، حيث

تنعكس آثاره الإيجابية على جميع المجالات والقطاعات، ومنها بالتأكيد قطاع الصحة وإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية، وجميع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى زيادة تنافسية الصادرات.

- **إن اللحاق بالتطورات المتسارعة على مستوى العالم وتأثيرها البالغ على التنافسية يقتضي الإسراع بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي** وامتداده إلى كافة الأنشطة والمجالات.
- **أهمية تفعيل وزيادة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني** في وقت الأزمات، وأيضًا بعد الأزمة، والتشارك في صياغة سياسات التعافي والسياسات التنموية للمستقبل ما بعد التعافي. وقد يكون من المفيد في هذا السياق، ترسيخ آلية مؤسسية لتوسيع نطاق المشاركة في منظومة التخطيط، وإجراء تعديلات في مشروع قانون التخطيط العام للدولة، وذلك بالنص بشكل صريح على عضوية تنظيمات ممثلة لكافة الأطراف الفاعلة في المجتمع في الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتخطيط (سهير أبو العينين. 2019).

Social Media
46%

الخاتمة

شهدت المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو التكنولوجية، أو الاجتماعية، أو الصحية خلال العام المالي 2020/2019 العديد من التحولات نتيجة لظهور جائحة "كوفيد- 19" في أواخر عام 2019، وما صاحبها من تداعيات سلبية على تلك المتغيرات، رغم كونها أزمة صحية في الأساس. وما زالت هذه الأزمة مستمرة وتتصاعد تداعياتها، مما يُعد من المبكر التحديد الدقيق بدرجة مقبولة من اليقين لحجم واتجاه التغير الذي شهدته تلك المتغيرات على أوضاع التنمية بدول العالم، ومنها مصر.

لقد أبرزت الجائحة أبعاد العولمة من اعتماد متبادل، وأهمية دور المنظمات الدولية في تنسيق الجهود الدولية في التعامل مع الجائحة، كما أظهرت أهمية تحقيق التوازن في ظل التحديدات الجديدة بين المفهوم التقليدي للأمن (الأمن الخشن)، وفي جوهره التهديدات الإرهابية، والمفهوم الجديد للأمن (الناعم) القائم على الأمن الإنساني، وارتباطه بمفهوم الاستقرار، مثل الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة. كذلك أكدت هذه الأزمة الخطيرة على أهمية التعاون متعدد الأطراف لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود.

أدت الجائحة إلى تسريع استخدام التكنولوجيا، وسلطت الضوء على أهمية زيادة الاستثمار في البنية التحتية للإنترنت، لسد الفجوة الرقمية بين الدول وداخلها. كما أن المشاركة في سلاسل التوريد الإقليمية الرقمية تتطلب بنية تحتية عالية الجودة، وتعاون اقتصادي إقليمي للاستثمار في التجمعات الصناعية، والتحول من الاستثمار العالمي الساعي للكفاءة إلى الاستثمار الإقليمي الباحث عن السوق.

في عالم ما بعد "كوفيد- 19"، من المهم أن تأخذ الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية المخاطر المُناخية في الاعتبار في جميع أبعاد صنع السياسات، والنظر في إنشاء صندوق تمويل خاص بالمخاطر المُناخية، ويمكن أن تلعب الضرائب البيئية دورًا رئيسًا في دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والحد من المخاطر البيئية.

بدون شك، أثرت أزمة جائحة "كوفيد- 19" بظلالها الوخيمة على الأداء التنموي في مصر، كما في دول العالم الأخرى منذ الربع الأول من عام 2020. وقد تفاوتت تأثيرات الجائحة من دولة إلى أخرى، كما تفاوتت في تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكنها كانت بالتأكيد أشد وطأة على القطاع الصحي في كافة دول العام.

لقد جاءت أزمة الجائحة في توقيت حرج لمصر، حيث جاءت بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلالات المالية التي يعاني منها الاقتصاد المصري من خلال تنفيذ برنامج "الإصلاح الاقتصادي 2016-2019"، وكان من المفترض أن يتم الانتقال من مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية إلى الإصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر احتواءً، والتي تنعكس بكل تأكيد في زيادة فرص النمو والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة. ولكن بالرغم من ذلك، توقع صندوق النقد الدولي في أبريل 2020 أن معدل النمو الاقتصادي في مصر لن يتجاوز 2% خلال عام 2020، إلا أنه قام بمراجعة توقعاته في أكتوبر من ذات العام لتصبح 3.5%، مما يعكس أهمية السياسات التي تبنتها مصر في مواجهة الجائحة، وكذلك أهمية نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تطبيقه قبل الجائحة. بينما استمرت توقعات الصندوق للنمو الاقتصادي العالمي سالبة.

يتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الجائحة بمثابة قيودًا إضافية على المستهدفات الاقتصادية الكلية لعام 2022/2021 التي وردت ببرنامج عمل الحكومة المصرية، والمعنية بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ونسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي، مما يتطلب التعجيل بالانتقال من مرحلة

الإصلاحات المالية والنقدية إلى الإصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر شمولًا واحتواءً، والتي تتطلب الاعتماد الأكبر على القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، مما ينعكس في زيادة فرص النمو الشامل، والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة.

ويبرر أهمية سرعة الانتقال إلى المرحلة الثانية من الإصلاحات ثلاثة اعتبارات جوهرية، هي: أنها ضرورة للحفاظ على المكتسبات التي تحققت على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأنها الضمانة لانعكاس الاستقرار الاقتصادي على تحسن مستويات المعيشة وجودة الحياة، ولتعظيم الاستفادة من الفرص التي أتاحتها جائحة "كوفيد- 19" سواء في فتح مجالات استثمارية جديدة أو في تعميق التصنيع المحلي، أو في دفع جهود التحول الرقمي في جميع المجالات، بما يستدعي معالجة العديد من التحديات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد المصري قبل بداية الجائحة، ومنها انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري، والفجوات في بيئة الأعمال، وتواضع مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية.

أن قدرة الاقتصاد المصري على التعافي من التداعيات السلبية للجائحة، والانطلاق بعدها يتطلب التركيز على بعض القضايا، التي من أهمها:

- **توافر إطار واضح ومستقر للسياسات الاقتصادية الكلية** بأهداف استراتيجية تدفع محفزات الإنتاجية الكلية، يتم وضعه بمشاركة كافة أصحاب المصلحة.
- **توسيع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية**، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع وجود دور واضح للدولة في تقديم الخدمات العامة المرقمنة بالجودة المطلوبة وبأسعار مناسبة للفئات منخفضة الدخل.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة**، وبين المناطق الجغرافية المختلفة، وكذلك تفعيل المشاركة المجتمعية في وضع استراتيجيات وخطط التنمية.
- **تنفيذ إصلاحات جذرية لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة** وتحسين الخدمات الحكومية، مما يساعد على تحسن بيئة الأعمال.
- **زيادة الإنفاق العام على قطاعات تنمية رأس المال البشري**، خاصة قطاعي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى مجالات البحث والتطوير، باعتبارها أهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- **ضبط الأسواق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتطبيق قواعد الحوكمة** على كافة القطاعات والمؤسسات.
- **إطلاق إمكانات مصر التصديرية** من خلال القضاء على المعوقات التي تحد من قدرتها على تحقيق طفرات في قيمتها، وتنوع كبير في هيكلها.
- **تبني مفهومًا أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي**، من خلال توفير منظومة حماية اجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وللعمالة بالقطاع غير الرسمي، تكفل لهم الحياة الكريمة، خاصة في أوقات الأزمات.

مازال عدم اليقين بشأن تطورات جائحة "كوفيد- 19" مستمرًا على مستوى العالم، خاصة مع ظهور سلالات جديدة من الفيروس، والتسابق العالمي للحصول على اللقاح، وبالتالي تظل هناك تحديات تفرضها الجائحة على المنظومة الصحية في مصر مع توالي الموجات من الجائحة، مما يستدعي استمرار تقديم كافة سبل الدعم للمنظومة الصحية بكافة عناصرها، وسرعة تدبير احتياجات مصر من اللقاح وتوزيعه بالشكل المناسب للسيطرة على الجائحة. كذلك من الضروري تبني الدولة لمنظومة صحية تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية بأعلى جودة وبأقل تكلفة، خاصة للفئات الفقيرة.

إن الأزمات الشديدة يكون لها تأثيرًا قويًا على مسار التنمية في أي دولة وخاصة الدول النامية، ويزداد التأثير كلما كانت الدولة غير مهيأة، أولًا بتوقع جيد للأزمات ونوعها، وثانيًا بهيكل اقتصادي قوي ومرن، وبأولويات تنموية تصب بشكل ملائم في ضمان الأمن القومي بكل أبعاده، حتى إذا كانت تحقق معدلات

نمو قوية، في ظل وجود هيكل اقتصادي وبنية تحتية يعتريها خللًا وعوار في قطاعات ومجالات ولوجستيات (المنظومة الصحية– شبكات النقل – وشبكات الإنترنت – والخدمات الرقمية ...) من شأنها التأثير على الاحتياجات الاستراتيجية الحيوية لمعيشة السكان والأمن القومي بكل أبعاده، والاحتياجات الاستراتيجية الحيوية لاستمرار دوران حركة الاقتصاد والعمالة، وتأمين دخول الأفراد ومعيشتهم واحتياجاتهم الحياتية، وأيضًا الاحتياجات اللازمة لاستمرار نمو قوي وقادر على تأمين مسار مستدام للتنمية.

ومن ثم تتضح **أهمية قضية إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات**، ومدى صلابة ومرونة اقتصادها في مواجهة مثل هذه الأزمات المتكررة، والتي من المتوقع تكرارها في المستقبل بوتيرة أسرع على المستويين العالمي والمحلي، مما يُعرقل مسيرة التنمية المستدامة. ولذا هناك مقتضيات لتأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر تتركز في اقتصاد كلي مستقر وهيكل اقتصادي قوي قائم بصفة رئيسة على قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة.

ومن أجل إنجاز هذه المقتضيات لصمود مصر في الأزمات، يجب الإسراع بمعدلات تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة على المستويين الكلي والقطاعي، واتباع مناهج للتخطيط على أسس جديدة تتضمن هياكل اقتصادية ومؤسسية تعمل تحت مظلة جديدة تجب جميع الأهداف الأخرى، وتتمثل في اعتبارات ومفاهيم الأمن القومي بكل أبعاده، وبصفة خاصة الأمن الاقتصادي والصحي والتكنولوجي. هذه المفاهيم في مضمونها تؤكد على ضرورة وجود حد أدنى من الاعتماد على الذات، وعدم التمادي في الخضوع للعولمة والانفتاح، والاعتماد على الخارج، والانخراط في سلاسل القيمة العالمية، ولا يعني ذلك الانغلاق أو عودة النظم المركزية، حيث إنه من غير المتوقع أن يتراجع العالم عن العولمة، وسلاسل القيمة، وحرية التجارة، والنظام الاقتصادي الحر، وإنما يتطلب الأمر إعادة صياغة لتعامل الدولة مع هذه النظم، بما يمكنها من حماية اقتصادها، واستدامة التنمية.

المراجع

المراجع

أولا: باللغة العربية

- أسماء علي. غير محددة سنة النشر. التصدير في مصر. السياسات والعوائق والفرص. أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
- البنك المركزي المصري. عدة شهور. النشرة الإحصائية الشهرية.
- الجريدة الرسمية. 2020. "قانون تنظيم إدارة المخلفات" الإصدار 63. عدد 41 مكرر (ب). أكتوبر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. النشرة السنوية لإحصاءات البيئة: نشرة الجودة البيئية والطاقة عام 2018.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. النشرة السنوية لإحصاءات المياه النقية والصرف الصحي عام 2019/2018.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. النشرة السنوية لإحصاءات البيئة: أحوال البيئة وجودتها عام 2018. إصدار يونيو.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. النشرة السنوية لإحصاءات البيئة: المخلفات والكوارث عام 2018. إصدار يوليو.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. النشرة الشهرية للرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية ديسمبر 2020. إصدار مارس.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. كتيب مصر في أرقام. مارس.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. نشرة الفقر وفقًا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. نتائج مسح القوة العاملة للربع الثاني (أبريل – يونيو). أغسطس.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. سنوات مختلفة. الكتاب الإحصائي السنوي 2019. سبتمبر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. الكتاب الإحصائي السنوي 2020. ديسمبر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. فيروس كورونا في مصر: دراسة استكشافية. سبتمبر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. مجلة السكان: بحوث ودراسات. العدد 99. يناير.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. أثر فيروس كورونا على الأسرة المصرية حتى مايو 2020. يونيو.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2020. متابعة آثار "كوفيد– 19" على الاقتصاد المصري. رأي في أزمة. عدة أعداد.
- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 2020. تداعيات كورونا على قطاع الزراعة وسُبل تعزيز الأمن الغذائي. مايو.
- المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي. 2021. تقرير التنمية العربية. مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة. الإصدار الخامس.
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية. 2020. التقرير السنوي. الصحة والبيئة في البلدان العربية. مجلة البيئة والتنمية. العدد (272). شهر تشرين الثاني (نوفمبر).
- روبرت بيشل وطارق يوسف. 2020. الشرق الأوسط وشمال افريقيا وكورونا: التحضير بعيد المدى. الغد. 22 ديسمبر.
- ريهام باهي. 2019. أمريكا أولًا: دونالد ترامب والنظام العالمي. سلسلة رؤي مصرية. مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية. السنة الخامسة. العدد 58. نوفمبر.
- سحر البهائي وعلي البجلاتي. 2020. التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا على أسعار المواد الغذائية. سلسلة أوراق السياسات. الإصدار رقم (11). معهد التخطيط القومي. مايو.

- سكاي نيوز. 2020. بسبب كورونا الاقتصاد الصيني يسجل انكماشًا تاريخيًا. 7 أبريل.
- سمير عريقات. كورونا والأمن الغذائي. سلسلة أوراق الأزمة. الاصدار رقم (6). معهد التخطيط القومي. مايو.
- سهير أبو العينين. 2019. نحو توسيع نطاق المشاركة في منظومة التخطيط في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. عدد خاص. مارس. معهد التخطيط القومي.
- صندوق النقد العربي. عدة إصدارات. تقرير آفاق الاقتصاد العربي.
- عزة الفندري ومحمد ماجد خشبة. 2020. فجوات وتحديات النظام الصحي في مصر وسياسات مقترحة لتعزيز الأمن الصحي في ضوء خبرات جائحة كورونا. سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري. الإصدار رقم (12). معهد التخطيط القومي.
- عمر الحسيني. 2020. أثر أزمة كورونا على البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2020. تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته. 14 فبراير – 30 أبريل.
- مجلس الوزراء: برنامج عمل الحكومة: مصر تنطلق: 2019/2018 –2022/2021.
- محمد سعيد عباس وسالي محمد فريد. 2020. أثر فيروس كورونا المستجد على الصادرات الزراعية المصرية. سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري. الإصدار رقم (20). معهد التخطيط القومي. سبتمبر.
- مغاوري شلبي علي. 2020. تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر. سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري. الإصدار رقم (16). معهد التخطيط القومي. يونيه.
- معهد التخطيط القومي. 2012. مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم (232). يونيه.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة (MIC). 2020. مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر: الاستجابة لكوفيد – 19. سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة الإصدار الأول. أغسطس.
- هيثم باحيدرة. 2019. جهود تنظيف المحيط من النفايات البلاستيكية. جريدة العرب الاقتصادية الدولية.
- هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .2019. التقرير السنوي.
- وزارة التجارة والصناعة. استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية: مصر 2030.
- وزارة التجارة والصناعة. 2018. التقرير الربع سنوي: اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (2011–2017). العدد (1). فبراير.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
- وزارة الدولة لشئون البيئة .2006. الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث البيئية. جهاز شئون البيئة.
- وزارة الدولة لشؤون البيئة. 2018. تقرير حالة البيئة 2017 في جمهورية مصر العربية.
- وزارة المالية. 2020. التقرير المالي الشهري. مجلد (16).عدد (3). يناير.
- وزارة الموارد المائية والري .2020. مؤتمر أسبوع القاهرة للمياه. خلال الفترة (18 – 22 أكتوبر). القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Aline, Burni. .2020. Covid-19 Has Not Killed Global Populism. The Current Column. German Development Institute. 25 June.

Temporary Turbulence or Paradigm Shift?. European Journal of Risk Regulation. Vol. 11.Issue 2. June.

- Hallegtte, Stephane, & Julie Rozenberg. 2017. Climate Change Through a Poverty Lens. Nature Climate Change. Vol. 7.
- Hogl, Maximilian, el al. 2020. Why the Corona Crisis is Particularly Difficult for Right-wing Populist Governments. The Current Column. German Development Institute. 15 June.
- International Labor Organization. 2016. Global Wage Report 2016/2017. Wage Inequality in the Workplace. Geneva.
- _____.2020a. ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Fifth Edition. Geneva.
- _____.2020b. ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Sixth Edition. Geneva.
- _____. 2017a. World Social Protection Report 2017-2019: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals. Geneva.
- International Monetary Fund (IMF). 2020a. World Economic Outlook. October.
- _____.2020b. Fiscal Monitor: Policies for the Recovery. October.
- _____. 2020c. External Sector Report- Global Imbalances and the COVID-19 Crisis. August.
- _____.2020a. World Economic Outlook. April.
- _____.2020b. World Economic Outlook. September.
- Ismail, A., el al. 2018. Environmental Policies in Egypt. The British University in Egypt. Political Science Department: Public Policy.
- L. Gall. 2020. Hungary's Orban Uses Pandemic to Seize Unlimited Power. Human Rights Watch. 3 March.
- Lovells, H. 2020. New National Environment and Natural Resources Policy. Law Business Research. Mexico.
- American Chamber of Commerce in Egypt. 2020. Business Studies & Analysis Center – BSAC. Impacts of COVID – 19 pandemic on Egypt's Economy. March.
- Amitav Acharya. 2014. The End of American World Order. Cambridge: Polity Press.
- Baarsch, Florent, el al. 2019. The Impact of Climate Change on Incomes and Convergence in Africa. World Development. Vol. 126.
- Baulion, Charles. 2013. OECD Risk Management: Strategic Crisis Management. OECD.
- Ben Lowsen. 2020. Did Xi Jinping Deliberately Sicken the World? The Diplomat. 15 April.
- Bick, Alexander, el al. 2020. Work from Home after the COVID-19 Outbreak. Working Paper 2017. Federal Reserve Bank of Dallas, TX.
- Bieber, Florian. 2020. Global Nationalism in Times of the Covid-19 Pandemic. Nationalities Papers. Centre for Southeast European Studies. University of Graz.
- Diffenbaugh, Noah S. and Marshall Burke. 2019. Global Warming Has Increased Global Economic Inequality. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America. Vol. 116. No. 20.
- Dirk Willem Te Velde. 2020. A $100 Billion Stimulus to Address the Fallout from the Coronavirus in Africa. ODI Briefing Paper. 20 March.
- Fred W. Riggs .1965. Relearning an Old Lesson: The Political Context of Development Administration. Public Administration Review. Vol. 25. No. 1. Twenty-fifth Anniversary Issue. March.
- Gant, G.F. 2006. The Concept of Development Administration. Otenyo, E.E. & Lind, N.S. (Editor). Comparative Public Administration. Vol. 15. Emerald Group Publishing Limited. Bingley.
- Gruszczynski, Lukaz. 2020. The COVID-19 Pandemic and International Trade:

- Shorrocks, Anthony, et al. 2018. Global Wealth Report 2018. Credit Suisse Research Institute. Credit Suisse.
- Sidiropoulos, Elizabeth. 2020. Africa after the COVID-19 and the Retreat of Globalism. African Perspectives- Policy Insights 83. April.
- Strupat, Christoph; et al. 2020. Why Social Protection is Crucial in the Corona Crisis. The Current Column, German Development Institute. 26 March.
- The Economist Intelligence Unit. 2020. The Great Unwinding- Covid-19 and the Regionalization of Global Supply Chains. A Report by the Economist Intelligence Unit.
- The Egyptian Center for Economic Studies (ECES). 2020. Egypt's International Ranking 2020.
- The World Bank. 2015. Migration and Development. Migration and Remittances. Recent Development and Outlook. Brief no. 25. October.
- _____. 2015.Debt Management Performance Assessment (DMPA) Methodology.
- _____. 2019a. Migration and Development. Migration and Remittances. Recent Developments and Outlook. Brief no. 31. Global Knowledge Partnership on Migration and Development (KNOMAD). April.
- _____.2020a. World Development Report 2020. Trading for Development in the Age of Global Value Chains. World Bank. Washington, D.C.
- _____. 2020b. Projected Poverty Impacts of COVID-19. World Bank Brief. June 8. Washington, D.C.
- _____.2020. Debt and Financial Crises.
- United Nations (UN). 2017. Sustainable Development Goals Report 2017. New York.
- _____. 2018. Database Slum Computations at City Level, UN
- McCandless, Eric & Bernhard Trautner. 2020. International Cooperation with Fragile MENA Countries in the Covid-19 Context. The Current Column. German Development Institute. 24 August.
- Michael A. Peters, et al. 2020. Crypto Currencies, China's Sovereign Digital Currency (DCEP) and the US Dollar System, Educational Philosophy and Theory, DOI: 10.1080/00131857.2020.1801146
- Migliardo, C. 2020. Disrupting COVID-19 by Improving Environmental Performance. Department of Economics. University of Messina.
- Mungersdorff, Maximilian & Tim Stoffel. 2020. Incentives and Rules for Fair Supply Chains. The Current Column. German Development Institute. 14 May.
- NBS China. 2018. China Statistical Yearbook 2018. National Bureau of Statistics of China. China Statistics Press.
- Negre, Mario, et al. 2020. Growing Inequality Can Worsen the Pandemic's Effects. The Current Column. German Development Institute. 18 June.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2018. Divided Cities: Understanding Intra-urban Inequalities: Paris: OECD Publishing.
- Piketty, Thomas. 2013. Capital in the Twenty-First Century. Cambridge: Harvard University Press.
- Saadat, S., et al. 2020. Environmental Perspective of COVID-19. Science of the Total Environment. Vol. 728 (1) 138870.
- Sharfuddin, Syed. 2020. The World after Covid-19. The Round Table. Vol. 109. No. 3.
- Sheila R. Ronis (Editor). 2011. Economic Security: Neglected Dimension of National Security?. Center for Strategic Conferencing. Institute for National Strategic Studies by National Defense University Pres. Washington, D.C.

Habitat Global Urban Observatory. Nairobi.

- _____. 2019b. Report on the Twenty-first Session of the Committee for Development Policy. Economic and Social Council Official Records. Supplement No. 13 (E/2019/33).
- _____.2020. World Social Report 2020. Inequality in a Rapidly Changing World. Department of Economic and Social Affairs.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2020. Trade and Development Report 2020. United Nations.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). 2020. UNIDO, Egypt Industry, a COVID-19 Triggered Transformation UNIDO Solar-water Heating in Industrial Process (SHIP) Project in Egypt. May.
- Vidya, C.T.; & K.P. Prabheesh. 2020. Implications of Covid-19 Pandemic on the Global Trade Networks. Emerging Markets Finance and Trade. Vol. 56. No. 10.
- Yongjian, Z., el al. 2020. Association between Short-term Exposure to Air Pollution and Covid-19 Infection: Evidence from China. Science of the Total Environment.
- Wendling, Z. A., el al. 2020. 2020 Environmental Performance Index. New Haven. CT: Yale Center for Environmental Law & Policy.
- World Economic Forum. 2019. The Global Competitiveness Report 2019.
- _____. 2020. The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019.
- _____. 2020. Fostering Effective Energy Transition. May.
- _____. 2020. The Global Risks Report 2020. Insight Report 15th Edition. In partnership with Marsh & McLennan and Zurich Insurance Group.
- _____. 2021. The Global Risks Report 2021. Insight Report 16th Edition. In partnership with Marsh & McLennan and Zurich Insurance Group.
- World Trade Organization (WTO). 2020. World Trade Statistical Review 2020.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- المنصة الوطنية الموحدة .2020. "حماية البيئة في المملكة" رؤية 2030. المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/environmentalProtection
- الهيئة العامة للاستعلامات. نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة 2017/09/13. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.sis.gov.eg/Story/148329
- إنجي مجدي. 2020. مصير غامض لمشروع طريق الحرير الصيني بعد كورونا. إندبندنت العربية. 22 مايو. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.independentarabia.com/node/12145
- ديفيد غروسمان. الحرب التجارية الامريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟ بي بي سي. 9 نوفمبر 2019. متاح على الموقع الإلكتروني: https://**www.bbc.com/arabic/world-50349312**
- رئاسة مجلس الوزراء المصري. التقرير السنوي عن تقدم أعمال الحكومة يوليو 2018– يونيو 2019. متاح على الموقع الإلكتروني: https://cabinet.gov.eg/Style%20Library/Cabinet/pdf/Egypt%20taking%20off.pdf
- سيد عبد المطلب غانم. 1985 معايير تقويم السياسات العامة في الإدارة العامة. في: سيد عبد المطلب غانم (محرر). تقويم السياسات العامة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. متاح على الموقع الإلكتروني: http://saghanem.freeservers.com/rprojects/pp-eval.pdf. بتاريخ 12 سبتمبر 2020.
- فيروس كورونا! من الأكثر عرضه للخطر ولماذا؟ dw.com

- فيروس كورونا أشد فتكًا بالرجال كبار السن Arabicedition.nature.com
- كليب سعد كليب. 2013. الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط. الدفاع الوطني اللبناني. العدد (86). تشرين الأول. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
- مجموعة البنك الدولي .2017. تسعير الكربون. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/results/2017/12/01/carbon-pricing
- مركز الإمارات للسياسات. 2020. تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله. 19 مايو. متاح على الموقع الإلكتروني: https://epc.ae/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on-the-eu-and-its-future
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.2011. ورشة عمل تدريبية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من مخاطرها. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.idsc.gov.eg
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 2011. ورشة عمل عن "التوعية المجتمعية ودور المجتمع المدني في نشر ثقافة إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها". متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.idsc.gov.eg
- ميرفت زكريا. 2019. أزمة سد النهضة في ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي. المركز العربي للبحوث والدراسات. القاهرة. 19 أكتوبر. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mped.gov.eg
- وزارة المالية. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mof.gov.eg
https://www.worldometers.info/coronavirus/country/egypt
- وزارة الدولة لشؤون البيئة. عدة سنوات. تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.eeaa.gov.eg
- وزارة الدولة لشؤون البيئة .2006. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-crises
- وزارة الدولة لشؤون البيئة. 2020. السياسات والأهداف البيئية. أكتوبر. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.eeaa.gov.eg
- Abu Hatab, A., 2010. Egypt within the Framework of the Global Financial Crisis: Impact, Response and Way Forward. Suez Canal University. Egypt. available at: https://emuni.si/wp-content/uploads/2019/02/2_007-025.pdf
- Adam Kamradt-Scott. 2020. Why "Vaccine Nationalism" Could Doom Plan for Global Access to Covid-19 Vaccine. The Conversation. 7 September. available at: https://theconversation.com/why-vaccine-nationalism-could-doom-plan-for-global-access-to-a-covid-19-vaccine-145056
- Adam Payne. 2020. Spain Has Nationalized all of its Private Hospitals as the Country Goes into Coronavirus Lockdown. Business Insider. 16 March. 2020. available at: https://www.businessinsider.com/coronavirus-spain-nationalises-private-hospitals-emergency-covid-19-lockdown-2020-3
- Alain Dupeyras, el al. 2018. OECD Tourism Trends and Policies 2018. 8 March. OECD Publishing. Paris. available at: https://doi.org/10.1787/tour-2018-en. accessed on 11/10/2019
- Arndt Freytag Von Loringhoven. 2020. Covid-19 and the Alliance for Multilateralism. UN Chronicle. 30 April. available at: https://www.un.org/pt/node/69115
- Bachman, D., 2020. The Economic Impact of COVID-19 (novel coronavirus) March. available at: https://www2.deloitte.com/us/en/insights/e

- Isabella Weber. 2020. Could the US and Chinese Economies Really 'Decouple'?. The Guardian. 11 September. available at: https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/sep/11/us-china-global-economy-donald-trump
- John Haltiwanger. 2020. Trump Finally Uses a War Time Law to Force General Motors to Help with Coronavirus Response as the Pandemic Strains Hospitals. Business insider. 27 March. available at: https://www.businessinsider.com/trump-uses-defense-production-act-force-gm-help-with-coronavirus-2020-3
- Kishore Mahbubani. 2020. The Coronavirus Mark the Start of the Asian Century. The Economist. April 20. available at: https://www.economist.com/by-invitation/2020/04/20/kishore-mahbubani-on-the-dawn-of-the-asian-century
- Larison, Daniel. 2019. Libya Is Our Regime Change Nightmare. The American Conversation. 10 April. available at: https://www.theamericanconservative.com/articles/libya-is-our-regime-change-nightmare/. accessed on 03/11/2020
- Liadia Kelly. 2020. Australia Demands Coronavirus Enquiry, Adding to Pressure on China. Reuters. 19 April. available at: https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-australia/australia-demands-coronavirus-enquiry-adding-to-pressure-on-china-idUSKBN221058
- Liubomir Topaloff. 2020. Is Covid-19 China's 'Chernobyl Moment'? The Diplomat. 4 March. available at: https://thediplomat.com/2020/03/is-covid-19-chinas-chernobyl-moment/
- Lucy Fisher. 2020. China Will Face "Hard Questions" over Coronavirus Pandemic. The Times. 17 April. available at: https://www.thetimes.co.uk/article/china-will-face-hard-questions-over-coronavirus-pandemic-gqtf50cw5
- Madeleine Carlisle. 2019. Trump Defends 'America First' Policy in UN Speech, Says
conomy/covid-19/economic-impact-covid-19.html
- BBC News. 2020. A Quick Guide to the US-China Trade War. BBC.16 January. available at: https://www.bbc.com/news/business-45899310
- Elnaggar, Y., 2020. What Does COVID-19 Mean for Egypt's economy?. Middle East Institute. 26 March. available at: https://www.mei.edu/publications/what-does-covid-19-mean-egypts-economy
- Fanack, Water. 2019. Egypt's Water Crisis: Current Situation and Future Trends. 7 October. available at: https://water.fanack.com/ar/specials/nile-river-in-egypt/egypts-water-crisis/. accessed on 03/11/2020
- Ghosh, I., 2020. Zoom is Now Worth More Than the World's 7 Biggest Airlines. 15 May. available at: https://www.visualcapitalist.com/zoom-boom-biggest-airlines/
- Howell, B. 2020. The Countries Who've Handled Coronavirus the Best – and Worst. available at: https://www.movehub.com/blog/best-and-worst-covid-responses/
- Iain Jawad. 2016. World's Top Global Mega Trends To 2025 and Implications to Business, Society and Cultures, Frost & Suvallia. available at: https://www.thegeniusworks.com/wp-content/uploads/2016/01/Megatrends-2025-Frost-and-Sullivan.pdf, accessed on 01/01/2019
- International Monetary Fund (IMF). 2009. GDP Forecasts. available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1759-3441.2009.00032.x
- Isabel Reynolds. 2020. Japan to Fund Firms to Shift Production Out of China. Bloomberg. 9 April. available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-08/japan-to-fund-firms-to-shift-production-out-of-china

https://www.csis.org/analysis/global-economic-impacts-covid-19

- Shannon Pettypiece. 2018. Trump Tells Davos 'America First' Will Benefit the World. Bloomberg. 26 January. available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-01-26/trump-to-say-america-first-will-benefit-world-in-davos-speech
- Trading Economies. 2020. available at: https://tradingeconomics.com/united-states/crude-oil-production
- United Nations (UN). 2019a. International Migrant Stock 2019. United Nations Database. POP/DB/MIG/Stock/Rev. available at: www.unmigraion.org
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2020. Impact of the Coronavirus Outbreak on Global FDI. March. available at: https://bit.ly/2xH4bv2.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2020. Education: From Disruption to Recovery. New York. available at: https://en.unesco.org/covid19/educationresponse.
- UK Essays. 2018. Global Financial Crisis Impact on Egypt. November. available at: https://www.ukessays.com/essays/economics/global-financial-crisis-and-its-impact-on-egypt-economics-essay.php?vref=1
- Uschi Schreiber, el al. 2018. What's after What's Next?:The Upside of Disruption Megatrends Shaping 2018 and Beyond, India: EY Assurance, Tax Transactions Advisory. available at: https://www.ey.com/en_gl/people/eyq. accessed on 11/10/2019
- https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/15
- Egypt Cares, https://www.care.gov.eg
- https://www.statista.com
- https://www.globenewswire.com
- Data.worldbank.org

the Future Belongs to 'Patriots' Over 'Globalists'. Time. 24 September. available at: https://time.com/5684890/trump-un-address-america-first/

- Mansour, T. 2011. Egypt & Financial Crisis, Munich Personal RePEc Archive, December. available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/37370/1/MPRA_paper_37370.pdf
- Ministry of Finance .2009. Egypt Response to the Global Crisis. Macro Fiscal Policy Unit. Cairo. Egypt. June. available at: http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/English/Egypt%20Response%20to%20the%20Global%20Crisis.pdf
- Mordechai Chaziza. 2020. The Impact of the Coronavirus Pandemic on China's Belt and Road Initiative in the Middle East. Middle East Institute. 28 April. available at: https://www.mei.edu/publications/impact-coronavirus-pandemic-chinas-belt-and-road-initiative-middle-east
- Patrik Jakhar. 2020. Coronavirus: China's Tech Fights Back. BBC. 3 March. available at: https://www.bbc.com/news/technology-51717164
- Rafika Zakaria. 2020. Trump's Move on Immigration Reveal his True Motives. CNN. 22 April. available at: https://edition.cnn.com/2020/04/22/opinions/trump-immigration-tweet-denigrates-america-zakaria/index.html
- Richard Haass. 2020. The Pandemic Will Accelerate History Rather than Reshape it. Foreign Affairs. 7 April. available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-04-07/pandemic-will-accelerate-history-rather-reshape-it
- Ruiz, Estrada; and Khan, Alam. 2020. Globalization and Pandemics: The Case of Covid-19. electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3560681.
- Segal, T. & Gerstel, D., 2020. The Global Economic Impacts of COVID-19. Center for Strategic and International Studies (CSIS). USA. March. available at:

الملاحق

	الهدف	سنة التقدير المرجعية	قيمة المؤشر
الهدف الأول	القضاء على الفقر (صفر – 100)		
	نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يوميًا (% من السكان)	2020	0.5
	نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 3.2 دولار يوميًا (% من السكان)	2020	9.5
الهدف الثاني	القضاء التام على الجوع (صفر – 100)		
	نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (% من السكان)	2017	4.5
	معدل انتشار توقف النمو (التقزم) في الأطفال دون سن الخامسة (%)	2014	22.3
	معدل انتشار سوء التغذية في الأطفال دون سن الخامسة (%)	2014	9.5
	نسبة الأشخاص الذين يعانون من زيادة في الوزن (مؤشر كتلة الجسم أكبر من أو يساوي 30) (% من السكان البالغين)	2016	32
	انتاجية محاصيل الحبوب (طن/هكتار)	2017	7.3
الهدف الثالث	الصحة الجيدة والرفاه (صفر – 100)		
	معدل وفيات الأمهات (الوفيات النفاسية) (لكل 100 ألف ولادة)	2017	37
	معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 100 ألف ولادة)	2018	11.2
	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (كل 1000 مولود حي)	2018	21.2
	معدل الإصابة بذات الرئة (الدرن) (لكل 100 ألف من السكان)	2018	12
	معدل الوفاة نتيجة لأمراض القلب الوعائية، السرطان، السكر، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة للسكان في الفئة العمرية (30–70 سنة) (لكل 100 ألف من السكان)	2016	27.7
	معدلات الوفاة المرتبطة بتلوث الهواء في المنزل أو في البيئة المحيطة (لكل 100 ألف من السكان)	2016	109
	معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق (لكل 100 ألف من السكان)	2016	9.7
	العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	2016	70.5
	معدل الولادات لدى المراهقات (عدد الولادات لكل 1000 امرأة يتراوح عمرها من 15–19)	2017	53.8
	نسبة الولادات التي تتم على يد مهنيين صحيين مهرة (% لإجمالي عدد الولادات)	2014	91.5
	نسبة الأطفال على قيد الحياة اللذين تلقوا لقاحين من اللقاحات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (%)	2018	94
	مؤشر (دليل) التغطية الصحية الشاملة (صفر الأسوأ– 100 الأفضل)	2017	68
الهدف الرابع	التعليم الجيد (صفر الأسوأ – 100 الأفضل)		
	صافي معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي (%)	2018	97
	نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المتوسط (%)	2018	84.6
	معدلات القراءة والكتابة (القرائية) في الفئة العمرية (15–24) (للإناث والذكور) (%)	2017	88.2
الهدف الخامس	المساواة بين الجنسين (صفر الأسوأ – 100 الأفضل)		
	نسبة الاناث للذكور فيما يتعلق بمتوسط عدد سنوات الالتحاق بالمدرسة (سن 25 فأكثر من السكان) (%)	2018	83.8
	نسبة الإناث إلى الذكور فيما يتعلق بالاشتراك في قوة العمل (%)	2019	31.3
	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة (%)	2020	15.1
الهدف السادس	المياه النظيفة والنظافة الصحية (صفر الأسوأ – 100 الأفضل)		
	نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية لمياه الشرب (%)	2017	99.1
	نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للصرف الصحي (%)	2017	94.2

الهدف السابع	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (صفر ألأسوأ- 100 الأفضل)		
	نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (درجة النفاذ) (% من السكان)	2017	100
	نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على أنواع وقود نظيف وتكنولوجيا للطهي نظيفة (% من السكان)	2016	97.6
	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود /الكهرباء ($MtCO_2/TWh$)	2017	1.1
الهدف الثامن	العمل اللائق ونمو الاقتصاد (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)		
	معدل النمو المعدل أو المصحح (%)	2018	-1.6
	معدلات البطالة (%)	2018	5.5
الهدف التاسع	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)		
	نسبة السكان المستخدمين لشبكات الإنترنت (%)	2018	46.9
	نسبة السكان المشتركين بشبكات المحمول (%)	2018	53.9
	مدى جودة البنية التحتية اللوجستية المتعلقة بالتجارة والنقل (1 الحد الأدنى- 5 الحد الأقصى)	2018	2.8
	تصنيف الجامعات طبقًا للتايمز، متوسط القيمة المسجلة للجامعات الثلاثة الأكبر (صفر الأسوأ- 100 الافضل)	2020	39.4
	عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة بالمجلات (لكل 100 ألف من السكان)	2018	0.1
	الانفاق على البحث والتطوير (% للناتج المحلى الإجمالي)	2017	0.6
الهدف العاشر	الحد من أوجه عدم المساواة (صفر الأسوأ- 100 الافضل)		
	معامل جيني المعدل وفقًا للأعلى دخلًا (صفر- 100)	2015	49.6
الهدف الحادي عشر	مدن ومجتمعات محلية مستدامة (صفر الأسوأ- 100 الافضل)		
	المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات العالقة التي تقل عن 2.5 ميكروجرام (ميكروجرام/ متر مكعب)	2017	87
	مصادر المياه المحسنة التي تضخ عبر الأنابيب (نسبة نفاذ سكان الحضر)	2017	98.6
	نسبة الرضاء عن وسائل النقل العامة (%)	2018	71
الهدف الثاني عشر	الاستهلاك والإنتاج المستدامان (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)		
	حجم النفايات الصلبة التي يتم جمعها بواسطة البلدية (كيلوجرام/يوم/فرد)	2012	1.4
	نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة الإلكترونية (كيلو جرام/فرد)	2016	5.5
	انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية (كيلو جرام/فرد)	2012	8.8
الهدف الثالث عشر	العمل المُناخي (صفر الأسوأ- 100 الافضل)		
	نصيب الفرد من انبعاثات الكربون المتعلقة باستخدام الطاقة ($tCO_2/capita$)	2017	2
الهدف الرابع عشر	الحياة تحت الماء (صفر الأسوأ- 100 الافضل)		
	متوسط نسب مناطق التنوع البيولوجي البحرية التي تغطيها مناطق محمية (%)	2018	66.2
	مؤشر سلامة المحيطات (صفر الأسوأ- 100 الافضل)	2019	50.4
	نسبة الأرصدة السمكية التي تستغل بشكل مبالغ فيه أو التي تناقصت في المناطق الاقتصادية الخالصة EEZ (%)	2014	27.7
	نسبة الأسماك التي تم صيدها بالشباك (%)	2014	34.5

الهدف الخامس عشر	الحياة في البر (صفر الأسوأ- 100 الافضل)		68.4
	متوسط نسب مناطق التنوع البيولوجي للأرض اليابسة التي تغطيها مناطق محمية (%)	2018	40.3
	متوسط نسب مناطق التنوع البيولوجي للمياه العذبة التي تغطيها مناطق محمية (%)	2018	28.5
الهدف السادس عشر	السلام والعدل والمؤسسات القوية (صفر الأسوأ- 100 الافضل)		70.2
	عدد ضحايا القتل العمد (لكل 100 ألف من السكان)	2012	2.5
	نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجولهم ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يقطنون فيها(%)	2018	87
	حماية حقوق الملكية (1 الأسوأ- 7 الأفضل)	2019	50.1
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في السجل المدني (%)	2018	99.4
	مؤشر مدركات الفساد (0-100)	2019	35
	عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة (%)	2016	7
	مؤشر حرية الصحافة (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)	019	56.5
الهدف السابع عشر	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)		
	نسبة الإنفاق على التعليم والصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	2008	5.4

ملحق (2): المؤشرات الأساسية والفرعية لمؤشر الأمن الصحي العالمي

المجموعة الأساسية	عدد المؤشرات الفرعية	المؤشرات الفرعية
• المجموعة الأولي "الوقاية من مسببات الأمراض" Prevention	1	مؤشر لمقاومة الميكروبات
	2	الأمراض المنقولة عن طريق الحيوانات
	3	الأمن الحيوي
	4	السلامة الحيوية
	5	البحوث ذات الاستخدام المزدوج
	6	التحصينات ضد الأمراض
• المجموعة الثانية "الكشف والإبلاغ عن الأوبئة" Detecting and Reporting	1	أنظمة المختبرات
	2	الزمن المستغرق لاكتشاف الأمراض والإبلاغ عنها
	3	القوى العاملة وقت الجائحات المرضية
	4	التكامل بين المؤسسات المعنية بالقطاع الصحي
• المجموعة الثالثة " الاستجابة السريعة لتفشي الأمراض" Rapid Response	1	الاستعداد والتخطيط للطوارئ
	2	تفعيل خطط الاستجابة وقت الأزمات
	3	مستوى الاستجابة للطوارئ الصحية
	4	مستوى الربط بين المؤسسات الصحية والأمن الوطني
	5	إدارة المخاطر
	6	استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقت الطوارئ
	7	القيود على التجارة والانتقالات
• المجموعة الرابعة " نظم الرعاية الصحية" Health System	1	القدرات الصحية في المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية
	2	الإجراءات الطبية المضادة
	3	الوصول للخدمات الصحية
	4	الوصول للخدمات الصحية في أوقات الأزمات
	5	آليات مكافحة العدوي
	6	القدرة على اختبار واعتماد الإجراءات الطبية المضادة
• المجموعة الخامسة " التوافق مع القواعد الدولية" Compliance with International Norms	1	الإفصاح والإبلاغ عن المخاطر الصحية
	2	الاتفاقيات بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وصحة الحيوان
	3	الالتزامات الدولية
	4	التشارك الدولي في مجال الخدمات البيطرية
	5	التمويل التشاركي
	6	الالتزام الدولي في مجال مشاركة البيانات والعينات الجينية والبيولوجية
• المجموعة السادسة "بيئة المخاطر" Risk Environment	1	المخاطر السياسية والأمنية
	2	المخاطر الاقتصادية
	3	كفاية البنية التحتية
	4	مخاطر البيئة
	5	مخاطر مؤسسات الصحة العامة

- تقيم المجموعة الأولى من المؤشرات قدرة الدولة على السيطرة على مسببات الأمراض. وذلك من خلال دراسة قدرة الدولة على مقاومة الميكروبات، والأمراض المنقولة عن طريق الحيوانات، والأمن البيولوجي، والسلامة الحيوية، وكذلك التقدم في الأبحاث المتعلقة بدراسة مسببات الأمراض والأوبئة، وسبل التحصين ضدها. وتضم هذه المجموعة ستة مؤشرات أساسية، تتفرع لسبعة عشر مؤشر فرعى.
- تقيم المجموعة الثانية قدرة الدولة على الاكتشاف المبكر والإبلاغ عن الأوبئة والأمراض سريعة الانتشار داخل حدود الدولة وخارجها. وتضم هذه المجموعة أربعة مؤشرات أساسية، وأحد عشر مؤشر فرعي.
- وتختص المجموعة الثالثة بدراسة قدرة الدولة على الاستجابة السريعة لتفشي الأمراض والأوبئة، والتخفيف من حدتها. وتضم هذه المجموعة سبعة مؤشرات أساسية، وثلاثة عشر مؤشرًا فرعيًا.
- تهتم المجموعة الرابعة بتقييم النظام الصحي داخل الدولة من ناحية الكفاية والكفاءة لمعالجة المرضى، وكذلك حماية العاملين في المجال الصحي. وتضم هذه المجموعة ستة مؤشرات أساسية، واثنتي عشر مؤشر فرعي.
- تهتم المجموعة الخامسة بدراسة مدى التزام الدولة بالقواعد والمعايير الدولية الخاصة بالأمن الصحي من خلال تحسين القدرات الوطنية في مجال الأمن الصحي، وخطط التمويل البديلة والطارئة لمواجهة الأزمات الصحية. وتضم هذه المجموعة ستة مؤشرات أساسية، وإحدى عشر مؤشر فرعي.
- تتعرض المجموعة السادسة لدراسة مخاطر البيئة، مثل المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية وغيرها، التي تحد من قدرة الدولة على منع أو اكتشاف أو التصدي للأمراض والأوبئة. وتضم هذه المجموعة خمسة مؤشرات أساسية، وإحدى وعشرين مؤشرًا فرعيًا.

تابع ملحق (2): قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الأمن الصحي لمصر

المجموعة الأساسية	عدد المؤشرات الفرعية	المؤشرات الفرعية	قيمة المؤشر بالنسبة لمصر
المجموعة الأولي "الوقاية من مسببات الأمراض"	1	مؤشر لمقاومة الميكروبات	66.7
	2	الأمراض المنقولة عن طريق الحيوانات	36.2
	3	الأمن الحيوي	4
	4	السلامة الحيوية	0
	5	البحوث ذات الاستخدام المزدوج	0
	6	التحصينات ضد الأمراض	95.6
المجموعة الثانية " الكشف والإبلاغ عن الأوبئة"	1	أنظمة المختبرات	83.3
	2	الزمن المستغرق لاكتشاف الأمراض والإبلاغ عنها	50
	3	القوى العاملة وقت الجائحات المرضية	25
	4	التكامل بين المؤسسات المعنية بالقطاع الصحي	0
المجموعة الثالثة " الاستجابة السريعة لتفشي الأمراض"	1	الاستعداد والتخطيط للطوارئ	0
	2	تفعيل خطط الاستجابة وقت الأزمات	50
	3	مستوى الاستجابة للطوارئ الصحية	33.3
	4	مستوى الربط بين المؤسسات الصحية والأمن الوطني	0
	5	إدارة المخاطر	75

	6	استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقت الطوارئ	66
	7	القيود على التجارة والانتقالات	100
المجموعة الرابعة " نظم الرعاية الصحية"	1	القدرات الصحية في المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية	5.6
	2	الاجراءات الطبية المضادة	0
	3	الوصول للخدمات الصحية	46.1
	4	الوصول للخدمات الصحية في أوقات الأزمات	0
	5	آليات مكافحة العدوي	0
	6	القدرة على اختبار واعتماد الإجراءات الطبية المضادة	50
المجموعة الخامسة " التوافق مع القواعد الدولية"	1	الافصاح والابلاغ عن المخاطر الصحية	100
	2	الاتفاقيات بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وصحة الحيوان	50
	3	الالتزامات الدولية	21.9
	4	التشارك الدولي في مجال الخدمات البيطرية	0
	5	التمويل التشاركي	33.3
	6	الالتزام الدولي في مجال مشاركة البيانات والعينات الجينية والبيولوجية	66.7
المجموعة السادسة "بيئة المخاطر"	1	المخاطر السياسية والأمنية	60.7
	2	المخاطر الاقتصادية	53.2
	3	كفاية البنية التحتية	66.7
	4	مخاطر البيئة	574
	5	مخاطر مؤسسات الصحة العامة	494

ملحق (3): الوضع الحالي لمؤشرات الاقتصاد الكلي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معدل النمو الحقيقي (%)[2]	4.2	↓ 2.5	↑ 5	↓ 3.57	10	12
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) [3]	3436.3	↓ 7.2412 (2017)	↑ 2790.0 (2018)	↓ 2690.0 (2019)	4000	10000
حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (%)[4]	0.21	↑ 0.34 (2017)	↓ 0.29 (2018)	↑ 0.30 (2019)	4.	1
نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي(%)[5]	26.3	↓ 27.8 (2015)	↓ 32.5 (2018/2017)	↑ 29.7	23	15

نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)[5]	4.4	5.3 (2015)	6.2 (2018/2017)	4.5	5.2	0
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[6]	92.7	86.6	86	83.1	85.7	75
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[6]	11.5	10.9	8.1	7.2	7.5	2.28
عدد شهور الواردات التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر) [6]	3.2	8.5	7.8	8	6	10
معدل التضخم (%)[7]	11.8	21.6	8.9	5.4	8	5-3
معدل البطالة [8]	12.8	11.6	7.5	7.9	10	5
نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (%)[2]	22.8	7.20 (2017)	23.8 (2019)	24 (2020)	25	35
معدل الخصوبة الكلي (طفل/ سيدة) [2]	3.5	3.3 (2016)	3.4 (2017)	3.3 (2018)	3.3	2.4
مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب) [9]	127	2/13713 (تقرير 2017)	غير متاح	غير متاح	100	30
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال(ترتيب) [10]	131	200/191 (تقرير 2019)	190 /114 (تقرير 2020)	غير متاح	100	30
مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب) [11]	116	94/140 (تقرير 2018)	141/93 (تقرير 2019)	غير متاح	90	30
معدل النمو الصناعي (%)[12]	5	4.8	3	3.4	7	10
نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي(%)[2]	12.5	3.17 (2018/2017)	16.2 (2018)	15.9 (2019)	15	18
نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي(%)[2]	37	3.48 (2018/2017)	48.3 (2018)	43.3 (2019)	45	65

نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)[13]	3.7-	-2.4	-3.6	- 3.1	3-	1
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)[13]	51	52.6	51.9	50.5	53	57
نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (%)[2]	1	0.6 (2017)	0.9 (2018)	2.3 (2019)	3	6
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)[13]	6.37	7.7	8.2	7.4	15	30
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي[13]	60	69.3	69.8	72.4	65	75
قيمة إيرادات خدمات التعهيد (ترحيل الخدمات) (مليار دولار) [14]	1.2	3. 3 (2017)	غير متاح	4.7	2	5
معدل الضريبة على دخل الشركات(%)[6]	22.5	22.5	22.5	25	22.5	22.5
معدل ضريبة القيمة المضافة (%)[6]	10	14	14	14	10	10
نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات (%)[15]	12.5	6.3 (2017/2016)	غير متاح	غير متاح	20	30
	14.4	16.7 (2017)	16.7 (2018)	17.7 (2019)	20	30
كفاءة الاستثمار العام PIM (400) نقطة	1.43	-	غير متاح	غير متاح	2	3.5
قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه) [16]	2.6	4	3.6	5.7	6	8

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية. https://mped.gov.eg

(3) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم World Bank. World Development Indicators. https://databank.worldbank.org

(4) تم الحساب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر بالدولار على الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي بالاعتماد على: World Bank. World Development Indicators.

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.

(6) الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: www.mof.gov.eg

(7) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg

(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. سنوات مختلفة. نشرة القوى العاملة.

(9) World Economic Forum. Competitiveness Report، ونظرًا لتغيير المكونات الرئيسية في حساب المؤشر في التقارير الأحدث للتنافسية بدءًا من عام 2018، فإن قيمة هذا المؤشر أصبحت غير متاحة.

(10) World Bank. Doing Business Report

(11) World Economic Forum. Competitiveness Report

(12) تم الحساب بإيجاد متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي القيمة المضافة المولدة في الأنشطة التالية (النقل والتخزين–الاتصالات– المعلومات– قناة السويس– تجارة الجملة والتجزئة–الوساطة المالية والأنشطة المساعدة–التأمينات الاجتماعية والتأمين–المطاعم والفنادق– الأنشطة العقارية– خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية–الحكومة العامة)، مع استبعاد قطاعات الكهرباء والمياه والتشييد والبناء وفقًا لمنهجية حساب المؤشر في الاستراتيجية. وذلك باستخدام بيانات: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية. https://mped.gov.eg

(13) وزارة المالية، التقرير المالي الشهري. أعداد مختلفة.

(14) هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»: https://itida.gov.eg

(15) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي. https://mped.gov.eg

(16) وزارة المالية. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة. سنوات مختلفة.

ملحق (4): الوضع الحالي لمؤشرات أداء الطاقة ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 [1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معامل إمداد الطاقة الأولية إلى إجمالي الاستهلاك المخطط (%)	لا توجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
متوسط مدة انقطاع الكهرباء (ساعة)	لا توجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0	0
نسبة التغير في كثافة الطاقة (%)	0.65	غير متاح	غير متاح	غير متاح	1.3-	14-
نسبة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي (%)[2]	13.1	17	17.8	14	20	25
نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة (%)[3]	لا توجد قيمة للمؤشر	+1.37 (2017)	+1.3 (2018)	-1.7 (2019)	5-	10-
معامل الاحتياطي لإجمالي الإنتاج من الزيت الخام (سنة) [4]	15	[a]16.4 (2016)	[b]16.8 (2017)	[c]16.1 (2018)	15	15
معامل الاحتياطي لإجمالي الإنتاج من الغاز (سنة) [5]	33	[a] 49.7 (2016)	[b]43.8 (2017)	[c]36.5 (2018)	33	33
كفاءة إنتاج الكهرباء (%)	41.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر
كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء (%)	15	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	8
نسبة الوحدات السكنية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء (%)[6]	99	99.7	غير متاح	غير متاح	100	100

نسب مزيج الوقود الأولي للدولة (%)	غاز: 53، بترول: 41، متجددة: 1، فحم:2، كهرومائية: 3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر
نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء (%)[7]	زيت وغاز: ٩١، كهرومائية: 8، شمسية ورياح: ١	زيت وغاز: 91.7، كهرومائية: 6.8، شمسية ورياح: 1.5	زيت وغاز: 92، كهرومائية: 6.4، شمسية ورياح: 1.5	زيت وغاز: 91.4، كهرومائية: 4.8، شمسية ورياح: 3.8	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر	زيت وغاز: ٢٧، كهرومائية: ٥، شمسية: ١٦، رياح: ١٤، فحم: ٢٩، نووية: ٩
قيمة دعم أسعار الوقود (مليار جنيه) [8]	126.2	115 ↑	120.8 ↓	18.7 ↑	0	0

المصادر والملاحظات:

1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية. https://mped.gov.eg. يتضمن ناتج أنشطة الاستخراجات وتكرير البترول والكهرباء والطاقة المتجددة.

3) BP Statistical Review of World Energy، سنوات مختلفة.

4) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك). التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة. وتم حساب المؤشر عن طريق قسمة حجم الاحتياطي المؤكد على حجم الإنتاج.

a) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 567 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 207 مليون برميل/ سنة) ، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3400 مليون برميل في نهاية العام.

b) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 536.9 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 196 مليون برميل/ سنة) ، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3300 مليون برميل في نهاية العام.

c) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 544.1 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 199 مليون برميل/ سنة) ، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3200 مليون برميل في نهاية العام.

5) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول(الأوابك). التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة. وتم حساب المؤشر عن طريق قسمة حجم الاحتياطي المؤكد على حجم الإنتاج.

a) بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 42 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2086 مليار متر مكعب في نهاية العام.

b) بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 50.7 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2221 مليار متر مكعب في نهاية العام.

c) بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 60.9 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2221 مليار متر مكعب في نهاية العام.

6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

7) وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. تقارير الإنجاز. سنوات مختلفة.

8) وزارة المالية. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة. سنوات مختلفة.

ملحق (5): الوضع الحالي لمؤشرات الابتكار والبحث العلمي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر[2]	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
المؤشر العالمي للابتكار	99	↑ 95	↑ 92	↓ 96	85	60
معدل كفاءة الابتكار	.8	↓ 0.66	غير متاح	غير متاح	.85	1
قدرة الشركات على الابتكار	132	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	60
الابتكار الفرعي للتأثير المعرفي	89	↑ 45	↑ 32	↓ 36	80	60
الابتكار الفرعي لنقل المعرفة	69	↓ 103	↑ 94	↓ 99	60	30
الابتكار الفرعي للمنتجات والخدمات الإبداعية	98	↑ 74	↓ 77	↓ 94	85	60
الابتكار الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	73	↓ 91	↓ 96	— 96	50	30
الابتكار الفرعي للبنية الأساسية العامة	121	↑ 102	↓ 116	— 116	100	60
الابتكار الفرعي للاستدامة البيئية	65	↑ 53	↓ 55	↓ 74	50	30
الابتكار الفرعي للإسهام المعرفي	71	↓ 73	↑ 66	↓ 69	50	30
الابتكار الفرعي للأصول غير الملموسة	89	↓ 93	↓ 95	— 95	80	60
الابتكار الفرعي للإبداع الرقمي	74	غير متاح	غير متاح	غير متاح	60	30
الابتكار الفرعي لروابط الابتكار	70	↓ 113	↑ 110	↑ 74	60	30
جودة مؤسسات البحث العلمي	135	↑ 121	غير متاح	غير متاح	100	60

الابتكار الفرعي للائتمان	123	112	103	108	100	60
الابتكار الفرعي للاستثمار	138	116	119	119	100	60
الابتكار الفرعي للتجارة والمنافسة	124	48	48	62	100	60
الابتكار الفرعي للبيئة التشريعية	131	113	120	124	100	60
الابتكار الفرعي لبيئة الأعمال	105	93	90	84	90	60
الابتكار الفرعي للتعليم	53	74	94	80	50	30
الابتكار الفرعي للتعليم العالي	102	106	108	109	90	60
الابتكار الفرعي للبحث والتطوير	50	53	55	55	40	30
الابتكار الفرعي لاستيعاب المعرفة	119	111	103	94	100	60
الابتكار الفرعي لعمالة المعرفة	69	101	106	108	50	30

المصادر:

1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

2) World Intellectual Property Organization. Global Innovation Index. www.wipo.int/portal/en/index.html

ملحق (6): الوضع الحالي لمؤشرات الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 [1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
كفاءة الحكومة[2]	20	↑ 29.3 (2017)	↑ 30.8 (2018)	↑ 36.5 (2019)	50	70
الحكومة المستجيبة[3]	.44	↓ 0.25	↓ 0.22	– 0.22	0.5	0.6
إنفاذ القواعد التنظيمية[3]	0.42	↓ 0.3	↑ 0.35	↑ 0.37	0.5	0.6
مكافحة الفساد[4]	35	↓ 32 (2018)	↑ 35 (2019)	↓ 33 (2020)	50	70
الشفافية في صنع السياسات الحكومية [5]	3.9	↓ 3 (2018)	غير متاح	غير متاح	4	4.2
عدد المواطنين / لكل موظف حكومي [6]	13.2	↑ [a]17	↑ [b]17.3	↑ [c]20.3	26	40
سهولة ممارسة الأعمال [7]	59.5	↓ 58.6 (2019)	↑ 60.1 (2020)	غير متاح	70	80
المحاباة في قرارات المسئولين [5]	3.7	↓ 3.5 (2018)	غير متاح	غير متاح	3.9	4.2
المدفوعات غير الرسمية [5]	4	↑ 4.2 (2018)	غير متاح	غير متاح	4.3	4.8
مخصصات التدريب – كنسبة من مخصصات الأجور[8]	0.04	↑ [a]0.06	↓ [b]0.038	↑ 0.08	0.5	1

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) البنك الدولي. مؤشرات الحوكمة. سنوات مختلفة.

(3) تقرير مشروع العدالة العالمي. https://worldjusticeproject.org

(4) تقرير مؤشر مدركات الفساد.
https://www.transparency.org/en/publications/corruption-perceptions-index

(5) المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير التنافسية العالمية. www.weforum.org/gcr

ويلاحظ أنه قد تم تعديل المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمية بداية من عام 2019، حيث لم تعد تلك المؤشرات موجودة به وأصبح هناك مؤشرات جديدة تكون محور المؤسسات.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. https://www.capmas.gov.eg

a) تم الحساب على أساس عدد السكان عام 2018 (97.1 مليون نسمة) ، وعدد العاملين بالحكومة 5.7 مليون مشتغل.

b) تم الحساب على أساس عدد السكان عام 2019 (98.7 مليون نسمة) ، وعدد العاملين بالحكومة 5.7 مليون مشتغل.

c) تم الحساب على أساس عدد السكان عام 2020 (101.5 مليون نسمة) ، وعدد العاملين بالحكومة 5 مليون مشتغل.

(7) البنك الدولي. تقرير ممارسة الأعمال. datacatalog.worldbank.org/dataset/doing-business

(8) وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

a) موازنة الباب الأول 239.9 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 166.16 مليون جنيه.

b) موازنة الباب الأول 266.1 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 101 مليون جنيه.

c) موازنة الباب الأول 288.8 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 243.3 مليون جنيه.

ملحق (7): الوضع الحالي لمؤشرات العدالة الاجتماعية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	201/2017 8	201/2018 9	202/2019 0	مستهدف 2020	مستهدف 2030
الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية (نقطة)	0.086	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0.06	0.043
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي) [2]	3436.3	2412.7 (2017) ↓	2549.1 (2018) ↑	3019.2 (2019) ↑	4000	10000
مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك (معامل جيني) (نقطة)[2]	31	30 ↑	31.8 (2015) ↓	31.5 (2017) ↑	20	10
الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين (ترتيب) [3]	129	134 (2017) ↓	139 (2018) ↓	134 (2020) ↑	100	60
مؤشر الثقة في الحكومة (٪) [4]	60	62 ↑	غير متاح	غير متاح	70	80
الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	4	2
الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال (لكل ألف مولود حي) [5]	8.2	10.1 (2016) ↓	8 (2017) ↑	10.3 (2018) ↓	4	2
الفجوة في نسبة السكان تحت خط الفقر (٪)	17	غير متاح	غير متاح	غير متاح	10	5
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر (٪)	26.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	0
نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع الوطني (٪)	4.4	5.3 (2015) ↓	6.2 201/2017) (8 ↓	غير متاح	2.5	0

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم World Bank. World Development Indicators. https://databank.worldbank.org

(3) المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير الفجوة بين الجنسين، سنوات مختلفة. http://www.weforum.org/docs/WEF_GGGR

(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. أدلة ومؤشرات التنمية البشرية. http://www.hdr.undp.org

ويلاحظ أنه قد تم تعديل المنهجية المتبعة في تقرير التنمية البشرية بداية من عام 2019، حيث لم تعد تلك المؤشرات موجودة به وأصبح هناك مؤشرات جديدة.

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الوفيات. سنوات مختلفة. حيث تم قياس الفجوة عن طريق الفرق بين قيمة المؤشر في الريف والحضر.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. سنوات مختلفة.

ملحق (8): الوضع الحالي لمؤشرات الرعاية الصحية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد[2]	71.1	72.6 (2017)	73.8	74	73	75
معدل وفيات الأمهات اثناء الحمل والولادة لكل 100 ألف مولود حي[3]	51.8	45.9 (2017)	44	غير متاح	39	31
معدل وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات لكل 1000 مولود حي[3]	27	19.6 (2016)	18.6	20.3	20	15
الحالة الغذائية للأطفال أقل من 5 سنوات (%)[3]:						
– التقزم	21	21	غير متاح في مسح 2015	غير متاح	15	10
– الهزال	8	9.5			4	2
– فقر الدم	27	غير متاح (2014)			20	15
الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (30–70 سنة) (%)[4]	24.5	84.7 (2015/2014)	28 (2016)	33	22	20
قياس انتشار التهاب الكبد الوبائي (%)	8.9	7[5] (2015/2014)	9.9[6] (2015)	10.1	2	1
نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار)[6]	152	178 (2014)	غير متاح	غير متاح	300	600

الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين (%)[6]	59.6	60.2 ↓	61 ↓	67 ↓	40	28
عدد وفيات حوادث الطرق لكل 100 ألف نسمة	13.2	9.2[7] ↑	3.2 ↑	2.9 ↑	10	8
استخدام التبغ بين الأشخاص من 15 سنة فأكثر (%)[7]	26	غير متاح	20.9 (2015) ↑	17.3 ↑	24	22
توافر الخدمات الصحية الأولية(%):	83	82.8[4] ↓	غير متاح	غير متاح	85	90
– نسبة الحوامل اللاتي يقمن بأربعة زيارات متابعة الحمل على الأقل	58.5	58.8[4] ↑	97.3	97.4 ↑	64	74
– معدل استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة	94.2	غير متاح	(2015) ↑ غير متاح	غير متاح	أكثر من 95	أكثر من 95
– نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي						
عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية (مليون دولار)	1465	غير متاح	غير متاح	غير متاح	700	صفر
نسبة المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (%) [8]	58	49.15 ↓	غير متاح	غير متاح	100	100
مؤشر الاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية (%)	88	غير متاح	غير متاح	غير متاح	90	100
مؤشر للخدمات الاجتماعية (%):	99	96.9 (2017) ↓	غير متاح	97.3 ↑	99	100
–نسبة السكان الذين يستخدمون مياه آمنة[7]	50	66 (2017) ↑	غير متاح	66.5 ↑	70	100
–نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحي[9]						
عدد الأسّرة بالمستشفيات لكل 10 آلاف نسمة [10]	14.6	13.9	13.5 (2015) ↑	13.5	22	30
مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة:	8.5 15	غير متاح	12.4 (2018) ↑	12.4 (2019)	12 30	20 50

- عدد الأطباء لكل 10 آلاف نسمة[10] **- عدد الممرضات لكل 10 آلاف نسمة[10]**			22.3 ↑ (2018)	23 ↑	

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2019.الكتاب الإحصائي السنوي. وتم الحساب بأخذ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد لكل من الذكور والإناث.

(3) المسح الديموجرافي. 2014.

(4) Egypt Health Profile. Who. 2014/2015- country profile 2018.

(5) World Health Organization. Egypt profile .latest data. 2020.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. التقرير الإحصائي السنوي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة 2015–2030. وأيضًا: المسح الديموجرافي. 2015.

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

(9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الخدمات الصحية (مستشفيات– منشآت علاجية) 2018. إصدار سبتمبر 2019

(10)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الخدمات الصحية (مستشفيات– منشآت علاجية) 2018. إصدار سبتمبر 2019.

ملحق (9): الوضع الحالي لمؤشرات التعليم الأساسي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (التعليم قبل الجامعي) (%)[2]	4.6	13 (2017/2016) ↑	13.5 (2018) ↑	15 (2020) ↑	20	60
نسبة الأمية (15-30 سنة) (%)	28	9 (2017) ↑	المصدر غير محدث [3]	المصدر غير محدث [3]	7 (صفر افتراضي)	
ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	144/141	133 (2018/2017) ↑	غير متاح[4]	غير متاح[4]	لا يزيد عن 80	30 أو أقل
ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMESS	علوم 48/41 رياضيات 48/38	علوم 39/38 رياضيات 39/34 (2015) ↑	غير متاح[5]	غير متاح[5]	30	20
نسبة التسرب من التعليم قبل 18 عامًا (%)	6	6.4 (2017/2016) ↓	المصدر غير محدث [6]	المصدر غير محدث [6]	2	1
متوسط عدد الطلاب في الفصل [7]	42	45.3 (2017/2016) ↓	46.5 (2018 /2017) ↓	51.92 ↓	38 طالب/ فصل	35 طالب/ فصل
عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	رياضياً 65 أكاديمياً 3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	رياضياً: 70 أكاديمياً 5	رياضياً: 75 أكاديمياً: 12
نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (بالدولار)[8]	340	293.9 [8] (2017/2016) ↓	222 ↓	203 ↓	يتم وضع المستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد	
معدلات القيد في رياض الأطفال (%)[9]	31.3	26.7 (2018/2017) ↓	27.6 (2019/2018) ↑	28 ↑	47	80

نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[10]	3	1.6 (2018/2017)	2	2.1	5	8

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2020، تقرير إنجازات الهيئة لعام 2018.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. تعداد السكان. ولقد تم حسابها بقسمة عدد السكان الأميين في الفئة العمرية المحددة على عدد السكان في هذه الفئة.

(4) المنتدى الاقتصادي العالمي. 2017. تقرير التنافسية العالمية. ولم يتم الاعتماد على أحدث إصدار لتقرير التنافسية العالمية نظرًا لتغير المؤشرات المتضمنة، وعدم وجود المؤشر المستهدف في هذا الإصدار.

(5) يصدر التقرير كل خمس أعوام.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. تعداد السكان. وتم الحساب بقسمة إجمالي أعداد الطلبة المتسربين (وفقًا لتعداد 2017) على عدد الطلبة الملتحقين بإجمالي المراحل التعليمية (الأساسي– الثانوي) للعام الجامعي 2017/2016.

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2019، الكتاب الإحصائي السنوي لعامي 2018، 2019 . وتم الحساب بقسمة عدد الطلبة في المرحلة الإعدادية والابتدائية على عدد الفصول.

(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.2020. الكتاب الإحصائي السنوي. وأيضًا: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري نشرة الموازنة العامة للدولة 2019/2018، وتم الحساب بقسمة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي على عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي، ثم قسمة الناتج على سعر الصرف الحالي للدولار خلال عام 2019/2018 (نحو 17.6 جنيه).

(9) وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2018. كتاب الإحصاء السنوي لعامي 2018/2017، 2019/2018. www.moe.gov.eg

(10) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الموازنة العامة للدولة 2019/2018. وأيضًا: world development indicators .open data 2020. وتم الحساب بقسمة قيمة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ملحق (10): الوضع الحالي لمؤشرات التعليم الفني ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من 85 %)	4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	**20**
نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصهم (%)	30	غير متاح	غير متاح	غير متاح	60	**80**
ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	الدرجة: 4/2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	الدرجة: 4/3	**الدرجة: ¾**
نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني (%)	4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	16	**30**
تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	1929	غير متاح	غير متاح	غير متاح	**تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية**	
نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية (%)	3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	**20**
متوسط عدد الطلاب بالفصل (طالب/فصل)	38	42.4 الصناعي 42.5 الزراعي 36.7 التجاري ↓ (2018/2017)	35.9الصناعي 44.8 الزراعي ↓ 44.4 التجاري (2019/2018)	39 الصناعي 49 الزراعي 47 ↓ التجاري	30	**30**

المصادر :

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2019. كتاب الإحصاء السنوي 2019/2018. www.moe.gov. eg .

ملحق (11): الوضع الحالي لمؤشرات التعليم العالي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
مؤشر التنافسية العالمية (محور التعليم العالي والتدريب)	148/118	[2] 137/100 (2018/2017)	[8]141/99 (2019/2018)	غير محدث	الترتيب 75	الترتيب 45
نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص (%)	35.1	غير متاح	[13]31.5 2019	24.4 2020	30	20
عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل 500 جامعة في العالم (مؤشر شنغهاى)	جامعة واحدة	[3]5 جامعات (2018/2017)	[9]5 جامعات (2019/2018)	[9]5 جامعات (2020/2019)	3 جامعات	7 جامعات
معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة (%)	13.6	[3]14 (2018/2017)	[14] 15.9 (2018)	16.7	15	20
نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (%)	7.5	[4] 7.4 (2017/2016)	[10] 11 (2019/2018)	19	30	40
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (18 – 22 عامًا) (%)	31	غير متاح	غير متاح	غير متاح	35	45

نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية (%)	0.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	1	3
نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص (%)	2	[5] 2.8 (2018/2017)	[15] 2.5 (2018)	2.9	3	6
نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي (وفقًا للتخصص)	7600 جنيه للطالب (متوسط 2012)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	يتم وضع الأهداف بالموائمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة تدريس بناءً على التخصص	1:42	[6]1:40 (2017/2016)	[11]1:23 (2018/2017)	1:17	1:38	1:35
عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	44 جامعة	[7]51 جامعة (2018/2017)	[12]51 جامعة (2019/2018)	72 جامعة 2020	50 جامعة	64 جامعة

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) المنتدى الاقتصادي العالمي. 2017. تقرير التنافسية العالمية

(3) استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030. الموقع الإلكتروني للوزارة.

(4) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.2017/2016. التقرير السنوي. وتم الحساب بقسمة عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد، والمتقدمة للحصول على الاعتماد على إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي في نفس العام.

(5) تم الحساب باستخدام بيانات وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بعدد الطلاب الوافدين، وإجمالي عدد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في عام 2018/2017.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. مصر في أرقام. وتم الحساب باستخدام بيان عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي، وعدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في عام 2017/2016.

(7) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2017/2016. التقرير السنوي.

(8) المنتدى الاقتصادي العالمي. 2019. تقرير التنافسية العالمية. تم استبدال محور التعليم والتدريب بمحور المهارات في هذا التقرير.

(9) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الموقع الإلكتروني للوزارة.

(10) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2019/2018. التقرير السنوي. وتم الحساب بقسمة عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد، والمتقدمة للحصول على الاعتماد على إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي في نفس العام.

(11) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2019. مصر في أرقام. وتم الحساب باستخدام بيان عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي، وعدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في عام 2018/2017.

(12) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2018. مصر في أرقام.

(13) مؤشر المعرفة العالمي 2019.

(14) Global Production of Scientific Papers. 2018. Clarivate Analytics Report. Nature Periodical. December.

(15) حصاد أداء وزارة التعليم العالي خلال عام 2018. تم حساب عدد الطلاب الوافدين (72000 وافد) كنسبة من عدد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي (2.9 مليون طالب) في عام 2018.

ملحق (12): مؤشرات الثقافة ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
تنافسية السياحة والسفر	85	74[2] (2017)	65[3] (2019)	65 (2019)	70	**60**
عدد المكتبات العامة لكل 100 ألف نسمة	0.35	0.42[4] (2017)	0.4[5] (2018)	0.38 (2019)	0.2	**لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر**
عدد المراكز الثقافية لكل 100 ألف نسمة	1.95	1.05[4] (2017)	1[5] (2018)	0.9 (2018)	1	**لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر**
عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب (مليون زائر)	1.8	3.4[4] (2017)	4.7[5] (2018)	4.5 (2019)	2.3	**3.3**
عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين (مليون زائر)	7.5	7.6[4] (2017)	10.4[6] (2018)	4.3 (2019)	9.45	**12.7**

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) The World Economic Reform. 2017. The Travel & Tourism Competitiveness Report.

(3) The World Economic Reform. 2019. The Travel & Tourism Competitiveness Report.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. النشرة السنوية للإحصاءات الثقافية.

(5) تم حساب هذه النسبة، حيث لم يتم إنشاء أي مكتبة عامة أو مركز ثقافي في عام 2018، ولكن عدد السكان قد زاد خلال العام وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر في أرقام 2020. باب الثقافة والإعلام.

ملحق (13): الوضع الحالي لمؤشرات الأداء البيئي ومستهدفاتها في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2020/2019	مستهدف 2020	مستهدف 2030
نسبة الموارد المائية المستهلكة من إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة (%)	107	133 (2017)	غير متاح	غير متاح	100	80
متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة (م^3/سنة)	650	651 (2017)	غير متاح	غير متاح	750	950
نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء (%)	157 ميكروجرام/م 3	423.8+PM10 (2015) T.S.P 167.8+ (2016)	غير متاح	غير متاح	15-	50-
نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (%)	20 كفاءة الجمع 60	19.4 كفاءة الجمع 50 (2017/2016)	غير متاح	غير متاح	كفاءة الجمع 80	كفاءة الجمع 90
نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي(%)	7	7 (2016)	غير متاح	غير متاح	30	100
مؤشر التنوع البيولوجي والبيئات(%)	11,1 4.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	17 10	17 10
نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (%)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	97.5	100

نسبة الانخفاض في معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة	276 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (%)	20	26 (2017)	غير متاح	غير متاح	30	40
نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (%)	50	90	84	غير متاح	60	80
نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إجمالي الصرف الصناعي (%)	21	–	غير متاح	غير متاح	16	0
نسبة الصرف الصحي المعالج وفقًا للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل (%)	50	غير متاح	غير متاح	غير متاح	70	غير متاح
عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة	13 محمية	غير متاح	30[2] (2017)	30	20–15 محمية	30 محمية
نسبة التقدم نحو تحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة (%)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (%)	15	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أقل من 10	أقل من 5
نسبة الفاقد في محطات معالجة المياه (%)	30	30.2 (2017)	غير متاح	غير متاح	أقل من 20	أقل من 10
عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط	87 محطة	95 محطة (2018/2017)	غير متاح	غير متاح	92 محطة	120 محطة
عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية	164 موقع	220 موقع (2018/2017)	غير متاح	غير متاح	250 موقع	500 موقع

المصادر:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري. 2016.استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تقارير مختلفة.

(3) وزارة الدولة للبيئة. تقارير مختلفة.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. 2017. إجمالي عدد المحميات الطبيعية في مصر بشكل عام وفقًا للنشرة السنوية لإحصاءات البيئة.

ملحق (14): الوضع الحالي لمؤشرات التنمية العمرانية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2018/2017	2019/2018	2019/2020	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معدل التوطن السكاني مقارنةً بالمستهدف في المجتمعات العمرانية الجديدة	لا توجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
مؤشر فجوة الاسكان (%) *	12 2.5 مليون وحدة سكنية	أقل من 7.5[1] 1.5 مليون وحدة سكنية	غير متاح	غير متاح	أقل من 8	أقل من 5
نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي (%)	1.9 مليار رحلة	7.8[2] 2.2 مليار رحلة في نهاية عام 2017	غير متاح	غير متاح	30	50
نصيب الفرد من المساحات الخضراء في المدن (متر^2/ فرد)	0.85	1	1.2[11]	1.2	1	3
نسبة خفض التعديات على الأراضي الزراعية (%)	30 ألف فدان سنويًا	5	8642 فدان [11] (2019)		100	100
ترتيب مصر في مؤشر الاتصالية العالمية	140/ 99	114	غير متاح	غير متاح	65	50
عدد المدن المصرية في مؤشر شبكة الاتصالية العالمية GAWC	1 (القاهرة)	1	1 (القاهرة) [9] Beta+ (2018)	القاهرة Beta +	5	9
معدل نمو الكتلة العمرانية	لا يوجد قيمة للمؤشر	6660 كم^2 مضاف بنسبة 0.7%[1]	غير متاح	غير متاح	300 ألف فدان مضاف	700 ألف فدان مضاف
مساحة الأرض المضافة للمعمور المصري (%)	7	7.7 [1] 6070 كم2	7.84[8] (2018)	8.2	1 (مضافة)	3 (مضافة)

نسبة انخفاض عدد السكان بالمناطق غير الآمنة (%)	مليون ساكن	2[2]	53.3 [7] (نوفمبر 2019)		30	100
نسبة مساحة المناطق العشوائية (%)	38 (الحضر)	37.5[3]	39 [5] (2018)	34	20	5
نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحي آمن (%)	50	41 [4]	65 [6]	66.5	70	100
نسبة السكان الذين لديهم نظام مياه شرب آمنة (%)	أكثر من 90	96.8[5]	98 [6]	99.1	أكثر من 95	100

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) تقدير فريق التقرير باستخدام بيانات من: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(3) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. التقرير الإحصائي السنوي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة 2015–2030.

(6) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(7) مشروعات تطوير المناطق العشوائية، الموقف الحالي لتنفيذ المشروعات. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. تم حساب هذا المؤشر بقسمة عدد الوحدات السكنية التي تم عرضها في نوفمبر 2019 (114424 وحدة سكنية) على إجمالي عدد الوحدات السكنية في المناطق غير الآمنة (214354 وحدة سكنية).

(8) بوابة معلومات مصر. 2018.

(9) GAWC City Classification. 2018.

(10) هيئة الرقابة الإدارية. يناير 2020.

(11) وزارة البيئة. 2019. مؤشرات الرصد والتقييم. نوفمبر.

- يقيس مؤشر فجوة الإسكان الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان كنسبة إلى إجمالي الطلب مع عدم تضمين الوحدات الزائدة عن الحاجة في شرائح الدخل المختلفة.

معهد التخطيط القومي -
تقاطع شارع الطيران مع طريق صلاح سالم
مدينة نصر - القاهرة -جمهورية مصر العربية
الرقم البريدي: ١١٧٦٥
هـــاتف: ٢٢٦٣٤٠٤٠ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤٠١١٣٩٨ (٢٠٢+)

WWW.INP.EDU.EG
https://web.facebook.com/Institute-of-National-Planning
https://twitter.com/INPEgypt
inp.technical.office@inp.edu.eg